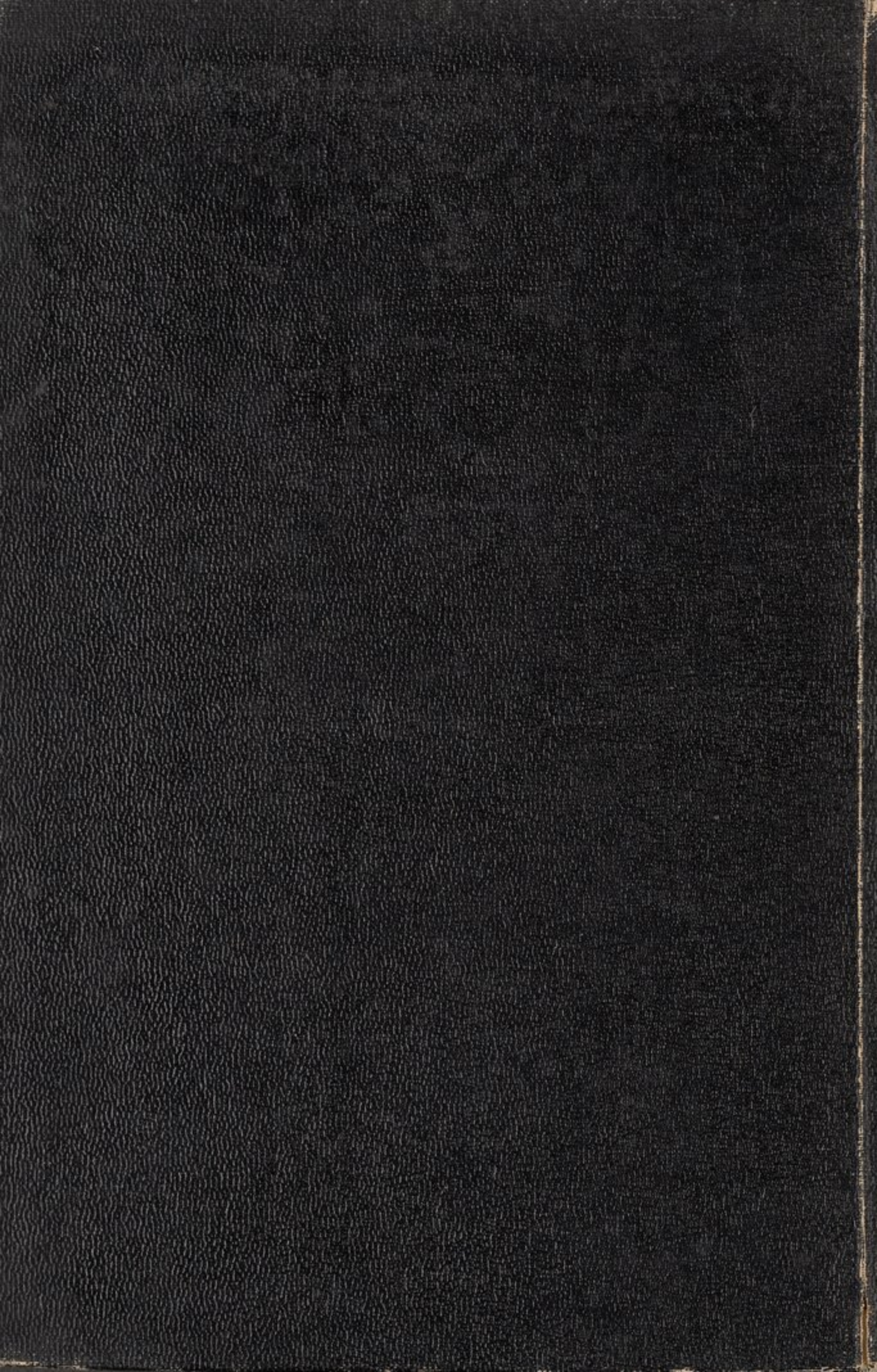
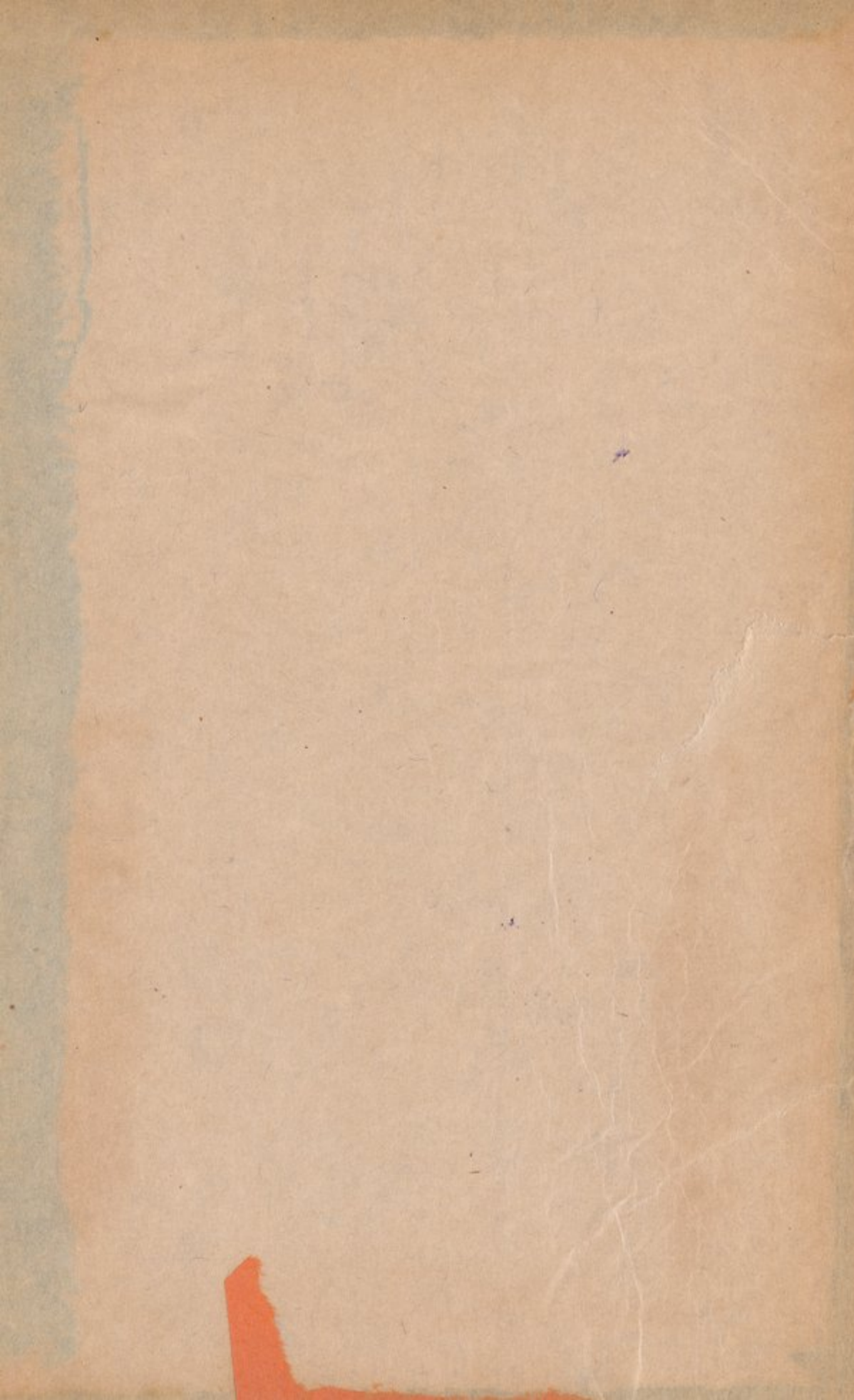






مستند على قلم رصاص

ميساري

في التسمية المضمرة

354.62

A47mA

MAR 27 '56

Oct 66

-1 Feb 67

نُصِّتَ عَلَى عُلُوبَةِ بَاشَا

مَبَايِدُ

فِي السِّيَاسَةِ الْمِصْرِيَّةِ

67889

الْقَاهِرَة
مَطْبَعَةُ دَارِ الْكِتَابِ الْمِصْرِيَّةِ

١٩٤٢ - ١٣٦١



[Faint, illegible handwritten text]

فَهْرَسْتُ الْكِتَابِ

صفحة

٧	مقدمة ...
	الباب الأول — ثروتنا القومية : أسباب ضعفها ووسائل إنقاذها ...
١٧	الفصل الأول — ثروتنا القومية ...
٢٧	» الثاني — مجالنا الحيوى الشرعى ، الهجرة والجنسية المصرية
٣٧	» الثالث — الصناعة والتجارة ...
٣٧	(١) أزمة المتعطلين فى مصر ...
٣٩	(٢) تطور الصناعة فى مصر ...
٤٠	(٣) الشركات فى مصر ...
٤٢	(٤) تقدم اليابان الصناعى والتجارى ...
٤٥	(٥) صلاحية مصر للجمال الصناعى والتجارى ...
٤٨	(٦) خطوات المجال الصناعى والتجارى فى مصر ...
٥٠	(٧) ديون الأفراد ...
٥١	(٨) تحديد الملكية العقارية ...
٥٣	(أولا) السياحة ...
٦٣	مداليات السكك الحديدية والتليفونات ...
٦٦	(ثانيا) فوائد القروض ...
٨٢	(ثالثا) اللغة القومية والوظائف فى الشركات ...
٨٦	(رابعا) شركات الاحتكار ...
٩٠	الفصل الرابع — الزراعة ...

صفحة

١٠١	 الباب الثاني — النظام النيابي
١٠٦	(١) عدد أعضاء البرلمان
١١٣	(٢) الأحزاب السياسية
١١٦	(٣) عضوية البرلمان وعضوية الشركات والحراسة على أموال الأعداء...

الباب الثالث — النظام الإداري

١٣١	 الفصل الأول — تنظيم الإدارة
١٣٥	(١) الوزراء
١٣٧	(٢) وكلاء الوزارات
١٣٧	(٣) وزراء الدولة والوكلاء البرلمانيون
١٣٨	(٤) وكيل وزارة في رئاسة مجلس الوزراء
١٣٩	(٥) المراقبة الادارية
١٤٠	(٦) تعيين الموظفين ونقلهم وترقيتهم وتأديبهم
١٤٤	(٧) عدد الموظفين والمستخدمين

الفصل الثاني — ديوان المحاسبة

١٥٢	 الثالث — مجلس الدولة
-----	-----------------------------

الباب الرابع — التعليم

١٦٤	(أولاً) الناحية الجسمية
١٦٧	(ثانياً) الناحية الخلقية
١٧٥	(ثالثاً) الناحية العقلية
١٧٨	(١) التعليم الإلزامي
١٨٥	(٢) التعليم الابتدائي والثانوي
١٩٣	(٣) التعليم الجامعي
١٩٦	(٤) تعليم الفنون
٢٠٢	(٥) توحيد الثقافة
٢٠٣	(٦) في الأزهر

صفحة

٢٠٧	(٧) دروس اللغة العربية
٢٠٨	(٨) تيسير الكتابة
٢١١	(٩) المعجم اللغوي
٢١٤	(١٠) الموسوعات
٢١٦	(١١) الفنون الجميلة
٢٢٣	الباب الخامس — حالتنا الاجتماعية
٢٢٧	(١) مستوى المعيشة
٢٣٠	(٢) الحفاء — التسول — التشرد
٢٣٢	(٣) الأمراض
٢٣٨	(٤) مياه الشرب
٢٣٩	(٥) انتشار الأمية
٢٤٤	(٦) اضطراب التشريع
٢٤٦	(٧) الزواج
٢٥١	(٨) الطلاق
٢٥٧	(٩) الأزياء
٢٦٢	(١٠) الأوسمة وألقاب الشرف
٢٦٦	(١١) البدع
	(أ) الزار
	(ب) أرباب الطرق
	(ج) مظاهر الأفراح والأفراح
٢٦٨	(١٢) الأغاني والموسيقى
٢٦٩	(١٣) فوضى الإحسان
٢٧٣	الباب السادس — الدفاع الوطني
٢٧٩	الخدمة العسكرية
٢٨١	الرياضة البدنية
٢٨٣	واحة جغبوب
٢٨٣	استقلال الحبشة
٢٨٤	فلسطين وسلامة الوطن

صفحة	
٢٨٧	الباب السابع — الوقف
٢٨٨	(١) أصل الوقف
٢٩٢	(٢) أمثلة من شروط بعض الواقفين
٢٩٤	(٣) الأوقاف في عهد المماليك ومحمد علي الكبير
٢٩٧	(٤) الوقف قبل الإسلام
٣٠٠	(٥) الوقف والمصلحة العامة
٣٠٣	(أولا) تنظيم الوقف الأهلـى الجديد
٣٠٤	(ثانيا) تنظيم الوقف الخيري الجديد
٣٠٥	(ثالثا) تنظيم الأوقاف المتعددة
٣٠٥	(رابعا) الشروط المخالفة للآداب أو للنظام العام
٣٠٥	(خامسا) تنظيم الوقف الأهلـى القديم
٣١١	الباب الثامن — مصر والبلاد العربية

مقدمة

حب الحرية من طبيعة الإنسان ، ينساق اليها بدافع من فطرته ، ويشوقه الاستمتاع بها بوازع من إباطه وعزته وكرامته .

وكذلك الأمم الحية تتعشق الحرية ، وتشدو بها في محادثاتها ، وكتاباتاتها ، وأشعارها ؛ بل في نجواها وأحلامها ، لا ينثنى عن إدراك هذا الأمل المنشود إلا أولئك الذين انحدرت نفوسهم إلى مستوى سحيق ، وانتهت آفاقهم إلى إشباع بطونهم ، يتناسلون ويتكاثرون كالديدان ، وينعمون بالعيش المرير بين أغلال الظلم وقيود الاستعباد .

إن الأمم الكريمة لا ترضى بهذا العيش الذليل ، بل تصبو إلى الحرية ، تجاهد في سبيلها بكل مرتخص وغال ، تستعذب العذاب ، وترضى بالحرمان ، وتتغذى بالأمل ، حتى تفوز بهذه الحياة العزيزة ، حياة الحرية والمجد المؤثل والشرف الرفيع .

ولا شك أن أمتنا تطلب هذه الحرية ، تطلب الاستقلال الصحيح ، تطلب تحرير البلد من كل احتلال ، سواء أكان عسكرياً أم اقتصادياً ، أم فكرياً . تطلب أن يكون للفرد حرية موفورة ، وكرامة مرموقة ، ومستوى في العيش جدير بإنسان حر كريم .

لكن هذه الحرية — سواء أكانت للأمم أم للأفراد — لا تُنال دون بذل وتضحية وجهاد . إن للحرية مهرها ، فلا تزف إلا لمن كان كفواً لها ، جديراً بها . ولقد علمنا منذ القدم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة ، وأن الأجر للعاملين .

حرية الأمم ترتكز على نهوض شامل . ووسائل هذا النهوض ليست سرا من أسرار الكون ، أو معجزة من معجزاته ، فهي تكاد تنحصر في عاملين أساسيين : هما العدل ، والعلم .

فالعدل — وهو وليد الفضيلة — يخلق حرية الفرد ، ويصونها . يوجد الحب والتضامن بين أفراد الشعب ، ويدفع المواطن الى أن يسعى قُدْما الى رزقه ، ورقى نفسه ، آمنا مطمئنا ، حتى يجني ثمار جهوده ، ويفكر هادئا في ابتكار وسائل هذا الرقى ، في جميع مناحى النشاط العقلي والجسمي ، غير هباب ولا وجل .

وإني أقصد العدل بمعناه الواسع الشامل ، العدل الذي يوحى إلى المرء أن يكون منصفاً نحو الناس ونحو نفسه ، ونحو وظيفته . أقصد بالعدل النزاهة في جميع وجوهها . فكما أن ظلم الضعيف لمصلحة القوى خروج على العدل ، كذلك إهمال الموظف واجبه خروج على العدل ، وكذلك استغلال الحاكم سلطته لمصلحته الذاتية خروج على العدل . ولا يكفي في وصف المرء بالعدل أن يقيم الوزن بين خصمين بالقسط ، إنما العادل حقا من إذا خلا الى وظيفته أدى واجباته نحوها على الوجه الأكمل في السر والعلن ، هو الذي لا يستغل سلطته في كسب مصالح ذاتية باقتناء عقار أو أطيان ، أو شق طريق أو ترعة ، أو فتح مصرف تحت ستار المصلحة العامة ، هو الذي لا يستثمر ما بين يديه من معلومات أو قرارات رسمية ، ويبادر تحت جنح الظلام الى المتاجرة بالسلع ، وأسهم الشركات ، فيجني من وراء فعلته الربح الوافر . واعتقادي أن هؤلاء الذين يستغلون وظائفهم ، ويسخرونها في مصالحهم الخاصة ، أو يغدقون أموال الأمة ووظائف الدولة وأوسمتها على الأقارب والأصهار ، هؤلاء في نظري هم والسارقون سواء .

إن ولاية الأمور في كل أمة وأصحاب الهيمنة على مقاليد الحكم ، هم اليد العاملة في أسباب رقيها وتقدمها ، وهم القدوة لأفراد الشعب . فان كانوا ذوى كفاية وعدل

وإخلاص ارتفعت بهم الأمة الى ماتصبو إليه من مجد وسؤدد ، وكانوا جديرين بثقة الشعب وحده وتأييده ، وإلا كانوا نكبة وبلاء على الوطن يلقى منهم صنوف العنت والأذى ، وينحدر بهم في مهاوى المهانة والازدراء .



والعلم ينير للفرد الطريق ، وينزع عن بصيرته تلك الغشاوة الكثيفة ، غشاوة الجهل والغفلة . الجهل بطبيعة هذا الكون وقواعده . الجهل بالانسان وما فيه من خير وشر ، وبما تحتاج إليه طبيعته من قوة وعزم وكمال . الجهل بشؤون الحياة في هذا المعترك الإنسانى وما فيه من مزالق ومخاطر . الجهل بمركز أمته بين الأمم ، وما تحتاج إليه من وسائل الرفعة والمنعة والهناء .

فالعدل والعلم — مجتمعين — هما أساس كل حرية ، ومنبع كل قوة وعظمة ، ومنهما وبهما نستوحى عوامل النهوض والإصلاح في كل بلد .

إن لكل بلد أمراضه وخصائصه ، ووسائل إصلاحه ، كما لكل مريض دواؤه الخاص تبعا لنوع الداء ، ودرجة تأصله وقوته ، وتبعا لبيئة المريض وطبيعته . ولا يظن ظان أن إصلاح الأمم بالأمر الهين ، بل هو جهاد شاق عنيف ، يتطلب درسا وبحثا ، ثم قوة وعزما وإخلاصا . وقد سماه نبينا الكريم جهادا أكبر ، حيث قال بعد أن نصره الله على أعدائه ، وعكف على إدارة جزيرة العرب ، وما يستتبع ذلك من جهاد النفس في السياسة والإدارة والحكم : ” رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر ” .

إن على أمتنا أن تفكر جدتيا في وسائل إصلاحها إذا أرادت الحياة حرة كريمة . وعلى أبنائها — حكومة وشعبا — أن يتضامنوا ويتعاونوا في تحقيق هذه الغاية المنشودة في قوة وعزم وإيمان . أما إذا آبتليت بتخاذل أبنائها ، وتطاحن أحزابها — إن كان لها أحزاب — فقد قضى عليها بالذلة والفناء ، ولن يحدى في نهضتها ووثبتها إجراء وقى ، أو إصلاح مرتجل .



قلت : إن العدل والعلم هما أساس كل حرية ، ومنبع أسباب الإصلاح . واهم ما يجب أن تفكر فيه بلادنا حياة نيابية سليمة ، وإدارة حكيمة ، وتعليم وتهذيب ، وإنتاج ، وقوة في البدن ، ودفاع عن الوطن .

تلك هي الأسس العامة لكل إصلاح ، وهي أول ما يفكر فيه المصلحون . هي مبادئ أساسية يجب أن يعنى بوضع تفاصيلها وفروعها بما يلائم حال كل أمة . إنما يجب أن تسير كلها معاً جنباً إلى جنب ، متساندة متضافرة . أما إذا غنى ببعضها وأهمل البعض الآخر تداعى البناء ، واختل التوازن ، وأصبحت جهود الإصلاح هباء لا فائدة منها ولا غناء .

ألم تر أن البناء الذى تأوى إليه يجب أن يكون كله قائماً على تماسك أجزائه ، فإذا اختل ركن من أركانه ، ولم تبادر إلى إصلاحه خيف على أمنك ، وعلى صحتك ، وقد ينهار البناء كله على أهله وذويه !

وَألا تعلم أن المرء — مهما يكن له من عنفوان شباب وقوة جسد — إذا مرض عضو من أعضائه ، ولم يؤدّ وظيفته ، هلك بعد قليل !

كذلك الأمم يجب أن تسير في إصلاح نفسها بوسائل متناسقة متكاتفه متوازنة تسد الثغرات من جميع نواحيها ، وتقتلع عوامل الضعف والهلاك من منابتها .

وقل لى بربك أى أمل لأمة في الحياة ، وأى وزن لها في هذا الوجود مهما يكن لها من ثروة إذا كانت جاهلة !

وأية قيمة لشعب في هذه الدنيا مهما ارتفع في العلم والفن إذا فقد النزاهة ولم يستسغ معنى الفضيلة والعدل !

وأى حظ لشعب مهما كثر عدده ، إذا افتقد أسباب العيش ، وانحط الى مستوى الفاقة ، ولم يسع في دفع هذا الأذى بالنشاط والعمل في مسالك الحياة الكريمة !

وأى أمل لشعب فى الكرامة والحرية مهما كان ذكائه واستعداداه إذا ترك
أبناءه طعمة للأمراض الفتاكة، والضعف المزرى، ولم يفكر فى النهوض بهذه
المخلوقات لبناء شعب سليم، وجيش يحى الذمار !!

كل هذا يشعرك بتضامن أسباب النهوض، وضرورة وضع مبادئ ثابتة ناضجة.
نسعى ويسعى خلفاؤنا من بعدنا الى تحقيقها وجنى ثمارها .



بلادنا فى وسط العالم القديم، وبها قناة السويس، فهى ملتقى الشرق والغرب
وهى بمناخها، وحسن موقعها، وخصوبة أرضها، مطمع الطامعين . وقد تلاشت
فى هذا العالم مع الأسف قوة الحق أمام حق القوة، ولم يصبح للضعفاء محل فوق
الأرض، فما الذى يجب علينا أن نفكر فيه حتى يصبح هذا الوطن العزيز قوى
الجانب، كامل الحرية، موفور الكرامة، وهو جدير بهذا كله .

فى بلادنا وعنصرنا مؤهلات لأن نكون فى مصاف الأمم الراقية المحترمة . وأمتنا
فوق ذلك كثيرة النسل، لكنها ضعيفة فى كل شىء . وكلما كثر نسلها ازداد ضعفها،
واشتدت حاجتها الى أسباب الحياة . هى ضعيفة فى مواد الغذاء، ضعيفة فى الثروة،
ضعيفة فى العلم والابتكار، ضعيفة فى صحة أبنائها، ضعيفة فى الدفاع عن نفسها،
ضعيفة فى إدارتها، ضعيفة فى سياستها .

ومما يزيد الأمر خطورة أن تحولت الحروب فى أجيالنا الحاضرة من صراع بين
جيوش الى صراع بين الأمم، وإلى اجتياح خاطف، وأصبح لكل فرد فى الأمم
المتحاربة، ذكرا كان أو أنثى، شابا أو شيخا - نصيب فى هذا الكفاح . تعم ويلات
الحروب جميع الساكنين حتى الشيب والأطفال والمرضى، فأصبح واجبا تنظيم الأمة
بأسرها، بتنظيم العلم والعمل ووسائل الإنتاج والثروة فيها، وتنظيم وسائل الدفاع
عنها، حتى لا تكون عرضة للعبودية أو الزوال .



على هذه الأسس فكرت كما فكر غيرى من قبل فى وضع المبادئ التى أراها تكفل لهذا الوطن خيره ، وترقى به إلى مدارج الرفعة والعظمة ، وهى خلاصة مشاهدات ودراسات وتفكير ، اجتهدت أن تكون موجزة قدر الضرورة ؛ فإن كل فصل فى هذا الكتاب اذا أريد التبسط فيه يحتاج إلى بحوث ومجلدات . لهذا آثرت أن أقرر الموضوع مراعىا جانب الإيجاز والسهولة ، متوخيا أن يكون توجيهها فى حياتنا الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية . وإننى قوى الرجاء فى أن يتدبر هذه المبادئ كل مصرى ، ويعنى بدراستها ونقدها ، فاذا اقتنع بها سار على نهجها ، وأصبح من دعاة ، وهذا نكون أهلا للدعوة والبناء والإصلاح .

وفى يقينى أن أمتنا إذ تجد الكلمة الطيبة ، والدعوة الصالحة لا تثنانى فى سبيل تأييدها ، والتمسك بأهدافها ، حتى تؤتى ثمرتها المرجوة . وتلك لعمري بادرة طيبة تبشر ونحن فى إبان النهضة بالخير والفلاح .

إننى أومن من أعماق قلبي بما يحوى هذا الكتاب من مبادئ وآراء ونظم . وإذا كان فى بعضها — كفوائد القروض ، وإصلاح الوقف — ما ينبو عن بعض الأفهام ، فلا ذنب على هذه المبادئ التى أعتقد سلامتها وفائدتها ، وأرى أنها خير دواء لما ينتابنا من علل وأدواء وأمراض ، وإنما الذنب ذنب هذه الأفهام والتقاليد . وسيأتى يوم ترى فيه الأمة أن ما نحس بتطرفه من بعض هذه المبادئ ان هو إلا غاية فى الاعتدال . وسيأتى بعدنا من ذرارينا من يتساءل : كيف صبر أسلافنا على ما كانوا فيه من أخطاء وتواكل وتهاون أدت الى نتائج سيئة ، وأوذيت بها الأجيال التالية ! .



ومن الناس من يقول إن الأنظمة مهما يكن وضعها ، والتشريعات مهما تكن دقتها ، تصبح ضئيلة الجدوى إذا كانت النفوس مريضة ، والذمم فاسدة ، والظلم شائعا بين الناس . وأملى فى هؤلاء أن يترشوا فيما يقولون ؛ فإننا نرى الأمم مهما تداعت أركانها ، وهيض جناحها ، وضاعت أخلاقها ، اذا هبت فى أرجائها نسمة الإصلاح والدعوة الى الخير ، وحث الهمم ، وبعث العزائم ، ونشر لواء العدل ، وفتح أبواب العمل ، كتب الله لها أسباب النجح والتوفيق ؛ فإن العدل خليف بأن يرفع النفوس ، والعلم كفيل بتهيئة العقول . فإذا أخذ الحاكمون المحكومين بأسباب العدل والعلم ، وراضوا الأمة عليهما نبتت فيهم فكرة الكرامة والصدق وعزة النفس ، وأبى الناس بعد ذلك إلا أن يساسوا بما يساس به الأكرمون ، فتسير أداة الحكم بعد ذلك وفق ما يشتهى العدل طوعا أو كرها ، وتصبح رقابة هذا العدل مصونة بيقظة الأمة ، وما تبذل من جهود وتضحية ودماء .

إنتى قوى الأمل فى أن أمتنا ، وهى تنزو إلى الحياة وتصبو إلى المجد ، لا تقنع فى هذا المضمار بحظ قليل ضئيل ، بل ترجو أن تتبوأ مقعد صدق بين الأمم ، وتستعيد هذا الماضى المجيد ، وما فيه من عزة ، ورفعة ، وسؤدد ومناعة . ومن يدرى ؟! لعل مصر بنهضتها ونهضة أخواتها المجاورات ، وبعد تلك الحروب التى أنهكت قوى الأمم الأخرى ، تصبح من الأمم القوية لتأيد السلم فى هذا العالم ، فيعود للإنسانية بهاؤها ، وللعاهدات احترامها ، وللفضيلة قدسها .

لم لا تطمع مصر بعد أن تنهض وتقوى أن تعاون فى منع هذا الختل والغدر والاعتداء والتقتيل بين الشعوب ، وأن تنشر فى هذا العالم لواء المحبة والتعاون والإخاء ، حتى يعيش الناس فى أمن ورخاء وسلام !!

إنى أعتقد أن لا سلامة لهذا العالم إلا بتعاون صادق فى ظل معاهدات عادلة
واتفاقات شريفة لا لبس فيها ولا إكراه ، حتى تقوم الطمأنينة بين الأمم ، ويسود
السلام بين الشعوب .

أمام الناس شرقاً ، ومصر قلبه ، فما الذى يمنع الأقوياء من كسب هذا القلب
فزدادوا قوة على قوة ، ويأمنوا به غوائل الدهر ومصائبه ؟ ! .



وقبل أن أختتم هذه المقدمة أرى من واجبى أن أنوه بالجهود القيمة التى قام
بها من سبقونى فى بحث كثير من المسائل التى أعالجها فى هذا الكتاب كحضرات
الدكتور حافظ عفيفى باشا فى مؤلفه ” على هامش السياسة “ ، ومريت غالى بك
فى كتابه ” سياسة الغد “ ، والدكتور عبد الواحد الوكيل بك فى محاضراته الصحية
والاجتماعية ، والدكتور محمد عبد الله العربى بك فى بحوثه فى الإدارة المصرية .
أولئك وغيرهم ممن ساهموا فى بحث وسائل الإصلاح فى هذا البلد ، لهم فضل السبق
فما بذلوا فى سبيله من جهد وأسدوا إليه من خير .

ولقد أملت كتابى هذا على الشاب النابه الأستاذ حسان أبو رحاب ، فكان لى
نعم العون ، بما أوتى من فطنة ونشاط وإخلاص .

أسأل الله أن يعصمنا من الزلل ، وأن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير الوطن العزيز ،
فى ظل راعى النهضة الوطنية حضرة صاحب الجلالة ملكنا المعظم ” فاروق الأول “
أيده الله بروح من عنده ما

محمد على علوبه

القاهرة فى جمادى الأولى ١٣٦١ — يونيه ١٩٤٢

الباب الأول

ثروتنا القومية : أسباب ضعفها ووسائل إنقاذها

ثروتنا القومية — مجالنا الحيوى الشرعى —
الهجرة والجنسية المصرية — الصناعة والتجارة — الزراعة

الفصل الأول

ثروتنا القومية

من يود أن يقف على أساس ثروتنا القومية فعليه أن يقابل بين عدد السكان وبين مساحة أراضينا الزراعية . فان هذه المقابلة تلقى ضوءا صادقا على مركزنا الحقيقي وعلى ما يجب علينا أن نقوم به لتوفير الغذاء لشعبنا المصرى .

أولا - عدد السكان :

بلغ عدد سكان مصر في السنوات المتعاقبة كما ترى :
سنة

١٨٠٠ : ٢٤٦٠٢٠٠ عدد السكان المقدر في عهد الحملة الفرنسية .

١٨٤٦ : ٤٤٧٦٤٤٠ عدد السكان حسب تعداد المساكن .

١٨٧٣ : ٥٢٥٠٠٠٠

١٨٨٢ : ٦٨٠٤٠٢١

١٨٩٧ : ٩٧١٤٥٢٥

١٩٠٧ : ١١٢٨٧٣٥٩

حسب التعداد . ١٩١٧ : ١٢٧٥٠٩١٨

(١) ١٩٢٧ : ١٤٢١٧٨٦٤

١٩٣٧ : ١٥٩٣٢٦٩٤

(تقدير أولى)

١٩٤٠ : ١٦٨٠٠٠٠٠

(١) ابتداء من سنة ١٩٢٧ قدر عدد السكان في أول يولييه من كل سنة .

فمن هذا الإحصاء الرسمي يتضح أن عدد سكان مصر يتضاعف كل خمسين سنة على أقل تقدير .

ومما يوجه النظر أن نسبة المواليد في مصر سنويا أعلى من أية نسبة في العالم ، لا تزاوحها فيها إلا فلسطين في بعض السنين .

ففي نهاية سنة ١٩٣٧ مثلا كانت نسبة المواليد من السكان في البلدان الآتية كما يأتي :

في الألف	في الألف
١٨,٨ ألمانيا	٤٣,٥ مصر
١٧,٤ أستراليا	٤١,٦ فلسطين...
١٧,٣ نيوزيلنده	٣٤,٥ الهند
١٧,٢ تشيكوسلوفاكيا	٣٠,٨ رومانيا
١٧ الولايات المتحدة...	٣٠,٦ اليابان
١٥,٣ بلجيكا	٢٧,٧ يوغوسلافيا
١٤,٩ إنجلترا وويلز...	٢٦,٤ اليونان
١٤,٧ فرنسا	٢٢,٩ إيطاليا

وأريد أن أقدم للقارئ مقارنة بين عدد السكان وعدد المواليد في بعض البلدان في نهاية سنة ١٩٣٧ ، فهي كما ترى طبق الإحصاءات الرسمية :

عدد المواليد في سنة ١٩٣٧	عدد السكان الى آخر سنة ١٩٣٧
٦١٠٥٥٧	٤١١٢٣٠٠٠ ... إنجلترا وويلز...
٦١٦٨٦٣	٤١٩٧٠٠٠٠ ... فرنسا
٢٦٢٥٢٦	١٥٢٧٠٠٠٠ تشيكوسلوفاكيا
٦٠١٣١٠	١٩٦٤٦٠٠٠ ... رومانيا...
٤٢٣٧٩٤	١٥٤٠٠٠٠٠ ... يوغوسلافيا

ولقد كان عدد سكان مصر في سنة ١٩٣٧ أقل من ستة عشر مليوناً كما رأيت ،
وكان عدد مواليدها في السنة نفسها ٦٩٤٠٨٦ ، ثم صعدوا في سنة ١٩٣٨
إلى ٧٠٤٣٧٦

فأنت ترى من هذه المقارنة أن مواليد مصر أكبر عدداً من مواليد إنجلترا
ومعها ويلز ، ومن مواليد كل من فرنسا ورومانيا ، وهي كلها تزيد في عدد سكانها
عن مصر زيادة كبيرة . بل أصبحت مواليد مصر أكثر من مجموع مواليد
تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا مجتمعين ، مع أن عدد سكان كل قطر منهما يقرب
من عدد سكان مصر .

وضح إذن بما لا شك فيه أن مصر أكثر بلاد الأرض إنتاجاً في المواليد . ومع
أنها ابتليت بكثرة وفياتها كما ترى في غير هذا الباب ، فإنها رغم ذلك قد تضاعفت
في السكان في نحو خمسين عاماً .

فاذا كانت نسبة المواليد في مصر كما ذكرنا من الكثرة ، وعيننا بالأطفال عناية
جدية ، أفلا يجوز لنا أن نتوقع استمرار الزيادة الحالية في السكان ، فتصل مصر
بعد خمسين سنة على الأكثر إلى ثلاثين مليوناً ، ثم إلى أضعاف ذلك بعد مائة سنة ،
فتصبح أمتنا من الأمم الكبيرة ؟ .

ألا يجب علينا أمام هذه الزيادة الهائلة أن نفكر في مصيرنا ، ومصير أبنائنا
من بعدنا ؟

ثانياً — الأراضي المزروعة :

أما الأراضي المزروعة في القطر المصري فإنها تكاد تكون كما هي من سنوات
طويلة لم تزد إن لم تكن قد نقصت . وعدد السكان آخذ في الزيادة بطريقة
مطرودة موجبة للقلق . فقد كانت مساحة الأراضي المزروعة في سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١
٥٤٦٦٥٥٥ فداناً للأفراد ، و ١٨٥٨٩ فداناً منافع عمومية ، ثم أصبحت

في سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ : ٥٣٢١٩٩٧ فداناً للأفراد و ٣٣٤٨٧ فداناً منافع عمومية ، وبذا صارت مصر أكثر بلاد العالم اكتظاظاً بسكانها . ذلك أن مساحة الأراضي المزروعة ، والمسكونة بما فيها من الطرق وغيرها من المنافع العامة ٣٥١٦٨ كيلومتراً مربعاً فقط . وبما أن عدد السكان قد وصل في سنة ١٩٤٠ إلى ١٦٨٠٠٠٠٠ ، فأصبح ما يخص الكيلومتر المربع الواحد نحو ٤٨٠ شخصاً ، فمصر أكثر بلاد العالم ازدحاماً وتكاثفاً ، بما في ذلك إنجلترا ، وإيطاليا ، وألمانيا ، وبلجيكا ، والصين ، واليابان .

وإني أذهب بعيداً وأدخل في أمانى المصريين أن جميع أراضي مصر الداخلة في الزمام ستصبح يوماً ما مزروعة ، فماذا تكون النتيجة ؟

إن الأراضي الداخلة في الزمام وفق الإحصاء الرسمي هي كما ترى في سنة

١٩٣٩ - ١٩٤٠ :

أراض غير مزروعة		أراض مزروعة	
أموال خاصة	منافع عمومية	أموال خاصة	منافع عمومية
فدان	فدان	فدان	فدان
٢١٥٠٩٣٦	٨٥٥٦٠١	٣٣٤٨٧	٥٣٢١٩٩٧

فتكون الجملة ٨٣٦٢٠٢١ فداناً . وعليه فيصيب الفرد من الأراضي المزروعة الآن أقل من ثلث فدان . وإذا افترضنا إمكان الانتفاع بهذا المجموع كله بما يحوى من المساكن والطرق وكافة المنافع العمومية ، وافترضنا إمكان وصول مياه النيل إلى هذه الأراضي كلها وريها واستغلالها ، وافترضنا إمكان تنفيذ مشاريع الري بما يتطلبه من وقت ومال ، وافترضنا إمكان إصلاح سريع لتلك الأراضي البور ، إذا افترضنا ذلك كله ممكناً فلن يصيب الفرد الواحد منا ، بعددنا الحاضر نصف فدان .

بلادنا واسعة الأرجاء، مساحتها مليون كيلومتر مربع، لكنها صحارى من الشرق والغرب. فالأراضى بين الاسكندرية وحدود مصر الغربية صحراء. ومن القاهرة إلى السويس صحراء. ومن الاسماعيلية إلى حدود فلسطين صحراء. وغرب مجرى النيل الضيق وشرقيه فى الوجه القبلى صحارى. فالصحراء الغربية كما ترى، والشرقية كما علمت، وهناك جبال ورمال. ومن فوق طاقة البشر أن تصل مياه النيل الى هذه الفيافي والقفار، ومن فوق طاقة النيل أن يروى منها شيئاً يذكر. والأهم الزراعية البهتة مهما تكن مساحة أراضيها المنتجة أصبحت لا تجارى غيرها فى الثراء والمنعة.

وبلاد غيرنا على ضعف خصوبة الكثير من أراضيها، تكاد تكون كلها خضراء: سهولها، وأنجادها، ووديانها، وجبالها. فما لا يروى بمياه الأنهار والترع ترويه الأمطار. فأراضيها جميعاً تدر الغلال والمحاصيل الغذائية، والكروم، والأشجار المثمرة، والغابات، والمراعى.

هذا فوق ما عليه هذه الأمم من ازدهار الصناعة، والتجارة، ووجود مستعمرات شاسعة لديها، فيها كثير من موارد الثروة التى تجعل الفرد فى هذه البلاد فى بُحبوحة من العيش.

إذن نحن الآن على أبواب خطر داهم. فالمصريون يتكاثرون، وأراضيها الزراعية ضاقت بنا، ومستوى المعيشة يهبط من سنة الى أخرى. وقد قدر بعضهم دخل الفرد من سكان مصر فى سنة ١٩٢١—١٩٢٢ بمبلغ ٢١ جنيهاً فى السنة. أما فى سنة ١٩٤٠—١٩٤١ فقد نقص دخل الفرد الى أن صار ٩ جنيهات فى العام— كما جاء فى تقرير لجنة المالية يجلس النواب، عن مشروع الميزانية لسنة ١٩٤٠—١٩٤١. فلا بد لنا من العمل على تلافى هذا الفقر والبؤس، واتقاء الاضطرابات الاجتماعية والمذاهب الهدامة، التى قد يدفع اليها هذا الواقع المروع، والذى يزداد شدة سنة بعد أخرى.



قد يظن بعضهم أن من الممكن اتقاء الكارثة أو بعضها بتحديد النسل ، أو باهمال الطفل . وهذا شر مستطير . وإنا نرى البلدان كثيرة النسل ، الأهلة بالسكان ، والتي تشكو ضيق أرضها كإيطاليا وألمانيا — نراها تكثر من الدعاية تشجيعا للزواج ، وكثرة النسل القوى الصالح . فهناك للمتزوجين امتيازات خاصة ، ولمن يلدون عددا من الأطفال جوائز متعددة .

ذلك أن هذه الأمم قد أدركت حقيقة التنازع في الحياة ، وأيقنت أمام هذا الصراع الدائم أن البقاء للأقوى ، ولا قوة إلا بكثرة السواعد الوطنية ، تنهض بالشعب ، وتدفع عنه غائلة المعتدين ، وأن الاستقلال أصبح جدارة واستحقاقا قبل أن يكون حقا مقدسا ، وأن الأمة التي يقل عددها تنكمش وتضمصر ، فتزول كما يزول العضو الذي لا عمل له ولا نفع فيه .

وهل ينكر أحد أنه إذا تساوى في العراك جيشان في العدة والشجاعة وفنون الحرب ، كانت الغلبة لكثرة العدد ؟ تلك الكثرة التي ترمي في الحروب بأفواجها الكثيفة ، فإذا فنى بعضها دفعت بآخرين ، يستدون الثغرات ، ويواصلون الهجمات ، وأن منعة البلاد وسؤدها بكثرة أبنائها ، وغزارة علومها ، وقوة خلقها .

وهل ينكر أحد ما أثبتته التاريخ منذ القدم أن أمما قد بلغت من العلم غايته ، ومن المجد ذروته ؟ . فإذا قل نسلها وساء سلوكها ، ضعف حماتها ، وهيض جناحها ، وأصبحت بين يوم وليلة مستباحة للطامعين ، وطعممة للآكلين ، لم ينفعها علم ولا مال .

فأمتنا المصرية إذا أرادت لنفسها البقاء وجب عليها فيما يجب أن تشجع الزواج ، وأن تكثر من النسل الصالح عقلا ، وجسدا . فأبناء الشعب هم مادته الأولى . وأن تعنى حكوماتنا وأمتنا كما يعنى غيرها بصحة الأطفال ، أولئك الأبرياء ، الذين

قضى عليهم سوء طالعهم في مصر بأن جنى عليهم الإهمال جناية بالغة، فيموت العدد الوافر بينهم بنسبة لم تبلغها أمة أخرى، متمدنة، أو نصف متمدنة. كما سيجيء في هذا الكتاب.



إذا كان هذا كله صحيحا، وأتينا مهتدون بنتائج مفزعة اقتصادية واجتماعية، فما السبيل إلى اتقاء هذه الأخطار؟

لا يجوز لمن يكتب في الموضوع الخطير أن يخفى شيئا من الحقيقة، بل عليه أن ينادى بوجوب الإسراع بوضع نظام جديد في مناحى الحياة المصرية المختلفة، نظام أساسى شامل، له أثره العملى الفعال فى إنقاذ هذا الشعب. ولا يجدى شيئا أن نستمر فيما نحن فيه من ترقيع أنظمتنا القديمة البالية، أو وضع حلول ليس فيها غناء كثير.

فهل ينقذ مصر مثلا إصلاح بضع مئات، أو بضعة آلاف من الأفدنة، بينما نرى أن أرض مصر كلها لن تقوم بتغذية هذا الشعب المستمر فى الزيادة؟ أو هل ينقذها نقص مرتبات الموظفين مثلا للحصول على بضعة دنائير لا تسمن ولا تغنى من جوع، وقد تفسد نزاهة الحكم نفسه؟ !

يجب علينا أن نسعى إلى تحقيق غرضين أساسيين :

نماء ثروة البلاد نماء مطردا، ثم منع هذه الثروة من أن تفلت من أيدينا. نعم هكذا يجب أن يكون هدف المصلح المنقذ. فطالما شك الناس من الفقر، وقلة الإنتاج، واستمرار ضعف خصوبة الأرض. وطالما شك الناس فوق ذلك من التبذير المخجل من الحكومات والأفراد، حتى لقد أصبحنا نرى بحق سrate هذه الأمة وحكومتها قلقين، معتمدين على دخلهم المضطرب، يعيشون كما يعيش العامل البسيط على دخل يومه. فالجميع لا يدخرون، والثروة آخذة فى النضوب، والمصريون يتكاثرون،

وهم جميعا والحكومات معهم يكدون طول حياتهم : هؤلاء لدفع النفقات اليومية ، وأولئك لدفع فوائد الديون ، والمطالب العامة . والجميع لا عمل لهم في الحقيقة إلا خدمة الدائنين أو المرابين ، ولا فضل بعد ذلك . فاذا أتت سنون عجاف كانت الاستدانة ، وكان الضيق الخانق والبلاء الأعظم .

الفقر في بلادنا هو أساس ما نقاسيه من عناء . فالفقر يؤدى إلى قلة الغذاء ، وقلة الغذاء تؤدى إلى ضعف البدن ، وضعف البدن يؤدى إلى ضعف الإنتاج القومى من جميع نواحيه الفكرية والعملية ، كما يؤدى إلى ضعف المناعة فيعرض صاحبه للأمراض . وكثير من أمراضنا نتيجة لهذا الهزال الذى نشاهده فى كثير من المواطنين . ولقد وصلت نسبة الأمراض فى بلادنا — كما سيجىء — إلى درجة شنيعة كان لها أثرها البالغ فى دفاعنا الوطنى ، حتى لم نحصل ممن تقدموا للتجنيد فى سنة ١٩٣٨ إلا على عشرة فى المائة منهم ، وهم الذين اعتبروا لائقين نوعا للخدمة العسكرية ، لأنهم كانوا أقل إصابة بالأمراض من غيرهم .

ناهيك بأن الفقر يؤدى إلى الجهل ، فيصبح الفقير غير قادر على نفقات العلم ، بل غير قادر على تفهمه ، والسير فيه بهمة ونشاط . هذا إلى الاضطرابات الاجتماعية والمذاهب الهدامة ، التى قد تدفع إليها الحاجة واليأس .

ومن غرائب المشاهدات ظاهرة جديدة فى بلادنا ، هى تزايد المتعطلين بين المتعلمين ، حتى أصبحوا علة اجتماعية بين ظهرانينا ، مع أن نسبة المتعلمين بين السكان فى مصر ضئيلة مخجلة . فبينما نشكو من ضالة عدد المتعلمين نشكو فى الوقت نفسه من عدم وجود عمل لمن أتموا دراساتهم المتوسطة والعالية .

البلاد مصابة بضيق أرضها عن إطعام ساكنيها . مصابة بأمراض اقتصادية واجتماعية ، كما هى مصابة بأمراض جسدية مفرعة . وهذه نتيجة تلك . ولا سبيل للنجاة إلا بإيجاد أسس عامة صالحة ، تسير مجتمعة . وإذا لم نتعاون هذه الأسس وتسير معا جنبا إلى جنب ، فلا يرجى للبلاد نجاح .

أثبت الواقع أن لفائدة ترجى من الاصلاحات الوقتية المسكنة، التى لا تقتل الداء من أصوله ، ولا من الاصلاحات المرتجلة التى هى وليدة وقتها . وطالما قاست البلاد من هذا النوع من الاصلاحات بتغير الحكومات . ومهما بذل النصيح للوزراء فى أن يجعلوا لسياستهم أسسا ثابتة دائمة ، ولمن يخلفهم فى أن يؤلوا براجم من سبقوهم شيئا من التقدير والاحترام ، فانك لن تجد لهذا النداء أذنا صاغية . والعيب من هذه الناحية لا يرتكز على تعدد الوزارات أو الخلافات الحزبية فحسب ، وإنما يستمد شيئا كثيرا فى أسبابه من تقلقل البراجج نفسها ، وعدم نضجها قبل تنفيذها . فالعيب آت من مجموع ذلك كله : عدم استقرار فى الحكومات ، مبادئ مرتجلة ، تنازع بين الأحزاب ، شهوة البقاء فى المناصب ، إرضاء الناحيين وغيرهم على حساب مصلحة البلد .

وعندى أننا ، وقد أصبحنا بحالة تنذر بشرويل ، يمكننا بعد تعزف الداء أن نفكر فى الدواء . إن داءنا — كما علمت — أصبح متشعبا ، يمكن حصر عناصره الأساسية فيما يلى :

(١) كثافة السكان إلى درجة تضيق بها أرض مصر ، وزيادة المواليد بأعلى نسبة فى العالم ، وضرورة الاحتفاظ بأبناء البلاد ، والعناية بصحتهم ، حتى لاتصبح أمتنا من الأمم القليلة العدد ، فينحط شأنها ، ويتضاءل ، فتضعف ، فتضيع .

(٢) ضالة دخل الفرد بحالة مقلقة أضعفت فى الأمة إنتاجها ومناعتها البدنية ، وجعلتها عرضة لأمراض كثيرة ، وقد تدفعها إلى ارتبكات اجتماعية خطيرة ، ولا تساعدها فى الدفاع عن نفسها بالوسائل التى تتطلبها الوقت الحاضر .

(٣) عدم استقرار الإدارة الصالحة فى البلاد ، واستمرار المنازعات الحزبية بما لا يرضى أى محب لهذا الوطن العزيز ، يدين بأن أمثل نظم الحكم هو نظام الحياة الدستورية ، الرشيدة ، القائمة على العدل ، والتقدم ، وإنكار الذات .

أمام هذه الأخطار المدلهممة يجب أن نتجه سياستنا العامة اتجاهها جديدا بعد أن ثبت أن لا فائدة ترجى من الاعتماد على الزراعة وحدها ، ولا أمل في تغذية أبنائنا إذا تركوا يتكاثرون ضمن هذه الدائرة الضيقة من أرض مصر .

أمام هذه الحال المحزنة لا بد لنا من وسائل مجدية ، وهى تنحصر فى أمور ثلاثة :

(أولا) مجالنا الحيوى الشرعى الذى يجب أن نتفق عليه ، وأن نتضافر جميعا على تحقيقه .

(ثانيا) الصناعة والتجارة ، فانهما مع الزراعة كفتلتان بتغذية هذا الشعب ، ورفع مستواه ، وجعله فى مصاف الشعوب القوية المحترمة .

(ثالثا) أنظمة ثابتة فى الحكم والإدارة لتدعيم سلطة العدل ، والنظام ، والمساعدة على زيادة دخل الدولة ومصرفاتها ، وغير ذلك مما يدخل فى الأمور الاجتماعية والإدارية ، وإنصاف الفرد .

وهذه المسائل كلها تحتاج إلى شئ كثير من الشرح ، فهى وحدها أساس عمران هذا البلد وإنقاذه . وسنتناول الكثير منها بشئ من البحث فى هذا الكتاب .

الفصل الثانى

مجالنا الحيوى الشرعى

قلنا إن أم الأرض تحرص على ازدياد عدد سكانها ، لما تعلمه ويؤيده التاريخ من أن الكثرة من عناصر القوة والمنعة متى حسن استغلالها . ولقد نجم عن زيادة سكان بعض البلاد ضيق حل بها ، وجعلها تخشى الفاقة والهجرة ، وكلاهما مر . فالفاقة تضعف الأمة شينها وشبابها ، وتجعلها عاجزة عن أن تسد نفقات الصحة ، والتعليم ، والإدارة ، والدفاع ، وما الى ذلك من وسائل حياة الأمم حياة عزيزة كريمة . والهجرة تضع على الأمة كثيرا من أبنائها يعيشون فى بلاد غريبة يندمجون فيها ، فيعرضون لفقدان لغتهم وجنسيتهم . والأمم حريصة على استبقاء سلالاتها . فهى قوتها ، وهى درعها عند الشدائد . وكل من أمة درست وضاعت بكثرة هجرة أبنائها .

عاجلت الأمم البصيرة وضعها ، وساعدت على ازدهار الصناعة والتجارة فيها ، فأثقلت نفسها إلى أجل معلوم ، ثم عاودها الضيق بكثرة نسلها ، فماذا عملت ؟ وفيم فكرت ؟

هنا ظهرت فكرة "المجال الاقتصادى" ثم فكرة "المجال الحيوى" . وهى وإن لم تعلن للآل من زمن طويل إلا أنها كانت موجودة بالفعل ، مختصرة ، ونافذة من قبل هذا الجيل الذى نعيش فيه .

ومجال الأمم الاقتصادى أو الحيوى قد أصبح لديها الآن بنوع خاص ضرورة من ضرورات الحياة . أساسه استبقاء زيادة النسل ، والحض عليها مع الاحتفاظ بالعنصر سليما كاملا ، ثم البحث عن مجال يتسع له ، ويضمن الحصول على المواد الأولية ، وفتح أسواق التجارة مساعدة للرقى الصناعى . فإيطاليا وألمانيا مثلا

تناديان الآن بضرورة حفظ عنصرهما أينما وجد وحيثما حل ، وبايجاد ”مجال“ له
للا غراض السالف ذكرها . وهما في الوقت ذاته تسعيان الى زيادة سكانهما
بالحضر على الزواج ، وكثرة المواليد ، استبقاء للقوة والعظمة .

ولقد سبقتهما اليابان في ذلك . ضاقت أرضها بأبنائها ، وخشيت هجرة كثير
منهم هجرة قد تضعف من شأنها ، فسعت حتى أخذت بعض الجزر المحيطة بها ،
ثم بسطت سلطانها بجهود جبارة على ”كوريا“ و ”منشوريا“ . وهى الآن فى حرب
طاحنة مع الصين وأمريكا وبريطانيا العظمى وغيرها .

أما إنجلترا وفرنسا وهولنده وغيرها ، فقد سبقت فى ذلك أمة اليابان . ويهمننا
أن نذكر شيئا عن إنجلترا بنوع خاص . فإنها كانت فى طريقها لحفظ مكانها على غاية
من الحيلة واليقظة . ذلك أنها وقد رأت أن الولايات المتحدة بأمريكا قد أفلتت
من يدها جعلت همها فى أن يشخص أبنائها المهاجرون إلى بقاع واسعة قليلة
السكان ، كثيرة الخيرات ، يقرب مناخها من مناخ أرض الوطن . فاحتضنت أبنائها
فى تلك البقاع يستقبلون المهاجرين من بنى وطنهم . والجميع يعملون فى اقتناء
الثروة ، يتناسلون ويكثرون ، محتفظين بعنصرهم ، وارتباطهم بأهم الرعوم ارتباطا
فى العنصرية ، واللغة والعادات ، والتقاليد ، والآمال ، والآلام . فما الأنجلوسكسون
وترعرعوا ، وكونوا بذلك أسرة الأمم البريطانية : من بريطانيا العظمى ، وكندا ،
وأستراليا ، ونيوزيلنده ، وجنوب أفريقية . الكل محتفظون بسلالة واحدة ،
أو سلالات صارت واحدة ، وبلغة واحدة ، ومصالح مشتركة .

اختارت إنجلترا هذه السياسة ، فلم تفقد من أبنائها من يهجرونها ، وقد استمروا
أبناء للوطن بعد هجرتهم . لهذا لا تجد الانجليز فى البلاد الأخرى كالهند وغيرها
إلا حكاما فيها ، يديرونها بما يطابق استعداد أهلها ، و يقيمون فيها للتجارة واستغلال
مواردها . وقد يقيمون فى بعضها كالمطلة ، وجبل طارق ، لمجرد المحافظة على طرق
مواصلاتهم الأمبراطورية ، محتملين ما تتطلبه هذه المحافظة من متاعب وتكاليف .

وإذا كان شأن الانجليز هكذا في حرصهم على استبقاء أبناء جنسهم إذا ضاقت أرضهم بمن فيها ، أفلا يكون من حقنا أن نطالب ونسعى الى أن تكون مصر والسودان قطعة واحدة ، ليس لنا في هذا الوجود مجال حيوى سواه منذ القدم ؟ .

ليست المسألة رغبة منا في الفتح ، أو تطرفا في الوطنية ، أو مجازاة لعواطف شاردة ، أو محاكاة لأساليب الأمم الغالبة ، وإنما هي ضرورة من ضرورات حياتنا .

فلقد ثبت من الإحصاء الرسمى السابق ذكره أن سكان مصر يتضاعفون كل خمسين سنة ، وأن موالدها قد بلغوا في سنة ١٩٣٧ : ٦٩٤١٨٦ نفسا . ثم أصبحوا في سنة ١٩٣٨ : ٧٠٤٣٧٦ نفسا ، مع أن سكان مصر كانوا في آخر سنة ١٩٣٧ : ١٦٠٣٠٠٠٠ فقط . بينما سكان إنجلترا وويلز ، قد كانوا في آخر السنة نفسها ٤١١٢٣٠٠٠ ، ومع ذلك فقد كانت موالدهما في السنة نفسها ٦١٠٥٥٧ نفسا . وكانوا في سنة ١٩٣٨ : ٦٢١٦٢٧ ، أى إن مواليد إنجلترا وويلز بعدد سكانهما الضخم أقل من مواليد مصر الصغيرة بما يقرب من ثلاثة وثمانين ألف نسمة .

فإذا كانت مصر — كما رأيت — قد ضاقت بساكنيها حتى انحط فيها مستوى المعيشة انحطاطا شديعا ، وأن موالدها قد أصبحوا أكثر من مواليد إنجلترا وويلز مجتمعين ، وإذا كانت إنجلترا قد سعت الى الاحتفاظ بالمهاجرين من أبنائها في لغتهم وجنسياتهم ، أفلا يحق لنا أمام هذه الضرورة القاسية ، بله الحقوق المقدسة ، أن نطالب بوحدة مصر والسودان ، حتى يرجع إلينا ” مجالنا الحيوى ” الذى لا غنى عنه ولا مفتر منه ؟ .

قد وجد غيرنا لنفسه مجالا حيويا في بقاع غريبة نائية ، أفلا يحق لنا أن نطلب ألا نخنق في بقعة من الأرض تضيق بنا الآن ؟ وكيف بنا إذا طال العهد ، وكثر العدد ؟ !

سعى غيرنا في أن يأوى من فضل من السكان إلى بلاد افتتحها ، وهى
لا تمت إليه بسبب من جنس أو لغة أو دين . ونحن لا نطلب ألا أن نحيا . فنرجع
إلى ما كنا فيه مع من نمت إليهم بالجنس واللغة والدين ، ومن يربطنا بهم جوار
لا ينقطع ، وعنصر واحد ، وماء واحد ، هو النيل الذى وحد بين قلوبنا ومشاعرنا
وأمالنا . فأى حق أقدم من هذا الحق ؟ !

نحن لا نريد أن نتحدث عن الماضى ومساوئه ، ولا عن علاقتنا بالسودان ،
من أيام الفراعنة إلى الآن ، ولا عما بذلنا فيه من دماء وأموال ، فكل هذا معروف ،
لكننا أمام حاضره واجباته ومطالبه . كما لا نريد أن نسبح فى عالم العواطف والخيال
وأن نورث أبناءنا شعورا لا نبتغيه . إنما نحن أمام حقيقة ملموسة ، هى أننا لا نحيا
بغير أن تكون مصر والسودان — كما كانتا — مملكة مستقلة واحدة ، وأمة واحدة ،
يتسع فيها لساكنيها مجال العمل فى الزراعة والصناعة والتجارة ، يرويه ماء واحد ،
وتحويه بقعة واحدة ، وتحدهم مصلحة واحدة ، وتعاونهم لغة واحدة ، ويربطهم
شعور واحد ، ودين واحد .

فى مصر الآن أكثر من سبعة عشر مليوناً من النفوس . وفى السودان أكثر من
سبعة ملايين ، وفيه أراض واسعة مترامية الأطراف ، تطلب العون والأيدى العاملة ،
وفيه من الخيرات زراعة ، وماشية ، وأخشاب ، وحيوانات ، ومعادن ظاهرة
وباطنة ، تفسح المجال لعمل العاملين من أبناء أمة النيل . فبأى حق ، وعلى أية مصلحة
يحول الزمن دون التقاء الأخوين ؟ وكلاهما فى حاجة إلى الآخر ، فى جميع مناحى
الحياة ، من علم ، وعمل ، ودين ، وثقافة .

ليس من الإنصاف ولا من الوفاء لأنفسنا ولخليفتنا أن نخفى عنها حقيقة
شعورنا ولو سعى البعض فى إخفائه . فإنك لو ناجيت المصريين جميعا شيئا وشباننا
لتكشف لك الواقع عن شعور واحد بتلك المرارة القاسية الناجمة عن الفصل
بين مصر والسودان ، ولعلمت أنهم مجمعون على أن مصر والسودان قطعة واحدة ،

وعلى أن ترك السودان ، ثم فتحه ، واتفاقية سنة ١٨٩٩ ، ومعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، كل هذا كان عملا سياسيا ، أملتة القوة ، وقبلته الضرورة ، أو رضى به الضعف ، بل لعلمت أنه كان أيضا وليد أغلاط سابقة لا أبرئ منها بعض المصريين من ولادة الأمور .

لكننا ونحن أمام حقيقة الواقع ، ومقتضيات العصر الحاضر ، وما يحيق بنا وبحليفتنا من مخاوف وأخطار ومفاجآت ، يجب علينا أن نشعر أنفسنا وحليفتنا بحقيقة آلامنا ، وأنها أمة لا تبغى إلا أن تعيش آمنة مطمئنة على حياتها ومستقبلها وكرامتها ، وتبغى أن تسير الزمن ، فترقى وتتموى حتى تكون لنفسها ، ولحلفائها ركنا ركيننا وحصنا منيعا .

هل من مصلحة إنجلترا أن تكون مصر الصديقة — ولا غرض لها خارج حدود نيلها — ضعيفة هزيلة ، فتحتاج الى المعونة كلما جد الجدد واضطرب حبل السلم ؟ أم أن مصلحة إنجلترا ظاهرة في أن تكون حليفتها قوية منيعة ، تركز لها في الدفاع عن طرق مواصلاتها ؟ إذا كان هذا هو الواقع الذى يحس به كل مصرى ، فلم يُحال بين مصر وتطورها الطبيعى المشروع ؟ ومصر بكثرة ساكنيها ، وقوة نسلها ليست بلاد استعمار .

أذكر أننا بعد أن كونا الوفد عقب هدنة الحرب السابقة فى آخر سنة ١٩١٨ ، واجتمعنا فى "لندن" باللجنة التى كان يرأسها اللورد "ملتر" صارحنا جناباً بأن "إنجلترا لا تبغى حكم مصر ، أو استعمارها ، وإنما قضت الظروف أن تتمزق أرضها قناة السويس ، وهى من أهم طرق المواصلات الإمبراطورية البريطانية ، فهى مضطرة للدفاع عن هذا الطريق ، وهو دفاع يكلفها أعباء كثيرة ، وتتمنى أن تحل مصر محلها يوما ما فى هذا الدفاع بقواها الخاصة ، ويحين هذا اليوم متى استقامت الثقة التامة بين البلدين " .

إن هذا القول حق كله . ويضيف اليه المصري أن مصر تأبى في الدفاع عن
كيانها وعن قناة السويس أن تكون عالة على إنجلترا . فمن العار أن تبقى مصر ضعيفة
فقيرة، تلتمس الغوث من حليفتها، بدل أن تتعاون معها وقت الشدائد، ومما يتنافى
مع كرامتها ووجودها أن تظل هكذا ضعيفة، وهى تعلم حق العلم أن فيها البذرة
الصالحة، والمؤهلات العديدة لبلوغ المنزللة التى تصبو اليها بحق تؤيده الضرورة .
وتاريخنا من يوم وجوده ينبئ باستعداد هذه الأمة العريقة فى كافة مناحى الحياة
العلمية، والفنية، والحربية، بما لا حاجة بنا الى الإفاضة فيه، أو التذكير به .
ولا تضيع أمة إلا اذا جهلت نفسها . ولا يجوز لنا أن نجهل أنفسنا .
ومن الحق أيضا أن تحالفنا مع إنجلترا أمر طبيعى لا صنعة فيه ولا رياء، تمليه
مصلحة الطرفين .

فاذا كان الأمر كذلك فكيف جاز أن تترك مصر فى هذا الضعف، وأن يحال
بينها وبين تبوء مكانتها الطبيعية ، حتى عجزت عن أن يكون لها فى الوقت الحاضر
العصيب جيش كامل العدد والعدة، كانت تصل به مع السودان إلى مليونين من
أحسن جنود الأرض، تدفع بهم السوء عن مصر وعن حلفاء مصر .
كيف ساغ ذلك والانجليز أمة يشهد الناس بنبل أفرادها؟! فنحن نريد تحقيق
هذا النبل كاملا فى سياستها مع المصريين .

لا أرى لما وصلنا اليه من الحال الحاضرة إلا سببا واحدا هو سوء التفاهم بين
الأمتين، فينادى الانجليز بأنهم لا يضمرون لمصر شرا، وربما كانوا يخشون عدم
إخلاصها لحليفتها . والمصريون مجمعون من جانبهم على أنهم لا يضمرون لانجلترا
سوءا، وإنما حوادث الماضى السيئة، والأغلاط السابقة قد جعلتهم يسيئون
الظن بالانجليز .

نعم كانت أغلاط سابقة، وحوادث محزنة، وكان ظلم قديم، وكان سوء تفاهم،
وقد أدى ذلك كله الى الخروج عن جادة الصواب، وعمما ينبغى عمله والقيام به .

لكن ما ذنب الجيل الحاضر والأجيال المقبلة فيما سبق من حوادث ؟ !
وهى أجيال لا تصبر على ظلم ، ولا تقيم على ضيم ، وتسعى بعد أن تكشف لها الحال
عن أخطار داهمة ، الى أن تسترجع حقها ، فهى تطلب الحياة ، والقوة والمكرامة
والانصاف ، ولا ترضى بحال أن تحتق فى دائرة معاهدات القوة ، وانما تبغى أن تعيش
راضية فى دائرة التحالف القلبي ، والثقة المتبادلة الشريفة ، وأن تسعى الى استرداد
مكاتها فتصبح حليفة لها أثر الحليف القوى والنبد الصديق ، لا الحليف المهيبض
الجناح ، أو الصديق المهين .

وأى مصلحة لانجلترا فى مخالفة ضعيف عاجز عن أداء واجبات التحالف
والدفاع عن مقتضياته ؟ . بل أى مصلحة لمصر أن يكون تحالفها الابقاء على ما نحن
فيه من وهن وسوء مصير ، خصوصا متى علمنا أن هذا الضعف عارض ، والشفاء
منه سهل ميسور ! .

إن لمصر الحق أن تطمع فى أن تكون مملكة النيل الكبرى ، وفى أن تكون
من حراس شرق البحر الأبيض المتوسط ، وفى أن تكون زعيمة الأمم العربية
والاسلامية ، وفى أن تكون حليفة ، قوية ، صديقة ، وفيه . وهى تعتقد بحق
أن عنصرها ، وقواها الكامنة فيها ، تحثها على الاطمئنان الى هذه العقيدة . وهى
لن تتوانى فى تحقيق آمالها الحققة . فهل لنا أن نطلب الى حليفتنا كما نطلب الى
مواطنينا وزعماء البلدين أن يبتثوا روح التفاهم وحسن النية بين الأمتين الحليفتين ،
للوصل الى تحقيق ما لا ترضى مصر بغيره ، ولا يمكن أن تحسن الظن بدونه ،
وفيه مصلحة الجميع ! .

مصلحة مصر فى أن يعاد لها شرفها ، وقوتها . ومصلحة الانجليز ظاهرة
فى أن توفر مصر عليهم — كما قال اللورد ملتر — رجالهم ، وعتادهم ، ومتاعهم ،
وتحفظهم فى هذا الشرق الأدنى ، كما تحفظ نفسها من تلك المفاجآت المسلحة ،

ويكون للانجليز مع مصر حقوق الصديق العظيم ، وتعاون الحليف الوفي الأمين ،
في ميادين السياسة والتجارة ، والاقتصاد ، والدفاع .

كل هذا وغيره يعرفه المصريون ، وآمل أن يعرفه حلفاؤهم . فما الذى يخشاه
الانجليز اذا ما اندمل هذا الجرح الدامى ، وردت حقوق وادى النيل الى أهليه ،
فتجنى الأمتان من هذا الخير الكثير ؟ .

هذا ما أرجوه ، ويرجوه معى كل غيور على مصلحة البلدين .

الهجرة والجنسية المصرية :

ويتصل بمجالنا الحيوى التفكير فى أمر الهجرة إلى مصر . فقد رأيت مما سبق
أن أرض مصر ضاقت بأهلها ، وأنها بحالتها الحاضرة لا تكفى لتغذية أبنائها ،
ولا بد لها أن تغلق أبوابها دون المهاجرين الذين يفدون إليها سنويا .

نعم إن مصر قد وضعت النظم ضد كل من يحاول الدخول فيها خلسة . ولكن
الأخبار تتراعى بأن كثيرا من أولئك الذين لا يملكون شروى تقرير يتسللون الى
الأراضى المصرية بوسائل كثيرة ، وهم علة فى هذه البلاد .

ويكفى أن تضم بلادنا هذا العدد الهائل الذى يقوم الآن بين ظهرانينا من
الأجانب الذين أفادوا واستفادوا . وإن مصر الكريمة نحو الأجانب يجب أن تبقى
هكذا كريمة مضيافة نحو أولئك الذين سمت نفوسهم وعقولهم من الأجانب ، فتنفع
بهم مصر كما ينتفعون هم منها . ولكن يجب علينا أن نقف سدا منيعا دون أولئك
الافاقين الذين لا يملكون شيئا من الثروة العلمية أو المادية أو الأخلاقية ،
ولا يحيئون إلا لامتنعاص أموالنا ، والتهام ما نحن أحوج إليه من القوات
والكفاف .

يقيم في بلادنا الآن أكثر من ٢٢٠ ألفاً من الأجانب ، اتخذوا مصر موطناً لهم ، ول بعضهم أموال كثيرة اقتنوها ، وبنوا العمارات الشاهقة في المدن الكبرى ، وأخصها القاهرة والاسكندرية ، وامتلكوا من أرض مصر الزراعية شيئاً كثيراً ، حتى بلغ مقدار ما يملكون في سنة ١٩٣٩ : ٤٠٣٦٥٦ فداناً يملكها ٥٠١٢ أجنبياً فقط . فبينما نرى المالكين المصريين في هذه السنة نفسها ٢٤٧٦٢٣٨ شخصاً يملكون ٥٤٣٣٠٩٠ فداناً ، طبق إحصاء سنة ١٩٣٩ حكمت بأن متوسط ما يملكه المالك المصري هو ٢,١٩ من الفدان . بينما متوسط ما يملكه المالك الأجنبي ٨٠,٤٥ فداناً ، هذا عدا الأملاك والعمارات الشاهقة الكثيرة في مدينتي القاهرة والاسكندرية وغيرهما ، وعدا الأموال الكثيرة التي يستغلها الأجنبي في البلاد ، وهي تقدر بالملايين ! .

فمن هذا كله تعلم أن الأجانب أصحاب الأموال الذين ملكوا هذه الأملاك الشاسعة والثروة الطائلة ، هم أولئك الذين نريد أن نكتفي بحمايتهم ، وتبادل المنافع بيننا وبينهم ، وهم الذين يمكننا أن نقول إن كثيراً منهم كان عوناً لنا في التجارة والصناعة ، وسائر الأعمال الحرة . ولكن لا يغيب عن بالنا أننا لا نود المزيد ، ونتمنى أن نخل محلهم فيما يملكون . ولا يصح لنا أن نترك تيار الأجانب يتدفق على بلادنا تدفق السيل العرم ، بل يجدر بالمصريين أن يحذوا حذو هؤلاء الضيوف الأجانب ، وأن يرتفعوا بأنفسهم في العلم والنشاط والرجولة ، حتى يكونوا معهم على قدم المساواة ، ويزاحمهم مزاحمة الرجل الشريف للرجل الشريف في الأعمال النافعة . وكفى ما نعانى من آثار الأزمة الغائرة ! .

وليعلم المصري أن أية حكومة مصرية لا يمكنها أن تنهض بهذه الأمة النهوض الوافي إلا اذا ساعدتها الأمة نفسها ، وتدافع الشعب نحو مثله العليا وهي عديدة متنوعة ، أساسها الرجولة الحققة ، والعمل الصالح ، والعدل الشامل .

وإذا كنا نرجو من ولاية أمورنا أن يمنعوا تيار الأجانب عنا ، وألا يقبلوا أولئك الذين تلفظهم بلادهم وتقذفهم إلينا ، فنحن نريد الخير للمصريين جميعا ، ونريد أن ننقذ أمتنا مما هي فيه ، وندفعها الى العمل بما يحقق لها آمالها التي غابت عنها زمنا طويلا .

كذلك يجب علينا ألا نقبل من الآن تجنس أجنبي بالجنسية المصرية . فعدونا كثير ، وأرضنا تضيق بنا ، وليست بلادنا مباءة استعمار ، فكل أجنبي يأخذ الجنسية المصرية إنما يلتهم اللقمة من فم مصرى . فلا يُسمح باعطاء الجنسية المصرية إلا لمن حسنت سيرته ، وتحقق نفعه ، وارتبط بأمتنا برابطة الدين أو اللغة .

ولقد دلت الحوادث على أن كثيرا من أولئك الذين تجنسوا بالجنسية المصرية زاحموا المصريين بهذا السلاح ، وأقصوهم عن كثير من الجمعيات ، والشركات التجارية والصناعية ، بحجة أنهم مصريون ، وتكشفت الحال في كثير منهم على أن ضمائرهم وميولهم أجنبية ، وأنهم اتخذوا الجنسية المصرية ستارا لمزاحمة المصريين الصميمين ، وأن كثيرا منهم فوق ذلك لا يضمم الحب ولا الاحترام لجنسيته المصرية ، أو لغة البلاد العربية .

وكفى ما فات .

وإن هذا البحث لا يتسع لتفصيلات كثيرة ، تؤلم النفس ، وتحبس الصدر . وإذا أردنا أن نحيا وجب علينا أن نكون أقوياء حيال هذا الواجب الوطنى المقدس .

الفصل الثالث

الصناعة والتجارة

أوضحنا فيما سبق أن حالة مصر الاقتصادية تثير القلق ، وأنا سائرون إلى الضيق وهبوط مستوى المعيشة بحالة تدعو إلى الإشفاق ، وتوجب اتخاذ الحيلة . وقد قلنا : إن أراضى مصر الزراعية والقابلة للزراعة لا تكفى ولن تكفى المصريين على أن يعيشوا ولو عيش الكفاف . وأهبننا بمواطنينا ألا يعتمدوا على الزراعة وحدها ، ولا سيما أن النسل آخذ في التزايد ، والإنتاج الزراعى فى الفدان لا يزيد إن لم يكن قد نقص . ورأينا الذى لا نزال نجهر به هو أن لا خير يرجى من التفكير فى إصلاح بعض الأراضى البور أو كلها ، فإن ذلك مجزء إسعافات وقتية ، لا تنقذنا مما نحن فيه . والذى نراه عاجا ناجعا مفيدا يخلص البلد مما يروح تحت أثقاله هو نشر الصناعة والتجارة .

(١) أزمة المتعطلين فى مصر :

فى مصر حالة توجب الأسف ، وهى مسألة المتعطلين ، وأخص منهم المتعلمين . إن نسبة المتعلمين فى مصر فى جميع درجات ثقافتهم ضئيلة جدًّا ، فهم لم يزيدوا إلى الآن على ٢٠ فى المائة . فكيف مع هذا نرى ظاهرة التعطل ؟ ، مع أن الواجب يقضى بنشر التعليم فى كافة أنحاء البلد . وهناك أمران لا ثالث لهما : إما أن نسعى فى إغلاق دور العلم ، وأن نجعل بعضها لا يقبل إلا من يمكنهم أن يعيشوا بعلومهم ، وفى هذا شر وبيل على البلاد ، فإننا إن لم نمح الأمية منها ، وإن لم ننشر التعليم بجميع أنواعه أصبحت الأمة منحطة جاهلة ، عديمة الحدودى ، وإما أن نفتح دور العلم ، ونسعى فى نشر التعليم ومحو الأمية . فينتشر عدد المتعطلين والمستأين ، وينتشر بذلك الفقر ، وتشيع المذاهب الاجتماعية الخطيرة التى قد تؤدى بهذا البلد .



كثيرون قد أخذوا العلم ونالوا إجازاته ، ولا يجدون الآن عملا ، فالتذمر موجود ، وأخذ في النمو ضد الحالة الاجتماعية الحاضرة .

فما الذى يجب على الناس أن يفكروا فيه ؟

وما هو سبب هذه الحال التى أدت الى أن البلد أصبح عاجزا عن إسداء العيش إلى هذا العدد القليل الذى تعلم وتهذب ، وإلى هذا العدد الكبير من لم يتعلموا إلى الآن وهم الأغلبية العظمى ؟ .

وحسبى أن أدلك من الإحصاء الرسمى على عدد المتعطلين فى مصر — طبق إحصاء سنة ١٩٣٧ — لتعلم مقدار ما نحن فيه من حالة اجتماعية خطيرة .

ثبت أن الذين لا عمل لهم فى مصر كانوا فى السنة المذكورة :

عدد	
من الذكور	١٩٠٨٢٢١
» الإناث	٦٥٩٠٢٩٥
المجموع	<u>٨٤٩٨٥١٦</u>

كما ثبت من الإحصاء نفسه أن الذين يعملون أعمالا غير مستجة ، وفيهم التلاميذ ، كانوا فى السنة نفسها :

عدد	
من الذكور	٨٦٠٤١٩
» الإناث	٤٦٦٧٨٤
المجموع	<u>١٣٢٧٢٠٣</u>

وعلى هذا فساكن مصر وقد كانوا فى تلك السنة أقل من ستة عشر مليونا أصبح منهم ٩٨٢٥٧١٩ نفسا يعيشون عائلة على الباقيين ، وليس هؤلاء الباقيين رزق إلا من ثمار الأرض ، تلك التى وصفنا أمرها من قبل .

أرأيت بعد ذلك ما نحن فيه من تعاسة ؟ ، وأن هذا العدد الهائل الذى يقرب من عشرة ملايين ، متعلمين وغير متعلمين ، أصبح لا عمل له إلا أن يكون عالة على نحو ستة ملايين من سكان مصر .

إن كثرة المتعلمين فى مصر مع قلة المتعلمين ظاهرة تدل على عدم التوازن فى حالتنا الاجتماعية . وأرانى على حق إذا قلت : إن هذا السبب راجع الى مجرّد الاعتماد على الزراعة ، وهى كما تعلم ضيقة محدودة ، دون أن يكون لنا نصيب فى أسباب الإنتاج الأخرى ، ومن أهمها الصناعة والتجارة .

ألم تر أن اليهود فى بلادنا ، بفضل الصناعة والتجارة ، أصبحوا وليس فيهم متعطل واحد ، متعلما كان أو غير متعلم ؟ ، بل أصبحوا يزهدون فى وظائف الحكومة ، فلا نرى منهم إلا عددا لا يؤبه له ممن دخلوا فى سلك وظائف الحكومة . وما ذلك إلا لأن الصناعة والتجارة قد أصبحتا لهما ميدانا فسيحا ، فعكفوا عليهما ، وجنوا منهما أطيب الثمرات ؛ دون أن يفكر واحد منهم فى تقييد حريته وثروته ونشاطه بالتهافت على وظائف الحكومة .

تطوّر الصناعة فى مصر :

وأثبت التاريخ أن كان فى مصر من الصناع الماهرين ما تشهد به آثارهم من أيام الفراعنة . ولكن الصناعة قد تدهورت حتى محيت معالمها فى أواخر القرن الماضى ، الى أن أتت الحرب الكبرى فى سنة ١٩١٤ فحفزت مصر الى رعاية الصناعات المصرية التى كانت قائمة وإيجاد صناعات أخرى زراعية وميكانيكية ؛ فنمت جميعها وترعرعت ، وكانت خيرا وبركة على الأهلى . فترى فى مصر صناعات حلج القطن ، والكبس ، وزيت بذرة القطن ، والغزل ، والنسيج ، والسكر ، والصابون ، ثم صناعة الطرايش ، والأسرة ، وأثاث المنازل ، وبعض المركبات الطبية ، والروائح العطرية ، والأدوات الصحية ، وصناعة الجلود ، والأحذية ، والزجاج ، والفخار ، والورق ،

وبعض الصناعات الميكانيكية الصغيرة ، وغير ذلك مما نراه الآن بين ظهرائنا . ونجم عن ذلك أن وجد كثير من المصريين ميدانا فسيحا للعمل الصناعى والتجارى ، حتى لقد قدر بعضهم أن عدد المصريين الذين تعولهم الصناعة والتجارة فى مصر يربى على المليون .

أضف الى هذا ما ارتأته الحكومة من تنقيح فى التعريفات الجمركية ساعد الصناعات المصرية منذ سنة ١٩٣٠ الى الآن ، وحفظ المنتج فى مصر من تلك المنافسة غير المشروعة التى كانت موجودة من قبل .

لكننى رغم كل هذه التباشير الطيبة ، ورغم أن رؤوس الأموال المستثمرة الان فى الصناعة باغت نحو ١٣٠ مليوناً من الجنيهات بما فيها صناعة النقل ، لا أزال أعتقد أننا لا نؤدى الحقيقة كلها إذا قلنا إن هذه الصناعات التى وجدت أو نمت وترعرعت من بدء الحرب الماضية ، كانت كلها صناعات مصرية .

إن الحقيقة هى أن أغلب هذه الصناعات التى قامت فى مصر هى صناعات فى مصر لا صناعات مصرية ، بمعنى أن أغلب الذين قاموا بها فى مصر هم الأجانب لا المصريون . فهل يمكنك مثلا أن تقول إن صناعة السكر فى مصر صناعة مصرية ، أم أنها صناعة أوجدها فى مصر غير المصريين ؟ ويقال هذا فى كثير من الصناعات الميكانيكية والغذائية وغيرها .

إن المصرى ليؤمل أن تكون هذه الصناعات وليدة تفكير مصرى ، وكفايات مصرية ، تديرها عقول مصرية ، وتؤسسها رؤوس أموال مصرية .

(٣) الشركات فى مصر :

انظر مثلا إلى الشركات القائمة فى بلادنا الآن ، وهى كثيرة متنوعة : مصارف بأنواعها ، وشركات عقارية ، وشركات نقل بحرى ونهرى ، بترى وجوى ، وشركات مياه وري ، وشركات مكابس وتكرير ، وشركات بناء ، وشركات أغذية ،

وشركات تجارية ، وشركات فنادق ومعادن ، وشركات مواصلات ونور ، لا ترى من عمل المصريين في ذلك كله إلا التزر الضئيل التابع لبنك مصر . ولا ترى فيها إلا بنك مصر ، وبنك التسليف الزراعى والعقارى ، وما بقى بعد ذلك هو من تفكير غيرنا ، وإدارة غيرنا وبأموال غيرنا .

وقد وصل نشاط الأجانب في بلادنا وكفايتهم إلى أن شركة من شركاتهم ربحت في سنة ١٩٤٠ (طبق الإحصاء الرسمى) ما مكّنها من دفع ١٥ ٪ ربحا للمساهمين نقدا ، وأعطت كل حامل خمسة أسهم ثلاثة أسهم مجانا ، فكأنها أعطته ٧٥ ٪ ربحا في سنة واحدة من رأس ماله . وذلك بعد خصم جميع المصروفات وما احتفظت به من الاحتياطى ! .

فلا تقل بعد ذلك : إن في مصر صناعة مصرية بالمعنى الصحيح ، بل قل : إن فيها صناعة وتجارة ، رءوس أموالهما من غير المصريين .

لهؤلاء الأجانب أن يفخروا بإيجاد الصناعة والتجارة في بلادنا . والفضل الأكبر راجع إلى العلوم والكفايات الصناعية والتجارية ، تلك التى دفعت أولئك الأجانب إلى استثمار أموالهم ، واستثمار علومهم وفنونهم ، وجهودهم لخير أنفسهم ، ثم انتفع منهم المصريون ، لا باعتبارهم رءوسا في الحركة الصناعية والتجارية بل أذنا با !

قلنا : إن المصرى بطبيعته مستعد للصناعة ، ويمكن أن يكون مستعدا للتجارة . ولا يكون مستعدا في الحالتين إلا بالعلم والنشاط ، ومكافحة الفقر ، والضيق الذى نحن فيه .

فهل لنا أن نئس أم علينا أن نفكر ، وأن نسعى في أن تكون لنا صناعة مصرية حقيقية ، برءوس أموال مصرية ، حتى نتفادى الكارثة التى أشرفنا عليها ، ولا ينقذنا منها إلا هذا التوجيه الصحيح ، وإلا العمل في هذه الناحية بأمانة وإخلاص .

الحق أنه لا يصح لنا أن نئس ، وأن الأمل سيتحقق متى صح العزم وحسن التوجيه .

(٤) تقدم اليابان الصناعى والتجارى :

ولكى أعطيك فكرة صحيحة تزيد هذا الأمل رسوخا يحسن أن أضرب لك الأمثال : ها هي ذى أمة اليابان ، كانت جاهلة فقيرة ، يعيش أهلها على صيد الأسماك وزراعة الأرز ، وكانت توصد أبوابها في وجه الأجانب والعلم الحديث ؛ حتى وصل اليها الكوماندور الأمريكى ”بيرى“ في سنة ١٨٥٤ ببوارجه الحربية مهتدا ، فبدأت في إنشاء المدارس ، وتعلم اللغات الأجنبية سنة ١٨٥٥ ، ثم ما لبثت أن ولى أمرها أمباطورها العظيم ”ماتسوهيتو“ في يناير سنة ١٨٦٨ إلى أن توفى سنة ١٩١٢ ، وفى هذا العهد انتقلت أمة اليابان من فقر وضعف وجهل ، إلى أن أصبحت اليوم من أقوى أمباطوريات العالم وأشدها بأسا ، وأرقاها صناعة وتجارة ، حتى خيف جانبها ، وصارت في مقدمة أمم الأرض .

هذا العصر ، وهو عصر الأمباطور ”ماتسوهيتو“ يسمونه عصر ”ميجى“ وفيه نهضت الأمة اليابانية ، ووثبت تلك الوثبة التى تخلب الأبصار . فهل قامت اليابان بمعجزة ؟ . أم أن فى الشرق نواة نهضات يكفى لإيقاظها حسن التوجيه ومضاء العزم ؟ .

أربع وأربعون سنة نقلت اليابان من أمة إلى أمة ، وخلقت من الضعف قوة ، ومن العدم وجودا ، ومن الاستكانة عظمة ، ومن الخوف سلاما وأمنا . كان علم اليابان لا يخرج من أرضها ، فأصبح الآن علما خفقا فيا وراء البحار ، تحنوله الرؤوس إجلالا وإكبارا .

أربع وأربعون سنة نقلت اليابان من جزيرتها إلى العالم كله . فما هي أسباب تلك الوثبة التى يراها المستضعفون معجزة ؟ الأمر بسيط .

لم يكن فى اليابان شئ يذكر من المواد الأساسية للصناعات . ليس فيها شئ يذكر من الحديد ، أو البترول ، أو الفحم ، أو النحاس . وليس فيها شئ مطلقا من القطن ، أو المطاط ، ومع هذا نهضت ، وعملت ، فوصلت . فما السر ؟

عانت بلاد اليابان الشدائد . ودفعت مع فقرها أموالا طائلة للأجانب . واستمرت تقاسى محنة الأزمات كما تقاسى مصر الآن . وهى مع شدة احتياجها للواد الأولية — الخامات — لم تحجم عن الدخول فى ميدان العمل ، لا بالطرق الارتجالية ؛ ولكن بطريقة درس النظم الغربية من صناعية وتجارية واقتصادية . ووضعت لنفسها برامج مدروسة معقولة مهياة لسنوات محدودة ؛ تنفذ فى خلالها مشروعاتها الوطنية العظيمة . ثم رأت أن الشعب فى أول أدوار حياته لا يطالب بالقيام بمشروعات هامة ؛ لأنه لا يعرفها ولا يديرها . وفى الحق أن الشعب فى أول نهضاته كالفاسر لا يطالب بما يطالب به الرجل الرشيد . وهذا الفاسر محتاج الى هيمنة وإرشاد وتشجيع . فمن ذا الذى يكون مرشده ووصيه ؛ حتى يشب ويطير بأجنحته ، ويمشى على قدميه ؟ .

لا يوجد للشعب من يرشده إرشاد الوصى الرحيم سوى حكومته . وبغير الحكومة فى الأمم الفاصرة لا يقوم عمل ، ولا ينبج مشروع . ولهذا وجدنا المشاريع الفردية فى أمة كأمنا حديثة العهد بالصناعة والتجارة يؤوب عملها غالبا بالخيبة والخسران .

قامت الحكومة اليابانية بعد درس النظم الغربية ، وبعد الصدمة التى أصيبت بها من فتح موانئها للتجارة الأجنبية — قامت فى عصر ” الميجى “ كما قلنا من سنة ١٨٦٨ تشيد المعامل والمصانع فى بلادها ، وترسل فى الوقت نفسه شبابها الى المدارس والمعاهد الصناعية والفنية فى أوربا ، الى أن وجد العدد الكافى من أولئك الفنين الممتازين ؛ فسلمت إليهم هذه المصانع ، وكونت بذلك النواة للصناعة اليابانية الحديثة ، وأعطت هذه المنشآت الحكومية الى شركات أهلية يابانية صرفة .

دام إشراف الحكومة هكذا على بعض الأعمال الصناعية بضع سنوات ، وكلما رأت نواة صالحة من شبابها ورجالها المالىين سلمت إليهم هذه المصانع ، وتلك

المنشآت . فكان لهذه الإصلاحات على هذا النحو أثرها المحمود فى إنفاذ اليابان من الخيبة والإفلاس .

وليس هذا الإشراف والإرشاد مقصورين على اليابان وحدها ؛ فهناك حكومات أخرى قامت بشئ كثير من المشاركة والتشجيع لأممها ، كحكومات سويسرا وبلجيكا وألمانيا وإنجلترا .

وليت حكومتنا تقوم بنحو من هذا العمل ، على نحو من هذه الفكرة والدراسة والتنظيم ، فتدرس المشاريع واحدا بعد واحد ، حتى اذا وثقت من النجاح قامت بعمل منشأة صناعية تكون لها خاصة ، أو شركة بينها وبين الأهالى المصريين ، ثم تهيئ الشباب المتعلم الى ملء الوظائف الفنية فى هذه المنشأة ، وتعمل على حماية بمركية مؤقتة ؛ حتى اذا نمت المنشأة وترعرعت ووثقت من نجاحها تركت حصتها يشتريها المصريون . وبمثل هذا العمل نتق ذلك الذى يسمونه بالمتعلمين المتعطلين ، بل نصبح محتاجين الى متعلمين ليستدوا النقص الذى يوجد اتساع العمران الصناعى والتجارى فى البلاد .

لم تكف الأمم الناهضة بهذا ، بل قام بعضها بنظام تمرين العمال الإجبارى بالعمل فى المصانع ، وبتلقى دروس ليلية للتخصص والتمرن على دقائق الأعمال الصناعية ، حتى توجد فى البلاد عددا وافرا من العمال المهرة ؛ وبهذا تمكنت من إيجاد الفنيين والعلماء ، والعمال على اختلاف طبقاتهم ، فأصبح هؤلاء جميعا عماد الحركة الصناعية .

أوجدت هذه الأمم أيضا نظاما اجتماعيا يغرى العمال والعاملات بالدخول فى الصناعة ، وعملت على تنمية أسباب الرخاء فيما بينهم ، فقامت من فورها تنظم المصانع ، وتراقب نظافتها وترتيبها ، ودقة العمل فيها ، وتنشئ نظام التعاون الاجتماعى الخاص بصحة العمال وأدخارهم ، ومراقبة طعامهم وشرابهم وكسائهم ، بل مراقبة مستقبلهم ، وتهئية وسائل الزواج للبنات فى سن محدودة ، وإيجاد رأس مال

للبنيت بعد أن تنتهى من عملها لتزوجه . وقامت بنظام التأمين الاجتماعى على أدق ما يكون ، تأمين ضد المرض ، والبطالة ، والشيخوخة ، والحوادث . كما أنشأت مصارف للتسليف الصناعى والتجارى ، على نحو التسليف الزراعى ، يجد فيها رجال الصناعة والتجارة ما يأخذ بأيديهم إلى ما فيه خير أعمالهم ، ونموها وازدهارها .

فهذه الأنظمة سعت إليها الأمم اليقظة سعيا علميا دقيقا ، واختارت ما ارتأته أمثل لبلادها من جميع أنظمة العالم : رقى فى الفن الصناعى ، وفى النظام الصناعى ، وفى الحياة الاجتماعية الصناعية ، رقى فى التأمين وفى وسائل الصحة ، وفى العطف على العمال ، وفى التعاون بين الجميع . ويسود هذا كله نظام شبه عسكرى ، حتى طبعت النفوس بطابع النشاط والنظام ، والطمأنينة على الحياة .

تلك هى الأسباب التى رفعت الأمم الصناعية والتجارية الى السماكين ، وجعلت من اليابان مثلاً أمة مهيبة الجانب ، شديدة البأس ، وكوّنت بذلك جيلاً جديداً قويا بدأ من سنة ١٨٦٨ الى أن أصبح الآن يمثل الأمة اليابانية الحاضرة .

(٥) صلاحية مصر للمجال الصناعى والتجارى :

فلم لا تقوم مصر بشيء من هذا العمل ؟ لم لا تفكر — وهى أمة شرقية — فيما فكرت فيه من قبل أمة شرقية مثلها ؟ ولم لا تدرس تلك الأنظمة عن قرب دراسة هادئة عميقة ، تختار منها ما يتفق واستعدادنا ، كما اقتبست بلاد اليابان من بلاد الغرب ما كان عوناً على نجاحها ونهوضها الذى نراه عجيباً ، وهو فى متناول الأيدي ؟ لم يعرقل اليابان احتياجها للمواد الأولية (الخامات) وهى أسس الصناعة الحاضرة ، فهمتها القعساء عوّضت عليها هذا النقص ، وجلبت من الخارج ما احتاجت إليه . واعتقادت أن الظروف تواتى مصر كما واثت اليابان ، فإن مصر فى وسط القارات الثلاث ، وما ينقصها من مواد أولية يمكنها أن تجلبه من الخارج بعد ازدياد سرعة المواصلات وسهولة النقل وقربها من آسيا وأوروبا وإفريقية . كل هذه

العوامل تساعد البلاد المصرية كما ساعدت اليابان ، وكما ساعدت إيطاليا وسويسرا اللتين تشبهانها في الاحتياج إلى تلك المواد ، ومع ذلك تقدمت هذه الأمم الثلاث في ميدان الصناعة تقدما يدعو إلى الإعجاب والإعجاب . فليس في إيطاليا ولا في سويسرا مواد أولية كثيرة ، وهما مع ذلك قد نجحتا ، وشققتا لها طريق النجاح ، وارتقتا في نهضتهما الصناعية والتجارية بما لا تخفى آثارها على أحد .

في مصر مواد أولية كثيرة ؛ ففيها مواد الأغذية بأنواعها العديدة ، وفيها المواد العطرية ، وفيها البترول ، والقطن ، والصوف ، والبذور الزيتية ، والفوسفات ، والقصدير وفيها الحديد ، والبلاطين ، ومواد البناء والطلاء والخزف والزجاج . ومن يدري ؟ ! لعلنا نجد في بلادنا شيئا كثيرا من المواد الأولية الأخرى . فما الذي يمنعنا من أن نوجه كل جهودنا إلى الصناعة توجيهها علميا متواصلا ؟ ! وأن تساهم حكومتنا في ذلك كله بقسط وافر ، بما لها من دربة واستعداد ووسائل ، وأن تشرك معها بعض المصريين ، وأن تهئ شبابها إلى العمل في هذا الميدان الواسع الفسيح ، الكثير الخيرات ، فتنقذ البلاد مما نحن فيه من عوز ، وتهئ لنا عملا صالحا يجعلنا لا نفكر في الأخطار المحيطة بنا من الاعتماد على الزراعة وحدها .

في البلاد مساقط مياه يمكننا أن نستغلها لإيجاد الكهرباء . فهل يليق بنا أن نبحث مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، ونبقى هكذا مترددين خائفين وجلين عشرات السنوات ؟ ، وكل حكومة وليت الحكم تضعف عن أن تقر في أمره قرارا حاسما ، خيفة أن تهتم بما لا ترضاه لنفسها من تلك المطاعن والمهاترات التي خلقتها الحزازات الحزبية ! .

إن البلاد التي ارتقت في الصناعة لم تكتف بالاعتماد على المواد الأولية "الخامات" التي تنقصها ، ولكن وجهت همها بأساليب العلم والمهارة إلى إيجاد خامات صناعية . فقد وصلت جهود تلك الأمم الناهضة إلى إيجاد الحرير الصناعي ، والبترول الصناعي ، والمطاط الصناعي . ووصل أمرها إلى أن أنتجت الصوف من

اللبن . ألا نخجل من أنفسنا بعد أن أصبحنا كأهم القرون الوسطى ، لا نعرف من هذا التمدن الحاضر شيئا ؟ ! وكدنا نعيش على هامش الحياة الإنسانية !

ها هي ذى ألمانيا توجد البترول الصناعى ، وأخذت قبل الحرب تنتج من المطاط الصناعى سنويا ما بين ٢٥٢٠ ألف طن . وأنتجت منه روسيا فى سنة ١٩٣٦ نحو ٤٠ ألف طن . وهذان البلدان لا ينتجان شيئا من المطاط الطبيعى . وقد أنتج غيرنا كثيرا من الحرير الصناعى الذى انتشر فى بلادنا وفى الشرق انتشارا كبيرا . وحتى تعرف مدى ازدهار هذه الصناعة الحديثة أعرض عليك ما أنتجته بعض البلاد من الحرير الصناعى فى سنة ١٩٣٨ طبق إحصاء عصبة الأمم :

طنا متريا

الولايات المتحدة ١١٦٩٩٠

اليابان ٩٦٥٠٠

ألمانيا والنمسا ٦٥٠٠٠

بريطانيا ٤٨٢٨٥

إيطاليا ٤٥٩٩٦

فرنسا ٢٨٠٠٠

وقد قام كثير من البلاد بهذه الصناعة ونحن عنها غافلون .

وفوق ذلك فإن الصوف المستخرج من اللبن قد قامت إيطاليا بصنعه ، وأنتجت منه فى سنة ١٩٣٨ : ١٦٨٣ طنا متريا . وهذه الصناعة الحديثة لا بد أن تأخذ لها مكاتها على مستقبل الزمن .

هذا قليل من كثير ، يدلك على مبلغ العلم والهمة والنشاط ، ومطاردة الفقر ، والبحث عن وسائل رفع مستوى المعيشة . ونحن قابعون فى دورنا لا نعرف إلا ما تنتجه أرضنا الزراعية ، ولا نفكر تفكيراً علمياً صحيحاً يعوض علينا ذلك الألم الذى تثيره الفاقة والعوز ، وهما من قلة الإنتاج وتكاثر السكان .

(٦) خطوات المجال الصناعى والتجارى فى مصر :

وضح بعد ما سبق أننا محتاجون إلى تنظيم علمى دقيق ، كالذى قامت به البلاد الناهضة ، تلك التى بدأت عملها باحتراس وحذر ونشاط ، رائدها العلم وهمة شبابها وشيوخها ، تحت إشراف حكوماتها . بدأت هذه الصناعات صغيرة سهلة بسيطة . بدأت باستعمال المواد الأقلية الموجودة فى البلاد ، وما يمكن أن تجلبه من الخارج دون إرهاق . بل قد استعملت هذه البلاد فى بدء أمرها الحديد " الخردة " وأتقنت استعماله فى الصناعات الوطنية .

فما الذى ينقصنا للإقدام فى هذا الميدان ؟

أعتقد أننا محتاجون إلى صناعات ثلاث رئيسية ، هى الميكانيكا ، والكهرباء ، والكيمياء . ويجب علينا أن نوجه جهودنا الى هذه الأنواع الثلاثة ، وتحقيق فروعها المختلفة ، وتنفيذ ما يمكن تنفيذه منها على وجه مضمون .

ولست من القائلين بوجوب البدء بعمل ما يخلب الأبصار . فمثلا ألا يمكننا — كما فعل غرينا — بدل أن نفكر فى صناعة السيارات والطائرات أن نبدأ بصناعة أجسام هذه السيارات والطائرات ، وجلب آلاتها الدقيقة من الخارج ؟ كما أنه من السهل أن نتقن الصناعات الكيميائية ؛ فيخرج من بيننا من يقومون بتغذية البلاد بالأدوية الكيميائية ، والعقاقير الطبية ، وغير ذلك ؛ كما يفعل اليهود الآن فى فلسطين ، إذ يقومون بتغذية البلاد بهذه الأنواع ، ويصدرون إلينا ما غمر أسواقنا المصرية . إن نهضة البلاد لا تقوم على البدء بالأعمال الكبيرة ؛ فهناك صناعات صغيرة لا عداد لها ، وهى التى تستنزف فى الحقيقة أغلب الأموال المصرية ، فهناك نفكر فى إتقان هذه الصناعات الصغيرة ، كالعقاقير والمستخرجات الطبية ، والروائح العطرية ، وغير ذلك مما هو سهل ميسور فى هذه البلاد ؟ .

وهل لنا أن نفكر في نشر الصناعات اليدوية الصغيرة بين الطبقات الفقيرة في المدن والقرى ، حتى نجد لأولئك المعوزين من بنات وبنين شيئا من عمل أيديهم يقتاتون منه ؟

وهل لنا أن نفكر أيضا في ازدهار الصناعات الزراعية كحفظ المحصولات الغذائية والمأكولات المجففة ، و بلادنا زراعية بحتة ، حتى لا نحتاج إلى جلب مأكولات زراعية لنا من الخارج تنتجها بلادنا على أكمل وضع .

إنى اعتقد أنه لا ينقصنا إلا شيء واحد هو التفكير العلمى المنظم في إبراز هذه المشاريع إلى حيز الوجود ، وتهيئة الشباب تحت إشراف الحكومة بصفة وقتية . وإذا بقينا على ما نحن فيه من جمود وقلة تفكير في مستقبلنا فلا يعلم إلا الله ماذا يكون مصيرنا ؟ .

إن حالتنا الحاضرة لا توجب الارتياح : زراعة لا تكفى لتغذية البلاد ، وصناعة تكاد تكون معدومة ، وتجارة معدومة فلم هذا الإبطاء ، وهذا التواكل ؟ . إن وارداتنا أصبحت أكثر من صادراتنا ، فميزان التجارة الحاضر في غير مصلحتنا ، ويمكننا أن نعرفه من الحقيقة الحاضرة .

ذلك أن الواردات والصادرات في سنتي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ كانت بالجنهات المصرية كما يأتى :

قيمة الصادرات	قيمة الواردات	
٢٩٣٤٢٤٨٥	٣٦٩٣٤٣٧٣	سنة ١٩٣٨
٣٤٠٨٠٩١٣	٣٤٠٩٠٧١٦	سنة ١٩٣٩
٦٣٤٢٣٣٩٨	٧١٠٢٥٠٨٩	المجموع

فالعجز إذن في السنتين هو : ٧٦٠١٦٩١ جنيها مصريا ، وهو ما خسرتة مصر . أضف إلى هذا خسائر أخرى نتجت من خسائر النقل البحري . وخسائر السياحات وغيرها . وهذا كله فوق ما علمت من أن المصري لا يملك في بلاده إلا نحو ثلث فدان من الأراضي المزروعة !

فكيف إذن تدهش حينما يقال : إن مستوى دخل المصري في السنة لا يتجاوز الآن تسعة جنيهات ، ومستوى معيشة غيرنا يصل في بعض البلاد الى أكثر من مائة جنيه ؟ ! .

(٧) ديون الأفراد :

إن الضيق قد استحكمت حلقاته ، ولا مغيث لنا إلا عمل جدى من صناعة وتجارة ، والأزمات في مصر أصبحت داء عضالا . وقد عاجلت الحكومة بعضها بما يسمونه "تسوية الديون العقارية" وهي لا تغنى ولا تسمن من جوع ، ولا تهئ البلاد للشفاء من هذه الأمراض .

وليت ديون الأفراد كانت لأبناء البلاد ، فان ديوننا — مع الأسف — غرم علينا ، غُرم لغيرنا بفضل تلك الشركات ، والمصارف الأجنبية . ولا ندرى أين تضع الأموال التي يأخذها المصريون من الأجانب ؟ .

للمصريين أطيان وأملاك يتبادلون فيها البيع والشراء بنقود أجنبية ، والرهنات لمصلحة الأجانب . فما الذى أفادته مصر من تقلب حركات البيع والشراء ، والمتعاملون جميعا فقراء ، لا هم لهم إلا دفع الديون ، وفوائد الربا ؟ . تنزع ملكية أطيان وأملاك كل سنة لسداد ديون الدائنين ، وما سبب ذلك كله إلا أن المصري فلاح لا يعرف في الصناعة والتجارة وممارسة المال شيئا ، وليس له ينبوع يستغل فيه ما يقتنيه . ففى سبيل زخرفه وجموده يضع ما بين يديه ، لأنه لا يعرف كيف يتصرف فيه ، إلا أن يهلكه أملا فى نتاج الأرض ، وهى لا تغل له إلا اليأس والحسرة ! .

تباع جبرا أملاك وأطيان كثيرة سنويا يملكها المصريون . وأعرض عليك مثالا عن ثلاث سنوات مضت تنبئك عن مثيلاتها :

كانت قيمة الأراضى والمنازل التى نزعت ملكيتها بسبب الديون كما يأتى :

سنة ١٩٣٩	سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٧	
جنيه	جنيه	جنيه	
٦٤١٤٨٤	٦٨٩٣١٣	١١٥٢٨١٩	بطلب أفراد
٦٨٦٥٦٥	٤٧٨٥٢٦	٧٩٢٥٣٥	بطلب بنوك
١٨٢٠٧	٣٧٠١	١٢٤٣٤	بطلب الحكومة
١٣٤٦٢٥٦	١١٧١٥٤٠	١٩٥٧٧٨٨	المجموع

ملكيات بيعت بأبخس الأثمان ، ولا ندرى أين ضاعت أثمانها ؟

ويلاحظ فى هذه البيوع أن أثمانها وصلت إلى أيد غير مصرية ، وأنها بيعت رغم ما بذلته الحكومة فى إيقاف البيوع الجبرية من جهود . وأن أغلب ما بيع بطلب الحكومة كان سدادا لمال الأطيان ، فقد عجز بعض المصريين عن أداء الضريبة ، وما ذلك إلا للفقر ، وهبوط مستوى المعيشة ، وانعدام الصناعة والتجارة فى البلد .

(٨) تحديد الملكية العقارية :

إن جهودنا الضئيلة فى أمر الصناعة والتجارة وما جرّنا عليه نقص مواردنا من متاعب قد دفع بعض الناس إلى الاعتقاد بأن فى البلاد أثرياء كثيرين قد وضعوا أيديهم على أراض واسعة ، وأن الفقر قد أحرق بعامة الشعب ، وأن الضيق قد استحوذ على الشبان المتعلمين المتعطلين ، وقام بعضهم ينادى فى المجلات والكتب والمحاضرات بضرورة تحديد الملكية العقارية ، حتى توزع الأراضى على المصريين كافة بشئ من العدالة ، ويكون لهم نصيب فى هذا الرزق الضيق . واعتقادى أن هذه الفكرة ليست الطريقة المثلى فى إخراجنا مما نحن فيه ، وفى تحسين حالنا .

ذلك أن بلادنا ديمقراطية ، ويحسن بنا أن نحافظ على حرية الفرد ، ومجال نشاطه وتفكيره ، وثمرات جده ، بقدر ما تسمح به هذه الحرية ، فضلا عن أن توزيع الأراضي — كما قلنا — لا يفيد الفائدة المرجوة ، نظرا لضيق الأرض ، وتزايد السكان . وإن الدواء الناجع في رأيي هو كما قدمت ، قيام الحكومة — كما عملت بلاد اليابان وغيرها — بالإشراف على الصناعة والتجارة إشرافا أبويا حكما يؤتي ثمراته الطيبة ، دون أن تقيد نشاط الأفراد في اقتناء الأطنان .

وقد يكون لفكرة تحديد الملكية العقارية بعض القوة ، أو القوة كلها ، إذا لم تثر جهود الحكومة في تربية الأمة ، أو تربية جانب كبير منها تربية صناعية تجارية . فإذا أخفقت الحكومة بعد جهودها المتكررة في حفز الأمة على الاشتراك في ثمرات الصناعة والتجارة ، وخاب أملها في جنوح الشعب إلى هذا العمل العظيم ، إذا يئست الحكومة من مساهمة الأفراد لها في العمل ، كان من المعقول أن تفكر وقتئذ في تحديد الملكية العقارية ، حتى تدفع الناس إلى مساهمتها ومشاطرتها الأعمال الصناعية والتجارية قسرا . أما الآن ولم تعمل الحكومات شيئا في سبيل ازدهار الصناعة والتجارة وتهيئة الأمة لها ، فلا معنى في أن نفكر في وضع نظام يختص بملكية الأطنان قبل العمل على تشجيع الصناعة والتجارة بمساعدة الحكومة كما فعلت أمم أخرى .



ويجزئنا هذا البحث إلى التكلم قليلا عن بعض مسائل مرتبطة بالصناعة والتجارة لما لها من الأهمية في سبيل استكمال ما يجب أن تقوم به الحكومة نحو أبناء البلاد . وهذه المسائل لأهميتها يصح أن نفردها بحثا خاصا ، وهي :

(أولا) السياحة .

(ثانيا) فوائد القروض .

(ثالثا) اللغة القومية والوظائف في الشركات .

(رابعا) شركات الاحتكار .

وستتكمّل فيما يلي بإيجاز عن كل موضوع .

أولا — السياحة :

لا يخفى ما للسياحة من فوائد جمة لا يمكن إنكارها . وطالما غنم كثير من الأمم من وجود السائحين في بلادهم ، حتى أصبحت صناعة السياحة في بعض البلاد من موارد ثروتها الأساسية . ومن بين هذه البلاد سويسرا وفرنسا . وقد عنيت إيطاليا وألمانيا قبل الحرب القائمة عناية كبرى بأمر السياحة ، وجلب السائحين . ويمكننا أن نقول : إن السياحة قد أصبحت صناعة كبيرة ، متفرعة المسالك ، وعليها مدار ثروة بعض الأمم .

وإذا نظرنا إلى أغراض السياحة نجدها قد اتسعت ، وتعددت ، وأصبحت في أيامنا الحالية — كما تقول مصلحة السياحة نفسها ” ضرورة تملئها الرغبة في تغيير البيئة ، وتجديد القوى والرياضة والاستطلاع ، والافادة مما ابتكرته القرائح المجددة من وسائل الترفيه والتدين “ .

ومصر بمجد الله قد اعتبرت من أهم البلاد التي يرحل السياح إليها ، فهي مشقى جميل يحفظ الناس من شدة البرد القارس في أوربا وأمريكا ، فيؤمها كثير منهم لهذه الغاية ، وخاصة كبار السن ، ومن يرجون الراحة بعد ما يصيبهم من عناء ونصب . بها مناظر شتوية خلابة وقت ازدهار الأرض بالخضرة والزرع . وبها صفاء السماء في مروجها وصحرائها الواسعة ، وليس بها تلك الأمطار ولا الضباب ولا الثلوج التي تحجب أشعة الشمس وقت الشتاء ، وتحرمهم متعة الدفء . وبها عيون المياه المعدنية يقصدها من يريدون الاستشفاء . وبها تلك الآثار التي لا تضارعها آثار في العالم ؛ ففيها الأهرامات ، والهياكل المتعددة ، وآثار الفراعنة بفنها وروعها المعروفين . وفيها آثار من الرومان واليونان والقبط والعرب ، لا تخفى أهميتها الفنية والتاريخية ، فهي آثار خالدة ، تمثل عصورا مختلفة من عصور التمدن الإنساني في بقعة من بقاع الأرض ، كان لها أكبر مدنية في العالم .

لكننا والألم يحز في نفوسنا نرى أن مصر أهملت هذه المزايا إهمالا ظاهرا ؛ فقد حبتها الطبيعية سماءها الصافية ، ونيها العذب ، وشمسها المتلألئة . وحبابها رجالها الأقدمون مدنيات ، ولم يفكر إنسانها الحاضر ، في أن يستغل هذه المزايا النادرة استغلالا يتفق مع جمالها وجلالها .

أنشأت مصر من بضع سنوات مصلحة للسياحة ، وكانت تنفق عليها قبل الحرب عشرة آلاف جنيه في السنة . الغرض منها الدعاية لمصر ببعض فروع أنشطتها في أوروبا وأمريكا . لكننا نعتقد أن الاكتفاء بالدعاية بمبلغ زهيد كهذا لا يفيد شيئا ، وكان الأولى أن توصل هذه المصلحة أبوابها ، وتلغى مكاتبها الضئيلة إذا أرادت الحكومات المتعاقبة أن تكتفى بهذا العمل الهزيل . ذلك أن كثيرا من الأمم الأخرى تصرف مئات الآلاف من الجنيهات على دعاياتها السياحية . وقد قرأت تقريرا رسميا مقدما للحكومة يثبت أن أمما كثيرة قد أدركت ماتدرة السياحة عليها من خير وافر ؛ فعنيت بالدعاية لها . ومنها فرنسا ، فقد صرفت في الدعوة للسياحة في عام واحد مائتين وخمسين ألف جنيه . وكان من أثر ذلك أن دخلها عقب تلك الدعاية في سنة ١٩٣١ مليون ونصف مليون من السياح ، أنفقوا فيها ثمانين مليونا من الجنيهات . ويطول بنا المقام لو شرحنا ما تقوم به سويسرا وإيطاليا وألمانيا وغيرها من الجهود المتواصلة لجلب السائحين .

ولا يكفي لجلب السائحين أن تكون هناك دعاية دون أن يصحبها ما يسمى بالدعاية الصامتة ذات الأثر ؛ وهي تسهيل السفر ، وترغيب السائحين في الإقامة بديارنا . فما الذي عملته حكوماتنا لتسهيل التمتع بهذا النيل العظيم ؟ هل أوجدت طرقا ممهدة حوله ، يسير عليها السائح قرير العين ، هانئ البال ؟ وما الذي قامت به هذه الحكومات في تمهيد الطرق الأساسية للوصول إلى الآثار المصرية ، كالأهرامات ومدافن الملوك ، والآثار العظيمة المبعثرة في الوجهين القبلي والبحري ؟ وما الذي عملته في تجميل حلوان والأقصر وأسوان ، وهي أكبر المراكز التي يؤمها السائحون ؟

كثير منا يعرف ميناء جنوى فى إيطاليا، وهى أقل أهمية من ميناء الاسكندرية .
فان فيها محطة بحرية مستوفاة الشروط . عند ما يضع السائح قدمه على أرض هذه
المدينة يرى نفسه فى محطة بحرية رائعة، ينزل إليها فىرى موظفيها، ومكاتبها المختلفة
الخاصة بالتفتيش الجمركى والصحى ، وقلم الجوازات ، ومكتب الاستعلامات ،
ومكتب البريد والتلغراف والتليفون، ومقهى ومطعم، وغير ذلك مما يريح السائحين
من عناء السفر . وفيها يستطيع المسافر أن يستقل قطار السكة الحديدية مباشرة
دون الالتجاء إلى قطع مسافات طويلة شاقة .

أما هنا فى الاسكندرية مثلاً — وهى أجمل مرفأ فى البحر الأبيض المتوسط —
فليس فى مينائها إلا عراء ، وشمس محرقة ، أو أمطار غزيرة ، تعطى السائح فكرة
سيئة عن منظر تلك المدينة الكبرى . ناهيك باختلال النظام إلى درجة الفوضى ،
وبعثرة المكاتب المتعددة فى نواحى الميناء، واجتماع العاطلين والفضوليين ، والجمالين
والمتسولين ، مما يؤذى السائح ، فيأسف على تجشمه مشاق السفر دون فائدة
أو جدوى . بل ينشر فى بلاده حين عودته صورة سيئة عن مصر، تحط من قدر
البلاد، ورسى إليها فى كرامتها وعزتها .

يقول بعض ذوى رأى : إن مصر لو أحسنت صناعة السياحة، وأعطتها العناية
الواجبة لها فانها قد تدرّ عليها من المكاسب أكبر إيراد قومى بعد القطن .

وقد لا يكون فى هذا القول مبالغة؛ فان مصر لا ينقصها إلا عمل الحكومات
فى سبيل الدعوة إلى السياحة وتسهيلها ، وتحبيبها إلى السائحين . لا سيما وقد حبتها
الطبيعة صنوفاً من الروعة والحسن والجمال . وعدد السائحين فى مصر قليل جداً؛
فقد دلت الإحصاءات — بناء على تأشيريات القنصليات فى الخارج — على أن
عدد السائحين الواردين سنوياً إلى مصر من أول أبريل إلى آخر مارس من كل
سنة كان كما يأتى :

عدد

سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ : ٤٢٦٧٠

» ١٩٣٦ — ١٩٣٧ : ٤٣٨٢٥

» ١٩٣٧ — ١٩٣٨ : ٤٦٧٩٦

» ١٩٣٨ — ١٩٣٩ : ٣٩٧٠٢

ويبلغ متوسط الذين يهجرون مصر وقت الصيف إلى البلاد الأوروبية في أوقات السلم حوالى أربعين ألفاً في السنة؛ عدا الذين يصطافون في شرق البحر الأبيض المتوسط، وعدا ما ينفقه المصريون الحجاج، وعدا ما تصرفه البعثات الكبيرة الموجودة في الخارج.

وقد قدر بعضهم ما يصاب مصر سنوياً من الخسائر بنحو ثلاثة ملايين إلى ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات، قيمة الفرق بين ما يصرفه المصريون في الخارج، وما يدفعه السائحون في فصل الشتاء في مصر. فان المصطافين من مصر يذهبون إلى الديار الأجنبية ولا يكتفون بنفقات الإقامة والأكل والزهه، وإنما يستشفون في تلك البلاد، ويشترون الكثير من السلع المختلفة؛ بعكس الأجانب فانهم يأتون إلى بلادنا ولا يشترون شيئاً يذكر، إلا ما يقوم بأودهم في سياحاتهم القصيرة.

وإن أولئك الذين يقدرون أن مصر تخسر سنوياً من ثلاثة ملايين إلى ثلاثة ملايين ونصف إنما راعوا الفرق بين ما يصرفه الأجانب في مصر والسائحون من مصر في الخارج. وأعتقد أن الخسارة أكثر من هذا. ذلك أن المصري متى وطئت أقدامه أرضاً أجنبية انتفع أهل البلد الأجنبي بكل ما ينفقه المصري. أما هنا فيأتى الأجنبي على بواخر أجنبية، ويقيم في فنادق أجنبية، ويلهو في ملاه أجنبية، ويشرب مشروبات أجنبية، ولا يقاسم المصريون في هذه المكاسب إلا بمقدار قليل ضئيل، هو ما يتقاضاه صغار الخدم والعمال والتراجمه، وأثمان المواد الغذائية. لكننا مع ذلك لا ننكر أن لأمتنا مكسباً عظيماً من السياحة، إذا عرفنا كيف نستعملها.

فالحكومة رسوم الجوازات والموانئ ، وللسكك الحديدية والنقل البرى مكاسبها ، وكذلك للتأحف والآثار ، وأجور البريد والتلغراف والتليفون والجمارك ، وللاأسواق المحلية إيراداتها . فاذا أحسننا أمر السياحة كانت لنا خيرا فى تقليل البطالة وفى شراء الحاجيات والسلع إذا أتقنت صناعتها ، وفى الضرائب المتنوعة وغير ذلك مما يصح أن يدفعنا إلى العمل على تهيئة البلاد لأن تتقبل وتجذب أولئك السائحين وتجب لهم طول الإقامة . وتنظيم السياحة يحفزنا إلى العناية بشىء كثير من مرافقنا الحيوية ، ويساعدنا على تنظيم داخل بلادنا بما تستغله من هذا المورد العظيم . وإن احتكاكنا بالأمم الراقية واهتمامنا بأمر بلادنا يساعدان على كثرة السائحين ، وكثرة الأموال ، وهى وحدها من أهم العوامل للترفيه عن ضيوفنا ، وللترفيه عن أمتنا نفسها .

ولهذا لا نبالغ إذا طالبنا حكوماتنا المختلفة بجعل أمر السياحة عنصرا قويا من عناصر صناعاتنا الوطنية ، وألا يكتفى فيما يسمونه مصالحة السياحة بالحالة التى هى عليها الآن . بل إن الضرورة تقضى بأن يكون للسياحة فى بلادنا شأن عظيم . يجدر بنا أن نوليها عنايتنا وأهتمامنا . ولا نعد مسرفين إذا طالبنا بأن يكون لهذه المصلحة اختصاص واسع ، واعتماد مالى كبير ، يليق بهذا العمل العظيم ، وأن يتولى إدارتها موظف كبير كوكيل وزارة ، يتبع وزارة التجارة والصناعة ، أو رئاسة الوزارة نفسها ، وربما كان فى هذا مزيد عناية ، لضرورة اتصال السياحة بوزارات كثيرة كوزارة التجارة والصناعة ، ووزارة الداخلية ، ووزارة الصحة ، ووزارة الأشغال العمومية ، ووزارة المواصلات ، ووزارة المالية . ويجب أن تكون هذه المصلحة الكبرى قائمة على عمالين أساسيين :

أولهما الدعاية الكبرى فى الخارج . وثانيهما الإصلاح الداخلى الذى هو نعم الدعاية لجلب السائحين ، واتساع مجال العمل فى هذه المصلحة ، وبالتالى اتساع مكاسب مصر من هذه الناحية ماديا وأدبيا .

إنه لا يصح، ومركز مصر الممتاز على نحو ما وصفنا، أن يكون ميزان السياحة في مصر ميزان عجز . ولا نكتفى بأن يتعادل ما تنفقه مصر في الخارج وما تكسبه من السائحين، بل يجب أن يكون هناك فرق شاسع في الزيادة التي تجنيها مصر من عمل هذه الصناعة، وأن تكون هذه السياحة عملا صناعيا تجاريا اجتماعيا، يكفل لمصر إيرادا قويا ذا أثر في ميزانيتها .

وفوق ذلك يجب أن يكون لهذه المصلحة اختصاص ذو أثر فعال في تحجيب المصريين أن يصطافوا في بلادهم، وأن يأووا الى أمكنة مختلفة على تباين طبقاتهم لتجديد قواهم والترفيه عن أنفسهم؛ فإن الراحة والتسليّة وقت الصيف أصبحتا في أيامنا هذه ضرورة من ضرورات الحياة .



وعلى هذا يمكننا أن نقول بوجوب إيجاد برنامج صريح لخمس سنوات أو عشر . يصح بعدها أن نقول : إن مصر قد قامت بواجبها نحو جلب السائحين، وتحجيب المصريين في الاصطيف بأراضيها، كما يفعل كثير غيرنا من الأمم .

ولا يفوت القارئ أن قد ظهر لمصر قبل الحرب الأخيرة منافسون كثيرون، سعوا ونجحوا في جلب السائحين، وفي تسهيل إقامتهم بين ظهرا نهم، حتى زاحمتنا الآن في أمر المشتى مراکش، وتونس، والجزائر، عدا المشاتي الأصلية القائمة في جنوب فرنسا وإيطاليا وغيرهما .

وعندى أن البرنامج الذي يجدر بنا أن نعمل على تحقيقه بهمة ونشاط متواصلين يجب أن يكون على النمط الآتي :

(١) إنشاء محطة بحرية في الاسكندرية على غرار المحطات البحرية القائمة في الموانئ الكبرى كمرقا « جنوى » .

(٢) إصلاح حلوان والعناية بمنابع مياهها المعدنية ، وإصلاح وسائل النقل الموصلة إليها بتوسيع الطريق الموصل إليها من القاهرة ، وإصلاح سككها الحديدية ، وتنظيم شوارعها ، وإيجاد الفنادق ، والحدائق ، وملاعب الرياضة البدنية ، التي تليق بمدينة بلغت من الشهرة مالا تقبل عن أى مركز من مراكز الاستشفاء العالمية ، وجعل حماماتها على مستوى يناسب هذه الشهرة العالمية .

(٣) تجمل الأقصر ، وأسوان ، والعناية بطرقهما ونظافتهما وإنارتهم ، وتوفير الوسائل الصحية ، ووسائل الترفيه التي يحتاج إليها السياح .

(٤) إصلاح الطرق المصرية بحيث يتسنى للسائح أن يخترق أرض مصر بسيارته ، وأن يجد في رحلته إلى مراكز الآثار أنواع التسلية والراحة .

(٥) إيجاد طريق — كورنيش — على جانبي النيل في القاهرة ، وإحاطته بمنزهات ، حتى يتسنى للسائح أن يسير على ضفتيه ممتعا بمناظره الرائعة .

(٦) العناية بالحدائق العامة ، وحفلات المسابقات الرياضية وغيرها ، لتسلية السائحين ، وحضهم على إطالة الإقامة في البلاد .

(٧) تبسيط نظام التصريح بدخول القطر المصري ، وعدم وضع العراقيل في سبيل دخول السائحين حسنى السلوك .

(٨) إصلاح حال التراجمة والأدلاء : ثقافة ، واستقامة ، وأدبا . وإن وجدت الآن مدرسة للتراجمة تابعة لوزارة المعارف ، فإن ما نشاهده من تأذى السائحين يجعلنا نطلب عناية كبيرة بأمر هؤلاء التراجمة والأدلاء ، وأن يكونوا تحت رقابة شديدة ، وأن تجعل لهم تعريفة خاصة ، كما هو حاصل في البلاد الأخرى ، حتى نضمن عدم مضايقتهم السائحين ، وأن يدلوا إليهم بالمعلومات الصحيحة عن الآثار المصرية .

(٩) تكوين فرق بوليس خاصة ، من رجال مهذبين ، لهم إلمام باللغات الأجنبية ، ولهم شارات خاصة ، يكونون في الجهات التي يؤمها السائحون ، للاتصال

بهم وإرشادهم ، وسماع شكواهم ، ومراقبة التراجمة ، وسيارات الأجرة ، والزوارق ، والإشراف على حركة السياحة في الموانئ والمحطات والمناطق الأثرية .

(١٠) إشراف هذا البوليس على المتسولين وغلمان الشوارع ، فانه رغم قانون منع التسول يوجد عدد هائل من أولئك المتسولين ، والباعة المتجولين الذين يضايقون المصريين والأجانب على السواء ، ويحدثون في أنفس السائحين أثرا سيئا ينجلنا أمام أنفسنا وأمامهم ، ويجعل للبلاد سمعة سيئة في الخارج .

(١١) الاقتداء بما تعمله الآن سويسرا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وتركيا في تخفيض أجور السكك الحديدية في أثناء موسم السياحة . فانا نرى في مصر مثلاً مكاتب خاصة ببعض الأمم تحدد للسائحين قيمة مخفضة من أجور السكك الحديدية ، ووسائل النقل ، وقد يصل التخفيض إلى ستين في المائة أو أكثر ، كما أن لديها كراسات بأسماء الفنادق ودرجاتها ، وأسعار حجراتها المختلفة ، وغير ذلك مما يسهل على الناس وسائل الانتقال ، ويجب إليهم السفر إلى تلك الجهات .

(١٢) علينا فوق ذلك أن نسعى إلى ترقية الصناعات الوطنية الصغيرة ، تلك الصناعات التي كانت لها سمعة طيبة في الماضي وكادت تندثر الآن ، وهي خاصة بعمل السلع التي يود السائح شراؤها ، عليها طابع مصرى ، فيجد من اللذة والمتعة أن يقتنيها تذكاراً لهذه السياحة ، ويأخذ منها بعض الهدايا لأصدقائه ومحبيه . فما الذى يمنعنا من أن نعى بمراكز صناعية للسلع الصغيرة المصرية ، ونتقنها إتقاناً يغرى السائحين ؟ فعندنا في بعض الجهات المصرية مثلاً استعداد قديم لصناعة الأواني النحاسية والأدوات الصغيرة التي ترتبط بها ، وهي مزخرفة زخرفة خاصة مصرية ، وكذلك صناعة القلائد ، والحلى الفضية ، والذهبية الصغيرة ، وترصيع الأخشاب بالعاج والصدف ، وصناعة الأكلمة المصرية ، والسلع المصنوعة من الحرير والصوف ، والجلد والخزف ، وعليها كلها طابع مصرى وطنى ، وزخارف مصرية ، توجد بعض آثارها الآن ، ولكنها انحطت لعدم العناية باتقانها ، ولقلة الوافدين إلى مصر .

وما الذى يمنع الحكومات المصرية من أن تعنى عناية خاصة بذكرىات مصرية قديمة، كالمحافظة على "خان الخليل" المشهور، ورفع شأنه، وجعله مباءة خاصة، فيها الكثير من أنواع السلع الصغيرة المحبوبة لدى الغربيين، وأن يكون بجانبها متديات صغيرة نظيفة، تليق بالسائح الغربى الذى يؤم هذه الجهات، ويحتاج إلى الراحة القصيرة، يفكر فى أثنائها فى شراء ما يحب من السلع، ويجد لديه من الوقت ما يتسع لزيارة الآثار الإسلامية هناك كالمساجد والأزهر وغير ذلك. فإن الواجب علينا أن نسعى فى استبقاء السائح مدة طويلة قدر الإمكان فى مصر، وفى هذا من الخير الكثير ما فيه.

(١٣) أظن بل أعتقد أننا إذا استكملنا مثل هذه الأمور وغيرها — وهو كثير — وأضفنا إليه دعاية قوية فى البلاد الغربية كتلك الدعاية التى يقوم بها الكثير من أبناء الأمم الأخرى، كانت تلك الدعاية حافزا للأجنى على زيارة مصر، وأن يرى فيها ما يرتاح إليه من مناظر خلابة، ومن وسائل اللهو والسرور ما يؤكد له صدق الدعاية، ويجعله هو نفسه داعية لمصر فى الخارج، ويحبب إليه العودة إليها، إذا استكملت الوسائل التى تهىء للسائح وسطا مناسباً لصحته وسروره ورفاهته. أما إذا لم نستكمل هذه الوسائل فإن الدعاية لا تغنى عن الأمر شيئاً.

(١٤) وهناك مسألة عظيمة الخطر يحسن بالقائمين بأمر مصر أن يفكروا فيها. وهى أننا قد أثبتنا إلى الآن عجزاً فاضحاً فى إدارة الفنادق والمقاهى والمطاعم ومحال البقالة، فترى الأجنى إذا زار مصر يلجأ إلى فندق أجنى، وإلى مقهى أجنى، ومطعم أجنى، وليس فينا إلا صغار العمال والخدم، هم الذين يقتاتون من فئات تلك الإدارات الأجنبية القوية، وأغلب الكسب فى مصر نفسها للأجانب. فهل فكرنا فى إيجاد معاهد لتدريب بعض المثقفين فينا على إنشاء هذا النوع من الفنادق والمقاهى والمطاعم بدرجاتها المختلفة، بواسطة مصريين بآراء مصرية، وبتفكير مصرى، حتى يمكننا أن ندعى استقلالنا داخل بلادنا؟ وهل فكرنا فى أن نرسل

بعض أبنائنا إلى الفنادق الأوربية بارشاد الحكومة ومراقبتها حتى يمتزوا ويتثقفوا ،
ويكونوا جديرين بفتح فنادق ، أو المساعدة على إنشاء شركات وطنية لفنادق
متعددة للفقراء ، ومتوسطى الحال ، والأغنياء ؟ .



إن كل ما ذكرناه في أمر المشاتي يفيدنا في أمر المصايف ، وفي حمل المصريين
وقت الصيف على ألا يهاجروا ، وألا يتركوا بلادهم إلى بلاد أجنبية ، وألا ينفقوا
تلك الآلاف المؤلفة من أموال البلد ، ولهم بعض العذر اذا هم لم يروا من مصر عناية
بأمر المصطافين ، عناية تليق بما لمصر من مركز ممتاز في أمر السياحة .

ولقد حدثني بعض كبار الأوربيين المقيمين في مصر أنهم أمضوا فصل
الصيف في الديار المصرية ، ولم يبرحوها نظرا لحالة الحرب ، وعلى خلاف ما اعتادوا ،
فأروا أنهم قد استراحوا ، وأنهم كانوا مخطئين في الذهاب سنويا إلى خارج مصر ،
وأنهم ما كانوا يعتقدون أن بمصر في أشهر الصيف أما كن تقيهم شر القبط ،
ولا تجعلهم يندمون على فترة الصيف التي لم يمضوها في الخارج .

قد يكون من المستغرب أن يقال : إن مصر تصلح للمصايف كما تصلح للمشاتي .
وليس الذي نقول بمستغرب فان البلاد الأوربية نفسها التي هي مباءة المصايف
للشريقين هي أيضا مباءة مشات في أوقات الزمهرير ، تجلب في الشتاء كما تجلب
في الصيف كثيرين من السائحين . ألم تر أن سويسرا وهي محط كثير من المصطافين
هي أيضا مباءة كثير من السائحين في فصل الشتاء ، يمضون وقتهم في الفنادق ،
وفي اللعب على الثلوج ، وفي تلك المباريات الكبيرة التي ابتكرها أهل سويسرا للرياضة
والتسلية ؟ ! ومثل هذا يقال عن فرنسا وعن غيرها .

إني قوى الاعتقاد بأن مصر لو انتهجت نهجا خاصا في أمر السياحة ، وأولتها
العناية اللائقة بها ، ووضعت برنامجا محكما مفصلا ، وإن كلفها غرما في بذل الأموال

فانه يؤتى لها أطيب الثمرات ، ويرفعها أمام أعين الأوربيين ، ويساعد على رفع مستوى المعيشة والعمل لكثير من المصريين ، كما يساعد على رقى البلاد وتقدمها .

هذا عمل وطنى جليل ، وعمل صناعى وتجارى وصحى واجتماعى ، لا تنكر فوائده . فهل لنا أن نرجو فى تحقيقه همة قعساء ، مستمرة ، تتفق مع خطره ، وأهميته وما يجلبه من فوائد متنوعة ؟ .

مداليات السكك الحديدية — التليفونات :

فى وزارة المواصلات شىء اسمه المداليات الذهبية تسدى لرؤساء الوزارات ، ثم المذهبة تعطى لوزراء المواصلات ، ولمديرى السكة الحديدية فى أول الأمر على أن ينالوا المداليات الذهبية اذا قضوا فى الحكم مدة معينة . ويكون لهؤلاء جميعا بمقتضاها أن يسافروا فى السكك الحديدية بالمجان طول حياتهم ، كما أن بها مداليات فضية لكبار الموظفين .

ولقد وضعوا لهذا العمل شيئا سموه نظاما ، يقضى بأن يكون لحامل المدالية الذهبية بعد تركه الحكم الحق فى تصريح آخر يبيع لزوجه السفر فى الدرجة الأولى بالمجان ، ويتجدد مدى الحياة ، كما له تصريح بسفر تابع له فى الدرجة الثانية ، وأن يكون له جهاز تليفونى فى منزله لا يدفع عنه أجرا ، كما يكون له الحق — اذا كان رئيس وزارة — فى المخاطبات التليفونية بالمجان مدى حياته أيضا مع سائر جهات القطر . ولا أدرى ما الباعث على مثل هذا النظام فى بلد هو أحوج ما يكون إلى الاقتصاد ، وعدم الاستهتار بأموال الأمة إلى هذا الحد ؟ ! .

أفهم جيدا أن لرئيس الوزراء وللوزير ولمدير السكك الحديدية وغيرهم من كبار الموظفين الذين تقضى أعمالهم بالتنقل أن يسافروا على مصاريف الدولة متى كانوا فى وظائفهم . ولكنى لا أفهم أن يطلق العنان هكذا للتصرف فى أموال الأمة ، فيعطى لأولئك الذين غادروا الحكم «حق ارتفاق» على مصلحة عامة ، وعلى حساب

الأمة مدى حياتهم . وقد أخذ عدد رؤساء الوزارات ووزراء المواصلات ومديرى السكك الحديدية يزداد بسبب الحياة الحزبية ، وعدم استقرار الحكم على النحو الذى نرجوه . ونرى الآن فى بعض الأسفار عربات حجرت أغلب دواوينها بالمجان ، والمسافرون الذين دفعوا أجور سفرهم فى الدرجة الأولى مكثسون فى ممزات العربات ، معترضون للرياح والأتربة . وليت الأمور كانت تجرى على الإنصاف وتحقيق الرغبة فى هذه المنح على ما يرضى ، فإننى أعلم حق العلم مع الأسف الشديد أن بعضا من هؤلاء الذين أعطوا حق السفر بالمجان يعطون تصريح السفر فى الدرجة الأولى والثانية لغير زوجاتهم وأتباعهم من قريبات وغير قريبات . وأعلم أن بعض من لهم حق المخاطبات التليفونية الخارجية قد أسرفوا فيها إسرافا حتى بلغت قيمة مخاطبات أحدهم الخارجية فى شهر واحد ١٣٥ جنيها مصريا ! ضاعت على الدولة ، فضلا عن مزاحمة هذه المخاطبات — وقد لا تكون جدية — لخطوط التليفونات ولأصحاب المصالح العامة والخاصة . وإذا كان أولئك الموظفون قد أسرفوا فى استغلال هذه الامتيازات فإن الحكومة نفسها قد أسرفت إسرافا شديدا فى طريقة إعطائها حتى نخرجت عن الغرض الأسمى من إسداؤها . فقد يستساغ أن تعطى المدالية لموظف كبير فى السكك الحديدية ، تدفعه وظيفته إلى التنقل لأعمال عامة ، ولكن من غير المعقول أن يعطى هذا الامتياز لموظف كل عمله فى مكتبه . فهذا موظف كتابى أو فنى ، وذلك موظف قضائى فى مصلحة السكك الحديدية مثلا ، هؤلاء جميعا لا يتنقلون إلا بين الأوراق والدفاتر والكتب ، ولا يضطرون عملهم إلى ترك مكاتبهم — كيف جاز للحكومة أن تمنحهم هذه المداليات أو التصريحات ، ولأى غرض يحملونها إلا إذا كان لاستعمالها فى مصالحهم الشخصية لهم ولذويهم ؟ ! .

هذا تقليد ضار وغير مفهوم . أما ضرره فانه يحمل الخزانة خسائر نحن فى غنى عنها . وأما كونه غير مفهوم فإن لوزراء المواصلات ، ولرؤساء مصلحة السكك الحديدية ، وموظفيها مراتب يقبضونها بسخاء ، وهى أجر عملهم ، ولهم معاشاتهم كسائر

الموظفين ، فاذا أجزنا لهؤلاء أن ينالوا هذه المزايا بحيث تتبعهم بعد ترك وظائفهم إلى نهاية أعمارهم ، ينعمون بها هم وذووهم ، اذا أجزنا هذا ، فلم لا نعطي امتيازاً لوزير العدل مثلاً في أن يرفع قضايا أمام المحاكم مدى حياته بلا رسوم ، أو أن يسجل عقوده بلا رسوم ؟ ! ولم لا يكون لمدير مصلحة الجمارك أن يدخل مشترياته من الخارج مدى حياته بلا رسوم ؟ ! ولم لا يكون لجباة ضرائب الأتبان والأملاك حق في أن يعفوا من دفع ضرائب على أملاكهم مدى حياتهم ؟ ! وهكذا . وعلى هذا يجب أن تعم هذه الفوضى اذا استسغنا لموظفي السكك الحديدية أن يعفوا مما يجب عليهم أن يدفعوه بعد أن يتركوا وظائفهم .

الحقيقة أن لا سند من الحق ولا من الخلق يسمح بما هو قائم الآن بيننا ، ويجب علينا أن نمنعه ، وأن نبطل الموجود منه ، فانه هبات تمنح ، وليس بحق مكتسب .

ولقد أعيتني الحيل في تفهم أسباب هذه البدع ، فلم أظفر إلا بأن هذا الإجراء معمول ما يماثله في البلاد الأجنبية . ولا أكتف أنى لم أقنع بهذا التشبيه ، فان للسكك الحديدية في أوروبا (وأغلبها بأيدي شركات) نظاماً خاصاً للاستغلال ، ولترتبات والمعاشات . أما نحن هنا بأنظمتنا الحكومية ، وبمرتباتنا الخاصة فاننا بحاجة إلى أن يكون لنا تقليد ونظام خاص يوافق حالنا ، ولسنا مضطرين إلى تقليد غيرنا فيما لا يوافق الحق والإنصاف .

وغاية ما يصح قبوله في بلادنا هو عدم إعطاء مداليات أو رخص لموظفين إلا عند الضرورة القصوى ماداموا موظفين . وقد يكون من المستساغ أن يعطى رئيس الحكومة وحده — بعد أن يترك الحكم — حق السفر بالجمان في ديوان خاص ، وحق التكلم بالتليفون بالجمان في مخاطباته الداخلية وحدها دون الخارجية ، أما ما عدا ذلك فهو ظلم وإسراف في بلد ، هو أحوج ما يكون إلى الاقتصاد والمثل الصالحة .

ثانياً — فوائد القروض :

فى بلاد المسلمين عسر مالى خانق، وأزمة اقتصادية مخيفة، لا يتسنى معهما أن تنهض مما هى فيه من شقاء ومتاعب، ما لم تتخذ لأنفسنا خطة صريحة فى أمر الربا المحيط بنا من كل جانب، والذى يضيع جهودنا، ويمتص ثروتنا ودماءنا، ويضعف قوتنا، ويهدر كرامتنا، ويذهب باستقلالنا، فاحتلال الأمم بالأموال أقوى وأفك من احتلالها بالجنود .

بحث المصريون من قديم فيما حاق بمصر من مصائب، مست ثروتها الأهلية وحالتها الاقتصادية، وسعوا إلى أن ينقذوا أنفسهم من مضار الربا ومساوئه . ومن جهودهم ما قاموا به فى المؤتمر المصرى الذى انعقد فى مصر الجديدة سنة ١٩١١ برئاسة المغفور له رياض باشا، شرحوا فيه مضار الربا الفاحش . وقد كنت من بين أعضائه، فألقيت محاضرة تحدثت فيها عن نتائج الربا الهدامة، وطلبت معاقبة المقرضين بفوائد فاحشة . ولم يكن فى ذلك الوقت عقاب فى القانون على من يقتربون هذه الاثام، فبادرت حكومة ذلك العهد بوضع العقوبة، المعمول بها الآن فى قانون العقوبات . أنشئ بعد ذلك بسنوات بنك مصر . لكن هذا المصرف، والعقاب الذى قرره قانون العقوبات، لم يحققا الغرض المنشود كل التحقيق، وظل عامة الشعب يرزحون تحت أثقال الديون .

ومما يؤلم النفس أننا نشاهد فى أمر التسويات العقارية التى طلبها كثير من المدنيين أن هؤلاء المدنيين مثقلون بديون فادحة، يربى أكثرها على قيمة الممتلكات نفسها، وأنها مطلوبة لدائنين أجانب من غير المصريين، فحالتنا تعسة لا بد لها من علاج سريع حاسم . وفى رأى أن مساعدة الحكومة لا تجدى ما دمننا على وضع اجتماعى خاص، وما دمننا نفهم الربا على المعنى القائم فيما بيننا .

ذلك أن سبب البلاء الأساسى هو أن الأمم الزراعية أصبحت في وقتنا الحاضر أفقر الأمم وأقربها إلى السداجة . وإذا كان لنا أن نرجو نصيبا في هذه الحياة فعلينا أن ننهض بالصناعة والتجارة ، وأن نتقنهما علما وعملا ، ولا يصح لنا أن نغمض أعيننا عن حقيقة ثابتة ، هي أن لا حياة للتجارة والصناعة من غير المال . ولا سبيل إلى هذا المال إلا بتداول النقد ، وإنشاء المصارف الوطنية المختلفة الأنواع ، فهى العامل الأول في حفظ ثروة البلاد ، وعليها وحدها مدار حركة الصناعة والتجارة في العالم .

ينادى طلاب الإصلاح كل آن بترقية الصناعة والتجارة إن كانتا موجودتين أو بإيجادهما إن كانتا معدومتين . ويقينى أن تلك الصيحات المتكررة تذهب هباء إذا لم ترتكز قبل كل شئ على المصارف وعلى القروض ؛ فهى وحدها التى تغذى الأعمال صغيرها وكبيرها ، وترعاها وتنظمها ، إلى أن تصل بها إلى درجة الكمال . وكل أمة فقدت مصارفها المالية الوطنية مقضى عليها بالخيبة لا محالة .

قامت مصر بجهودها الزراعية من بدء التاريخ ، وما زالت بحمد الله مجدة مثابرة ، وأرضها من أخصب بلاد الدنيا ؛ فهل عليها مع ذلك مسحة من مظاهر الثروة ورغد العيش ؟ .

الحقيقة المرة هي أن بلادنا رغم خصب أرضها ، واعتدال مناخها ، وصبر فلاحها ، أصبحت في الأجيال الأخيرة من أفقر بلاد الأرض ؛ فتكت بها الديون الأجنبية ، ففتك بها الفقر والعوز . فلاحها بأأس ، ومستوى المعيشة فيها منحط إلى درجة توجب الشفقة ، وطبقتها الوسطى — وهى عماد الأمم وقوتها — هزيلة ، كادت تكون مقصورة على موظفى الحكومة . وطبقتها العليا بمعناها الصحيح تكاد تكون معدومة .

لا يغرنك ما يظنه البعض من أن في البلاد أثرياء ؛ فإنك إن بحثت ودققت واستقصيت ، ظهر لك أن أولئك الأغنياء قد انحصرت ثروتهم في المظهر لا في الحقيقة ، وأنهم في الواقع أتعس حالا من الظاهرين بالفقر السافر .

قد يكون في بلادنا بضع مئات يعرفون بالثروة والغنى ، والحقيقة أن منهم كثيرين لا تقاس ثروتهم بثروة غيرهم من أغنياء البلاد الأخرى . وأما من بقى منهم فهو مكبل بالدين ، مهتد كل يوم بالتجريد من ثروته ، يعمل طوال السنة بقوت يومه وعياله ، ليستد أقساط ديونه إلى دائنين لا يرحمون ، وهو مع هذا كله مكلف بمطالب مظهره ووجاهته ، فالعامل الفقير أطيب منه حياة ، وأنعم بالا .

وإني أبحث عن الطبقة الوسطى ، طبقة المجدين المستنيرين الإخصائيين الذين عليهم عماد العمل وثبات ثروات الأمم ، فلا أجد لهم في أمتنا — مع الأسف — أثرا يذكر . وإذا عصم الله بعضهم من الفقر — ولو إلى حين — فإن هذه العصمة راجعة إلى جهودهم المضنية ، وحرمانهم من ملاذ الحياة الطيبة ، فهم يدافعون عن أنفسهم أمام المنافسين الجبارين ، أو عن ميراثهم في أرض أو عقار ، ثم لا يلبث أن يذهب ما لهم تحت أثقال الحياة ومطالب العيال .

لا جدال في أن مرجع هذا كله إلى أن ثروتنا محدودة في الأرض ، وهي لا تنمو ، والناس يتكاثرون ويتزاحمون ، وعقارات المدن تتساقط في أيد أجنبية ، امتلأت ذهبا ، بفضل ثمرات التجارة والصناعة وفوائد الأموال .

وإذا عاجلنا هذه الحال ، وأردنا أن ننهض ببلادنا في تجارة أو صناعة ، فلا أمل يرجى من تكليف الحكومة بعمل مالا يستطيع ، ولا أمل يرجى بغير التفكير في أمر المصارف الوطنية ، وبدونها لا تقوم للصناعة والتجارة قائمة .

في بلادنا ظاهرة توجه النظر ؛ نرى الناس يتهافتون على اقتناء الأفيان ، فهناك حركة بيع وشراء ، والأرض باقية لا تزيد ، يتداولها الكثيرون ، ثم ينتهى الأمر بفقر الجميع ، وبنضوب ثروة البلاد . فمن أين أتت أثمان الأراضي المشتراة؟ وكيف ضاعت من أيدي البائعين؟ حركات متعاقبة يصحبها عسر دائم ، وفقر في البلد مقيم . ذلك لأن المشتري لا يأخذ من ريع ما اقتناه أكثر من ثلاثة إلى خمسة في المائة

إذا حسنت حاله ، بينما هو يقترض من المصارف بما لا يقل عن ٧٪ من الفائدة هذا إذا كان المصرف شريفاً ، يضاف إليه مبلغ استهلاك الأصل ، ومصاريف العقد وتسجيله والسمسرة وغير ذلك مما هو معروف للجميع ، فلا يلبث المشتري أن يقع بعد قليل فيما وقع فيه البائع من قبل ، ذلك البائع الذي اضطر إلى سداد ديونه عن رغبة واختيار ، أو كره وإجبار ، وإذا بقي له شيء ضئيل فإنه لا يعرف كيف يستثمره باعتباره مالا منقولاً .

لهذا كان لزاماً علينا أن نفكر في أمر أمتنا ، وأن نسعى في أن تكون لنا أعمال جدية في هذا الوجود ، تدر علينا ربحاً يقوم بأودنا . ولا يكون ذلك بغير الصناعة والتجارة . ولا قوام للصناعة والتجارة إلا بإنشاء المصارف المتنوعة الكفيلة بتحويل الأعمال الكبيرة والصغيرة . وبنسك مصر ، وإن قام بأعمال جليلة فهو غير كاف لتحقيق عشر معشار ما تتطلبه البلاد .

البلاد في حاجة إلى مصارف وطنية متنوعة ، حكومية وغير حكومية ، تكون ملكاً لشركات وطنية ، أو لأفراد مصريين ظاهرين بأسمائهم ، ففي هذا إنقاذ الوطن مما هو فيه من فقر وضعف .

ولا يليق أن نستمر هكذا مأكلة الآكلين ، وهم ليسوا بأرق منا ذكاء أو أكثر استعداداً . لا يصح أن نبقى هكذا نزرع لياً كل غيرنا ثمرات كدنا وتعبننا .

وغير خاف أن أنتشار المصارف الوطنية في البلاد يفتح للمصريين باباً واسعاً للرزق والثروة ، ويقلل من كثرة المتعطلين ، وينقذ المحتاجين من قسوة المرايين ، ويخفف قيمة الفائدة بحكم وفرة العرض أمام الطلب .

أرجو أن يقوم منا أفراد يغارون على مستقبل بلادهم ، فيفكرون في إنشاء المصارف رحمة بأنفسهم ، ورحمة بمواطنيهم ، وبغير ذلك لا أمل لنا في علم أو تجارة أو صناعة أو مكانة بين الأمم ، فنبقى كما نحن فقراء ضعفاء ، غير قادرين على الدفاع عن أنفسنا ، ونصبح طعمة لكل طامع .

ولانى لأعجب من أولئك الذين يقتضون بالفوائد — وهم كثيرون — يدفعونها صاغرين ، وإذا ابتسم الدهر لهم ، وكان لديهم مال فإنهم لا يقرضون المحتاج من مواطنيهم ولو بفوائد ، مع أن القائلين بحرمة الربا — قل أو أكثر — يحترمون على المقرض والمقترض ، فالكل لديهم آثم .

وأعجب من هذا أن بعض الأغنياء منا يودعون أموالهم في المصارف الأجنبية دون أن يأخذوا عنها فوائد ، مع ما عليه بلادنا من رقة الحال وكثرة المحتاجين . وما دروا أنهم بعملهم هذا يعطون غيرهم بعضا من ثرواتهم ، يستغلها الأجنبي استغلالا ربما كان في غير مصلحة مصر ، فربما كان الأجنبي عدوا ، يلتهم هذه الهبات من أغنيائنا ، يغذى بها ثروته وسلاحه ضد مصر .

إن في بلادنا فوضى فكرية شائعة من هذه الناحية ؛ فترى الرجل يمتنع عن أخذ فوائد عن ماله ، وبهذا يمتنع عن الإقراض ومساعدة العاملين ، ظنا منه أنه لا يأخذ الربا ، بينما هو يشتري أسهم الحكومة — كأسهم الدين الموحد ، والدين الممتاز ، وأسهم المصارف الأخرى — ويقبض فوائدها السنوية بأسم "كبنونات" . فكيف ساع لهذا الذى يمتنع عن إقراض النقود بفوائد أن يتعامل بالفوائد بشراء أسهم إيرادها فوائد صريحة ؟ !

والأدهى أن بعضهم يحترم الفوائد — مهما يكن مقدارها ضئيلا — ويحلل "السلم" وغيره . فترى الرجل يشتري المحصول القادم بثمن بخس على أن يتسلمه وقت حصاده بعد بضعة شهور ، ويربح من هذا الذى يسميه بيعا حلالا ثلاثين أو خمسين فى المائة . وحاشا لله أن يكون مثل هذا العمل الملتوى ، وتلك الحيل أمرا مباحا شرعا والدين برىء مما يفترون .

كل هذه الجرائم تقع لأن المعروض من النقد على الجمهور قليل ، والحاجة ملحة على الكثيرين بالاقتراض ، ولأن الأعمال الزراعية والصناعية والتجارية ، لا تقوم

إلا على التعاون الوطنى العام ، والاستثمار المتبادل ، ومتى قل العرض خلا الجوّ لفريق المرابين ، وهم لا يرحمون ، فيزداد الفقر ، ويعم الشقاء .

كان من أثر هذه الحالة بين المسلمين ما رأيته فى الهند ، رأيت فيها مصارف كثيرة للهندوس ، والصينيين ، واليابانيين ، والفارسيين (أتباع مذهب زرادشت) واليهود ، وأهل بورما ، وغيرهم من أهل الملل والنحل المتنوعة ، ولم أجد فى الهند على اتساعها مصرفا واحدا للمسلمين ، رغم كثرة عددهم ، حتى رقت حالهم ، واضطربت أعمالهم . وقد حدثنى واحد منهم — وكان تاجرا مسلما محترما — بما يحس به المسلمون من اضطراب أمام هذا التيار الجارف ، وسألنى — وهو من الأتقياء الصالحين — عن طريقة لإنقاذ المسلمين من هذه الحال السيئة التى تنتهى لا محالة إلى فناء اقتصادياتهم ، فقد تعددت حوادث الفقر والإفلاس بين وجهائهم ورجال الأعمال فيهم ، وهم لا يقلون ذكاء ونشاطا عن غيرهم .

أثر هذا الوضع حال المسلمين فى الهند ، وضاع كثير من أراضيهم وأملاتهم ، وأصبح القليل الذى يملكونه مرهونا لرجال المال من غير دينهم ، حتى وصلت الحال إلى أن حكومة "البنجاب" أصدرت قانونا بعدم نزع ملكية الأراضى الباقية للدينين ، وأن يكتفى الدائنون بأخذ ديونهم من ريعها .

وليس مركز مصر بأحسن كثيرا من هذه الحالة . والمشاهد أن بلاد المسلمين بأسرها وقعت فى هذه الهاوية ، بفضل التضيق فى فهم ديننا على غير ما يريد .

لا بد لهذه الحال بين المسلمين من علاج سريع . ولقد أدرك هذا الخطر كثير من المسلمين قبلنا ، فأباحت الخلافة العثمانية التعامل رسميا بالفوائد ، وإنشاء المصارف المالية ، كما أباحتها إمبراطورية إيران المسلمة ، وأباحتها الحكومة المصرية نفسها بقوانينها الحاضرة ، وتصدر اليوم أحكام محاكمها الأهلية بالفوائد .

وأنشأت الأمة المصرية "بنك مصر"، كما أنشأت الأمة الفلسطينية العربية "البنك العربى"، وفى سورية أنشئ "بنك مصر—سوريا". وهذا كله قليل، إذ يجب إنشاء مصارف التسليف العقارى، والصناعى، والتجارى، والزراعى، وشركات التأمين وما إلى ذلك فى جميع بلاد المسلمين. كما يجب أن يقوم الأفراد أنفسهم بالتعامل بالفوائد القانونية، درءا للخطر، وإنقاذا لما بقى من ثروة البلاد، ومنعا للمرابين من أن يتحكموا فى حالها ومآلها، وإلا بقينا تعساء أرقاء.



وقد يظن بعضهم، رغم أن كثيرا منهم قد اعتاد الاقتراض بالفوائد، وشراء الأسهم وقبض فوائدها، وعرف مسائل "السلم" وما تجزئه من خراب، أن الاقتراض بالفوائد أمر غير مباح شرعا لأنه ربا. فكأنه يريد إقفال المصارف كافة، وإلغاء صناديق الادخار، وإلغاء ما جاء فى القوانين خاصا بهذا كله. ويترب على هذا حتما منع الحكومة ووزاراتها ومصالحها المختلفة من الاستدانة، واستغلال نقودها، وهدم أنظمة الأسهم والسندات المختلفة ذات الفائدة، وتأثيم الحكومة إذا هى أمدت الناس والنقابات بقروض بفوائد قليلة، لشراء البذور والأدوات الزراعية، وبالتسليف على القطن والقمح، وبالتسويات العقارية، وبغير ذلك مما يطول شرحه.

وإنى أطمئن أولئك المترددين؛ فإن خليفة آل عثمان والحكومات الإسلامية المختلفة لم ترتكب إثما بإباحة الاقتراض والإقراض بفوائد معتدلة.

وأزيد أن أمر الفوائد فى وقتنا قد أصبح واجبا على المسلمين؛ فإن الفقهاء وإن اختلفوا فى تعريف الربا: أهو الأضعاف المضاعفة لرأس المال، أم هو كل زيادة عليه قلت أو كثرت، قد أجمعوا على قاعدة شرعية لا جدال فيها، وهى أن الضرورات تبيح المحظورات. فأمام الضرورات يباح شرب الخمر، والدم، وأكل الميتة. وأمام الضرورات يباح القتل للدفاع عن النفس والعرض والمال والوطن، بل يعتبر القتل فى هذه الأحوال من أعمال البطولة والجهاد مع أنه فى الأصل من أكبر الجرائم.



نحن في زمن أصبحت فيه الفوائد إقراضا واقتراضا عنصرا من أهم عناصر التعامل ، وبدونه تشل أعمال الدولة والأمة أمام هذا التنافس المادى الخطير، سواء في التجارة أو في الصناعة أو في غيرهما . فإذا رأى قبلنا خليفة المسلمين ، ورأت الحكومات الإسلامية نفسها أن تسير هذا التيار، وألا تقف أمامه فيكتسحها ، واضطرت إلى التعامل بالفوائد، فإنها قد خضعت لهذا العامل القاهر ، وإن هي وقفت أمامه جامدة قتلها السكون والجمود ، وأصبحت ضعيفة ذليلة . ونحن نلمس الآن في بلاد المسلمين شيئا كثيرا من هذا الضعف والذل ، ضعف في المال ، ضعف في التجارة والصناعة ، ضعف في العلم ، ضعف في الابتكار، ضعف في قوة الدفاع عن الوطن والدين .

وإذا كان الأمر كما ذكرنا ، وأتينا أمام ضرورة قاهرة لا تتفك عنا ، وأن دين الله يسر ، يسير كل زمان ومكان ، وأن مروءة الأزمنة الغابرة التي يتحدثون عنها ، والتي تحض على عمل الخير ، والقرض الحسن ، وإغاثة الملهوفين بالإقراض دون فائدة ، كل أولئك أصبح في أيامنا خيالا في خيال . فإذا كان الأمر كذلك ، وأصبح المسلمون أمام حالين : إما أن يتعاملوا بالفوائد ، أو يهلكوا ، كان واجبنا الديني والوطني معا أن نعتقد أن التعامل بالفوائد ضرورة يبررها الدين ؛ وتحض عليها الوطنية الصادقة إزاء ما نحن فيه من خطر .

إنى أعوذ بالله من أن أحلل حراما ، أو أحرم حلالا . لكننى أشهده أن إيماني بالله ورسوله ، وحرصى على وطنى ، وخوفى على مستقبل الإسلام والمسلمين واعتقادى أن دين الله يسركه ، وأتأدب بأحوال زماننا — كل هذا يدفعنى إلى الجهر بأن واجب المسلمين أمام الضرورات الحاضرة القاسية وهذا التراجع الشديد — أن يدفعوا غائلة المرابين ، وأن دينهم يأمرهم الآن بالتعامل أفرادا وجماعات بالفوائد القانونية ، درءا للفساد ، وسدًا للذرائع ، قبل أن نندم حيث لا ينفع

الندم . وإني بعد أن رأيت ما حل ببلادى ، وشاهدت ما شاهدت في بلاد المسلمين اتصلت ببعض علماء ديننا الواسعى الاطلاع ، المتمسكين بأوامره ونواهيه ، فلم يترددوا في تأييد ما رأيته ، من أن حالتنا الحاضرة تحمل المسلم على التعامل بالفوائد القانونية ، بغض النظر عما يثار من نقاش في أمر تحريم القليل من الفوائد أو عدم تحريمه في أوقات الرخاء ؛ فإننا نعيش الآن في عهد يجب على الأمم أن تستطور فيه طوعا أو كرها وفقا لمقتضياته ، ولا يمكن لأى مصلح أن يتجاهل هذه المقتضيات خيفة الفناء . وكأنى بالذين يقفون عقبة أمام هذه الضرورات القاسية يساعدون المرايين باستبقاء المسلمين طعمة لهم كل آن ، وكفى ما فات .



وربما كان من المفيد أن أوجه النظر هنا إلى محاضرات قام بها نادى دارالعلوم في أمر الربا في سنة ١٣٢٦ هـ (١٩٠٨ م) قبل إنشاء بنك مصر ، وكان من بين المحاضرين رجل العلم والتقوى المرحوم السيد " محمد رشيد رضا " ، صاحب المنار وهماكم ما قاله بنصه :

« إن الله تعالى قد حرم ربا النسئئة الذى كانت عليه الجاهلية تحريما صريحا ونهى عنه نهيا مؤكدا » وورد في الأحاديث الصحيحة تحريم ربا الفضل والنهى عنه . فالبحث في هذه المسألة من وجهين :

الوجه الأول : النظر فيها من الجهة النظرية المعقولة ؛ فنقول :

إن كل ما جاء به الإسلام من الأحكام الثابتة المحكمة هو خير وإصلاح للبشر ، وموافق لمصالحهم ما تمسكوا به . ولكن من الناس من يظن اليوم أن إباحة الربا ركن من أركان المدنية لا تقوم بدونه ؛ فالأمة التى لا تتعامل بالربا لا ترتقى مدنيته ، ولا يحفظ مكانها .

وهذا باطل في نفسه . إذ لو فرضنا أن تركت جميع الأمم أكل الربا ، فصار الواجدون فيها يقرضون العاديين قرضا حسنا ، ويتصدقون على البائسين والمعوزين ، ويكتفون بالكسب من موارده الطبيعية كالزراعة والصناعة والتجارة والشركات ، ومنها المضاربة لما زادت مدنيّتهم إلا ارتقاء ببناءها على أساس الفضيلة والرحمة والتعاون ، الذي يجلب الغنى إلى الفقير ، ولما وُجد فيها الإشتراكيون الغالون ، والفوضويون المغتالون . وقد قامت للعرب مدنية إسلامية لم يكن الربا من أركانها ، فكانت خير مدنية في زمنها . فما شرعه الإسلام من منع الربا هو عبارة عن الجمع بين المدنية والفضيلة ، وهو أفضل هداية للبشر في حياتهم الدنيا .

الوجه الثاني : النظر فيها من الجهة العملية بحسب حال المسلمين الآن في مثل هذه البلاد . فإننا نرى كثيرين يوافقوننا على أنه لو وجد للإسلام دول قوية وأمم عزيزة ، تقيم الشرع وتهتدى بهدى القرآن ، لأمكنها الاستغناء عن الربا ، ولكانت مدنيّتها بذلك أفضل . فلا اعتراض على الإسلام في تحريم الربا ؛ لأن شرعه لا يمكن أن يبيح الربا ، وهو دين غرضه تهذيب النفوس ، وإصلاح حال المجتمع ، لا توفير ثروة بعض الأفراد من أهل الأثرة . ولكنهم يقولون إننا نعيش في زمن ليس فيه أمم إسلامية ذات دول قوية ، تقيم الإسلام ، وتستغنى عن مخالفتها في أحكامها ، وإنما زمام العالم في أيدي أمم مادية ، قد قبضت على أزمنة الثروة في العالم ، حتى صارت سائر الأمم والشعوب عيالا عليها . فمن جاراها منهم في طرق كسبها — والربا من أركانها — فهو الذي يمكن أن يحفظ وجوده معها ، ومن لم يجارها في ذلك انتهى أمره بأن يكون مستعبدا لها . فهل يبيح الإسلام لشعب مسلم هذه حاله مع الأوروبيين كالشعب المصري أن يتعامل بالربا ليحفظ ثروته وينمى ، فيكون أهلا للإستقلال ، أم يحرم عليه ذلك — والحالة حالة ضرورة — ويوجب عليه أن يرضى باستنزاف الأجنبي لثروته وهي مادة حياته ؟ .

هذا ما يقوله كثير من مسلمي مصر الآن . والجواب عنه — بعد تقرير قاعدة :
إن الإسلام يوافق مصالح الآخذين به في كل زمان ومكان — من وجهين ، يوجه
كل واحد منهما إلى فريق من المسلمين :

أما الأول : فيوجه إلى فريق المقلدين ، وهم أكثر المسلمين في هذا العصر ،
فيقال لهم إن في مذاهبكم التي تقلدونها مخرجا من هذه الضرورة التي تدعونها ، وذلك
بالحيلة التي أجازها الإمام الشافعي الذي ينتمى إلى مذهبه أكثر هذا القطر ، والإمام
”أبو حنيفة“ الذي يتحاكمون على مذهبه كافة ، ومثلهم في ذلك أهل المملكة العثمانية ،
التي أنشئت فيها مصارف (بنوك) الزراعة ، بأمر السلطان ، وهي تقرض بالربا
المعتدل ، مع إجراء حيلة المبايعة التي يسمونها المبايعة الشرعية .

وأما الثاني : فيوجه إلى أهل البصيرة في الدين الذين يتبعون الدليل ،
ويتحررون مقاصد الشرع ، فلا يبيحون لأنفسهم الخروج عنها بحيلة ولا تأويل ،
فيقال لهم : إن الإسلام كله مبني على قاعدة اليسر ، ورفع الحرج والعسر ، الثابتة بنص
قوله تعالى :

((يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ، وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ)) وقوله : ((وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ

فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)) . وإن المحترمات في الإسلام قسمان :

(الأول) ما هو محترم لذاته ، لما فيه من الضرر ، وهو لا يباح إلا لضرورة ،
ومنه ربا النسئئة المتفق على تحريمه ، وهو مما لا تظهر الضرورة إلى أكله ، أي إلى
أن يقرض الانسان غيره ، فإكل ماله أضعافا مضاعفة ، كما تظهر في أكل الميتة ،
وشرب الخمر أحيانا .

(الثاني) ما هو محترم لغيره كربا الفضل المحترم لئلا يكون ذريعة وسببا لربا
النسئئة ، وهو يباح للضرورة ، بل وللحاجة ، كما قاله الإمام ”ابن القيم“ وأورد له
الأمثلة من الشرع ، فقسم الربا إلى جلي ، وخفي ، وعدّه من الخفي .

فأما الأفراد من أهل البصيرة، فيعرف كل من نفسه هل هو مضطر أو محتاج إلى أكل هذا الربا، وإيكاله غيره . فلا كلام لنا في الأفراد .

وإنما المشكل تحديد ضرورة الأمة أو حاجتها، فهو الذى فيه التنازع . وعندى أن ليس لفرد من الأفراد أن يستقل بذلك، وإنما يرد مثل هذا الأمر إلى أولى الأمر من الأمة، أى أصحاب رأى والشأن فيها، والعلم بمصالحها، عملاً بقوله تعالى فى مثله من الأمور العامة : ﴿ ولو رَدُّوه إلى الرسول، وإلى أولى الأمرِ منهم لعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ . فالرأى عندى أن يجتمع أولو الأمر من مسلمى هذه البلاد، وهم كبار المعلمين والمدرّسين، والقضاة، ورجال الشورى، والمهندسين، والأطباء، وكبار المزارعين والتجار، ويتشاوروا بينهم فى المسألة، ثم يكون العمل بما يقررون أنه قد مست إليه الضرورة أو أُلجأت إليه حاجة الأمة.

وجاء فى خطبة للرحوم "حفنى بك ناصف" رئيس النادى ما يأتى :

« ... وأحسن ما سمعته فى هذا المقام خطبة صاحب المنار، فانها على

إيجازها يصح أن تكون فصل الخطاب ... » .

ثم قال : "ينبغى لنا أن نعرف مركزنا بين العالم، ولا ننسى ما أحاط بنا من الحوادث والأحوال، وأن نحدّد ما يتيسر لنا عمله، وما يتعذر علينا محاولته، وألا ننسى أن ديننا يسر، وما جعل الله علينا فيه من حرج، وأن قواعد الشريعة العامة تجعل لكل حالة حكماً، وأن الشريعة لا تعدو جلب المصلحة، ودرء المفسدة، ولذلك كان فى اختلاف الأئمة رحمة للأمة " .

وقال : "لا تخشوا أن يكفركم المولعون بالتكفير؛ لأنهم إن فعلوا ذلك فحجتهم ساقطة، ولكم أن تكفروهم لمصيرهم إلى القول بجمود الشريعة، وأنها منافية لمصلحة العمران، فليسيروا فى طريقهم، ولنسرفى طريقنا، حتى يحكم الله بيننا، وهو خير الحاكمين " .

وقال ما ملخصه : ” إنه يمكن للباحث أن يثبت حل الإقراض بفوائد قليلة من إحدى طرق ثلاث :

الطريق الأولى : إننا لا نسلم أن الإقراض بفائدة قليلة ربا شرعى ، وإن كان فيه ربا لغوى ، ذلك لأن الربا الذى ذكره الفقهاء لا يشمل الإقراض بفائدة . ومن أراد منهم إدخاله فى الربا فقد تعسف تعسفا ظاهرا ، وأن الحديث « كل قرض جرّ نفعا فهو ربا » لا يجب الأخذ به ، لأن فى رجاله متروكا — كما قال أئمة التعديل والتجريح ، ولذلك قال بعضهم : إنه بكلام المناطقة أشبه بكلام النبوة — ولأن الربا الذى كان فى الجاهلية قبيل نزول القرآن هو أن يقرض الرجل مالا لآخر ، فإذا جاء الأجل ولم يف زاد المال ضعفا ، وأجل الدفع لعام ، فإذا لم يف ضعف المجموع وأجل الدفع لعام آخر ، وهلم جرا ، ولذلك نزلت الآية : ﴿ لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة ﴾ .

ولم يكن الإقراض بفائدة قليلة معروفا عند العرب قبل نزول القرآن ، حتى يحىء الكتاب بمنعه .

الطريق الثانية : استعمال الحيل الشرعية التى ذكرها الفقهاء فى كتبهم ، ولم يعترض عليها معترض .

الطريق الثالثة : البحث فى كل بلاد يراد التعامل فيها ، أدار إسلام هى أم دار حرب . فإن ظهر أنها دار حرب جاز الإقراض فيها بفائدة ولو كثيرة ؛ ... فانظروا إلى مصر اليوم أدار حرب هى أم دار إسلام ، ولا تنظروا إلى القرون الخالية ، بل أمعنوا النظر فى حالتها الراهنة واحكموا بما تملّكم مشاهداتكم ، وصبو إليه استطلاعكم الدقيق ، فإذا تغيرت الأحوال تغير الحكم .

... .. أما ما ذكره بعض الخطباء من أن الدين لوروى تمام رعايته لكان للفقير غنى بالزكاة ، وكان لغير الفقير أن يقترض من أخيه أموالا يوسع بها

ثروته بدون فائدة ، أو يتربص حتى يرزقه الله مابه الغنى ، فهو أمانى جميلة نسأل الله تحقيقها ، ولكن ما العمل قبل أن نتحقق ؟

... .. ألا تألمون معى إذا تذكرتم أنه يخرج من جيوب المصريين فى كل عام أكثر من عشرة ملايين دينار فوائد ديون على الحكومة والشعب ، وتدخل فى جيوب الأجانب ، فيغتنون ونفتقر ، ويقوون ونضعف . ولو كان للمصريين مصارف كافية لكان فى استبقاء هذا المال ما يضمن لهم القوة والمنعة ، فلا يتخطفهم الناس من حولهم . واعلموا أن الحروب الحقيقية الآن بين الأمم بالأموال ؛ فهى أكبر آلات القتال ، فأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ، والله يوفق من يشاء إلى ما يشاء .



تلك كلمات صدرت من رجلين كبيرين ، فى أوائل سنة ١٩٠٨ م : أحدهما عالم كبير ، ومجتهد متشدد فى دينه . والآخر عالم وقانونى واجتماعى ، كلاهما يغار على دينه ووطنه ، فلا كلام لنا بعد الذى سبق إلا أن نقول : إن الضرورة فى زمننا هذا قائمة ملحة ، يراها من يبصر ويلمسها من يحس . وإن أخوف ما أخافه إذا استمرنا على ما نحن فيه أن يقوى ما يصيب المسلمين ، ويشتد فى إيذاء كبريائهم وكراماتهم وقوتهم ووجودهم . ولا شك عندى أن من يودعون أموالهم فى المصارف دون استثمارها لمصالحتهم أو لعمل البر والإحسان ، ومن لا يشجعون غيرهم على تأسيس المصارف المالية بأموالهم الزائدة عن حاجاتهم يسيئون إلى أنفسهم ، وإلى أوطانهم ، وإلى دينهم من حيث لا يشعرون ؛ فهم يضيقون بتهاونهم دائرة تداول النقود ، فتضيق دائرة العرض أمام الطلب ، ويفسح المجال للرايين الذين لا يتقون الله ولا يخشون ضميرا ، ولا يراعون واجب الذمة والشرف .

وليذكر الناس أن المال أساس كل مشروع عظيم . ولولا التعامل بالفوائد ما قامت فى مصر شركات مصرية ، كشركة بنك مصر ، وشركة نسيج القطن بالحلة

الكبرى ، وشركة التأمين ، وشركات البواخر المصرية ، وشركة صنع الزجاج ، وشركات أخرى لا زالت في المهد تحتاج إلى قوة المال ورعايته .

وبغير استثمار الأموال بالفوائد لن توجد للمصريين شركات كبرى تضارع البنك العقاري ، وشركات المياه ، والنور ، والترام ، واستخراج المعادن . ولا نظن أن الحكومة وحدها قادرة على النهوض بهذه الأعمال كلها ، فهى مشاريع من عمل الشعوب قبل أن تكون من عمل الحكومات . ومع ذلك فكيف يتسنى للحكومة أن تقوم بهذا كله وهى فقيرة مدينة لغير أبناءها ؟ ! .



بعد هذا كله أرانى على حق إذا قلت : إن المباح شرعا فى أمر الفوائد هو الذى يقرره وليّ الأمر المسلم . فالفوائد التى تحددها القوانين الصادرة من سلطة شرعية حلال لا شبهة فيه ، وسلامة الوطن تحض على التعامل بها . أما ما زاد عنها فهذا هو الحرام الذى لا شك فى حرمة .

وها هى ذى قوانيننا القائمة ، والتى أيدها نواب الأمة أو استنوها ، قد أعلنت صحة التعامل بفوائد معلومة ؛ فافترضت حكومتنا بفوائد ، وأقرضت بفوائد . فلا مجال بعد ذلك كله للقول بغير ما صدرت به هذه القوانين ، وهى دعامة نظامنا الحالى ، ولا تقوم لنا قائمة بغيرها . أما ما زاد عن الفوائد التى حددها القانون ، فهو الحرام الذى لا شك فيه ، والذى يجب معاقبة مقترفيه .

وإنى أسائل الناس جميعا إذا أعلنت حكومتنا عزمها على عقد قرض بفائدة معينة لحاجة وطنية رأتها كما فعلت أخيرا فى سنة ١٩٤١ وشرعت فى فتح الاكتتابات له : أيجوز لمسلم يتقى ربه ويخشى دينه أن يقف عثرة فى سبيل هذا الاكتتاب ، مدعيا حرمة ، حتى يفشل أو يفوز به المكتتبون من غير المصريين فيملكوا من رقابنا فوق ما يملكون ؟ !

وعلى هذا كيف يجوز عزل ناظر وقف، واعتباره فاسقا بحجة انه اقترض من أحد المصارف مبلغا يتقى به بيع أملاكه بالمزاد الجبرى ، أو يكل به ثمن عقار اضطر إلى شرائه لشيوعه في ملكه ، أو ليشتري آلة زراعية أو أسمدة يحسن بها استغلال أرضه ، أو أنه أنقذ محتاجا فأقرضه مالا بفائدة ، تبررها القوانين الحاضرة ، وتصدر بها أحكام متوجة باسم ملك البلاد؟ ! أيصح أن نرى في تفكيرنا وتشريعنا وأحكامنا المختلفة مثل هذه المتناقضات الغريبة التي يجب أن تستقر على حال واحدة ، نتفق مع العقل وسماحة الدين ويسره ، وقد أصبحنا ضحايا شذائد ومهالك ، لا منقذ منها إلا يسر الدين وسماحته .

يجب على من يحترم نفسه وعقله أن يواجه الحقائق بشجاعة ، وأن يعلن أن ديننا وهو دين يسر وعقل ، يديح في أوقاتنا الحاضرة التعامل بالفوائد ، التي تحددها قوانين الدولة ، بل يحض عليه . وإن من يقف أمام هذا الواقع الملموس والضرورات القاسية ، حتى يخرب الشرق ، ويزداد ضعفا على ضعف ، وذلا فوق ذل تحت ستار حرمة الفوائد ، فهو إما رجل لا يفهم دينه ، وإما أنه يسعى لخدمة الأجانب بالوقوف أمام أمة يجب أن تدافع عن مكانها . وهو على كل حال — أراد أو لم يرد — يدفع الكثيرين بعمله هذا إلى الاعتقاد بمجود ديننا ، وبأنه لا يسير التطورات الاجتماعية التي لا مفتر منها ، والتي لا يمكن صدّها ، فيسبى إلى دينه بأشد مما يسبى إليه جماعة المبشرين .

قلت : إنى ناقشت الكثير من علمائنا الشرعيين لأقف على آرائهم ، لكنى مع مزيد الأسف رأيت من بعضهم تصلبا شديدا ، فهم لا يديحون للمسلم أن يقترض بالفائدة إلا عند الضرورة ، وحرموا عليه أن يقرض أخاه المسلم ولو بفوائد قليلة ، بحجة أن الدائن غير مضطر للإقراض بفوائد ، ولما أدليت لهم بأن الغرض لم يكن تيسير الاقتراض فهو حاصل ، وإنما هو التيسير للمسلمين بأن يقرضوا ويقتضوا في المعاملات اليومية بفوائد لا تخالف القوانين المعمول بها ، وليس في هذا الزمن ما يسمى

بالقرض الحسن، وأن الغرض إنقاذ المسلمين مما حاق بهم من شقاء، ومنع فتك المرائين الأجانب بهم وبحكوماتهم . لمّا صارحتهم بذلك لم يجد بعضهم لاقناعي سوى قولهم : « ربما أراد الله الفقر بالمسلمين لحكمة لا نعلمها » ! . فلم يسعني أمام هذا النوع من التفكير إلا أن أتوجه إلى الله أن يصون المسلمين والإسلام من الفناء .



وأختم هذا البحث بأن واجبنا أن نعلن بصراحة أن الحيل الشرعية التي يدعونها ويريدون الالتجاء إليها لم تشرع إلا للتيسير على عباد الله، تأييدا لمرونة دينه ويسره وصلاحيته لكل زمان ومكان ، لا للتحايل على تبرير الرذيلة والآثام ، فإننا براء من هذا كله . هداانا الله إلى سواء السبيل .

ثالثاً — اللغة القومية والوظائف في الشركات :

من أسباب تعطل المتعلمين عدم وجود شركات وطنية تجارية سوى بنك مصر وشركاته . وهى تكاد لا تكون شيئاً مذكوراً بإزاء تلك الشركات الهائلة التى تعيش بين ظهرانيها ، وهى كثيرة العدد، كثيرة المال، كثيرة الموظفين .

وقد ضج المتعلمون من أن هذه الشركات قد أوصدت دونهم أبوابها، ولم تفكر إلا فى استخدام الأجانب فى الوظائف الفنية وغيرها . وكما قامت الحكومات المصرية المختلفة لدى هذه الشركات تسعى إلى توظيف المصريين فيها، كما أنها حثمت فى السنوات الأخيرة عند إعطاء امتياز بتكوين شركة من الشركات المساهمة توظيف عدد من المصريين بنسبة معلومة . ولكن — مع الأسف — لم تؤد هذه المساعي إلى نتيجة يصح الاطمئنان لها . فالحكومات المصرية معذورة إذا هى أرادت إدخال المصريين فى الأعمال الفنية لهذه الشركات ؛ لأنها لا تريد إلا إنهاض الفكرة الصناعية والتجارية بين المصريين، وتسعى فى إيجاد أسباب الرزق لأولئك

المتعلمين الكثيرين نسبيا ، المتخرجين في المدارس المتنوعة ، وليس لها مجال في وظائف الحكومة يكفى استيعاب هؤلاء المتخرجين في المدارس والمعاهد .

أما الشركات فعذرنا أنها تجتهد في إدخال الأكفاء من المصريين . ولكنها تنجح في كثير من الأحوال إلى الاعتذار بأن الشبان المصريين لم يشبهوا أن لديهم من الكفايات ما يحمل هذه الشركات على أن تأخذ منهم عددا يذكر . ولا زلنا نرى ضالة العدد المأخوذ من المصريين ضالة لا تسمح بتهيئة أولئك الشبان إلى تولى أعمال ذات خطر .

وعندى أن لهذه الشركات بعض العذر في أنها لا تقبل كثيرا من الشبان المصريين ، وفي أنها تدعى ببعض الحق في أن هؤلاء الشبان ليسوا على درجة من الكفاية وحسن الاستعداد لتولى الأعمال المطلوب توظيفهم فيها .

ولكن ما السبب الحقيقي في ذلك كله ؟

لقد بحث كثيرا لدى الشركات ، كما بحثت بعض ذوى الاطلاع في العلوم الفنية من المصريين الذين يوثق بكفائتهم واختصاصهم في أمر الصناعة والتجارة ، وخاصة في التجارة التي اتسعت لدى الشركات المساهمة ، ولم نجد فيها العدد الكافي من المصريين ، فانهت من بحثي إلى أن وجدت أن العقبة الكؤود التي تحول دون توظيف المصريين إنما هي اللغة .

فقد تأكدت أن منهاج كلية التجارة مثلا لا يقل عن منهاج أرق الكليات التي تضارعها في الخارج ، وأن الطالب المصرى مهما أوتي من اجتهاد ، ومهما دفعوه إلى تعلم اللغات الأجنبية فإنه لن يصل إلى مجارة أولئك الذين تعلموا تعليما فنيا ناقصا ، ولكنهم تزودوا من اللغة الأجنبية بأوفر نصيب .

لهذا كان من المعقول أن نرى الشركات تطمئن إلى الأجانب الذين يعرفون لغة أجنبية . وإذا طاب منها توظيف مصريين فهى تفضل لا بحكم التعصب ولكن

بحكم مصالحتها أن تأخذ كثيرا من المتمصرين الذين لم يصلوا إلى ثقافة المصرى الحائز على شهادات عالية ، ولكنهم بذوه فى اللغة الأجنبية بحكم تربيتهم وبحكم اعتيادهم التكلم بهذه اللغة فى دورهم وبين أفراد عائلاتهم . فالمصرى يتكلم باللغة الأجنبية ، ولكن بمقدار . وهناك بيته ، وأسرته ، وبيئته ، كل هذا يتكلم باللغة العربية ، فلا يمكنه بحال أن يجارى ذلك الذى أصبح مصرىا بحكم التجنس ، ولكنه أجنبى فى اللغة ، وفى الذوق ، وفى الميول ، وفى كل مناحى حياته .

ومتى كان الأمر كذلك ، وأصبح من المتعذر أن يجارى المصرى الأجنبى أو المتمصر فى تعترف دقائق اللغات الأجنبية ، فلن يكون لنا أمل فى وصول المصرى مهما بلغت درجته فى إتقان فنه إلى مجازاة الأجنبى فى الأعمال التجارية ، ما دامت أعمال هذه الشركات بغير لغة البلاد .

وعلى هذا كان من واجب الحكومات المصرية أن تسعى سعيا حازما فى أن تكون أعمال هذه الشركات التى تستغل نشاطها فى البلاد ، وتقتنى ثرواتها من مصالح البلاد ، كلها باللغة العربية ، فمخاطباتها يجب أن تكون باللغة العربية ، وحساباتها كذلك ، وكل ماله ارتباط بهذه الشركات يجب أن يكون أساسه لغة البلاد .

وأصبح من واجب الحكومات المصرية ألا تسمح بتأسيس أية شركة إلا إذا كانت دفاتر حساباتها ومراسلاتها الداخلية والخارجية باللغة العربية . ووجب على الأجنبى الذى يريد أن يستغل أمواله فى هذه البلاد ، والذى يؤسس شركة يقال إنها مصرية ، أن تكون هذه الشركة ، فى مظهرها على الأقل ، مصرية اللغة ، ومصرية العمال ، ومصرية الموظفين . وعلى الأجنبى إذا أراد أن يستغل أمواله فى مصر ألا يغفل الواجب القومى ، وهو أن هذه الشركات يجب أن تكون نواة لتغذية المصريين بالاشتراك مع مؤسسى هذه الشركات . فالشركات برعوس أموالها وضعت لاستغلال هذه الأموال ، لا لتكون مستعمرات أجنبية فى وسط البلاد .

ولا يخفى أن هدف المصري يجب أن يكون في انتشار الشركات المصرية وتعددها، وفي إيجاد المزاخرة الشريفة في بلاده، أملا في أن يصل إلى أن تكون شركات بلاده كلها مصرية بحتة في عمالها، وموظفيها، ورءوس أموالها. ومادنا نضع أمام أنفسنا هذه العقبة، وهي اللغة، فلا أمل لنا في أن ندخل المصريين في الشركات، كما لا أمل لنا في تضيق دائرة المتعطلين .

ولا أظن أن الشركات المالية والتجارية والصناعية في مصر ترى في إيجاد اللغة العربية فيها ضررا على مصالحها . وأظن أن أول واجبات هذه الشركات أن يتعلم المشرفون عليها من الأجانب لغة البلاد .

هذا كله حق، مع العلم أن بلادنا أصبحت مستقلة ذات سيادة. ولا يتم استقلالها في نظري إلا بهذا الاستقلال الاقتصادي والصناعي والتجاري، وإلا أصبح فيها هذا الاحتلال المالي، وهو في الحقيقة أشد وطأة من الاحتلال العسكري . ولا يمكنك أن تصف بلادا بأنها مستقلة ما دام المال الأجنبي والصناعة الأجنبية يسيطران عليها، ويحيطانها بالسلاسل والأغلال . وأقل درجات الاستقلال أن تحترم لغة البلاد، وأن يهيا شبانها للأعمال الحرة . وإذا أغفلنا هذه الناحية الجوهرية فإننا لا نرجو خيرا كثيرا لأولئك الشبان المملوئين نشاطا ورغبة ويقظة، ولكن الأبواب موصدة في وجوههم .

هذا إلى أن من الجائز بل من الواجب أن يكون للحكومة على جميع الشركات المساهمة إشراف ومراقبة . ولا يتم هذا الإشراف إلا بتسهيل وسائله، بأن تكون أعمالها الداخلية باللغة العربية .

وإذا كان بعضهم قد دفعته العاطفة والكرامة القومية إلى أن ينادى بأن تكون عناوين وإعلانات المحال التجارية والمخازن في الشوارع والمدن باللغة العربية، كما هو الحاصل في تركيا، وكان النداء في نظري شريفا حقا، أساسه مجرد العاطفة، أفلا يكون

من الأولى تقدير هذه العاطفة المرتبطة بمصلحة حيوية ، وهى ضرورة احترام لغة البلاد ، وجعل لغة هذه الشركات نفسها عربية فى داخل أعمالها ، حتى لا يبقى الباب موصدا أمام الشبان المصريين الأكفاء أولئك الذين زاحمهم ذوو التعليم الناقص ، الذين اكتفوا بيجرد الرطانة الأجنبية ، فزاحموا المتعلمين وأقصوهم ، وحرموهم من أرزاقهم الشرعية ، لا لسبب إلا لمجرد اللغة التى لا يساعدها فى كثير من الأحوال شئ من العلم والفن ! .

رابعاً — شركات الاحتكار :

إن لشركات الاحتكار موضوعاً غريباً يجب أن نطرحه أمام القارئ . هذه الشركات قد حصلت على اتفاقات مع الحكومات المختلفة وقت أن كانت تسود البلاد ألوان من الجهل والظلم ، فسعت حتى أخذت احتكارات متعددة لمدة تسع وتسعين سنة فى الغالب . وهى بفضل هذا الاحتكار تضمن الكسب الواسع ، وتضمن عدم المزاحمة ، حتى وصلت إلى حالة غريبة من القوة والرخاء والثراء . وإذا كنا نرجو أن تحل شركات مصرية محل جميع الشركات الأجنبية القائمة فى مصر ، فإن لشركات الاحتكار وضعا استثنائياً يجب أن نفكر فيه بنوع خاص ، وأن نسعى فى منع أذاه من الآن بقدر مالنا من حول وقوة . وأضرب للقارئ عن تلك الشركات مثلاً :

تأسست شركة مياه القاهرة فى سنة ١٨٦٥ باحتكار لمدة تسع وتسعين سنة . ومن آثار هذا الاتفاق والاتفاقات التالية له أن تمت المدينة بالمياه بأسعار محددة . وقد حدث أن الشركة خربت على شروط الاتفاق ، وحفظت لنفسها فى عقود اشتراك المستهلكين الحق فى أن تحتم على المشترك أخذ المياه بالعداد فى أى وقت شاءت بدل أخذه بالجملة . وقد أثبت مندوب الحكومة فى محاضر جلسات القضايا التى قامت بين الشركة والمشاركين أمام المحكمة المختلطة ما يأتى :

”إنه يؤخذ من الاتفاقات أن المستهلك حق الاختيار بين دفع ثمن المياه بطريق الاشتراك أو بطريق العداد ، وأن الشركة غير محقة فيما تدعيه من أن فرض أحد هذين الطريقتين أو أى طريق آخر متروك لمحض تقديرها “ .

ولكن الشركة رغم هذا كله تمادت فى إرهاب المشتركين ، وكثرت القضايا أمام المحكمة المختلطة . فلم تجد الحكومة بداً من تحقيق هذه الشكاوى ، فكلفت لجنة وزارية باحثت الشركة فى أمر هذا النزاع ، وأرادت أن تصل إلى إنصاف المظلومين . ومما يسترعى النظر أن هذه اللجنة الوزارية التى شكلت بقرار من وزارة الأشغال فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٣٥ للنظر فى شكاوى الجمهور من تصرفات شركة مياه القاهرة ، لقيت صعوبات كثيرة من هذه الشركة ؛ فقد أرادت اللجنة معرفة تكاليف الإنتاج فلم توفق وحالت الشركة بينها وبين معرفة هذه الحقيقة ، مما اضطر الحكومة إلى الاتفاق مع الشركة فى ٤ يولييه سنة ١٩٣٨ اتفاقاً طرح أمره على مجلس الشيوخ ، للنظر فيه أهو دستورى أم غير دستورى .

والذى يوجه النظر فى تقرير لجنة الشؤون الدستورية بمجلس الشيوخ عن هذا الاتفاق الذى لم يصدر فيه المجلس قراره إلى الآن أن الشركة باتفاقها مع الحكومة فى ٤ يولييه سنة ١٩٣٨ أعطت الحكومة حق الاشتراك فى أرباح الشركة فيما يزيد على ٤٠٠٠٠٠ جنيه ، بمعنى أن مازاد فى أرباح هذه الشركة على هذا المبلغ تشارك فيه الحكومة بنسبة ٤٠ ٪ والباقى للشركة . والذى دهشت له لجنة الشؤون الدستورية فى مجلس الشيوخ أنها أثبتت فى تقريرها المؤرخ فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ أن رأس مال الشركة لا يتجاوز ٢٢٣٠٠٠ جنيتها ، فالحكومة إذن فى رأى لجنة الشؤون الدستورية بمجلس الشيوخ ، لا تشارك الشركة إلا فيما يزيد من الأرباح على ١٨٠ ٪ من رأس مالها .

وحتى تدرك مدى تعسف هذه الشركة مع الأفراد المصريين ، يصح أن تعرف أنها اتفقت مع الحكومة المصرية على أن تبيع للفرد من مياهها بسعر المتر المكعب

١٤,٥ مليا، معلنة أنها قامت بتضحيات كبيرة، مع أنها تبيع المتر المسكع من هذه المياه إلى شركة مصر الحديدية بسعر ٤ مليات فقط، وهى تكسب طبعاً من هذا السعر الأخير. ولاندرى كيف أتت هذه التضحيات التى تدعيها ببيعها المتر للأفراد بسعر ١٤,٥ مليا؟. ألا يدهشك هذا الذى نراه! وهذا مثال من أمثلة كثيرة لهذه الشركات القائمة بيذا، ومكاسبها التى كادت تكون حلماً من الأحلام.

وقل مثل هذا عن شركة قناة السويس، وشركات النور والترام، وغيرها من الشركات المنبثة فى القاهرة والإسكندرية وغيرهما.



إن هذه الأرباح الهائلة، وهذا الغبن الواقع على المصريين، قد أدت بالحكومة إلى تقديم مشروع قانون خاص بالتزامات المرافق العامة، وحددت فيه أرباح الملتزم بما لا يتجاوز ١٠٪ من رأس المال. وهو مشروع جليل قدمته الحكومة إلى مجلس النواب فى سنة ١٩٣٩، وكان الأمر معقوداً على أن ننتهى من هذه المسألة بإصدار هذا القانون. ولكن الحكومة، لسبب لا نعرفه، سحبت هذا المشروع المفيد! . والأمل معقود على أن تعيد تقديمه إلى البرلمان. وللحكومة كل الحق فى تقديم مشروع هذا القانون فإنه مبنى على نظرية سليمة نلخصها فيما يأتى :

إن عقود الامتياز ليست كسائر العقود الأخرى، مدنية كانت أو تجارية. وإنما هى طبق المبادئ العامة الحديثة للقوانين الإدارية، عمل إدارى مرتبط بالمرافق العامة فى البلد، وجائز للحكومة التى تنظم مصالحها العامة أن تعدل فى هذا الذى صدر به قانون — وهو عقد الاحتكار — بقوانين أو لوائح تراعى فيها مصلحة الجمهور أى المصلحة العامة.

ولقد اتفق الفقه والقضاء فى غير بلادنا على أن من حق الدولة أن تلزم شركات الامتياز بإدخال التعديلات التى تتفق والمصلحة العامة، والتى تتفق والمناسبات التى أوجدها نمو البلاد وتقدمها الاقتصادى، وأن الشركة صاحبة الامتياز لا يجوز

لها بعد أن دلت الأحوال على مكاسبها الباهظة بتوالى الزمن ، وعدم المنافسة الملازمة لطبيعة الامتياز والاحتكار — لا يجوز لها أن تكون دولة في دولة ، وأن تستبد في تقدير المصلحة العامة للبلد ، فإن هذا من حق الدولة نفسها .

ذلك أن نظام الامتياز لا يصح أن يتعارض مع الصالح العام في أى وقت من الأوقات ، وأن للدولة الحق وعليها الواجب في أن تتدخل في إدارة هذه الشركات ، وأن تغير ما تغير ، وتبدل ما تبدل طبق المصلحة العامة . ووجب على هذه الشركات أن تنفذ ما يطلب منها ، وليس لها إلا أن تطلب التعويض في حالات خاصة ، كأن يختل توازنها المالى ، أو تزيد تكاليفها زيادة غير منتظرة .

هذا هو الوضع القانونى الذى ظهر في أوقاتنا الحديثة متفقا مع دساتير الأمم المستقلة ، ومع المصلحة العامة في هذه البلاد ، باعتبار أن شركات الامتياز والاحتكار إنما تنوب في أعمالها عن الدولة في إدارة مرافق عامة ، هى من صميم مصلحة الجمهور ، فنيابتها عن الدولة لا تعطيها الحق في أن تستبد في أمر المصلحة العامة ، وأن تمنع الدولة صاحبة الإشراف الأعلى من أن تغير شروط الاتفاق بما تراه متفقا مع المصلحة العامة ، وغير متعارض مع ما كانت ترجوه هذه الشركات من أرباح ومكاسب شرعية ، لا أن تستغل الجمهور على حساب المصلحة العامة نفسها . فهذه النظرية التى اتفق عليها الفقه والقضاء في فرنسا مثلا ، هى تلك النظرية التى حدت بحكومتنا إلى تقديم مشروع القانون المنظم لشركات الامتياز والاحتكار ، أى للشركات التى التزمت بإدارة مرافق عامة . وزجوا ألا يمضى وقت حتى تقدم الحكومة هذا المشروع للبرلمان فيرى فيه رأيه ، ويصدر في شأنه قراره بما يتفق والمصلحة العامة ، وإنقاذ الجمهور من عسف هذه الشركات التى استبدت في العصور المظلمة بالمرافق العامة ، وبمصالح الأمة بين غنيها وفقيرها ، استبدادا يجب ألا يكون في عصرنا الحاضر .

الفصل الرابع

الزراعة

سبق لنا أن قلنا في موضع آخر من هذا الكتاب : إن مصر قد ضاقت بأهلها بسبب تزايد سكانها تزايداً مستمراً . وعجزت أرضها مزروعة كانت أو قابلة للزراعة عن أن تغذى أبنائها . وقلنا : إن الحاجة ملحة أمام هذا الخطب الجاثم بالبحث عن موارد رزق أخرى ؛ ألا وهى — فيما خلا المجال الحيوى — الصناعة والتجارة .

ليس هناك شك فى أن بلادنا زراعية منذ القدم ، وأرضنا بحمد الله رغم ضيقها خصبة ، يزيد فى خصوبتها ما تتركه مياه النيل من مواد مخصبة ، وما عليه البلاد من مناخ يساعد على إنماء المحصولات فى أوقات محدودة .

الزراعة مهنة المصرى الأساسية ، وصناعاته الطبيعية ، وقد درج عليها من آلاف السنين يكد ويكدح . والزراعة لازالت وستبقى العماد الأول لتغذية الشعب المصرى . لكنه لا معدى لنا — وقد تخرجت الحال وأصبحت البلاد فى حالة اقتصادية هزيلة ، شأنها شأن البلاد التى اعتمدت على الزراعة دون سواها . وقد نهضت أُمم كثيرة بأعمال الصناعة والتجارة المتنوعة — من تحقيق ما نادى به من أنه لا منقذ لمصر إلا من طريق السعى فى النهوض بالصناعة والتجارة ، حتى يتمكن المصرى من رفع مستوى عيشه ، ويحافظ على صحته وعلى نشاطه وذكائه وتعليمه . على أنه يجب ألا ينسينا هذا العناية بأمور الزراعة التى هى ثروتنا الأساسية . وهى بحمد الله تسير سيرا طبيعيا ، وتتقدم وترقى بتوالى السنين ؛ رغم أنها لا تكفى كما قلنا لتغذية المصريين .

الزراعة المصرية في رقى لا يصح إنكاره ولو أنه بطيء . ويرجع الفضل في ذلك إلى وزارة الزراعة وما قامت به من أعمال متواصلة ، وإلى الجمعية الزراعية الملكية ، وإلى كثير من الأفراد الذين ثابروا وعملوا ، حتى وصلنا بفضل هذه الجهود إلى حالة نرجو استمرار رقيها من تقدم في استنباط أنواع جيدة من القطن ، والحبوب والفاكهة والخضر ، ومن وقاية هذا كله ، ومن تحسين أساليب الزراعة ، ومن إدخال الآلات الزراعية الحديثة ، ومن البحوث والدعايات المستمرة ، التي يقوم بها المصلحون الزراعيون . كما أن وزارة الأشغال قد عينت بأمر الري والصرف . وما زلنا ننتظر من هذه الجهات كلها المزيد ، حتى نصل إلى أن تنبت الأرض أكبر إنتاج زراعى ، وأحسن الأنواع في القطن والحبوب والفاكهة والخضر ، وغير ذلك مما تدره علينا أرض مصر الكريمة .

ونرجو أن يعم تعليم الفلاح حتى تزول العقبة الكأداء . وهى عقبة الجهل ؛ فتشمر جهود العاملين أحسن الثمرات . وأما إذا بقى الفلاح جاهلا لا يدرك معنى الإصلاح فلن نصل إلى الغاية المرجوة على أكمل وجه مهما بذل العاملون من جهود .



لسنا نودّ في هذا البحث أن نشرح الخطط العملية لزيادة المحصول الزراعى ، أو نسدى النصيح في مداومة البحوث الزراعية ، أو تجديد أساليب الزراعة ، أو تقليل النفقات الزراعية أو إقامة المعارض ، وغير ذلك مما يدور بخلد كل من يطرق هذا الباب ؛ فان هذا كله موكول إلى الإخصائيين الفنيين ، وهم والحمد لله قائمون بأعمالهم على خير ما نرجو ، ونطلب لهم استمرار مساعيهم الطيبة والنجاح فيها . إنما الذى يهمنا في هذا الباب مسألة في غاية الأهمية نوجه إليها أنظار أولى الأمر في بلادنا . هذه المسألة التي يراها كل مصرى ويقدر خطرها ، هى أن الفلاح المصرى — وهو الكثرة الساحقة بيننا جميعا — تنقصه الغلال واللحم ، واللبن بمنتجاته .

تلك هى المسألة الحيوية التى يجب علينا جميعا أن نفكر فيها، وأن نجد حلا لها .
أجل . أهم مسألة فى بلادنا يجب أن تكون قائمة على أن نعطى الفقير ما يحق له
عدلا ووطنية أن يحصل عليه من غذاء كامل يليق بإنسان يعمل . وأن يكون همنا
الوحيد البحث فى الوسائل التى بها يتمكن الفلاح من الحصول على حبوب ولحم ولبن .
فكيف السبيل ؟

يجب علينا أن نوقن بأن مصر بأرضها الحاضرة الضيقة . وبتزايد سكانها
المستمر ، لا يمكن أن تحقق بوضعها الحاضر ما نرجوه من تهيئة الغذاء الكامل
لجميع طبقاتها .

وفى غير هذا الباب قد طرقنا أمورا كثيرة هى الداء الشافى لتحقيق مطالب
المصريين ودفع الضر عنهم . ففى هذا الكتاب رأينا ضرورة تحقيق المجال الحيوى
لهذا البلد ، وضرورة السعى من الآن إلى تنمية الصناعة والتجارة بكافة ما لدينا
من استعداد ، وما فى البلاد من وسائل لفتح أبواب هذه الأرزاق التى بدونها
لا يكون لنا أمل فى هذه الحياة أمام المعترك الهائل القائم بين الأمم ؛ هذا المعترك
الذى مآل الظفر فيه للعلم والنظام والفنون ، والتخصص فى ضروب الصناعة
والتجارة والزراعة .

من المؤلم حقا أن نرى بلادنا — وهى زراعية بحتة ، وأرضها خصبة ، ونيالها
كريم ، يواصل كرمه بانتظام — نحتاج فى كثير من السنين إلى استيراد قمح من
الخارج ، وثمان القمح أعلى من متناول يد الفلاح رقيق الحال . نرى فى بلادنا
الزراعية أننا نجلب كثيرا من أنواع الضأن ، ولحم البقر من الخارج ، ونستورد من
الخبز فى سنة ١٩٣٥ ما قيمته ١٩٦٧٩٧ جنيها ، وفى سنة ١٩٣٨ ما قيمته
٢٢٥٠٥٠ جنيها ، وفى سنة ١٩٣٩ ما قيمته ١٦٩٢٦٤ جنيها . هذا عدا اللبن المعقم
الذى تتراوح قيمته حوالى ٤٢٠٠٠ جنيه فى السنة . وكما نستورد فى أيام السلم
من البطاطس فى بلدنا الزراعى ما قيمته نحو ١٣٠٠٠٠ جنيه . ومن العنب الطازج

والمجفف ما قيمته حوالى ٨٠٠٠٠ من الجنيهات . وقل مثل ذلك فى كثير من
المستجات الزراعية الغذائية التى يمكن زرعها واستغلالها فى مصر . وهناك كثير من
المزروعات الصناعية كان يمكن أن تدر كثيرا من الخيرات على بلادنا فوق زراعة
القطن . هناك الحرير مثلا ؟ فقد دلت الإحصاءات على أن الوارد لمصر من الحرير
الطبيعى والصناعى كان كما يأتى :

سنة ١٩٣٩	سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٥	
جنيه	جنيه	جنيه	
٣٥١٨١١	٤٢٩٧٦٦	٨٥٤٠٧١	أقمشة من الحرير الطبيعى والصناعى ...
١٦٧٩٦	١٦٣٦٢	٢٤٠٩٥	منسوجات أخرى حريرية ...
١٩٢٤٠٨	٢٣٤٩٧٢	٢٠٢٢١٦	طبيعى ...
٢٦٣٧٠٢	٢٢٩١٨٣	١١٠٥١٣	صناعى ...

وهناك الصوف مثلا ، فهو نادر فى مصر لقلة الأغنام ، وقد دل الإحصاء
الرسمى على أن قيمة الصوف الوارد إلى مصر فى السنوات المذكورة كانت
بالجنيهات المصرية :

سنة ١٩٣٩	سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٣٥	
جنيه	جنيه	جنيه	
١١١٦١٩	١٠٧٩٣٨	٨٠٠٤٦	غزل وخيط صوف ...
٢٨٦٣٥	٢٣٥٤٧	٨٦٤٨	خام ...
٨٣٠٠٤١	٨٦٠٧٥٥	٨٥٤٤٦٦	منسوجات ومصنوعات أخرى

وقد كانت صادرات مصر من الصوف الخام تتراوح سنويا بين ٩٠ ألفا
و ١٥٠ ألف من الجنيهات .

بلادنا زراعية يمكنها أن تنتج من المحصولات الغذائية والصناعية شيئا يستحق الذكر . وإذا كان إنتاجنا محدودا لضيق الأرض ، وحاجتنا إلى الصناعة والتجارة ، فهل يمكننا بوسائلنا الزراعية الضيقة أن نتوسع في هذا الانتاج ؟ وما هي الوسائل التي يجب أن نفكر فيها لسد ما نحس به من نقص ؟ .

قلت : إن التنظيم الزراعي الفنى متروك لهيئاتنا الفنية ، وهى دائبة على أداء أعمالها بحالة تستحق التقدير . ولكن الذى نرجو تحقيقه هو أن تفكر حكوماتنا المتوالية فى أمور رئيسية لا غنى عن المطالبة بها لتوسيع رقعة الأرض المزروعة .

ثلاث حاجات لا ننفك نطالب ولاية أمورنا للعمل على تحقيقها :

(أولا) المبادرة بإصلاح الأراضى البور التى تملكها الحكومة ، وهى قابلة للإصلاح من تقضيب وحرث ورى ، ثم توزيعها على صغار الفلاحين ، وإعطاء بعضها الى شركات مصرية بحتة ؛ وبهذا يتمكن كثير من لا يملكون شيئا أن يجدوا مادة لرزقهم ، ونشاطهم وكفاحهم .

للحكومة أطيان كثيرة غير مزروعة . وأول واجب على ولاية أمورنا أن يتكاتفوا ، وينهضوا فى إصلاح هذه الأراضى البور المترامية الأطراف ، وهى ضيقة رغم اتساعها ، نظرا لكثرة السكان وتوالى زيادتهم سنة بعد أخرى .

الأمر جد لا هزل ؛ فبلادنا قادمة على مجاعات ، أو على فقر أشد مما نحن فيه ؛ فيجب علينا أن نتخذ للامر عدته ، وألا ندع هذه السنين العجاف المقبلة تهدد كيان المصريين ووجودهم .

لا تخسر الحكومة شيئا إذا هى أصلحت هذه الأراضى ووزعتها بطريقة حكيمة على رقيق الحال ، وعلى الشركات المصرية الصميمة تسعى فى تكوينها ، وتشجيعها ، ورعايتها ، بل تزداد البلاد رخاء ، وتكسب الحكومات الضرائب ، وتكسب صحة الأفراد ، والطمانينة فى البلاد .

(ثانيا) السعى فى تجفيف ما يمكن تجفيفه من البحيرات الشمالية . فمساحة هذه البحيرات تزيد على ستمائة ألف فدان ؛ فهلا يمكن للحكومة أن تستبقى الضرورى منها لتربية الأسماك ، وأن تجتهد فى تجفيف الباقي ليكون أرضا زراعية ، تدر الخير على هذا البلد ؟ ، ولتخذ مما عملته هولندا فى هذا الباب مثالا يحتذى ؛ فقد بذلت جهودا جبارة فى تجفيف البحر نفسه . وتجفيف البحيرات فى بلادنا لا يتطلب هذه الجهود ، وخاصة اذا صح لدى حكوماتنا العزم والنشاط .

(ثالثا) أطالب رجال الفن فى بلادنا القائمين بأمورنا ، والمهيمين على مصالحنا ، أن يفكروا تفكيرا علميا متواصلا فى الطرق التى يمكن بها رى حزم من الرمال الغربية ، وهى أراض صالحة للزراعات الشتوية ، إما بوسائل النيل ، أو بآبار تسعى الحكومة فى عملها ، أسوة بما تم فى أيام الرومان ، وبما قامت وتقوم به الولايات المتحدة فى صحاريها الواقعة فى جهاتها الجنوبية الغربية . ومثل هذا العمل يستحق من الحكومة والأفراد العاملين همة جبارة ، وبذلا عظيما . ولا شك أن البلاد ستجنى من وراء هذا المشروع أطيب الثمرات .



قلنا : إن بلادنا فقيرة فى الغلال ، واللحوم ، واللبن ومنتجاته . فهل ينفع أن نسدى النصح للزارعين والفلاحين بالاكتثار من هذه الأنواع الثلاثة فى أراضيهم الموجودة تحت أيديهم الآن ؟ إنى أعتقد أن النصح لا يجدى شيئا ، ذلك لأن الفلاحين فى مجموعهم لم يصلوا بعد إلى درجة من المعرفة تمكنهم من تنفيذ هذه النصائح ، وأن أراضينا المزروعة الآن مرتفعة الثمن ، ويكاد الفلاح من ضيقها وانقسامها لا يحصل على القوت الضرورى من المحصولات الغذائية والصناعية . ومن الصعب أن يلزم الفلاح بتضييق مساحة ما اعتاد أن يزرعه منها ؛ فهو يعلم أن زراعته أجدى عليه من الزراعات الأخرى . فاقتصاديات الفلاح هى التى تسيره

في نوع ما يزرعه . ومن المصلحة أن تترك له الحرية فيما يعود عليه بالكسب ، وأن نكتفى بالنصح في وقتنا الحاضر .

إن من أنجع الوسائل في زيادة الغلال والماشية والألبان أن نهى الأراضى التى تساعد في طبيعتها على زراعة الغلال وتربية الماشية ؛ وذلك يكون بإصلاح الأراضى البور الشمالية، وأراضى البحيرات، والأراضى الرملية .

هذه الأنواع الثلاثة من الأراضى التى نطلب تهيئتها لمصرى هى التى تحفزها إلى تربية الماشية وزراعة البرسيم وزراعة الغلال . وهى لوجود أكثرها فى الشمال تدر لبننا غزيرا، وقمحا وافرا، وأغناما كثيرة، وتساعد على إيجاد صناعات فى بلادنا، صناعات غذائية وغير غذائية، وتسد كثيرا من النقص الذى نراه الآن .

وهناك أراضى ”مربوط“ ، كم يكون محصولها لو عنى بها عناية علمية واسعة النطاق ! ليست هذه المشاريع تضحية من الحكومة، وإنما هى مشاريع إصلاح واقتصاد وإنتاج تدر كثيرا من الخير والثروة . أضف الى ذلك أن فى مصر أراضى كأراضى ”مربوط“ وغيرها، تصلح لأن توجد فيها غابات تمد البلاد بالأخشاب التى نحن فى أمس الحاجة إليها، وننفق أموالا طائلة فى سبيل استيرادها من الخارج، وخاصة وقت الحروب ، كما أنها تساعد على إيواء الماشية والأغنام .

ولا بد لنا فى هذا المقام تكملة للإصلاح الزراعى أن نلح فيما تتطلبه الحاجة من الإصلاح ، وذلك بالعمل على كثرة الانتاج ، وعلى تسهيل الوسائل فى تصريف هذا الانتاج . فمن زيادة الانتاج أن يكون صاحب الأرض فى مزرعته ، يوالىها بعنايته وتفكيره، وأن نمنع تلك الهجرة التى تؤذينا من كثرة المهاجرين من الأرياف إلى المدن .

وإنى أكره الالتجاء الى القوانين، وأعتقد أن أفضل الوسائل لحمل الناس على ما فيه مصلحتهم ، أن يكون ذلك بالاقتناع ، وتهيئة الوسائل النافعة . وأرى

من الضروري تكملة لوسائل الانتاج والزراعة وحضا للناس على الإقامة في أريافهم ومباشرة شؤنهم بأنفسهم، ومنعا لتلك الهجرة المتدفقة، أرى من الضروري والمفيد أن نعمل على تحقيق الوسائل الآتية :

(١) إيجاد الطرق الممهدة في الريف ؛ بحيث يتمكن الناس من الغدو والرواح بين بلاد الأرياف والمراكز العامة، دون أن تقف في سبيلهم تلك الصعاب التي نشاهدها الآن . فإذا تمكنا من أن يذهب الرجل بسيارته أو دابته الى منزله في الريف، دون عناء أو مشقة أمكننا أن نهيب للناس كثرة زيارتهم للريف، وتصريف منتجاتهم ومحاصيلهم بسهولة ؛ فان الغرض من الانتاج لم يكن تخزين المنتجات في قرية الفلاح، وانما الغرض تشجيعه على الإكثار من الإنتاج، اذا سهلنا له تصريف هذه المنتجات من غلال وخضروفاكهة وبيض، وغير ذلك في الأسواق العمومية، دون تلك المشقة التي يراها الفلاحون والفلاحات في هذه الأيام .

(٢) تهيئة وسائل الشرب الصالح، والنور بقدر الطاقة في بيت الفلاح؛ فاننا إن وصلنا الى هذه النقطة ظفرنا بأغلب ما نبتغيه .

قد يكون في تهيئة الماء الصالح تكليف مرهق للحكومة في هذه الأيام، خصوصا اذا أردنا تعميمه في أنحاء القطر . ولكن ألا يكون من المستحسن، بل من الواجب، أن نعجل بعمل المضخات الرخيصة الثمن ؟ ويمكن بهذه المضخات إيجاد ماء صالح للشرب الى أن يسود الرخاء في البلاد، فتعم مياه الشرب الصالحة بطريقة أكثر دقة، وأعم نفعاً، وأعظم فائدة، بواسطة المجموعات الكبرى . هذا هو الذي نرجوه ولو على سبيل التجربة الواسعة في بعض قرى الوجه القبلي، وبعض قرى الوجه البحري، وخاصة في القرى المنعزلة البعيدة عن النيل والترع .

(٣) أوجه نظر الحكومة الى أن الأرياف في حاجة ماسة الى كثرة الأطباء والطبيبات والمتخصصات؛ فالمرأز تكاد تكون خالية إلا من طبيب واحد، والعناية

بالطب في القرى معدومة ، والفلاح المسكين مرهق فقير ، لا يعرف كيف يدعو الطبيب ، وهو يغالط نفسه ، فيلجأ الى الوصفات القديمة ، خوفا من الإرهاق بأجرة الطبيب وثنم الأدوية .

هذا الى أن الغنى نفسه في الأرياف ربما لا يجد الطبيب في كثير من الأحوال ، فيعتقد أن الأولى به والأكثر حيطة أن يهجر الريف إلى المدن ، حيث يجد راحته وطمأنينته ؛ ومن هذه الطمأنينة أن يكون هو وأولاده قريين من الأطباء ومن الصيدليات . فإن شئت أن تبقى الغنى في بلده ، وتطمئن الفقير في قريته ، فهناك الوسائل الأساسية التي يجب على حكوماتنا أن تقوم بها ، ووقتئذ لا نحتاج إلى نصح كثير ، ولا الى قوانين أو لوائح يلزم بها سكان الريف أن يبقوا في بلادهم ، وبغير هذا يصعب أن تحقق أمنية المصري لأخيه المصري .

وستكلم في شيء من التفصيل في هذا الموضوع الأخير في الباب الخاص بحالتنا الاجتماعية .

الباب الثاني

النظام النيابي

عدد أعضاء البرلمان — الأحزاب السياسية — عضوية
البرلمان وعضوية الشركات — الحراسة على أموال الأعداء

من مجلس أو مجلسين ، لتحقيق مصلحة الأمة ، وإيجاد رقابة فعالة لا تشوبها شائبة ،
بقدر ما وصل إليه الانسان من رقى وكمال .

لهذا جاهدت الأمة المصرية من زمن طويل في أن يكون لها نظام نيابي برلماني ،
حتى وصلت بفضل جهود أبنائها الى تحقيق آمالها ، فأوجدت دستوراً على أحدث
النظم الدستورية ، وابتدأت في دستورها حيث انتهى غيرها من الرقى والدقة ،
ومطابقة العصر الحاضر .

ولما كانت الحقيقة لا تظهر إلا بالنقاش ، وكانت الأعمال العامة والتشريعات
المتنوعة تحتاج إلى بحث وتحيص ، وكانت نظرات الانسان إلى هذا الوجود ، ورغبة
النفع العام في سبيل الوطن تختلف باختلاف العقول . والاستعداد والأمرجة ، كان
من المعقول أن يسعى كل فرد من نواب الأمة إلى خدمة بلاده على الطريقة الناجعة
التي يراها ، فينتج من هذا النقاش — وهو من طبيعة الحياة النيابية — كفاح
في سبيل تأييد كل فريق رأيه ، كفاح يدعو إلى دعاية ، والدعاية تدعو إلى أنصار
داخل البرلمان وخارجه ، والحاجة إلى أنصار تدعو إلى وجود الأحزاب ، كلُّ يؤيد
وجهته ، ويجمع أنصاره لتأييد فكرة هي في مصلحة الوطن دون غيره .

هذه الأحزاب إذن ضرورة من ضرورات الحياة النيابية البرلمانية ، بشرط
أن تكون بريئة ، لتحقيق أعمال بريئة .

فإذا ابتلى بلد ما بنواب أو أحزاب لا تناضل ولا تتطاحن في سبيل مصلحة
عامة ، وإنما تحصر كفاحها في سبيل المصلحة الخاصة أو الفوز الحزبي لذاته ، خرجت
هذه الأحزاب عن طبيعة وجودها إلى غير الوكالة التي أوتمن النواب عليها ، وانقلبت
الحال من استبداد الفرد إلى ما هو شر منه ؛ وهو استبداد الطوائف والجماعات .

قد وضع من هذا أن الحياة البرلمانية وسيلة لا غاية ، فلا تؤتي ثمراتها ، ولا تحقق
الغرض منها ، إلا إذا حقق نواب الأمة الغرض من نيابتهم .

وتحقيق هذا الغرض يتطلب أن يكون للناخبين "إرادة سليمة" وللنواب "مناعة خلقية". تلك المناعة التي يجب أن تقف سدا منيعا أمام المفساد والمغريات ، وتقضى أن يكون النائب في نيابته قوة قدسية ، كما يكون القاضي في قضائه . تلك القوة القدسية ، التي تجعل الناس يركنون إلى عدله ؛ وبهذا يقوم الملك ويستقيم العمران . أما اذا خرج النواب عن مأموريتهم ، واستغلوا نيابتهم لمصالحهم فانهم يصبحون أداة شر وفساد ، ويكون إثمهم أكبر من نفعهم .

إنى أعتقد أن العدل أبو الوطنية وحارسها . فلا وطنية في أمة فشا فيها الظلم وعم الفساد .

ألق نظرة على أم الأرض تعلم أن مقياس الوطنية في كل أمة منها متناسب مع مقياس العدل فيها . فاذا علمت أن أمة من هذه الأمم تحترم العدل وتقده ، وتطبقه بين الأفراد لا فرق بين وضع ورفيع ، كبير وصغير ، قوى وضعيف ، فاعلم أن هذه الأمة قد وصلت في الوطنية إلى قمته . واذا علمت أن أمة من الأمم ضعف فيها العدل فاعلم أن وطنيتها ضعفت بمقدار ضعف العدل فيها . واذا رأيت أن أمة تساس بالظلم ورضيت به واستكانت إليه ، فاعلم أنها فقدت أسباب الحياة الكريمة .

ما هي الوطنية ؟

الوطنية ليست شيئا سوى تضامن أفراد الأمة في الدفاع عن كيان المجموع وشرفه ، يضحي كل فرد براحته وماله ودمه في سبيل مصلحة وطنه . فاذا كان ولاية أموره فسقة ظالمين ، واستكان المحكومون لهذا الظلم واستساغوه ، فكيف تظن أن فردا من الأفراد يضحي بشيء في سبيل مصلحة هذا المجموع الفاسد ؟ !



اذا اتصل الفساد بنواب الأمة وولاية أمورها ، فليس الذنب ذنب الحياة النيابية نفسها ؛ فهي أرقى نظام يجب أن يتمسك به الناس إلى الآن ، وإنما الذنب ذنب وكلاء الأمة نوابا وحاكمين ، أولئك الذين أهانوا الوكالة نفسها . تلك الوكالة

الشريفة التي تؤدي إلى أسنى الغايات ، ولكن الوكلاء إذا خانوا الأمانة ، نزلوا بالبلاد إلى الحضيض والهوان .

إذا رأيت ما يسوءك من حياة نيابية في بلد ما فلا تيأس من صلاحها . واعلم أن بعض الأمم التي جاهدت حتى وصلت إلى الحياة النيابية السليمة لم تكن في بدء جهادها مثالا يحتذى في العفة والكفاية ، وإنما بدأت متعثرة ، تختبط بين العلم والجهل ، بين النفع والضرر ، بين الذمة وفسادها ، حتى وصل بعضها بفضل العبر وعظات الدهر والمرانة إلى درجات رفيعة من النزاهة والعظمة والسؤدد .

كانت الحياة النيابية في أغلب بلاد العالم — إن لم تكن فيها جميعا — وفي بدايتها ، حياة استغلال ، وتجارب قاسية ، فكان النواب يسعون في إرهاب حكوماتهم لمصالحهم الشخصية ، في المحاباة والمحسوبية ، والمنافع الخاصة . وكان الناخبون بدورهم يدفعون النواب إلى السعى وراء مصالحهم الإقليمية أو الشخصية . وكان الوزراء يخشون النواب وأحزابهم ، ويضعفون أمامهم ، قصد استئثارهم وضمان الثقة بهم . وكان النواب من جهتهم يخشون الناخبين ويعملون على رضاهم ، حتى يفوزوا بتأييدهم ، حين تجديد الانتخاب . وكان النائب يجعل ذمته تحت إرادة الوزير حتى يفوز بمغرم من المغامم المتواصلة . وكان النواب والناخبون يرهقون الوزراء بالطلبات المتكررة في مكاتبهم ودورهم ، وأندية أحزابهم . وكانت النفوس الطاهرة بين أولئك جميعا تتأذى وتؤلم ، ولا قدرة لها على دفع هذا البغي والعدوان .

تعثرت أumm كثيرة في هذه الحال المحزنة ، واستمرت شوطا طويلا ، ثم سقطت بعض الأمم بحكم فشل الحياة النيابية فيها لعدم كفاية النواب ، أو عدم كفاية الناخبين ، أو عدم رقابة أفراد الأمة أنفسهم رقابة رشيدة طاهرة . وخرج بعض الأمم من هذا الكفاح فائزا بانتصار العدل ، وانتصار الوطنية ، وانتصار الحياء والشهامة ، وإن شئت فقل بالشفاء من أمراض طارئة كانت مناعة الأمة خير وسيلة لدفعها .



أريد أن أعطيك مثلاً حياً يريك أن الإنسان لا يئس في أمة من الأمم من اضطراب الحياة النيابية في البداية، ولا يصح له بأى وجه من الوجوه أن يسىء الظن بالحياة النيابية نفسها ؛ فانها أصبحت ضرورة من ضرورات الحياة الكريمة . فان انجلترا نفسها ، وهى صاحبة الفضل في إيجاد الحياة النيابية الصحيحة من مئات السنين ، لم تنج مما يشكو منه الناس في بعض الأمم الأخرى في بداية حياتها النيابية ، وبعد ظهورها بزمان طويل . لم تنج من المحسوبيات واختلال النظام ومخافة العدل ؛ حتى وصلت بفضل جهود أبنائها واستعداد أمتها إلى ما نراه الآن من متانة في الخلق ، وقوة في الوطنية ، ورغبة صادقة في التضحية الجسيمة لمصلحة المجموع . والفضل في ذلك كله إلى الرغبة في العدل الشامل ، والرجولة الحقة ؛ فأشرق جلال البرلمان الانجليزي ، وبيده كل قوة لهذه الأمة من حكومة وأهلين .

أما في بلادنا فيجب علينا أن نرجو الخير كله من حياتنا النيابية ، وأن نعتقد أن الزمن يتسم لنا ، وأنها جديرون بها كل الجدارة ، وما علينا إلا تنظيم أنفسنا في الإدارة تنظيمًا علمياً ، يتفق مع حالنا وميولنا واستعدادنا . واعتقادي أننا اذا استمرنا على تنظيم إدارات بلادنا ، وعلى نشر العلم والتهذيب ، فاننا لا بد واصلون الى ما نبغيه من نظام دقيق ، وعدل شامل ، ورقى سريع .

ما الذي ينقصنا ؟ .

لا زلت أعتقد أن بذرتنا صالحة ، وأنها جديرون بكل خير ، وأنها مستعدون لكل رقى ، ودستورنا على أحسن النظم الدستورية . وكان يجب أن تكون إدارة أعمال حكومتنا على أحسن النظم الادارية .

نظامنا الآن أعرج . فدستورنا لا غبار عليه ، ولكن نظامنا الادارى عتيق بال ، لم يتغير منذ دخل الانجليز مصر ، بل قبل أن يدخلوها !

الإدارة في بلادنا مركزة في أشخاص ينتهون إلى الوزير، وهو يجمع بين يديه كل سلطة إدارية . وهذه السلطة مقلقة غير ثابتة . فالوزراء يتغيرون في كل آن . وتنوع السلطات بتنوع هؤلاء الوزراء في كفاياتهم وميولهم واستعدادهم الشخصي . فإذا نحن أوجدنا نظاما إداريا يناسب نظامنا الدستوري الحاضر الحديث كان لنا الأمل العظيم في أن يتعاون هذا النظام الإداري مع نظامنا الدستوري ، فيؤتي ثمراته التي نرجوها ، والتي وصل إليها غيرنا . ولا بد لهذا النظام الإداري من أسس تحتاج إلى تشريعات ، سنتحدث عن أهمها في هذا الكتاب .

ويجدر بنا قبل أن نترك هذا الباب أن نبحث في أمور نتصل بنظامنا النيابي اتصالا وثيقا أملا في تنظيمه ، تنظيما يتفق وحالنا الحاضرة . ونبدى هنا بعض الملاحظات في إصلاح وسائل تطبيق دستورنا على وجه يوافق بيئتنا .

١ — عدد أعضاء البرلمان

يلاحظ في حياتنا النيابية الحاضرة — في نظامنا الدستوري ، وقانون الانتخاب — أن في مجلس النواب نائبا لعدد معين من الأهلين ، وفي مجلس الشيوخ شيئا ينتخب على الطريقة التي ارتأها قانون الانتخاب ، ويعين في مجلس الشيوخ نحسا جميع أعضاء مجلسه .

وأرى بادئ الرأي أن تعيين بعض أعضاء مجلس الشيوخ بمعرفة ولي الأمر أمر لا بد منه لاستكمال ما قد ينقص البرلمان من المؤهلات والكفايات الضرورية ؛ لحسن سير أعمال التشريع والمراقبة التي قد لا يتمكن الانتخابات العامة من الوصول إليها على الوجه الأكمل .

هذا نظام لا شائبة فيه ، بل هو ضرورة جرى عليها العمل في كثير من الأمم الراقية ، والتي قد سبقتنا في النظم الدستورية ، وفي العلم ، والحضارة . فنظام كهذا

أقره ، وأرجو دوام التمسك به ، والتمسك ببقاء مجلسين للتشريع (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) ما دمنا نريد حسن المراقبة ، القائمة على العلم والعرفان .

نعم . أقر نظام وجود مجلسين للبرلمان ، يعيد كل منهما النظر فيما قرره الآخر . وفي هذا ضمان لإتقان التشريع والبعد عن الزلل الذى قد يقع فيه مجلس واحد ، وإذ ذاك لا يمكن تداركه . وقد يكون هذا الخطأ نتيجة لانفعالات وقتية يظهر التانى فى البحث بعدها عن الصواب . وإذا كانت الأمم الشمالية المعروفة بضبط النفس تلتزم بوجود مجلسين فأولى بذلك الأمم الجنوبية ، السريعة التأثر والانفعال .

إنما الذى لا أقره أن يكون عدد نواب الأمة فى البرلمان متناسبا مع عدد السكان ، فيترايد طبعا على ممر السنين ، تبعا لزيادة السكان . وأرجو النظر فى هذا النظام ، حتى نصل إلى منع هذا التزايد غير الضرورى ، والذى تشوبه الشوائب الآتية :

(١) إن حالتنا الاقتصادية لا تدعو إلى هذه الزيادة المطردة ، والتي تطرد بسرعة نظرا إلى سرعة ازدياد المصريين ، فلا نلبث اذا جارينا هذا النظام أن نرى عددا كبيرا من النواب والشيوخ لا يناسب حالة البلاد الاقتصادية . كما لا يخفى أن الكثرة فى ذاتها قد تكون غير ضرورية ، بل قد تكون معطلة للحياة النيابية نفسها .

(ب) ما الذى يتطلبه الناس من الشيوخ والنواب ؟

وظيفة البرلمان تشريع ، ورقابة للسلطة التنفيذية ؛ فالتشريع لأمة ما لا يتطلب سوى كفايات تخرج هذا التشريع ، سواء كان عدد الأمة صغيرا أو كبيرا . والمراقبة كذلك تدعو الى إيجاد نواب يكون عددهم كافيا لمراقبة الأعمال التنفيذية ، والسهر على تحقيق العدل بين الناس . فالنائب بحكم الدستور وكيل الأمة جمعاء لا نائب دائرة بذاتها .

فهذه الأعمال لا ارتباط لها فى الواقع بكثرة عدد النواب ؛ فهى أعمال عامة ، لا تحتاج فى رقابتها إلا إلى عدد كاف ، ليست كثرة النواب بضرورة فى تحقيقه .

والذى نشاهده أن أعمال التشريع والمراقبة العامة فى البرلمان إنما يقوم بها عدد محصور يؤدىها على الوجه الأكمل ، دون حاجة إلى من كان همه مجرد الحضور فى البرلمان . وليست هذه الفكرة بدعا ؛ فان كثيرا غيرنا قد اتخذ هذه الخطة الحكيمة . ذلك أن الولايات المتحدة بأمريكا مثلا قد حددت أعضاء مجلس شيوخها ، فهم الآن ٩٦ شيخا على اعتبار أن لكل ولاية من ولاياتها شيخين ، دون نظر الى تعداد سكان كل منها ، وعدد الولايات ٤٨ ولاية . ولا يفوتك أن هؤلاء الأعضاء الستة والتسعين الذين يؤلفون مجلس شيوخ الولايات المتحدة إنما يمثلون أمة يبلغ تعدادها ١٣٥ مليوناً من النفوس ، ويقومون بأعمالهم خير قيام ، ولم يشك أحد من هذه القلة ، ولم يقل أحد إن مجلس شيوخ الولايات المتحدة لم يؤد مهمته الخطيرة على الوجه الأكمل .

ومملكتا السويد والنرويج — وهما من أرقى بلاد الأرض علما ومدنية — قد حددتا كذلك عدد أعضاء مجالسها النيابية بنوعها .

فاذا أخذنا بنظام كهذا ، وحددنا عدد أعضاء مجلس شيوخنا ونوابنا بالقدر الكافى ، فاني أعتقد أننا بذلك نكون قد أدينا خدمة جليلة للوطن .

أضف الى ذلك ما عليه نظامنا الحالى من اضطراب . ذلك أنه يقضى بأن يكون عدد الشيوخ المنتخبين ثلاثة أخماس أعضاء المجلس ، وخمسة من المعينين ، وأن مدة العضوية بمجلس الشيوخ عشر سنوات على أن تنتهى عضوية نصف الأعضاء المعينين والمنتخبين كل خمس سنوات . فاذا استمررنا على نظامنا الحالى كان لابد من إسقاط النصف بالاقتراع كل خمس سنوات ، فاذا كان عدد الأعضاء آخذاً فى الزيادة تبعا لزيادة السكان كان لابد عند انتهاء مدة نصف الأعضاء أن يزداد من يحل محلهم من المنتخبين عن النصف ، تبعا لنتيجة تعداد السكان الرسمية ، كل عشر سنوات ، وهذا يدعو بالضرورة الى إيجاد عدد من المعينين حتى يتكوّن من هذين النوعين وحدة ، ثلاثة أخماسها من المنتخبين ، وخمساها من المعينين .

ثم إن جميع الأعضاء الذين كانوا نتيجة التجديد يصبحون بالضرورة أكثر عددا من الأعضاء الذين لم تنته مدة نيايتهم ، فلا يصبح مجلس الشيوخ مكونا من نصفين متساويين ، تنتهى مدة كل نصف منهما كل خمس سنوات ، كما يقضى بذلك الدستور .

ولقد وصل الأمر باحدى الحكومات إثر ولايتها الحكم ، وبعد ظهور نتيجة تعداد السكان ، أن أضافت عددا من الشيوخ منتخبين ومعينين إلى أعضاء مجلس الشيوخ ، فى أثناء دورة انعقاده وقبل انتهاء مدة السنوات الخمس ، التى كان محددا لها سنة ١٩٤١ ، وقامت بالفعل فى شهر أبريل من سنة ١٩٣٨ بإجراء انتخاب جزئى لتسعة أعضاء فى بعض المديريات ، ثم صدر بعد ذلك مرسوم فى ١٨ من مايو سنة ١٩٣٨ بتعيين ستة أعضاء ، وذلك كله فى أثناء انعقاد البرلمان . فلما حل بعد ذلك ميعاد إسقاط نصف الأعضاء جميعا بالاقتراع ، كان من الطبيعى أن تسفر النتيجة عن بقاء بعض هؤلاء الشيوخ الجدد أقل من عشر سنوات ، وبقاء البعض الآخر أقل من خمس سنوات ، وهذا كله مخالف للدستور .

إن هذه التصرفات وغيرها دلت على ضرورة إجراء تعديل فى حكم الدستور . ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا بتحديد عدد معقول لكلا المجلسين لا يزيد ولا ينقص . لهذا ولغيره من الاعتبارات ، سواء من الوجهة الدستورية أو الاقتصادية أو العملية ، لابد لنا من أن نخطو هذه الخطوة ، وأن نحدد عدد أعضاء كل مجلس . فما الذى يمنعنا من أن يكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ مثلا مائة وعشرين ؟ ، ثلاثة أضعافهم من المنتخبين ونحسبهم من المعينين . وما الذى يمنع من أن نحدد عدد أعضاء مجلس النواب بمائتين وأربعين ؟ تحديدا ثابتا لا يتغير على مر الزمن ، وهو فوق الكفاية . ومتى تم هذا التحديد تكون الطريقة العملية لتطبيقه أن يوزع عدد النواب أو الشيوخ المراد انتخابهم على سكان البلاد وقت كل انتخاب عام ، وأن تكون الدوائر على هذا العدد الثابت مهما تكن الزيادة فى عدد هؤلاء السكان .

وإذا أتى دور الانتخاب اللاحق وتغيرت نسبة بعض الدوائر أو المديريات أو المحافظات ، زيادة أو نقصا ، بنسبة عدد سكان القطر ، أمكن تصحيح الدوائر على هذه النسبة ، وتحديد بها بقانون ، دون أن يتغير عدد النواب والشيوخ ، ودون التفات الى التقسيم الإدارى لمراكز البلاد فى داخل كل مديرية .

هذا هو ما أراه صالحا ، ويتفق تمام الاتفاق مع حال بلادنا وثروتها . ونرجو أن تحقق الأيام هذه الفكرة ، حتى لا نرى يوما من الأيام برلمانا مكتظا بنواب و شيوخ لا ضرورة لهم ، والبلاد أحوج ما تكون الى الاقتصاد والحد فى هذا التمثيل ، والاكتفاء بما هو ضرورى لحسن سير العمل .



ومما يسهل الاعتقاد بصحة هذه النظرية وفوائدها فوق ما ذكرنا من أسباب ، أننا نرى ضرورة إيجاد نظام يقضى بتوسيع التمثيل النيابى ، واختصاصه فى المدن والقرى ، فيما يختص بمجالس المديريات والبلديات والمجالس المحلية والمجالس القروية ، حتى تعم البلاد قدر الامكان ، ونفوز بغرضين أساسيين من هذا التنظيم :

(أولهما) تعويد الأهلى فى المدن والقرى على حياة نيابية تتناسب والبيئة التى يقيمون فيها ؛ وبهذا لا تتركز الحياة النيابية فى البرلمان وحده ، وإنما تعم هذه الهيئات ، الى درجة ما ، فيعتادون السير على الوضع النيابى ، والمرانة التمثيلية ، ونهى الناس بهذه الصفة الى أن يتشربوا صفة الحياة النيابية ، فتتغرس فى نفوسهم ، ويقدرُوا فوائدها ، ويحبوا ثمراتها فى إقليمهم ، وتكون هذه الهيئات الصغيرة أو الكبيرة معاهد تشرب الناس حب الحياة النيابية ، وتشعرهم بمزاياها . وربما يتدرج كثير من أعضاء هذه الهيئات الى أن يتطلعوا يوما الى أن يكونوا أعضاء فى البرلمان نفسه ، فنغترف من هذه المعاهد عناصر تكون صالحة ، بعد أن تعودوا النظر فى أحوال بلادهم ، باعتبارهم نوابا فى دوائرهم ، يمثلون سلطات تشبه سلطات البرلمان نفسه فى بعض

صوره، ويحسون بأنهم رجال يتحدّثون عن مواطنهم والاشتراك في العمل العام، وتحمل مسؤولياته، فتتأصل الحياة النيابية في هيئاتنا الصغيرة والكبيرة، وتوجد فيهم تقديرا لأنفسهم، باعتبارهم شركاء في النفع العام.

(وثانيهما) إن هذه الهيئات في المدن أو القرى يجب أن تكون محتفظة بالأعمال الخاصة ببيئتها. فإذا حصل عدم التركيز هذا، وأخذت هذه الهيئات شيئا من الهيمنة على مصالحها الخاصة، كان ذلك أجدى وأنفع؛ فإنها أدري بحالها وشؤونها وما يتصل بمنافعها، فيخف بذلك عبء البرلمان في الرغبات والأسئلة والاستجابات، وتحمل هذه الهيئات قسطا منها. وهي تفصل في ظلمات كثيرة، ما كان يصح أن تصل إلى الهيئات العامة الكبرى، من تشريعية وتنفيذية، وتساعد على رقي البلاد رقا نرى آثاره عند غيْرنا، فتنهض المدن والأرياف نهوضا يسير مع نهوض القاهرة والاسكندرية على وجه ما، عوضا عما نراه الآن من إهمال شديد في الحياة الريفية، في هذه القرى التي لا نصير لها، والتي هي باقية كما كانت في العصور الأولى.

واعتقادي أن إنشاء مجالس المديريات قد أدّى إلى الآن بعض الخدمات التي لا يمكن إنكارها. وحبذا لو توسعت سلطة هذه المجالس على وجه يكفل لها أداء مهمتها أكبر مما أدّته إلى الآن، ويكفل لها شيئا من استقلالها. فإذا عملت هذه المجالس وأحسن تكوينها، وتسيير أعمالها، وإذا قامت معها بلديات، ومجالس محلية، ومجالس قروية، بتكوين صحيح، وتشجيع دائم، وإرشاد مستمر، فإننا بهذا العمل نكون قد أدّينا لبلادنا خدمة لا تقدّر.

أضف إلى ذلك أن هناك مشاريع سنّأت على ذكر بعضها في هذا الكتاب لا بد لتحقيقها وإيجاد النفع منها أن تكون قائمة مع المجالس البلدية والقروية متساندة ومتعاونة معها، حتى يمكن أن نجني منها أطيب الثمرات.

فمثلا نرى من الواجب لهذا البلد انتشار جمعيات التعاون . ولا ننكر أن إنشاء هذه الجمعيات يسير سيرا بطيئا كاد يُدخل اليأس على النفوس من نجاحه ، ولم تنفع صيحات الإرشاد وأعمال الدعاية في تحقيق النجاح الذى كنا نرتقبه . وما ذلك إلا لأن هذه الدعايات والإرشادات كانت منقطعة ، وفي أوقات متباعدة ، يضع أثرها كلها زائلت مدينة أو قرية . فاذا ثبتنا فى البلاد مجالس بلدية ، ومجالس قروية ، كان لنا منها فى نشر الجمعيات التعاونية نعم العون ، ونعم الفائدة .

ومثلا قام الناس من كل فج ، ينادون بحفظ صحة الناس فى المدن والقرى ، وفكر كثير من ذوى رأى فى ضرورة إيجاد مجموعات صحية أو مراكز اجتماعية بأنظمة خاصة . فهل ترى نجاح هذه المقاصد دون أن تهيب للبلاد بيئات ومجالس قروية ، تشرف — إلى درجة ما — على هذه المجموعات والمراكز إشرافا دائما مستمرا ، أو أن تساعد مساعدة فعالة ، أو أن تحض الناس على تذوق هذه المشروعات النافعة ؟ .

إنى أعتقد أن الأمل فى نجاح هذه الأعمال وغيرها لا يكون تاما إلا إذا رفعنا من مستوى الإدارة فى المدن والقرى ، وهيانا لها هيئات تعمل معها بجهد وانتظام ، وتكون هذه الهيئات نواة للنفع ، الذى ترتجيه الحكومة المركزية ، إذا هى أسدت إلى هذه الهيئات بعض السلطة التى تمكنها من أن تقوم بعبء العمل فى نواحي القطر المتنوعة ، والمشاركة إلى درجة ما فى الخدمة العامة ، التى احتكرتها السلطة المركزية إلى الآن .

ولقد أتى الوقت بعد صدور الدستور واعتناق الحياة النيابية ، والاعتراف بفوائدها — أتى الوقت الذى لا يجوز فيه للسلطة المركزية أن تقوم بأعباء الإدارة كلها فى البلاد . ولا نجاح لصيانة الدستور ، وتثبيت دعائمه ، واجتناء الخير الذى قصده واضعوه ، إلا باشتراك الأمة فى الأعمال العامة إشراكا تدريجيا ، يؤهل كثيرا من أفرادها لتحمل المسؤولية ، وتذوق نعم الحياة الدستورية ، وإقامة الدليل للناس أجمعين على أن يجوارهم وفى بيئتهم هيئات تمثلهم وتقوم بين ظهرانيهم ، وتسعى

لراحتهم ، وتحقيق رغباتهم الحقة . وبذلك يتصل الحاكم بالمحكوم . وتقوم المودة بين الناس أجمعين ، وتستقر الحالة على وجه يوجب الرضا ، ويحض على التقدم والرقى . وهذا هو الذى نرجوه .

٢ — الأحزاب السياسية

قلنا فيما سبق : إن الأحزاب ضرورة من ضرورات الحياة النيابية الصحيحة ، وثمرة من ثمارها ؛ ذلك أن الأحزاب وليدة فكرة ، ونتيجة مبادئ ، يتفق عليها واضعوها ، ومن يرتضونها بعد درس وتحيص ، ويسعون إلى تنفيذها سواء أكانوا فى الحكم أم بعيدين عنه . كل حزب يسعى إلى إقناع رأى العام والناخبين بمبادئ ظاهرة صريحة ، أملا فى أن يفوز بثقة الأغلبية ، فيجىء إلى البرلمان ، ومن بين أنصاره تتألف الحكومة ، التى تهيمن على تنفيذ هذه المبادئ .

ومحال أن يرجى فلاح لأحزاب لا برامج لها ، تكتفى بأن تتركز على أشخاص أو جماعات ، بدل أن تركز إلى مبادئ مفهومة المرامى ، مرسومة الحدود ، يتعرفها الناخبون ، وتفهمها الأحزاب ، بل يفهمها الزعماء أنفسهم ! .

إن نتيجة الغموض أو الفوضى فى مرامى الأحزاب وأهدافها تجعلها تعمل ليومها لا لغدها ، لذاتها لا لمستقبل أمتها ، وتبعد بذلك الكثيرين عن الحزبية ، فيكثر عدد المستقلين ، ويحرم البلد جهود كفايات كثيرة ، قد تكون له عوناً وسنداً ، كما يحرم المستقلون أنفسهم أن يسموا بكفاياتهم إلى المستوى اللائق .

وإذا كانت الأحزاب ضرورة من ضرورات الحياة النيابية ، فهل من المفيد أن نتعدّد ؟ أم أن الضرر كل الضرر فى كثرتها ؟

إنى أقول بضرر كثرة الأحزاب ، وخاصة فى بلد كمصر هو فى بدء حياته السياسية والبرلمانية والاجتماعية ، والحاجة فيه ماسة إلى وضع الأسس والبناء ، قبل التفكير فى الزخرف والطلاء .

نحن في حاجة إلى تنظيم أداة العمل على أسس ثابتة من النشاط والإنتاج ، والعدل والرحمة ، والسير بها قدماً في سبيل الرقي ؛ مستوحين ما تملى به الأفهام السليمة من توازن تحتّمه الحكمة في إدارة هذا الشعب ، فلا نقع فيما يئن تحت أثقاله غيرنا من شطر الأمة شطرين : فريق من الشعب يُعنى تحت أرزاء الفاقة والجهل والمرض ، وفريق يرفل في ثياب الترف والجاه والنعيم ؛ وتلك تفرقة لا نعرف لها أسباباً من العدل ، أو مسوّغاً من الإنسانية الكريمة .

بلادنا حديثة العهد بالسياسة العالمية ، وهى في أولى خطواتها في الأمور المالية والاقتصادية والعلمية والصناعية والفنية والحربية . هى في أول أدوار بعثها بعد أن رانت عليها ظلمات كثيفة من عصور الظلم والعسف والتخريب . فبادئها الأساسية يجب أن تتجه إلى النهوض العام والإصلاح القومى ، دون أن نفكر في إيجاد مبادئ أو تشجيع نظريات خلقت في غيرنا نزاع الطبقات وعداواتها المستعرة ، نخلقت بذلك شروراً آذت أئماً قبلنا ، ونرجو ألا يتطايّر شررها إلينا . نحن في حاجة إلى توجيه الأمة توجيهاً صالحاً نأمن به عاقبة هذه الآفات الاجتماعية ، التى تنذر بالويل والثبور .

لهذا لا يصح أن يكون في بلادنا غير حزينين كبيرين ، متفقين على مبادئ قومية عامة ، لا مناص من إقرارها ، ولا يجوز لمواطن أن ينكرها ، ومختلفين في مبادئ أو وسائل ثانوية يجوز لكل فريق أن يرى فيها وجهة تخالف وجهة الفريق الآخر ، وتكون هذه المبادئ أو الوسائل الثانوية موضع نقاش وتراحم في الحياة النيابية .

أما أن نترك الأمر فيما بيننا فوضى ، فتتعدّد أحزابنا ، ويصبح مرجع الانتخابات في بلادنا قائماً على أشخاص دون مبادئ ، وهذا يجتر بطبيعته إلى التراشق والمطاعن المريرة ، فذلك أمر لا يليق بأناس يحترمون أنفسهم ، ويغارون على صالح بلادهم . أمامك الولايات المتحدة بأمرىكا تعتمد على حزينين لا ثالث لهما ، هما حزب الجمهوريين وحزب الديمقراطيين ، يتناوبان الحكم على مبادئ معروفة ، والرأى العام

بين الاثنين كالمذ والجزر ، يولى ثقته من يسدى الخير لأمتة ، مع اتفاق الحزبين فى كثير من المبادئ الأساسية الهامة ، التى لا يصح الاختلاف فيها .

وهناك انجلترا ، سارت أجيالا عدة بحزبيها من المحافظين والأحرار ، ثم ظهر حزب ثالث للعمال ، فما لبثت أن ضغطت عليها الأحداث العالمية ، وضرورات النظم الاجتماعية ، فتقارب المحافظون والعمال ، وضائق مسافة الخلف بين مبادئهم ، ووضع حزب المحافظين كثيرا من أنظمة تشريعات عمالية أو اشتراكية ، وقام حزب العمال فى سياسته بكثير من مبادئ المحافظين التى تمس بكان البلد ووجوده وحرية . ويجانب هذا النشاط الذى بدا من حزبي المحافظين والعمال وتقارب بينهما فى المبادئ والغايات اضمحل حزب الأحرار ، وتضاءل أثره ، وكاد يافل نجه .



وهناك ملاحظة لا تحفى أهميتها ، وهى أن اقتصار الأمة على حزبين بمبادئ محدودة ، يدفع المواطنين إلى الانضمام إلى أيهما ، فينمو الحزبان ، ويصبح بذلك لكل منهما عدد كبير من الأنصار ذوى المكانة والكفاية والتجارب ، حتى إذا ولى أحدهما الحكم وجد من أعضائه من يقوم بأعباء المسؤولية فى الحكومة وفى البرلمان . وإذا ظهر من بينهم من لم يصلح للاضطلاع بواجبه أمكن من بين أفراد الحزب نفسه اختيار من يحل محله ، فيتحقق الرضا عن إدارة الحكم ، ومبادئ الحزب نفسه . أما إذا تعددت الأحزاب ، وأصبحت جماعات ، افتقر كل واحد منها إلى الرجال الذين يصلح أن يعهد إليهم فى إدارة الحكم ، والذين يمكن أن يحلوا محل من لم تظهر أعمالهم الكفاية المأمولة . وتكون النتيجة أن نرى أحزابا متعددة قد تلى الحكم مجتمعة ، وقد تكون غير متجانسة ولا متماسكة فى المبادئ والأشخاص ، بل ربما كانت متغاضبة متنافرة ، فتقصر عن أداء ما يرجى منها من خير ، فتضعف فتزول ، مهما تكن كفاية أشخاصها الذاتية . وقد دلت التجارب على أن كثرة الأحزاب فى أمة دليل على عدم استقرار الحكم ، بل على فسادة .

٣ — عضوية البرلمان ، وعضوية الشركات : هل يجوز الجمع بينهما ؟

الحراسة على أموال الأعداء

إن وظيفة البرلمان — وهى التشريع ومراقبة أعمال الحكومة — أمر له خطره ؛ فوجب على القائمين بهما أن يكونوا بعيدين كل البعد عما يمس كرامتهم وجلال مركزهم ، بعيدين عن كل إغراء ، بعيدين عن مظان التهم مهما أوتوا من كفاية ونزاهة .

وإذا كانت الأمة قد اختارت أعضاء البرلمان للهيمنة على أعمال السلطة التنفيذية ، ومراقبة نزاهة الحكم وسداده ، كان من الطبع أن يتعد هؤلاء عما يشين ، وأن يتجافوا عما يثير حولهم الظنون والشبهات .

لهذا عنيت دساتير الأمم وقوانينها بأمر علاقة أعضاء مجالسها النيابية بالشركات ، وقررت فى شأنهم ما ارتأته سياجا لحمايتهم من أنفسهم ، ومن قالة السوء .

أما دستورنا المصرى فإنه وجه عنايته إلى الوزراء وقرر فى أمرهم أن :

” لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئا من أملاك الحكومة ، ولو كان ذلك بالمزاد العام ، كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة أية شركة ، ولا أن يشترك اشتراكا فعليا فى عمل تجارى أو مالى “ (المادة ٦٤) .

فظاهر هذه المادة لا يمنع الوزير من الاحتفاظ بعضوية الشركات التى كانت له قبل ولايته الحكم .

وفىما يختص بأعضاء البرلمان قد اقتصر على النص بأن :

” لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، وفىما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى “ (المادة ٩٢)

ثم جاء قانون الانتخاب ولم يقرر إلا عدم الجمع بين عضوية أى المجلسين ، وتولى الوظائف العامة ، عدا الوزراء ووكلاء الوزارات البرلمانين ، وعدم الجمع بين

عضوية أحد المجالسين ، وعضوية مجالس المديريات ، والمجالس البلدية ، والمحلية ،
ولجان الشياخات . (المادة ٦٠) .

هذا كل ما ارتآه الدستور المصرى ، وقانون الانتخاب ، فقد عني الدستور بشأن
الوزراء فى الشركات وغيرها ، ولم يشر إلى أعضاء البرلمان بشىء ، على عكس
ما قامت به الدساتير الأخرى ؛ فإنها عنت بأمر أعضاء البرلمان أكثر مما عنت
بأمر الوزراء فى هذا الشأن .

نعم إن الوزراء فى البلاد الأجنبية يختارون — عادة — من أعضاء البرلمان ،
وإن دستورنا لا يحتم ذلك ، لكن العرف جرى فى مصر على أن يسعى الوزير فى أن
يكون عضواً بالانتخاب أو بالتعيين . فالحاجة إذن لوضع نظام يشمل أعضاء البرلمان
أمس وأولى من وضع نص مبتور لا يتناول إلا قسماً ضئيلاً من هؤلاء وهم الوزراء .
أضف إلى ذلك أن تضامن الوزير مع زملائه ، وتعرضه للأسئلة والاستجوابات
أمام البرلمان ، وسهولة تركه الحكم ، كل ذلك يجعل الحاجة إلى وضع نص يتناول
النائب أقوى منها فى شأن الوزير .

قلت : إن دستورنا المصرى فى هذا الشأن ناقص ، فلم يضع نصاً يهتدى
أعضاء البرلمان بهديه . وكان من آثار هذا الترك أن أبهم الأمر ، ووضع الأعضاء
فى هذا الغموض ، فترى بعضهم لا يرى غضاضة فى الجمع بين عضويته فى البرلمان ،
وعضوية الشركات ، والبعض يدفعه تحرجه إلى الرفض ، وفريقاً حائراً بين الرأيين ؛
فلا بد لهذه الحال من حل شاف تطمئن إليه النفوس .

أما الذين يرون الإباحة فهم يعتمدون على الحرية الشخصية ، وإطلاق النشاط
للنائب ، حيث وجد لهذا النشاط سبيلاً ، ويرون أن لا شىء يمنعه من أن يستغل
كفايته لمصلحة نفسه ، ومصلحة بلده ، وأن الحد من حريته قد يجعله يؤثر
استغلال مواهبه لشخصه ، فيحرم البرلمان من خدماته العامة . وبخاصة فى بلد

فغير في الكفايات ، أو يرى الاكتفاء بعضوية البرلمان ، وقد يكون رقيق الحال ، فتسوء حاله ، وقد يُساء إلى البلد بضيايع نشاطه الشخصي في أعماله الحرة ، التي قد تعود على كثير من مواطنيه بخير وافر .

لكن إجماع الأمم الدستورية قائم على أن البرلمان وإن كان بطبيعته يمثل الأمة ، ويقبل بين جدرانها جميع طبقاتها من زارع ، وصانع ، وتاجر ، وعالم ، وأديب ، إلا أن في يد النائب سلطة خطيرة ، هي رقابة الأعمال العامة ، فالخطر يجب أن يتناول أمرين : (أحدهما) أن يستغل النائب نفوذه لمصلحة الشخصية . (والآخر) أن يرضى بأن تستغل جماعات قوية هذا النفوذ ، فتسخره لمصلحتها على حساب المصلحة العامة ، وقد يحصل هذا التسخير في داخل البرلمان في أثناء التشريع .

فلننظر — بعد أن وضحت الفكرة — فيما عليه بعض الدساتير الأجنبية ، مبتدئين بأعمال لجنة دستورنا المصري ، لعلنا نهتدي إلى حل سليم .

لم تغب الاعتبارات السابقة عن لجنة وضع الدستور المصري — وقد كنت من أعضائها — فبذلت من وقتها طويلا ، ومن عنايتها كثيرا ، وراجعت دساتير أمم أخرى ، سعيا وراء ما يجب وضعه في بلادنا من نصوص ، تحدد بعض الأعمال الحرة التي تتعارض ونيابة النائب ، ومهمة الوزير .

بدأت لجنة وضع الدستور عملها بأن انتخبت من بين أعضائها لجنة فرعية لوضع المبادئ العامة للدستور ، وقد انتهت اللجنة من عملها ، وقدمت ضمن ما قدمت مبادئ خاصة بأعضاء البرلمان ، اختارته صورة صادقة من المادة (٥٩) من القانون البولندي الصادر في ١٧ من مارس سنة ١٩٢١ ، ونصه :

ليس لأحد من أعضاء المجلس أن يشتري أو يستأجر شيئا من أراضي الحكومة بغير المزداد العمومي ، ولا أن يقدم عطاء عن توريدات أو أشغال عمومية ، ولا أن يحصل من الحكومة على امتيازات أو فوائد أخرى شخصية .

عرض هذا النص على اللجنة العامة ، ونوقش مناقشة طويلة انتهت بقبوله ، بأغلبية الآراء ، في جلسة ١٠ من أغسطس سنة ١٩٢٢ . وكان المفهوم أن هذا النص بعد تقريره سيتناول الوزراء حتما .

لكن اللجنة العامة رجعت إلى المناقشة في كثير من المبادئ التي قررتها بالأغلبية ومنها هذا المبدأ ، وانتهى الأمر بأن كلفتني بوضع مبدأ خاص بالوزراء ، فقدّمت نصا نوقش في جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وأورد هنا ما دار في هذه الجلسة بحروفه :

معالي الرئيس (المرحوم أحمد حشمت باشا) :

كانت اللجنة كلفت حضرة "محمد علي بك" بأن يضع نصا بما لا يجوز للوزراء من وجوه المعاملات .

حضرة محمد علي بك :

إن النص الذي وضعته لبيان المحظور على الوزراء في هذا الباب هو :

لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر أطيان الحكومة بغير المزايا العمومي ، ولا أن يكون رئيسا أو عضوا في مجلس إدارة شركة مساهمة ، ولا أن يكون في غير أحوال القرابة وصيا ، أو قيا ، أو ناظرا على وقف . ويستثنى من هذا المنع الأخير الأوصياء المختارون ، والنظار المعينون بشرط الواقف .

عرضت هذا النص ، فطلب التأجيل قولا بأن « المسألة في ذاتها شديدة » وطلب بعض حضرات الأعضاء حذفه ، لأنه ماس بكرامة الوزراء . وبعد مناقشة حامية الوطيس طلب الرئيس أخذ الرأي ، على إثبات هذا المبدأ أو حذفه ، فيما يتعلق بالوزراء والنواب ، فتقرر حذفه بأغلبية الآراء .

وأخيرا أعيد النظر في المبدأ مرة أخرى، وانتهى الأمر في جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٢٢، بترك أمر النائب والنص في شأن الوزير بالصيغة الآتية :

لا يجوز للوزير أن يشتري ، أو يستأجر أطيان الحكومة بغير المزداد العام ، ولا أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة شركة لها مع الحكومة عقود، أو تكون الحكومة ضامنة لفوائدها أو أرباحها، أو شركة تستولى على أعانات من الخزانة الأميرية، إلا إذا كانت هذه الإعانات واجبة الأداء، بمقتضى قانون عام .

وهذا النص الأخير هو الذى قدّمته لجنة وضع الدستور للحكومة ضمن مشروعها، فجعلت هذه منه المادة (٦٤) الحالية من الدستور السالف ذكرها، وهى كما ترى أعم، وأصلح من نص اللجنة، ولو أنها لا تنفى بكل الأغراض المطلوبة، إذ هى لم تتعرض لمنع الوزير مثلا من أن يعين فى أثناء وزارته وصيا، أو قيا، أو ناظرا على وقف، كما لم تمنع الوزير من أن يستمر رئيسا أو عضوا فى مجلس إدارة شركة كان فيها قبل تولى الحكم . والدستور لم يذكّر شيئا عن أعضاء البرلمان مع أهميته العظمى، وتركه لقانون الانتخاب، وهذا القانون لم يأت إلى الآن بشىء يمكن الاطمئنان إليه .



ويحسن بنا قبل أن نبدى رأيا فى هذا الموضوع أن نعرض طائفة قليلة مما قرره غيرنا فى هذا الشأن .

قلنا : إن دستور "بولندا" الصادر فى ١٧ من مارس سنة ١٩٢١ قد نص فى المادة (٥٩) على أن :

"ليس لأحد من أعضاء المجلسين أن يشتري، أو يستأجر شيئا من أراضى الحكومة بغير المزداد العمومى، ولا أن يقدم عطاء عن توريدات، أو أشغال عمومية، ولا أن يحصل من الحكومة على امتيازات أو فوائد أخرى شخصية" .

لكن هذه المادة قد عدلت بنص آخر في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٣٥ ،
أى بعد وضع دستورنا بسنوات ، وجاء هذا النص بما يأتى :

« ليس للتواب — أو الشيوخ — أن يشتروا أو يستأجروا شيئا من أراضى
الحكومة ، ولا أن يقدموا عطاء عن توريدات ، أو أشغال عمومية ، ولا أن يحصلوا
من الحكومة على امتيازات ، أو فوائد أخرى شخصية ، سواء كان ذلك بأسمائهم ،
أو باسم الغير ، أو بأسماء دور أعمال ، أو شركات ، أو جمعيات أغراضها الربح » .

وأتى الدستور البولندى بعد هذا النص بعقاب المخالف ، بإسقاط عضويته
من البرلمان ، وإبطال ما حصل عليه من الدولة من فوائد .

أما فرنسا فقد تعددت فيها القوانين الخاصة بهذا الموضوع ، إلى أن أتى قانون
٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٢٨ — وزارة المسيو بوانكاريه — بحرمان الجمع بين
عضوية البرلمان وجميع وظائف الشركات التى تساعدها الحكومة ، أو تدخل
فى شؤونها ، بأى نوع من أنواع المساعدة أو التدخل ، كبعض شركات النقل
البحرى والبرى ، فلا يمكن لموظف فى شركات كهذه تساعدها الحكومة بإعانات ،
أو تضمن لها أرباحا معينة ، أو تدخل فى تعيين أعضاء مجلس إدارتها أو موظفيها —
أن يكون عضوا فى البرلمان ، كما لا يجوز للحكومة أن تعين فى مجلس إدارتها
أو موظفيها أحدا من أعضاء البرلمان .

وقرر هذا القانون حرمانا خاصا فى الشركات المالية المساهمة — كالمصارف
مثلا — التى لا شأن للحكومة معها ، فأجاز انتخاب عضو من مجلس إدارتها للبرلمان .
أما إذا أتت إليه عضوية مجلس الادارة — وهو عضو فى البرلمان — فإنه يجب
عليه فى هذه الحالة أن يستقيل من البرلمان ، وأن يعرض نفسه على الناخبين من
جديد ، فإذا انتخب بعد ذلك جاز بقاؤه فى البرلمان وفى مجلس إدارة الشركة
المالية المساهمة ، تنفيذاً لإرادة الناخبين .

وأنت الحكومة الفرنسية الحاضرة — حكومة المارشال بيتان — بقوانين خاصة ، تتحد من تعدد العضوية في شركات كثيرة ، حتى لا يطغى نفوذ هذه الشركات على الأداة الحكومية ، كما وضعت قيودا أخرى لا محل هنا لتفصيلها .

وفي بلجيكا لا يسمح دستورهما بالجمع بين عضوية البرلمان ، وأية وظيفة عامة ذات راتب عدا الوزراء ، ولهذا لا يجوز لنائب أن يكون مندوبا عن الحكومة لدى الشركات المساهمة ، كما لا يجوز له أن يدافع بأجر عن الحكومة في أى نزاع ، أو يقدم لها رأيا فيه . وقضت القوانين الخاصة بالبنك الأهلى البلجيكي بعدم جواز الجمع بين عضوية البرلمان ، وبين وظيفة محافظ ، أو مدير أو مندوب ، أو مراقب في هذا البنك .

ومن أحدث ما ورد في هذا الشأن ما جاء به دستور رومانيا الصادر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٣٨ ، فقد قرر أنه :

« لا يجوز لأعضاء المجالس النيابية أن يدافعوا عن المصالح الخصوصية ضد الدولة ، ولا يجوز لهم أن يكونوا أعضاء مجالس إدارة دور أشغال متعاقدة مع الحكومة ، أو المديريات أو المجالس القروية » .

وكذلك الولايات المتحدة بأمريكا فإنها — كباقي الدساتير — تمنع الجمع بين عضوية مجالس تشريعها ، والوظائف ذات الراتب . وفوق ذلك تمنع العضوية عن أى شخص له ارتباط بتعاقد مع الحكومة ، أو بمطالبة حقوق ضدها لم تتم تصفيتها . وتمنع الولايات المتحدة العضو في مجالسها النيابية في المدة التي انتخب لها ، وفي السنة التالية لانتهائها — من أن يكون موظفا عموميا في وظيفة خلقت أو زيد راتبها في تلك المدة ، ولا يسمح له بعد خروجه مباشرة من العضوية إلا بالنوظف في الوظائف التي تكون وليدة الانتخابات العمومية .

وفي الولايات المتحدة ولايات كثيرة ، لكل واحدة منها مجالس نيابية خاصة ، لها قيود تتفق في جملتها مع هذه القيود العامة التي أسلفناها ، ويقضى بعضها بحرمان

العضو من التعاقد مع الحكومة مباشرة أو بالواسطة ، في أثناء المدة التي انتخب لها ، ولمدة سنتين بعد انتهاءها ، متى كان التعاقد مصرحاً به بقانون أقره البرلمان في أثناء المدة التي انتخب لها العضو .

أما عن أمر الجمع بين العضوية النيابية ، وعضوية الشركات ، أو رئاسة مجالس إدارتها ، فلم توجد بالولايات المتحدة نصوص صريحة تمنع هذا الجمع ، والواقع أيضاً يؤيد ذلك .

وكذلك الحال في إنجلترا ، فإنه لا يوجد فيها نصوص صريحة تمنع الجمع بين عضوية الشركات ، أو رئاسة مجالس إدارتها وعضوية البرلمان .



نستخلص مما سبق أن الدساتير في مجملها ترمي إلى غاية واحدة ، هي التوفيق بين حرية الانتخابات لجميع طبقات الشعب ، وبين المصلحة العامة . وإن شئت فهي ترمي إلى التوفيق بين هذه الحرية ، بفتح أبواب البرلمان للناس كافة ، وكرامة الحياة النيابية نفسها ، بل وكرامة النائب بإبعاده عن الشبهات والمغريات ، ومنعه من استغلال نفوذه لمصلحته الخاصة .

إذا تقرر هذا كان لنا أن نقول : إن الدساتير المختلفة قد عيّنت بعلاقة عضو البرلمان ، أو الوزير بما يأتي :

(أولاً) الوظائف العامة ذات الراتب ، ويدخل فيها التوظيف في الشركات التي تعاونها الحكومة ، أو تدخل في تعيين مديريها ، أو أعضاء مجالس إدارتها .

(ثانياً) عضوية إدارات الشركات المالية المساهمة ، وأهمها البنوك أو الشركات الأخرى ، كالشركات الصناعية ، والتجارية ، إذا كانت متعاقدة مع الحكومة .

(ثالثا) شراء أو استئجار شيء من أراضي الحكومة ، أو الاتفاق معها على توريدات أو أشغال عمومية ، أو امتيازات ، أو فوائد أخرى شخصية .

وربما كان من المفيد أن نلاحظ فيما يختص بالأمر الأخير أن الدستور البولندي الصادر في سنة ١٩٣٥ قد يَسر الأمر على أعضاء البرلمان ، فأباح لهم أن يتعاملوا مع الحكومة بتصريح من رئيس المجلس ، بعد قرار يصدر بأغلبية ثلاثة أخماس أعضاء لجنة لأحته ، متى كانت هذه المعاملة لا تتنافى مع حسن الخلق .

كما نلاحظ أن الدساتير في مجموعها لم تمنع المحامي من أن يكون من أعضاء البرلمان ، كما لم تمنع حق الحكومة في تعيين وزير كان عضوا في شركات .

ولقد بدا لبعض المفكرين أن يمتنعوا النائب من مزاوله مهنة المحاماة ، ويمنعوا الوزير من الدخول في الوزارة ، إذا لم تكن قد مضت على عضويته في إدارة الشركات مدة معينة .

ولهؤلاء المفكرين عذرهم فيما يكونون قد رأوه من أن المحامي النائب لا يتمكن من وقف جهوده على مصلحة الأمة ، إذا استمر يزاول مهنته . وربما خشوا فوق ذلك من مزاحمة المحامي ، الذي يستغل نفوذه كنائب في أعمال مكتبه ، كما خشوا أن الوزير يدخل الوزارة ، فيترك مكانه في الشركات شاغرا ، حتى يعود إليه ، ثم يخرج منه إلى الوزارة ، ثم يعود إليه . وهكذا دواليك . فلا يعتبر في الحقيقة خارجا عن الشركة ، أو بعيدا عن خدمتها . وقد أخذ بعضهم يتساءلون : هل يرجع اختيار الشركات الكبرى أعضاء لمجالس إدارتها إلى كفاية هؤلاء الأعضاء ؟ ، أم أنها تحتضنهم لنفوذهم الشخصي ، يبذلونه لمصلحتها حين الحاجة ، ولو على حساب الأمة .

هذا كله حق . ولكن من الحق أيضا أن كثيرا من المحامين لا تمكنهم حالتهم من أن يعيشوا من المكافأة البرلمانية . ولا يجوز حرمان البرلمان من كفاياتهم وخدماتهم ، فهم يستغلون مهنتهم كما يستغل الزارع أو الصانع مهنته ، وهما غير

محرومين من عضوية البرلمان . أما الوزير فتعيينه متروك لرئيس الوزراء وحكمته .
ومن العسير أن تلم الدساتير بالمحظورات جميعها ، فهي مضطرة إلى ترك بعض
التصرفات والواجبات للإحساس والضمير والحياء .

فما لا مرء فيه أنه كلما سمت أخلاق أمة قل احتياجها للقوانين ، وأوجدت لها
تقاليد تنزلها من نفسها منزلة التقديس . وهذا ما نرجوه في بلادنا ، ويجب أن نأخذ
أنفسنا به .

وليست القوانين مجدية إذا كانت النفوس صغيرة . إنما على الشارع أن يضع
قواعد عامة تتناسب وأخلاق البيئة ، يحافظ بها على مصلحة الأمة ، وكرامة النائب
أو الوزير .

وعلى هذا الأساس أراني على حق إذا قلت : إن الحاجة ماسة إلى وضع
تشريع خاص بالوزراء وأعضاء البرلمان يحوى المبادئ الآتية :

(١) لا يجوز للوزير أو عضو البرلمان أن يشتري أو يستأجر أطيان الحكومة ،
أو يتفق معها على توريدات ، أو أشغال عمومية ، أو امتيازات خاصة ، إلا بتصريح
من البرلمان .

(٢) لا يجوز أن يعين النائب مدة نيابته ، أو الوزير أثناء وزارته في غير
أحوال القرابة حارسا ، أو وصيا ، أو قيا ، أو ناظرا على وقف . ويستثنى الأوصياء
المختارون ، والنظار المعينون بشرط الواقف .

(٣) لا يجوز للوزير أن يكون رئيسا ، أو عضوا في مجلس إدارة أية شركة ،
ولا أن يشترك اشتراكا فعليا في عمل تجارى أو مالى . كما لا يجوز للنائب أن يكون
رئيسا ، أو عضوا في مجلس إدارة شركة مالية أو تجارية تكون صاحبة امتياز أو احتكار ،
أو تستولى من الحكومة على إعانات ، أو تكون الحكومة ضامنة لأرباحها
أو فوائدها .

وألفت النظر بنوع خاص إلى الشركات المساهمة الكبرى ، وأخصها شركات الاحتكار ، فإنها من القوّة والثروة بحيث يخشى تأثيرها في إدارة سياسة البلاد ، وقد أثرت فعلا في بلاد كثيرة .

هذا ، ولا يفوتنا أن نوجه الأنظار إلى أن حوادث التاريخ قد دلت على أن بلادا كبيرة قد أوذيت في صميمها بسبب رجال قد احترفوا السياسة ، فاتخذوها لهم مهنة رابحة ، وأثروا بفضل احتكار مجالس إدارة شركات مالية كبيرة ، فوجهوا كثيرا من أعضاء البرلمان ، وبالتالي أعمال الحكومة ، إلى مصالحهم الخاصة ، لا لمصلحة الوطن الكبرى .



الحراسة على أموال الأعداء :

بقيت مسألة تعرض في هذا الباب ، وهى : هل يجوز الجمع بين عضوية البرلمان والحراسة على أموال الأعداء ، بعد قطع العلاقات السياسية ، أو في زمن الحرب ؟ .

ورأى أن الدستور القائم كفيل بالإجابة على هذا السؤال بغير حاجة إلى تشريع جديد .

لا يخفى أن الدستور قد منع عضو البرلمان من أن ينال من الحكومة وساما أو رتبة مدة نيابته ، كما حرم عليه أن يجمع بين عضويته في البرلمان وتولى الوظائف العامة ذات الراتب ، فما الغرض من هذا كله ؟ .

لا ريب أن روح الدستور يرمى إلى غاية واحدة ، هى استقلال عضو البرلمان استقلالاً تاماً ، فى تأدية مهمته ، دون أن يكون للحكومة عليه سلطان أو يد يُغضى لها فى الأعمال العمومية .

ولا شك أن تعيين عضو البرلمان بمعرفة الحكومة حارسا على أموال الأعداء مقابل أجره تقدره ، وهى التى تعطيه ، وهى التى تراقب أعمال الحارس ، وتؤاخذ به وتأمره ، ولها أن تقيله ، بينما هو فى الوقت نفسه يراقب — فى البرلمان — أعمال الحكومة ، ويسألها ، ويستجوبها ، ويوليها ثقته أو يمنعها عنها . كل أولئك يتنافى تنافيا تاما مع فكرة الشارع ، التى أرادها فى حرية النائب وكرامته .

وأضيف أن مركز الحارس أقل حرية من مركز الموظف نفسه ؛ فلهذا الأخير ضمانات فى تأديبه وعزله ، أما الحارس فيجوز عزله بكلمة من الوزير ، لا معقب لها ولا رقيب عليها .

والمسألة من الواضح بحيث لا تحتل بيانا أكثر من هذا .

وعندى أن الحكومة تحسن صنعا إذا هى اختارت الحراس من موظفيها ، فتوفر على الخزنة العامة رواتبهم ، ومن تراهم من غير أعضاء البرلمان أهل كفاية ومقدرة ، وهم كثير ؛ فإن قبة البرلمان لم تحتكر كفايات الأمة بأسرها لإدارة الحراسات .

وعدم الأخذ بما قدمنا من اعتبارات ينتهى حتما إلى حالة مريبة ، ويفضى إلى نوع من المحاباة لا يصح السكوت عليه . وربما يضعف فى الناس آمالهم فى الحياة النيابية نفسها ، كما أنه قد ينجم عنه أن يصبح الشخص نائبا ، وبفضل نيابته أو حزبته يصبح أيضا عضوا بمجلس إدارة شركة أو شركات ، ويكون مع هذا كله حارسا ، ووصيا ، وناظرا على وقف . ويوجد كثير غيره من ذوى الخبرة والدراية لا يجدون قوت يومهم ، حيث لا نصير لهم أمام هذا الاحتكار الشائن ؛ فقل لى بربك بعد هذا : إن كانت هذه النتيجة تحقق غرض الدستور ، وترضى الضمائر الحية ، والنفوس الطاهرة ، وتكفل مانرجوه من الحياة النيابية السليمة ؟ .

الباب الثالث

النظام الإداري

تنظيم الإدارة — ديوان المحاسبة — مجلس الدولة .

الفصل الأول

تنظيم الإدارة

قلنا : إن النظام النيابي هو نظام قائم على عهد مقدس اسمه الدستور ، وهو قانون القوانين العامة في بلد ما ، ومن شأنه أن يقيم حياة نيابية تركز على إدارة حسنة نزيهة . ومن الطبيعي أن الأمة ، وهي التي تدفع الضرائب ، وتقوم بكامل الأعمال والتضحيات ، لا تبغى إلا ما فيه رفعتها ، وأمنها ، ورفاهتها . ومن المعقول أن هذه الأمة يجب أن تشرف على إدارة نفسها بنفسها ، حتى تحس بأنها حرة كريمة ، وأن تعرف وجه العدل فيما تنفق من أموال ، وأن تكون مطمئنة إلى سير الإنصاف ، واختيار أقوم الطرق لأمنها ، وقوتها ، ورقيا .

إن إيجاد البرلمان بأعضائه وموظفيه ، وبالنفقات الباهظة التي تنفق عليه ، لم يكن مقصودا لذاته ، وإنما المقصود هو الغاية من إيجاد هذا النظام . والغاية هي منع الاستبداد ، ومنع الظلم ، ومنع الإسراف في أموال الأمة ، والعمل على إيجاد التشريعات القوية ، واختيار أقوم الطرق في إدارة أمور البلاد ، واختيار الأكفاء من بين العمال والموظفين ، الذين يقومون بخدمة هذا البلد ، ويستحقون ما يعطونه من رواتب عن جدارة وأهلية .

ظفرت مصر بعد عناء شاق أجيالا طويلا بحياتها النيابية الكاملة ، وظهر دستورها على أحدث النظم الدستورية . ولكن هل أحست الأمة كما ينبغي بفائدة هذا الدستور ، وفائدة الحياة النيابية ، تلك الفائدة التي نطمئن إليها ، ونطلب المزيد منها ؟ . وجدت دساتير كثيرة في أمم متعددة ، ولم تخل هذه الأمم من الفوضى وسوء الحكم . ذلك لأن العيب لم يكن من الدستور ، وإنما كان من عدم تنفيذه على الوجه المرجو .

ولم ذلك ؟

ذلك لأن هذه الأمم كانت معتلة الادارة مختلة التنظيم ، ومن فوق طاقة البشر أن يكلف البرلمان بمراقبة الإدارات الحكومية مراقبة دقيقة ، بل من فوق طاقة البشر أن يكلف الوزراء أنفسهم — وهم في الحقيقة نواب البرلمان في الإدارة التنفيذية — أن يراقبوا إدارات حكمهم الواسعة المتشعبة ، وهم عرضة للتغيير والتبديل تبعا للانتخاب والثقة بالوزارة ، بل ربما لا يتمكن بعض الوزراء من إدارة وزارته على الوجه المرضي .

كانت الإدارة في إنجلترا معتلة مختلة ، وكان الوزيران يتصرف في وزارته كما يتصرف الحاكم بأمره ، ولكن سرعان ما اضطرب أمره ، وساءت حال إدارته ، وسادت الفوضى والمحسوبية ، والمحاباة . هذا نائب يرجوه ويلج في الرجاء ، وذلك ناخب يتصل به ، وهو بين عامل ضميره ، وعامل الخوف على مركزه من النواب أو الناخبين . والنائب نفسه إما أن يريد هذه المحاباة والمحسوبية ، أو يكون مدفوعا من ناخبه ، فتصبح حاله كحال الوزير . ولا يمكن الجميع أن يتفادوا هذا الأذى ، وأن يتعدوا عن هذه الفوضى . سارت إنجلترا على هذه الحال ، حتى قامت بتنظيم نفسها في الإدارة والقضاء ، وأمور المال إلى أن انتهت في القرن التاسع عشر إلى الحال التي نراها الآن .

لا ينكر أحد أن بعض الأمم الحديثة العهد بالدستور ، والتي لم تنظم إدارتها طبق ما يرتضيه الدستور ، قد أصيبت بشر مستطير : أصيبت بنواب جل عنايتهم أن يسعوا في مصالحهم الشخصية ، وفي مصالح ناخبهم لغاياتهم الشخصية ، وفي مصالح دائرتهم لغاياتهم الشخصية . وقد يكون بعضهم من أعف الناس نفسا وأطهرهم يدا ، ولكن ما الحيلة ؟ وقد ضغط عليهم أهلهم وأصدقاؤهم وناخبوهم ، كما ضغط عليهم خوف الهزيمة في الانتخابات المقبلة .

أصيبت هذه الأمم بناخبين لا يرون في أمر البرلمان والانتخاب إلا مصالحهم الخاصة ، وهم يضغطون على النواب تارة ، وعلى الوزراء والموظفين تارة أخرى ،

و يملئون حجرات الوزير ومكاتب الوزارات ، ويملئون بيوت النواب والوزراء أنفسهم ، بل يقطعون على هؤلاء وهؤلاء طرقاتهم إذا مشوا فيها على أقدامهم ، فيضيق هؤلاء وأولئك بهم ذرعا ، ولكنهم لا يقوون على ردّ طغيانهم .

والأنكى من هذا أن ترى بعض الوزراء والحكام لا يقوون على صدّ هذا التيار الجارف ، وهم يتضجرون ؛ بل قد يصل الأمر ببعضهم الى أن يجارى بعض النواب وبعض النخبين ، ويختطف ما يمكن اختطافه لنفسه أو لأقاربه من متاع هذا البلد ، الذى ينتمون إليه ، والذى أصبح نهبا مقسما ، لا يردعه ضمير أو مروءة ، أو دين .

أضف إلى هذا كله أن الأحزاب التى تكونت فى أمم هذا شأنها لم تصبح أحزاب مبادئ للخدمة العامة ، وإنما صارت مباءات هى أشبه بالشركات ، لا ترنو إلا الى المنافع الحزبية ، والمنافع الشخصية المتعددة ، وأطرح المبادئ نفسها ظهريا ، لا تعرف من أمرها شيئا ؛ فمبادئها هى المصلحة الخاصة دون غيرها ، ولو استخدمت فى سبيل ذلك ألفاظ الوطن والوطنية والمصلحة العامة . فكل هذا هراء فى هراء .

فهل للبلاذ التى أصبح هذا شأنها أن تتيأس ؟ أم هى محتاجة الى إنقاذ عنيف بوسائل عنيفة ، من جانب الأمة والحاكمين ، يردعها عن غيها ، ويوجد فيها سبيل الإصلاح والنزاهة ؟ أم أن الدستور قد أصبح فى مثل هذه البلاذ لا يفيد ، واستحال تنفيذه على الوجه الأكمل ؟ .

لا أظن هذا ولا ذاك . وإنما الأمر يحتاج إلى تنظيم فى الإدارة ، تنظيم فى تنفيذ الأعمال ، ومراقبتها فى التنفيذ . وقد تصبح هذه الوسائل خير كفيل بحسن الإدارة ، وراحة الأمة ورقيا . وانجلترا خير مثال يؤيد ذلك ؛ فبعد أن كانت على حال من الفوضى وسوء الحكم والمحاباة ، أصبحت على ما نراه اليوم من نظام وعدل وقوة . يستقيم الظل إذا اعتدل العود . واعتدال العود فى نظرى أمر ميسور ؛ فالذنب

ليس ذنب الدستور ، ولا ذنب عدم استعداد الأمة الناهضة إلى العدل ، والدقة ، والنزاهة ، وإنما الذنب راجع أكثره ، إن لم يكن كله ، إلى فساد الأعمال الإدارية ، وعدم تنظيمها راجع إلى أن السلطة قد تركت في الوزراء والرؤساء ، لا في القانون وأنظمة الحكم الصالح .

الحاجة إلى التنظيم الإداري :

إذا نظرنا إلى بلادنا نجد أن الدستور كما قلنا كاد يبلغ حد الكمال ، ولكن هل عملنا شيئاً في تنظيم إدارتنا ؟ كلا ! .

لا تزال أوضاعنا الإدارية القديمة كما كانت منذ خمسين سنة أو تزيد ، لم يطرأ عليها تغيير جوهري . ولا يزال الوزير في زمن الدستور هو الوزير قبل الدستور ، له كل اختصاصه القديم ، فهو الذي يدير الوزارة كما كان الوزير القديم من قبل ، وهو الذي يأمر وينهى ، وهو الذي يهيمن على أعمال وزارته دقيقها وكبيرها ، وهو الذي يعين ، ويرقى ، ويعاقب ، والمرجع إليه في كل الأمور ، فلا يزال تركيز الأعمال في يده كما كان الأمر من قبل .

ولقد أحست أمم كثيرة بأن مثل هذا النظام الإداري الأعرج لا يتناسب مع الحالات الدستورية الحديثة ، فانعقدت مؤتمرات دولية كثيرة رأت ضرورة تنظيم الإدارات الحكومية ، تنظيماً يتفق وما ترجوه الدساتير وترجوه الأمم الفتية الناهضة ، هذا التنظيم الذي يحدد لكل جهة اختصاصها ، ويمنع هذا التركيز الذي لا يغني ولا يسمن من جوع ، ويخفف عن الوزير هذه الأعباء الثقالة التي يقوم بها الآن ، فإن الأعمال قد تكدست بين يديه ، وصار غير قادر على أن يلم بأطرافها جميعاً ، وأصبح لا عمل له إلا أن يمضى أوراقاً ، ربما لم يقرأ كثيراً منها ، لوفرتها الطائلة . يتدخل في تعيين الموظفين ، وترقيتهم ، ونقلهم ، وعزلهم ، ويتدخل في صغرى الأعمال الإدارية في وزارته وفروعها . تعطل أعماله يومياً بهذه الوفود من نواب ، وناخبين ،

وغير ناخبين . يقرأ الرسائل المتعددة التى تعج بالظلمات الحققة وغير الحققة . كيف يمكن أن يتحمل هذا الوزير المسئولية الوزارية ؟ وكيف يمكن أن يكون مسئولا عن هذه الأعمال دقيقها وكبيرها أمام البرلمان ؟

إن هذه الحال لا يقبلها العقل ولا المنطق السليم ، فوجب أن يعرف كل حدّه ، وأن يعرف مدى مسئوليته ، وأن تحدّد الأعمال فى كل وزارة ، حتى تحدّد المسئولية بقدرها .

لهذا كله ، وبعد اطلاعى على أعمال المؤتمرات الإدارية ، أرى أن نبادر إلى تنظيم إدارتنا على وجه مرضى ، نلخصه فى المبادئ الآتية :

(١) الوزراء :

ليس الوزراء فى البلاد الدستورية ذات النظم البرلمانية وزراء إدارة ، وإنما هم فى الحقيقة مندوبو البرلمان لمباشرة السلطة التنفيذية ، ومراقبة أعمالها على أكل وجه ، طبق ما تريده أغلبية البرلمان تلك التى رضيت بهذه الوزارة ، ووثقت ببرنامجها .

وقد سادت الأغلبية فى البرلمانات ، وفازت فى الانتخاب ، اعتمادا على برنامجها السياسى والإدارى الذى قدّمته للناخبين وارتضوه . فالوزارة التى تعبر عن رأى الأغلبية ، والتى نالت ثقتها ، هى فى الحقيقة موجودة لتنفيذ برنامج الأغلبية السياسى والإدارى ، ومراقبة صحة هذا التنفيذ .

نجم عن هذا أن للوزراء مهمتين : تنفيذ برنامج سياسى وإدارى محدود ، كانت الأغلبية وليدته فى الانتخابات ، ثم مراقبة تنفيذ هذا البرنامج على الوجه الأكل تحت إشراف البرلمان ، وتحت المسئولية الوزارية . وإذا كانت مهمة البرلمان الأساسية هى التشريع ، فإن له مهمة أخرى هى رقابة تنفيذ هذا التشريع بمعرفة السلطة التنفيذية ، وتنفيذ حسن الإدارة على وجه يرتضيه البرلمان . وعلى هذا فمن

الخطأ أن يظن ظان أن وظيفة الوزير تتعدى هاتين الناحيتين . فليس عمل الوزير في الحياة الدستورية البرلمانية أن يكس بين يديه أوراق الإدارة ، وأن يعين الموظفين ، ويرقيهم ، وينقلهم ، ويعاقبهم كما يشاء ويهوى . وإنما يجب أن يكون بمنأى عن هذه الأعمال ، فيخف عنه عبء المضايقات التي تحوم حوله من كل حذب في التعيينات والمحسوبيات ، والنقل والعزل ، والترقية دون رقيب أو حسيب .

وعلى هذا فقد آتفت المبادئ الحديثة التي أقرتها المؤتمرات الدولية الإدارية ، والتي عملت بها الأمم الديمقراطية المتحضرة ، على أن ليس للوزير أن يتدخل في أمور ليست من اختصاصه ولو أنه الرأس المفكر ، والمهيمن المشرف ، لا المنفذ المباشر . أعمال الإدارة يجب أن تكون في أيد أمينة أخرى لا شأن لها إلا بالتنفيذ الفنى . والمفروض أن الوزير ليس بالرجل الإخصائى المباشر لأموال وزارته ، وإنما هو مهيمن أعلى ، يرشد ويراقب تنفيذ ما ارتأته أغلبية البرلمان ، وما حدده بالتالى برنامج الوزارة .

إن الأعمال الفنية والإدارية الصرفة هى في الواقع من أعمال وكيل الوزارة الدائم ، وتحت مسؤوليته . ويجب أن تكون له اختصاصاته هذه المحددة ، فهو يشرف على أعمال الإدارة كافة . ويجب أن يكون هناك تنظيم في توزيع المسؤولية الادارية ، لا على وكيل الوزارة وحده ، بل على رؤساء المصالح المختلفة ، كل بحسب أهميته ودرجته .

إن هذا التنظيم لم يوجد إلى الآن بكل أسف في بلادنا على طريقة متقنة حديثة ، وإنما هو خليط من النظام القديم الذى أكل الدهر عليه وشرب ، مع بعض إصلاحات طفيفة تأتى الفينة بعد الفينة في مناسبات مرتجلة ، لا تؤتى الثمرة المطلوبة .

ليس هذا بالإصلاح الحقيقى ، وإنما هو ترقيع لا فائدة منه ولا غناء فيه . ولهذا يجب أن تقوم لجنة من إخصائيين بوضع نظام يكفل توزيع المسؤولية ، وعدم تركيز

السلطة في يد الوزير، وتخفيف هذا العبء الإداري عنه، هذا العبء الذي ليس من اختصاصه في أمة ذات نظام نيابي برلماني، تقوم فيها مسؤولية الوزير على تنفيذ برنامج الأغلبية في البرلمان، وهو برنامج سياسي وإداري، كما تقوم على مراقبة تنفيذ هذا البرنامج تنفيذا يرضى أغلبية البرلمان .

(٢) وكلاء الوزارات :

وكيل الوزارة هو أكبر موظف في وزارته؛ فالوزير في الحقيقة ليس موظفا، وإنما هو مندوب البرلمان في السلطة التنفيذية، يقوم بتنفيذ البرنامج الوزاري، ومراقبة هذا التنفيذ. وبما أن هذا الوكيل هو الدائم والمفروض أنه هو الفنى في إدارة الأعمال في وزارته، فعليه يقع أكبر عبء في المسؤولية الإدارية .

ومن الواجب أن يرفع عن كاهل هذا الوكيل شيء كثير من المسؤوليات المتشعبة، وأن تخصص أعمال كثيرة لرؤساء الإدارات المختلفة، يتصرفون فيها على مسؤولياتهم، حتى تكون هناك اليقظة من هؤلاء الرؤساء، وحتى يتعبدوا حمل المسؤولية، وحتى لا يستتروا تحت اسم الوكيل، كما أن الوكيل نفسه لا يستتر في مسؤولياته تحت إمضاء الوزير. وإمضاء الوزير في كثير من الأحيان صوري، لكثرة أعماله، التي ألقيت على عاتقه بلا حق، كما أن إمضاء الوكيل قد يكون صوريا إذا ناء بأعمال مرهقة في فروع وزارته. ولهذا يجب ألا تتركز الأعمال الإدارية كلها في يد الوزير أو الوكيل، وأن توزع المسؤوليات على رؤساء الإدارات المختلفة، كلٌ بحسب مركزه، وبهذا يتحقق حسن الإدارة، ولا يبقى للوزير البرلماني إلا اختصاصه الحقيقي .

(٣) وزراء الدولة والوكلاء البرلمانيون :

ليس من رأيي في حكوماتنا تعيين وزراء دولة، أو وكلاء برلمانيين، بجانب الوكلاء الدائمين، يتركون الحكم إذا تركته الوزارة؛ فإن التجربة لم تسفر عن ضرورة ماسة لهذا النوع من التعيين في بلادنا، ولم يثبت الماضى أى نفع لوزراء الدولة أو الوكلاء

البرلمانيين؛ بل قد يطغى الوكيل البرلمانى وهو حزبى على الإدارات فيفسدها .
ويكفى أن يكون بجانب كل وزير وزارة مكتب خاص من ذوى الخبرة والكفاية،
ومن رجال ذوى مراكز ممتازة، يساعدون الوزير على تنفيذ برنامجه الوزارى، وهو
برنامج سياسى وإدارى معا . واعتقادى أن مكتبا كهذا فيه كل الكفاية ليحل محل
إدارات الوكلاء البرلمانين، بشرط ألا يتدخلوا فى أعمال الوزارة الإدارية،
وألا يكون لهم شأن إلا مجرد المراقبة، وأن يكونوا هم عيون الوزير وسنده فى تنفيذ
برنامجه، الذى دخل الوزارة على أساسه .

(٤) وكيل وزارة فى رئاسة مجلس الوزراء :

ومن المفيد فى بلادنا، نظرا لتراكم أعمال رئيس الوزارة، ومسئوليته الخاصة،
أن يكون بجانبه وكيل وزارة برلمانى فى مجلس الوزراء، يتبعه المكتب الفنى للرياسة،
ويتلقى التقارير المتنوعة من مراقبي الوزارات، كما يتلقى الشكايات والظلمات التى
ترفع إلى رئيس الوزراء من الأفراد أو الموظفين . يفحص هذا كله ويدقق فى أمره،
ويرفع رأيه إلى الرئيس نفسه . فإن الأمر جدّ، وإن بلادنا أحوج ما تكون إلى هذا
النوع من الرقابة الدقيقة، حتى تسود الطمأنينة، ويشع العدل بين الناس، فى بلاد
نريد جميعا أن نهض بها إلى مصاف البلاد المحترمة .

ويلاحظ أن لو ككل الوزارة البرلمانى فى مجلس الوزراء أهمية عظمى؛ فإن
رئيس الوزراء متعدد الأعمال، متنوع الاختصاص، يشرف كرئيس للدولة على توجيه
السياسة العامة للوزارات، ويشرف على تنفيذها، ويتلقى التقارير من مفتشى
الوزارات ومراقبيها، ويستمع إلى الشكايات والظلمات من الأفراد، والجماعات،
والموظفين، ويشرف على ما تدعو إليه المسئولية الوزارية، أمام البرلمان، من أسئلة
واستجابات، ومناقشات، واجتماع لجان؛ كل ذلك، وهو شاق عسير، يتطلب أن
يكون بجوار الرئيس وكيل وزارة، يتمتع بكفاية واستقلال، حتى يملأ هذا الفراغ

ويكون سند رئيس الحكومة وساعده في تقرير ما يراه للمصلحة العامة ، ويكون رابطة اتصال بين رئاسة الوزارة والوزارات المختلفة . وفي وجوده ما يغنى عن تعيين وزراء دولة ، ووكلاء برلمانيين ، بل ما يخفف العبء عن سكرتيرية مجلس الوزراء ، وهي مرهقة بأعمال كثيرة .

(٥) المراقبة الإدارية :

لكى يكون الوزير مطمئنا إلى تنفيذ برنامج الوزارة ، يجب أن يكون له في وزارته هيئة تجوب أطراف البلاد ، فتعرف مدى ما للبرنامج الوزارى ، والتوجيهات ، والمنشورات من نفع واحترام . يجب أن تكون هناك مراقبة من مفتشين ذوى خبرة ، للإشراف على تحقيق هذه الأغراض التى يبتغيها البرنامج الوزارى ؛ وبهذا يعاقب المسئء ، ويكافأ المحسن ، وتحقق المسئوليات الموزعة على كبار الموظفين ، وتعرف مواطن الضعف أو القوة فى إدارتهم وأعمالهم المستمرة . ويلاحظ مع الأسف الشديد أن بعض الوزارات جعلت فى مكاتب التفتيش مستودعا لموظفين محظوظين ، أو موظفين مغضوب عليهم ، أو موظفين عديمى الأهلية ؛ وبهذا لم يكونوا أداة نفع للأمة ، ولم يؤدوا الرسالة التى يتطلبها وجودهم .

وقد كانت لجنة المراقبة القضائية عندنا تقوم بالنظر فى أعمال القضاء بجذونشاط ، وجهد متواصل . فاذا تم هذا فى كل وزارة استقامت الأحوال ، وعمت الفائدة . ومن الخير ، بل من الواجب ، أن يرفع هؤلاء المراقبون تقارير دورية الى الوزير مباشرة بما يرون أن من الضرورى تنفيذه ، ضمنا لحسن سير الأعمال . ومن الخير أيضا أن يرفعوا صورة من هذه التقارير الى رئيس الوزراء ؛ فإن أمر تنفيذ البرنامج الوزارى ليس مقصورا على الوزير وحده ، وإنما هو متضامن مع الوزراء جميعا . فاذا رأى الرقباء فى أية وزارة نقصا أو اقتراحا يرجع الى تنفيذ البرنامج الوزارى كان من المفيد أن ترفع إلى رئيس الوزراء تقاريرهم ، التى تمت بصله إلى العمل العام .

(٦) تعيين الموظفين، ونقلهم، وترقيتهم، وتأديبهم :

قلنا : إن مكاتب الوزراء مرهقة بأعمال لا تتصل بوظائفهم ، وإن وظيفة الوزير تنحصر في تنفيذ برنامج الحكومة، ومراقبة هذا التنفيذ مراقبة دقيقة . وهذا التنفيذ، وتلك المراقبة يحتاجان إلى التنظيم الذى سبق أن قررناه .

وهناك مسألة لها خطرها، وهى كيف يمكن تعيين الموظفين ونقلهم، وترقيتهم وتأديبهم؟ . هل يكون ذلك على الطريقة المتبعة الآن؟، وهى ليست إلا مظهرا من مظاهر الإدارة القديمة، لا تتفق وروح الحياة النيابية . ولا يزال الوزير فى ظل الدستور، كما كان من قبل، موظفا إداريا، تركزت فى يده الأعمال والمسئوليات، وأصبح مكتبه وبيته مثابة للزائرين من الأفراد والنواب، يلاحقونه برغبات كثيرة، وطلبات متعددة، لا يقوى على النظر فيها، ولا يختص مركزه بتحقيقها . والنائب قد يحبب مكاتب الوزراء، ومكاتب كبار الموظفين وهو كاره، يحمل رغبات الناخبين، وما أكرها! ويعمل على كسب رضاهم، مهما يكن فى ذلك الرضا من مخالفة المصلحة العامة، ومخافة قواعد العدل والإنصاف، والناخبون يثقلون على النائب والوزير بطلبات متلاحقة متفاوتة، ويرجون نفاذها . وإلا لم يكن النائب أو الوزير أهلا لثقتهم وتأيدهم؛ كأن الثقة لا تمنح للكفاية والجدارة، بل لإرضاء الشهوات الشخصية والمصالح الفردية ! .

فلا بد إذن من تبديل هذه الحال إلى ما هو خير وأجدى .

(١) تعيين الموظفين :

سادت الفوضى بانجلترا فى أمر تعيين الموظفين ورزحت تحت أعباء ثقال من المحسوبة، واستغلال النيابة والوظيفة، إلى أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر. ولكنها عملت حتى نجما نظامها النيابى، وسلمت إدارتها من هوى المطامع، ونزوات الهوى، وابتعدت بالموظفين عن أن يكونوا هدف الناخبين، وغير

الناخبين ، وجعلت امتحان المسابقة شرطا للدخول في وظائف الحكومة المختلفة ، وعينت لجنة دائمة اسمها « لجنة رقباء الخدمة المدنية » وهى مكونة من ثلاثة أعضاء ، لهم مكاتهم ، وسمعتهم وكفائتهم الممتازة . فاذا احتاجت إحدى الوزارات إلى عدد من الموظفين توجهت بهذه الرغبة إلى اللجنة ، وهذه تقوم بإجراء الامتحان للدخول في الوظائف المطلوبة ، بالمؤهلات المطلوبة . وأسئلة هذا الامتحان يقوم بعملها إخصائون ماهرون . يعقد امتحان المسابقة ، وترشح اللجنة على ترتيب الفائزين في النجاح من تحتاج إليه الوزارات المختلفة . بهذه الطريقة الشريفة الحكيمة نأمن العثار في أمر تعيين الموظفين . وعلى هذا النهج السليم لا تقوم في وجوه الحكومات أعاصير المحسوبية والمحاباة ، وهما أشد نكالا بالأمة الفتية الناهضة . وتحقق هذه الفائدة المرجوة على الوجه الأكمل اذا كان أعضاء لجنة الرقباء غير قابلين للعزل .

وقد استثنى من أمر المسابقات في التعيين بعض الوظائف ، فالتعيين فيها يكون من اختصاص التاج ، كوكلاء الوزارات ، والسفراء ، وحكام المستعمرات ، والمناصب التى تتطلب خبرة فنية استثنائية ، والوظائف الصغرى كالخدم والسعاة . وما عدا هذه الأنواع فالوظائف موكول أمرها الى المسابقة بمعرفة هذه الهيئة التى تحدثنا عنها .

(ب) نقل الموظفين :

قد يكون نقل الموظفين لمصلحة العمل ، وقد يخفى تحته في بعض الأحيان غرض المحاباة أو الانتقام والعقاب . ولهذا كان من الواجب لتنظيم الأعمال ، في عدل وإنصاف أن تكون في كل وزارة لجنة فنية يشرف عليها وكيل الوزارة ، مكونة من كبار الرؤساء ، تكون مهمتها البحث في أمر نقل موظف من جهة الى جهة ، وأن يعطى أولئك الرؤساء الضمانات ، التى تبعدهم عن أن يكونوا هدفا للانتقام .

وبذلك ننجو الإدارة من تهمة التعسف ، كما ينجو الوزير نفسه من تراكم الأعمال ، ويتبعد عن شبهات الأغراض الحزبية أو المحاباة ، ولا يلتزم حوله — كما هو حاصل

الآن — الجمهور الفقير من أصحاب الحاجات من ذوى النفوذ الحزبى ، فيضيعون وقته فى غير طائل . ومتى علم الناس أن الأمور تسير على نظام داخلى متين نزيه لا شأن للوزراء السياسيين فيه ، وأنه قائم على أعمال إدارية داخلية بحثة ليست من عمل الأحزاب ، ولا من ضغط السياسة ، أمنوا شر الظلم والعبث ، كما لا يلام الوزير اذا عرف أن لا شأن لسلطته السياسية فى الأعمال الإدارية البحتة .

ولا بد لنا بهذه المناسبة أن نذكر الأذى الذى لحق المصلحة العامة من كثرة نقل الموظفين ؛ فإن هذا النوع من النقل يحمل الخزانة العامة نفقات لا ضرورة لها ، ويربك الأعمال الإدارية ، ويضعف الإنتاج فى فروع الإدارات المصرية . فما الذى يمنع مثلاً فى غير الأحوال الاستثنائية والطارئة كالموت أو المرض من أن يكون نقل الموظفين ، أو القضاة ، أو المدرسين ، أو غيرهم فى أوقات العطلة ، وهى أوقات الصيف ، حتى لا تفوت مصلحة العمل فى أوقات الشتاء ، والربيع ، والخريف ، وأن يعرف كل موظف محله الذى ينتظره فى وقت مناسب ، حتى اذا دخل موسم العمل الجدى كانت الأمور منتظمة ، هادئة ، ولم يعطل على الأمة شىء من إنتاج الموظف ، بل لم تكن سبباً فى إقلاق راحته ، واضطراب حاله ، فى مسكنه ، أو تربية أولاده ، أو تنظيم معيشته .

ومما نراه غريباً أن استقر فى بعض أذهان الحكام أنه يوجد اختلاف بين مناطق القطر ، يجعلون بعضها منفى للانتقامات الشخصية ، وبعضها محاباة ، ومراعاة لبعض المحظوظين من الأقارب وغيرهم ، والواجب أن تعدد بقاع الوطن متساوية ، وأن يعتبر الموظفون جميعاً متساوين ، والمواطنون جميعاً من الاسكندرية الى السودان على قدم المساواة ، فهم إخوان لا فرق بين واحد منهم والآخر .

ولازلت أكرر أن ترك هذا النقل إلى لجان مستقلة خير ضمان لتحقيق هذا العدل الذى نشده جميعاً .

(ج) ترقية الموظفين :

وتوجد لترقية الموظفين ضمانات قوية تحول دون الحيف والمحاباة؛ فهي ترقية يقتضيها النجاح في المسابقات العامة، أو ترقية طبيعية تقتضيها الأقدمية، وطول المراتبة، تحت إشراف وكيل الوزارة الموكول إليه — مع كبار موظفي الوزارة — أمر تقدير هذه الترقية. ولا شأن للوزير في ذلك كله إذ أن مركزه يرتفع به إلى غير هذه الأعمال الإدارية البحتة .

(د) تأديب الموظفين :

كذلك تأديب الموظفين يجب أن يوكل أمره إلى لجان محترمة ابتدائية، واستئنافية، مكونة من أناس لهم مراكزهم الممتازة، ولهم ضمانات في استقلالهم في الرأي؛ فلا يخضع عضو في مجلس التأديب إلا لرأيه ووجدانه، ولا يكون آلة صماء يديره رئيسه كيف شاء، تلك الضمانات التي تصون الموظف، ولا تجعل المتهم هدفا للانتقام والمطاردة .

إن الذي نرجوه لبلادنا في أمر تأديب الموظفين هو إيجاد لجان مستقلة لها كرامتها وكفائتها، وأن يجد المتهم بين يديها مجالا للدفاع عن نفسه بحرية واطمئنان، وأن تضم لجنة التأديب بين أعضائها أحد كبار الموظفين الذين ينتمى إليهم الموظف ليكون مرجع إرشاد نزيه، وألا يكون لمضطهدي الموظف أكثرية في هذه اللجنة، كما لا يصح أن يكون للرئيس الذي اتهم الموظف السلطة العليا في اللجنة .



هذا هو الذي يجب أن يكون : تعيين نزيه في الوظائف قائم على الجدارة والاستحقاق . وترقية نزيهة لا تدخل فيها ولا محاباة . ونقل برئ لوحظت فيه المصلحة العامة لا المحاباة ، أو الانتقام، والتشفي . وتأديب عادل، في أيد أمينة، لا تمتد إليها الشبهات .

بهذا كله وبهذا وحده ندخل في رُوع الناس تلك الحقيقة الثابتة التي جرى عليها العمل في الأمم الراقية ، وهي أن مستقبل الموظف منوط بعمله لا بحظه ، وننقد الوزير من الأعمال المرهقة التي ينوء بها الآن ، ونبعد عنه ذلك الضغط الذي يشل الحركة الحكومية العادلة ، ونضع الوزير في مركزه اللائق به ، ونفهم أن الأحزاب والحكومات في ظل الدستور والحياة البرلمانية إنما هي أحزاب مبادئ ، وحكومات مبادئ ، لا شأن لها بالمنافع الخاصة ، فتتجه الانتخابات العامة إلى الموازنة بين المبادئ والأعمال ، لا بين المحسوبيات والاستثناءات ، ويرقى الشعب صغيره وكبيره إلى تذوق هذا المثل الأعلى ، الذي وجدت الحياة البرلمانية لتحقيقه .

إنى من أولئك الذين يعتقدون أن أكبر آفة للإدارة في البلاد تأتي من عدم قيام العدل بين الموظفين ، وعدم اقتناعهم بأن الأمور تسير على الإنصاف المطلق . وإذا تفشى الظلم بينهم أصبحوا كسالى ، لا يفكرون في الخدمة العامة ولا في الصالح العام ، ولا ينتجون شيئا محترما ، يقتلون أوقاتهم إما في التأوه من ظلم واقع ، أو من الألم في محاباة من لا يستحق ، أو في العبث واللهو واللعب ، وبذلك يسود الركود جميع الأعمال ، وتتعطل مصالح الدولة ، وتضطرب مرافق الشعب .

(٧) عدد الموظفين والمستخدمين :

إذا بحثت أمر كل وزارة أو مصلحة هالك لأول نظرة ما عليه الإدارة من كثرة الموظفين كثرة هائلة ، حتى إنك لتجد بعضهم يعترف لك اعترافا صريحا بأن كثرة هؤلاء الموظفين عديمة الجدوى ، وأنها في أحيان كثيرة تعرقل العمل عرقلة مزرية . ولطالما لوحظ من بعض الموظفين أنهم لا يأتون إلا عملا تافها ، ويقتلون أوقات عملهم في قراءة الصحف ، أو في الحديث مع زملائهم ، أو مع زائريهم مع استمرار الشكوى من عدم ترقيةهم ، أو رفع علاواتهم ؛ وهذا هو أهم مظهر يلاحظه الناس في كثير من هؤلاء الموظفين دون احتياج إلى كثرة البحث ، أو التعمق في التقصى .

وبينما ترى الكثير من أقلام المصالح قد اكتظ بالموظفين على غير جدوى، ترى بعضهم مرهقا بالأعمال لما ألقى عليه من تبعات لا يشاركه فيها غيره. ويرجع ذلك إما إلى قلة العدد، وكثرة العمل المطلوب، وإما إلى إهمال بعض الرؤساء والمحظوظين، الذين لا يودّون أن يعملوا، والذين يتركون الأعباء كلها على عاتق من لا نصير له من ذوى النفوذ، وأولى الأمر والنهى .

كذلك ترى فى أمر الخدم ما يدهشك . فيها هى ذى وزارة من الوزارات أو مصلحة من المصالح، على أبواب أفلامها وفى طرقاتها ومنافذها فزاشون وسعاة وجنود لا تعرف ماذا يعملون ؟ . فهم لا يعملون شيئا، وإنما عملهم تقديم القهوة والمرطبات وحمل بعض أوراق من حجرة إلى أخرى قد لا تكون فى الغالب أية ضرورة لايجاد هذا الجيش العامل العاقل للقيام بها .

ولقد عمت الفوضى وساد التواكل والتكاسل من هذا النظام الذى يجب أن يزول؛ إذ هو أثر من آثار الماضى يجب أن نتحرر من مساوئه، ولا يمكن أن نصف به مصر فى وقتنا الحاضر إلا بأنها بلد الموظفين، وملجأ التوظف ! .

ولهذا المرض أسبابه؛ فمصر فقيرة، إما أن يكون المرء فيها زارعا أو موظفا، وهى بحكم ضعفها الصناعى والتجارى كما أسلفنا، أصبحت مضطرة إلى أن تعول الكثير من المتعطلين، والمتوسلين، والغاضبين، والصارخين الذين يريدون القوت، ولا أمل لهم فى الحياة إلا من خزانة الحكومة، والأرض أضعف من أن تمدهم بالكفاف . هذا إلى أن للتوظف فى الحكومة شرفا وسلطة، قد غرسهما العهد الغابر فى نفوس الأبناء، ثم انتقلت منهم إلى ذراريهم .

لهذا كان الأمر يحتاج إلى علاج . ومن أسبابه : تنظيم الإدارة، وفتح أبواب الخير من غير وجهة الحكومة . ويعيننا هنا التنظيم؛ فمن الواجب أن نفتنى أثر الأُمم الناهضة التى تدعى بحق أُمم الرجال والأعمال، فنقل من عدد الموظفين

والمستخدمين إلى الحد ، الذى تدعو إليه الضرورة ، ولن يكون ذلك إلا بتعيين الأكفاء ، والإبقاء على الأكفاء ، ومحو هذا العار الذى يسمونه المحاباة والمحسوبية ، فقد ابتلعت نفقات الموظفين والمستخدمين ما يقرب من نصف ميزانية الدولة .

إنى لست من الذين يرون إخراج بعض الموظفين الحاليين ، أو نقص شئ من رواتبهم ؛ فلهؤلاء حقوق ثابتة يجب احترامها وصيانتها ، ولم يقتربوا ذنبا ؛ إذا هم قد سعوا فى اللحاق بالحكومة ، كما أن نظامهم المعاشى قد قام وثبت على الطريقة التى ألفوها . إنما الذى ينبغى أن يقوم به أولياء أمورنا هو أن يملئوا كل وظيفة تخلو بموظفيهم الأصليين ، وألا يقبلوا جديدا فى الوظائف الحالية إلا من تقضى ضرورة العمل بتعيينه فيها ، وأن يضعوا أمام أعينهم أن لا حاجة بنا إلى هذا الزخرف وتلك الأبهة فى السعاة والخدم ، فلا يملئون محلات تخلو بخروج من يشغلونها الآن — ولطالما رأى الكثير منا وزراء الممالك والامبراطوريات الأجنبية يحملون محافظهم وأوراقهم بأنفسهم . فالوزراء ليسوا والحمد لله من أولئك الذين تمنعهم صحتهم أو مجدهم من حمل محافظهم وأوراقهم ، كما لم تمنع سلطة وزراء الدول الكبرى من أن يكونوا كسائر الناس فى بساطة العمل ، والتباعد عن مظاهر الأبهة التى دالت دولتها ، وولى زمانها ؛ فالمجد مجد الكفايات لا مجد الزخرف والخدم والحشم .



ومن حسن التنظيم للإقلال من عدد الموظفين فى المستقبل أن نسعى فى ضم الإدارات المتفقة فى العمل ، والمبعثرة بين الوزارات المختلفة فنجعلها إدارة واحدة ، وأن نسعى بفضل انتقاء الأكفاء فى تركيز المسئوليات ، والإقلال من الإمضاءات الكثيرة على ورقة واحدة ، وأن نراعى القصد فى المكاتبات الصادرة والواردة ، وبعضها كثير تحجل كثرته ، وهى موضع نقد عام ، وقد تكون تلك الأوراق عن أشياء تافهة ، يمكن البت فى أمرها بخاطبات تليفونية ، أو مناقشة شخصية بين

موظف وآخر فى حجرة مجاورة ، لا ضرورة معها لهذه المكاتبات الرسمية العديدة ، والسعاة الرائحين والغادين .

الحاجة ماسة إلى اختيار الموظفين الأكفاء ، والإبقاء عليهم ، وسرعة العمل ونزاهته رهن أمثال هؤلاء ، لا بالمحسوبيات والشفاعات ، وأمتنا فى حاجة ماسة ، إلى تدبير المال لأعمال أخرى ، لا زالت تتطلب العون والتنفيذ ، وهى أكبر خطرا وأمس ضرورة من كثرة الموظفين ، الذين لا فائدة منهم ولا غناء عندهم ، وإن مصالح الحكومة ليست مغنا للمحظوظين أو ملجأ للعجزة والمعوزين . نريد موظفين جديرين بالعمل النافع ، جديرين بالمسئولية . ولا تكون المسئولية إلا حيث يكون الموظف الكفء الجدير براتب يليق بكفايته ، وإنتاجه وكرامته .



هذا ، ولا يفوتنا أن نقرر أن التنظيمات مهما يكن نوعها ، وتكن دقتها فى أمة من الأمم فإنها لا تؤتى ثمراتها إلا اذا كانت الأمة نفسها قابلة للتنظيم ، مشوقة إليه ، وأن الذى يعوقها عن بلوغ الكمال ، أو ما يشبه الكمال ، يرجع الى الفوضى فى الادارة ، وعدم الدقة فى أمور التنظيم على أحسن وجه . أما اذا كانت الأمة بطبيعتها غير قابلة للنظام والعدل ، وكانت محرومة — والعياذ بالله — من الضمير ، والمناعة الخلقية ، والوجدان الحى فلا أمل فى النظام .

نحن نعتقد ، ولا نزال نعتقد ، أن أمتنا قابلة — بعون الله — لتحقيق العدل والإنصاف ، مستعدة للعمل تحت لوائه ، تواقفة الى تعديل أداة الحكم ، لتسيير دفة الأمور العامة على ما يرضى الوقت الحاضر . وعصرنا هذا يتطلب للنهوض والرقى أن توضع الأمور فى نصابها ، وأن يحدد لكل جهة اختصاصها .

وفي يقيني أنه متى تحققت هذه النظم وعرف كل إنسان حقه وواجبه ، أمكننا أن نسير قُدماً في سبيل الرقي والعدل ، ونحظى بما أمكن غيرنا أن يناله من هذه النظم ، بعد أن أثبت أنه أهل لكل خير ، وما كان ينقصه سوى نظام العمل فدفعته حميته ، ورغبته الطاهرة الى ما أدى بالموظف الى الاطمئنان على شخصه ، وحقه ، وكرامته ، وشرفه ، وحقوقه كإنسان يحس بحقوق الإنسان ؛ وبهذا يمكن أن يرقى ويقوى إحساسه لتقديس الواجب ، وحب الوطن ، والتضامن القومى ، وهى عوامل قوة الأمم ، وبغيرها لا تكون الأمة جديرة بهذا الاسم .

فصل الثانى

ديوان المحاسبة

أموال الأمة فى مصر تحتاج إلى رقابة ماسة . وما كان يصح أن تبقى هكذا فى حياتنا الدستورية ؛ إذ أن أهم ما ترمى إليه الحياة النيابية فى البلاد هو الدقة فى تحصيل الضرائب ، وكافة ما يجب أن يكون من إيراد الدولة ، بعد أن يقرّر أمرها بطريقة عادلة . فإذا تقررت من الهيئة التشريعية ، وهى البرلمان ، كان ذلك إعلانا بأنه قد روعى فيها العدل والإنصاف ؛ وعلى هذا وجب أن تنفذ تلك القوانين تنفيذا دقيقا ، وبغير هذه الدقة لا نضمن تنفيذ العدل الذى اقتضته القوانين . كما أن النفقات والمصروفات يجب أن تكون تحت رقابة شديدة ، لمعرفة مدى ما روعى فى أمرها مما تقضى به اللوائح والقوانين ، وحتى يطمئن دافعوا الضرائب على أن ما يجب إنما يصرف فى أبوابه ، لخير المصلحة العامة .

وإذا لاحظنا أن للشركات التجارية والصناعية والجماعات المالية رقابة يتولى أمرها إخصائيون ، يراجعون حساباتها الشهرية والسنوية ، كانت الدولة أولى بمثل هذا النظام الدقيق من مراجعة ومراقبة .

لهذا عيّنت الأمم الدستورية بتحقيق تلك الرغبة فى الإشراف على تصرف السلطة التنفيذية فى الأموال العامة من إيراد ومصروف . وقد نادى البرلمان بهذا الإشراف ، فى سنوات كثيرة ، وأظهر رغبته المتكررة فى إنشاء "ديوان المحاسبة" ليحل محل "مراقبة مراجعة الإيرادات والمصروفات" ، وهذه المراقبة لا تؤدي المهمة التى يؤدىها ديوان المحاسبة . وأملى عظيم فى أن يتحقق إنشاء هذا الديوان فى أقرب وقت ، وأن يختار موظفوه من موظفى الحكومة الأكفاء ، وأن يضاف إليهم عدد

قليل يكون بمنزلة الرأس من الجسد . وإنشاء هذا الديوان وإن كلف خزانة الدولة نفقات جديدة يساعد كثيرا على توفير المال من وجوه مختلفة .

ولقد لاحظنا — مع الأسف — حالات كثيرة لا ترضى أحدا ، فإن ميزانية الدولة التي يعتمدها البرلمان كل سنة تكاد لا تكون ميزانية حقيقية . فالبرلمان يعتمدها على أن تنفذها السلطة التنفيذية ، ثم لا نلبث بعد بضعة أيام حتى نرى اعتمادات كثيرة خارجة عن الميزانية ، وهي التي تسمى بالاعتمادات الإضافية . وهذه الاعتمادات تراحم الميزانية في أهميتها ، وليس لدى البرلمان من الوقت ما يسمح له بأن يطمئن اطمئنانا صحيحا إلى مثل هذه الاعتمادات . بل رأينا ما هو أدهى وأنكى ، رأينا اعتمادات إضافية يطلب إلى البرلمان إقرارها على أنها صرفت فعلا ، ونفذت قبل عرضها على البرلمان ، وفي هذا من الخلط والأذى بالمصاحبة العامة ما فيه .

إذن ديوان المحاسبة ضرورى لهذا البلد . ولقد تقدمت الحكومة بمشروع قانون إنشائه فى سنة ١٩٢٧ ، وأقره مجلس النواب فى سنة ١٩٣٠ ، ثم أرسل الى مجلس الشيوخ ، وبقي فيه طويلا . وأخيرا صدر فى سنة ١٩٤٢ مرسوم بمشروع قانون بإنشائه ، وسيعرض أمره على البرلمان .

ونحن نرجو مخلصين أن تسارع الحكومة والبرلمان الى إظهار هذا المشروع الحيوى ، وأن يحقق إنشاءه الأمور الأساسية الآتية :

(أولا) مراجعة الإيرادات بصفة دقيقة .

(ثانيا) مراجعة المصروفات .

وقد اختلفت التشريعات فى شأن مراجعة المصروفات . فبعض الأمم ترى مراجعة المصروفات بعد حصولها كفرنسا وإيطاليا . وبعضها ترى المراجعة قبل الصرف لإقراره كما هو الحال فى إنجلترا وبلجيكا والولايات المتحدة . وتوجد فى فرنسا " محكمة الحسابات " تراجع المصروفات بعد الصرف . وأرى أن تكون المراجعة قبل الصرف ، ولو بطريق التدرج . ولقد أحست فرنسا بأن المحاسبة بعد

الصرف لا تؤدي الغرض المنشود؛ إذ كيف يمكن أن تتم مراقبة مجدية بعد الصرف، وخاصة في بلد برلماني لتغير فيه الوزارات بسرعة ؟ . ولوحظ في فرنسا أن تقارير "محكمة الحسابات" تصدر بعد السنة المالية بسنة، أو سنتين، أو أكثر، وقد تكون الوزارة التي تولت الصرف تخلت عن كراسي الحكم، وتولتها وزارات أخرى . لهذا تطورت الرقابة في فرنسا تطورا محسوسا أدى إلى شيء من المراقبة قبل الصرف .

(ثالثا) وضع تقرير سنوي عن الميزانية، يعرض على البرلمان، ويكون مشتملا على ملاحظات عن الحساب الختامي من إيرادات ومصروفات ، وملاحظات على النظام المالي العام، واقتراحات في المبادئ، والنظم التي يراها .

(رابعا) أن يستشار في كل ما يرتبط بمالية البلاد من مشاريع قوانين، ولوائح ومنشورات .

(خامسا) أن يراجع الحساب الختامي، ويصدق عليه .

(سادسا) أن يراقب ميزانية وزارة الأوقاف والمعاهد الدينية ، والمصالح العامة الخارجة عن الميزانية كالمجالس البلدية والمحلية ؛ فإن هذه الأموال من دافعي الضرائب ، وهي من أموال الأمة ، فيجب أن تشرف عليها الأمة ممثلة في ديوان المحاسبة، الذي يشرف عليه البرلمان، ويطمئن إلى عمله .

ولما كان ديوان المحاسبة على هذا الوضع من الأهمية ، وإليه يركن البرلمان وتركن الحكومة في أعز شيء لديها، وهو عصب الأمة، كان من الضروري إذن أن يكون على رأس هذا الديوان رجل له مكانته ، واستقلاله ، يتصرف في ديوانه تصرف الوزير في وزارته، كما قضى بذلك المشروع المقدم الى البرلمان، وأن يكون غير قابل للعزل إلا بقرار من البرلمان .

وأرجو أن يحقق الله هذا العمل الجليل .

الفصل الثالث

مجلس الدولة

هناك حكومة، ووزراء، وبرلمان :

الحكومة تسير فى أعمالها الإدارية ، وعلى رأسها الوزراء يشرفون على أعمالها كما يشرفون على تنفيذ برامجهم السياسية ، التى أعلنوها وأقرها البرلمان . أما البرلمان فإنه يقوم بتشريع القوانين ، والإشراف العام على إدارة الحكم ، أى على أعمال السلطة التنفيذية .

لكن هذا الإشراف فى جميع نواحيه المتعددة لا يمكن أن يكون كاملاً ؛ فقد تحدث أخطاء ، وقد تحدث مخالفات فى إدارة الحكم ، مخالفات للقوانين أو للوائح ، أو للائحة منظمة المختلفة ، وقد يقع ظلم لا يصل المشرفون أنفسهم الى معرفته . وتحقيقاً للمصلحة العامة رُئى فى كثير من الأمم أن تكون هناك سلطة تتمكن من سماع شكاية الأفراد ، والجماعات والموظفين اذا حاق بهم ظلم من الحكومة ، سواء أكان ذلك بالاعتداء على القوانين والأنظمة ، أم بالاعتداء على الحقوق المكتسبة للأفراد أو الموظفين . وأن يكون لهذه السلطة حق إلغاء الأوامر والقرارات المنافية لقوانين البلاد ولوائحها ، كما يكون لها حق الحكم بالتعويضات .

ونظامنا المصرى لا يزال كما كان قبل الدستور ، نظاماً ناقصاً لا يتفق ورقى البلاد فى ظل الحياة النيابية . يقضى نظامنا بأن يتولى الهيمنة على شؤون الموظفين مجلس الوزراء ، ومجالس التأديب . وفى هذه المجالس التأديبية نقص من حيث تشكيلها ، وتكوين أعضائها وصفاتهم وحياتهم . ومن ناحية أخرى فإن إحدى فقرات المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية تقضى بعدم تأويل أى عمل

إدارى ، أو وقف تنفيذه ، وليس لصاحب الحق إلا أن يطالب الحكومة بتعويض بسبب إجراءات إدارية وقعت مخالفة للقوانين واللوائح . يضاف إلى هذا أن لمجلس الوزراء — طبق النظام القائم — الحق فى أن يعزل الموظفين دون أن يهيئ لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم ، ودون بيان الأسباب التى بنى عليها هذا العزل . وقد يكون العزل نتيجة لشهوات حزبية ، أو تعسفية لا يعرفها الناس ، ولا تعرفها المحاكم ، ولا يعرفها صاحب الشأن نفسه . بل لو ثبت أن عزل الموظف كان نتيجة لتعسف ملموس ، وعنت ظاهر ، فليس لأية جهة أن تمنع هذا العزل ، بل يبقى قائماً نافذاً إلى ما شاء الله ! .

لهذا قامت فرنسا منذ زمن بعيد بإنشاء ما يسمى ” مجلس الدولة “ لمراقبة أعمال الحكومة فى إجراءاتها مع الموظفين أو مع غير الموظفين . ومن أعمال هذا المجلس واختصاصاته البحث فى إجراءات الحكومة ، ومدى قيامها على سنن الدستور ، والقوانين والحقوق المكتسبة . ولهذا المجلس الحق فى إلغاء الأوامر والإجراءات واللوائح ، التى يظهر أنها مخالفة للدستور والقوانين والحقوق المكتسبة .

ونحن إلى الآن باقون تحت حكم إحدى فقرات المادة (١٥) من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية . تلك الفقرة التى وجدت فى ظل النظام القديم قبل ظهور الدستور ، والحياة النيابية ، التى تسعى دائماً إلى تحقيق العدل ، وطمأنينة الناس على تنفيذ القوانين واحترامها ، وصيانة الحريات ، والحقوق المكتسبة . فهل لنا أن نرجو نظاما يراقب الأعمال الإدارية ، ويبطل ما خالف منها روح الدستور ، والقوانين المتبعة ، والحقوق المكتسبة ؟ . هل لنا أن نرجو نظاما يطمئن إليه الفرد ، والموظف فى حريته وحقوقه ، وأنه قد أصبح فى مأمن من كل عسف وظلم ؟ نريد نظاما كهذا ، وقد نادى كثير من الناس بإيجاد مجلس الدولة على غرار ما قام فى فرنسا .

وإنى مع رغبتى الأكيدة فى إيجاد نظام يودى ما يتغيه الناس من مجلس الدولة لا أراى مغتبطا بإيجاد مثل هذا المجلس بالذات ، بل إنى أعتقد اعتقاداً صريحاً

أننا نفوز بما نرغبه من مجلس الدولة ، بإيجاد نظام كنظام بلجيكا ، وإنجلترا ، بعد أن نكون قد أتممنا تنظيم الإدارة على النحو الذى بسطناه .

مجلس الدولة فى فرنسا قد أنشئ فى الواقع بمعرفة السلطة التنفيذية ، حتى تحتمى وراءه . ولم يثبت فى عصور إنشائه الأولى أنه كان المثل الأعلى فى صيانة حقوق الأفراد ، ولم تتركز قوائمه إلا فى الأزمنة الأخيرة ، بعد أطوار مختلفة ، وتنظيمات متنوعة ، وقوانين متعددة .

ومجلس الدولة فى فرنسا عبارة عن محاكم إدارية تضم عددا من المستشارين ، يعينون ويعزلون بمرسوم من رئيس الجمهورية ، ومن مستشارين بحكم وظائفهم ، وهم رؤساء المصالح ، ومديرو الإدارات ، ومن قضاة مساعدين ، إلى غير هؤلاء ، كما يتبع مجلس الدولة هذا مجالس محلية فى الأقاليم لها اختصاصات محددة ، حتى أصبح " مجلس الدولة " عبارة عن محاكم إدارية ، بها عدد كبير من الموظفين .

ونحن فى حالتنا الحاضرة فى غنى عن وجود هذا النظام فى بلادنا ؛ إذ هو يتطلب موظفين كثيرين فى القاهرة ، والمراكز الكبرى فى القطر المصرى ، ويتطلب بالتالى نفقات باهظة ، تزيد الميزانية أحمالا وأعباء . على أن هذا النظام نفسه لم يؤت ثمراته الطيبة فى فرنسا ، إلا بعد جهود شاقة وآماد بعيدة .

لهذا أرجو أن يكون نظامنا كنظام بلجيكا وإنجلترا ، وأن نكل الأمر فى مراقبة حسن تطبيق القوانين الإدارية وغيرها إلى المحاكم . ففي بلجيكا نتولى المحاكم القضائية الاختصاصات التى يقوم بها القضاء الإدارى فى فرنسا ، وهو مجلس الدولة . وفى إنجلترا نتولى المحاكم القضائية تطبيق القوانين العامة والخاصة بما فيها الدستور نفسه .

ولا يتم هذا الاختصاص إلا بإلغاء ما نصت عليه المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، وتفويض المحاكم حق النظر فى الأعمال الإدارية ، وسماع شكاوى

الموظفين في شؤون تعيينهم ، وترقيتهم ، وعزلهم ، إذا وقعت مخالفة للقوانين واللوائح ، وكذلك شكاوى الأفراد في أى شأن له مساس بالمصالح ، أو الحقوق المكتسبة ، أو مخالفة للدستور وقوانين البلاد . على أن يكون حق إلغاء الأوامر والقرارات الإدارية من اختصاص المحاكم الابتدائية ، ومحكمة الاستئناف ، ثم محكمة النقض والإبرام . بهذا يمكننا أن نحقق الغاية المرجوة التي يؤديها "مجلس الدولة" . ولنا بحمد الله من محاكمنا القضائية نظام قد استقر ، وحاز الثقة التامة بالمرانة ، والتجارب الطويلة . فما الذى يحوجنا إلى خلق نظام جديد كثير النفقات كمجلس الدولة ؟ وهو نظام مجلس إدارى متشعب باهظ التكاليف ، وإيراد الدولة في حالتها الحاضرة لا يسمح أن ندخل في مغامرة كهذه المغامرة ، تعود على البلاد بشر وبيل .

ليس الغرض أن نتباهى بإنشاء "مجلس الدولة" ، وإنما الغرض هو أن نضمن حقوق الأهلىن والموظفين ، بنظام ثابت لا يكلفنا كثيرا ، ويؤدى إلى ما نرجوه دون أن نضيع الكثير من النفقات ، ودون أن نزعج بكثير من الموظفين في غير جدوى . وليس الغرض أن يقال إننا قلدنا فرنسا ، فإن النظم البلجيكية والانجليزية في هذا الباب لم تكن أقل نفعا من مجلس الدولة في فرنسا ، ولم تكن الإدارة الفرنسية في وقت من الأوقات — على ما نعتقد — بأكثر دقة ونظاما من الإدارة البلجيكية أو الانجليزية .

وإذا ظننت أن قابلية قضاة محاكمنا الابتدائية للعزل تحول دون اطمئنانك الى العدل في هذه القضايا الإدارية على الحكومة ، فاعلم أن جميع مستشارى مجلس الدولة بفرنسا قابلون أيضا للعزل ، وأن القضايا ستكون عندنا موضع بحث محاكم الاستئناف والنقض ، ومستشاروها غير قابلين للعزل . وقد اتت التجارب ، والحمد لله ، بما يجعلنا نطمئن إلى قضائنا اطمئنانا كثيرا . وكان يمكنك أن ترجو قيام مجلس الدولة في بلادنا لو قام بخاطرك لحظة إمكان اختيار قضاة لهذا المجلس — بواسطة الإدارة — تبذ مكاتهم ما عليه قضاة محاكمنا من كفاية واستقلال .

لهذا لا أرى أى مسوغ لخلق ما يسمى بمجلس الدولة مع ما يتبعه من طائفة من المستشارين والنواب، وجيش من الموظفين والمستخدمين، ومن نفقات الأماكـن المتعددة فى جهات القطر بلا ضرورة . وأمامنا من الواجبات الملحة لرفع مستوى المعيشة، وتنظيم حالتنا الاجتماعية والدفاعية شئ كثير .

وعلى هذا وجب أن يكون التنظيم فى هذا الباب بالاكتفاء بأقلام قضايا الحكومة، ومجالسها الاستشارية فى تحضير مشاريع القوانين، وإبداء الرأى فيما يعرض عليها من مشورات . أما حق الفصل فى التعويضات وحق إلغاء الأوامر المخالفة للقوانين واللوائح والدستور، فيجب أن يكون ذلك من اختصاص المحاكم بعد إلغاء قيود المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . ويحسن تخصيص دائرة فى كل محكمة ابتدائية لهذه المنازعات الإدارية، كما خصصنا للأموال المستعجلة قاضيا فى القاهرة، وآخر فى الاسكندرية، ثم ينظر بعد ذلك فى إضافة دائرة أخرى، أو أكثر فى جهة، أو جهات معينة فى القطر، سعا للتطور الطبيعى، وحاجة العمل . وهذا كله لا يحتاج إلا إلى تنظيم بسيط، ونفقات محتملة .

أما العمل على تقليد فرنسا لمجرد التقليد، فهو مما يآباه العقل، ويضر بمصلحة البلاد . ولم يثبت للملأ كما قلنا أن الإدارة الفرنسية كانت - بفضل مجلس الدولة - المثل الأعلى بين إدارات العالم فى النظام، والعدل .

الباب الرابع

التعليم

الناحية الجسمية — الناحية الخلقية — الناحية العقلية

الباب الرابع

التعليم

يروى عن بسمارك أنه عند ما سئل عن سبب انتصارات دولته في سنة ١٨٧٠ على فرنسا أجاب : إن الفضل في ذلك للمدرسة .

وإذا سئل الناس جميعا في أوقاتنا الحاضرة عن قوة أية أمة من الأمم ، سواء في الصناعة أو التجارة أو الزراعة أو الاختراعات جميعا ، وعن أهم سبب في استقلال كل أمة ، وتبوءها منزلة سامية لما تردد واحد ممن يفقهون ويدركون الأمور على حقيقتها في أن يقول : إن السبب في ذلك كله راجع إلى المدرسة .

فالمدرسة هي التي ترفع الأمة ، وهي التي تصونها وتقويها ، وهي التي تخلق فيها أسباب الرفعة والعظمة ، وهي التي توجد في الشعب تلك الشعلة المقدسة ، التي نسميها الكرامة الوطنية ، والكرامة الشخصية . المدرسة هي التي ترفع الشعب ماديا وأدبيا . هي التي تصقل عقله ، وتقوى جسمه ، وتهذب خلقه ، وترفعه إلى أسنى الدرجات .

والمدرسة الأولى هي البيت ، وبعبارة أخرى هي الأم — وأسميها بحق "المعلم الأول" ، فهي التي تغذى طفلها بلبن التربية الصحيحة ، وتروضه إلى أن يصير يافعا ، ثم يتدرج في البيئة المدرسية ، وهي المرحلة الثانية في التعليم .

وهناك مدرسة ثالثة ، هي مدرسة الكون ، تحتضن الشاب بعد أن يحصل على شهادته المدرسية وتغذيه بالتجارب . تدفعه تعاليمه الأولى إلى الاستزادة من علوم الكون ، فينمو علمه ، وتوسع تجاربه ، وينصقل منطقته ، وهكذا يسير في الاستزادة من العلم والمعرفة والتجارب إلى أن يصبح رجلا حتى يموت . وهذا كله مصداق

لقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ . ولقول النبي الكريم : « اطلبوا العلم من المهد الى اللحد » . ولقوله عليه السلام : ” من أراد الدنيا فعليه بالعلم ، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم ، ومن أرادهما معا فعليه بالعلم “ .

وإذا نظرنا إلى نوع المدرسة بوجه عام في مراحلها الثلاث : البيت ، والمعاهد التعليمية ، وتجارب الكون — إذا نظرنا إلى هذه الأنواع الثلاثة وجدنا أقواها أثرا ، وأعمها نفعا المدرسة الوسطى ، وهى معاهد العلم ، سواء أكانت هذه المعاهد فى يد الحكومة أم فى يد هيئات شعبية ، أم فى يد الأفراد . ذلك لأن المدارس هى التى تكون الأم نفسها ، بتعليمها الصحيح وتهذيبها السليم ، فتهيئها لأن تكون المعلم الأول ، تضع فى الطفل أول بذور المعرفة ، وتبث فيه روح الكرامة الشخصية والقومية . كما أن هذه المدارس هى التى تهىء الرجل بعد أن ينال شهادته إلى أن يصبح عضوا نافعا ، تدفعه تعاليمها الى الاستزادة من العلم والتجارب ، فيكون أهلا لخدمة بلاده ، وتحقيق ما تصبو إليه من رفعة ومجد .

هناك إذن فى معاهد التعليم الأساس الصالح لتكوين الطبقة الأولى من المعلمين والمعلمات ، وهم الآباء والأمهات ، ثم لتكوين أولئك الرجال العاملين ، الذين يقومون بخدمة بلادهم وصياتها ، على أقوم سبيل .

فمسئولية المدارس ، أو معاهد العلم مسئولية خطيرة ، يجب علينا أن نحيطها بعناية كبيرة ، وأن نفكر فى أن تكون المثل الصالح ، والمنبع الطاهر ، لخلق الأجيال كلها . وإن أمة فسدت وسائل التعليم فيها أو انعدمت ، لهى أمة مقضى عليها بالفناء . فلا صناعة فى أمة جاهلة ، ولا تجارة فى أمة جاهلة ، ولا زراعة فى أمة جاهلة ، ولا آداب فى أمة جاهلة ، ولا اختراعات فى أمة جاهلة ، ولا ثروة لأمة جاهلة ، ولا استقلال لأمة جاهلة ، ولا كرامة لأمة جاهلة .

يجب أن يعرف الناس جميعا أن حرية الأمم ، وكرامتها ، وثروتها ، ومناعتها ، واستقلالها أسبابا مقررة ، ووسائل معروفة ، فلا يجدى صياح ، ولا مجرد آمال . ولطالما قلت

إن استقلال الأمم وحريتها جدارة واستحقاق ، قبل أن يكونا حقا طبيعيا ؛ فإن الحق مرتبط بالقوة ، ويأنف الحق أن يأتي لمن لا يستحقه ، ولا يستحقه إلا القوى : القوى في العلم ، القوى في الخلق ، القوى في البدن . تلك هي العوامل الثلاثة التي بها تنهض الأمم ، وتنال حقوقها كاملة ؛ وبغيرها لا يكون لأمة مستخرية ، وشعب مترهل نصيب في الحياة ، وإن شئت لا يكون له نصيب في حرية واستقلال . والتاريخ شاهد عدل على ما أقول .



إذا تقرر هذا فماذا يجب أن تكون عليه المدرسة ، وأن يكون عليه التعليم ؟
سار التعليم بين الأمم في أدوار ثلاثة :

الدور الأول — ما قامت به الحكومات المستبدة ، مستقلة كانت أو غير مستقلة ، من جعل التعليم وسيلة لإخراج موظفين آليين ، واجبههم تنفيذ ما أرادته الحكومة من أعمال إدارية ، وصيانة سلطتها في الشعب ، واتجهت المناهج الى تحقيق هذه الغاية ، فكانت المعلومات التي تعطى آلية جافة ، لا رابطة بينها وبين الكرامة الشخصية ، أو الاستقلال الشخصي .

وهناك دور ثان أرق نوعا من هذا الدور الأول ، وهو أن يكون للطالب حظ من الاستقلال في التفكير ، ومن التوسع في العلم قدر الطاقة ، حتى يتسنى له فيما بعد أن يكافح في الحياة لنيل رزقه في هذا الكفاح العالمي ، ولو كان بعيدا عن وظائف الحكومة .

أما الدور الثالث ، وهو آخر ما وصلت إليه فنون التربية الحديثة ، فهو نشر التعليم القومي ، وتهيئة الطالب لأن يكون مواطنا نافعا ، متضامنا مع أمته فيما تنو إليه من عز ورفعة ، وأن يعتبر نفسه لقومه قبل أن يكون لشخصه ، وأن يكون فوق كونه مواطنا كريما ، رجلا قادرا على أن ينهض بقومه نهوضا كريما ، في مدارج الرقي الإنساني .

وبعبارة أخرى كان الدور الأول إيجاد أدوات للحكومة تنفذ بها مشاريعها ولو على حساب الشعب. والدور الثاني تعليم الشخص، وتمكينه من حريته الفردية، للحصول على رزقه الشخصي من أية ناحية كانت، دون تضامن مع الجماعة التي يعيش بين ظهرانيها، حاكمين ومحكومين. والدور الثالث هو كمال شخصية الرجل، واتصاله بقومه اتصالا وثيقا، متضامنا معه في خيره وشره، على أن يكون جزءا من شعبه، قبل أن يكون لنفسه وأسرته.

فهل تعليمنا المدرسى الحاضر يهيئ لتحقيق هذه الغاية النبيلة، بعد أن أصبحنا مستقلين، وبعد أن أعلن دستورنا أن الأمة مصدر السلطات ؟ .

إنى أعتقد أن مدارسنا لا يزال فيها أثر ظاهري من آثار الدور الأول، ذلك الذى كان ينادى به اللورد كرومر في تقاريره من أن واجب المدارس هو إخراج موظفين للحكومة. وإذا كنا قد دخلنا في المرحلة الثانية فإن خريجي مدارسنا لا يزالون يتجهون إلى وظائف الحكومة، ولا يجدون من وسائل الكفاح ما يدفعهم إلى كسب العيش، من طريق العمل الحر.

إذن نحن متأخرون، ووجب علينا أن نهض نهوضا إجماعيا شاملا فيما يحيط بهذه الأمة ويرفعها إلى الدرجات التي يصبو إليها كل مواطن كريم، وكل غيور يتحرق ألما من حاجة هذه الأمة الكريمة إلى أن تكون في مصاف الأمم الناهضة القوية.

لا أنكر أن وزارة المعارف عندنا قد بذلت جهودا كثيرة، وتوعت برامجها في فترات متعددة، كما أنى أتوقع أن تكون وزارة المعارف قد اطلعت على برامج التعليم في البلاد الأخرى، وسعت في تطبيق ما يلائم حالنا وقدرتنا المالية. ولكنى إزاء ذلك لا يمكننى أن أنسى هذا التبلبل في وضع البرامج، وكثير منها ارتجال لا يوافق العقلية المصرية، ولا الحاجات المصرية. وإن القلب ليتفطر عند ما أرى أمة كأمة اليابان بعد أن كانت منعزلة عن التمدن الحديث، والحضارة العالمية، محتبسة في رقعتها

النائية، نهضت نهضتها في القرن الماضي، فبهرت العالم كله، وشادت مصانعها الجبارة، وأقامت تجارتها الواسعة، التي زاحمت بها أقوى أمم الأرض وأغناها، ونشرت العلم بين طبقات الأمة، علما مزجته بروح الأمة وتقاليدها واستعدادها، حتى صارت مضرب الأمثال. كما لا ننسى ما قامت به تركيا في القرن الحاضر، وهي أقل ثروة من مصر، فشقت طريقها في سبيل العلم والتعليم، وسعت في نحو الأمية من بلادها. وهما في الآن في فترة قصيرة من الزمن بعثت نفسها بعثا جديدا، وأصبحت تلك الأمة القوية الهازية، التي يسعى غيرها في طلب ودها، لما لها من كرامة وقوة ووجود.

لا بد أن تكون حكوماتنا المتعددة قد بحثت في أسباب نهوض مثل هاتين الأمتين، ولا يمكن أن أفكر أن فاتها هذا الواجب بعد أن رأيت بنفسى أن سلطنة "حيدر آباد الدكن" بالهند لم تتوان في إيفاد بعثة من كبار رجال التعليم إلى بلاد اليابان للبحث في طرائق تعليمها، ورجعت هذه البعثة مزودة بتقرير ضاف عن حالة التعليم في اليابان، وكيف أن هذه البلاد قد اقتسبت من النظم الأجنبية ما ساعدها على خلق أجيال جديدة فنية، جمعت بين العلم والخلق والوطنية ما لا مزيد بعده لمستريد.

دعنا من هذا كله، وسائل نفسك بعد ذلك: ما الذي تطلبه مصر في أمور التعليم؟ إن الذي تطلبه—ولا يصح أن يكون موضع نقاش بعد الذي نسمعه عن حالة التعليم في غير مصر—هو ما أجمع عليه رجال الأمم الأخرى، وأولو الأمر فيها، وهو أن يكون التعليم قائما على أسس ثلاثة: قوة الجسم، وقوة الخلق، وقوة العقل. تلك هي الأسس الثلاثة التي لا معدى عنها، وهي، كما يقول المناطقية، جامعة مانعة.

نشئوا الأمة على أن تكون صحيحة الجسم، قوية الخلق، كاملة التعقل من طريق المعرفة النظرية، والمعرفة العملية، نصل بها إلى طريق النجاح والتقدم.

ويترتب على ذلك أن تكون الرياضة البدنية في المدارس في منزلة لا تقل عن منزلة العلم والفن، وأن تكون تقوية الخلق في منزلة لا تقل عن منزلة العلم والفن .

وليعلم أولو الأمر فينا أن تقوية فرع من هذه الفروع على حساب فرع آخر يؤدي إلى نتيجة من التعليم عرجاء، لا فائدة فيها ولا غناء .

الرجل المكافح في هذه الحياة، والمواطن في هذا البلد، يجب أن يكون صحيح الجسم، سامي الخلق، كامل المعرفة . ولا أخفى عليك أن بعض الأمم التي سارت على هذا النهج قد أوجدت في شعبها الاعتماد على النفس، وروح النشاط والاقدام، والصبر على الشدائد، وحفظ الكرامة، والتمسك بأهداب الحرية، والتضامن القومي، فسارت في مضمار الحضارة والمدنية شوطا بعيدا، وساهم كل فرد من أفرادها ذكورا وإناثا في بناء هذا المجد القومي، الذي صاغوه وصانوه، بما كسبوا من طرائق العلم والتربية والتهديب .

أولا — في الناحية الجسمية

ما الذي نراه في مدارسنا من الناحية الجسمية ؟

نرى بعض ألعاب وقية لبعض التلاميذ، وبعض مظاهرات في حفلات رسمية . فنحن على ما يظهر مغرمون بالاستعراض والمهرجانات، دون العناية بما هو نافع مفيد . إن الرياضة البدنية في مدارسنا هزيلة مهجورة، مع العلم بأن لها فوائد جمة، فهي تقوى الجسم، وتهدي الطبع، وتخلق في الشباب خصلة الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية، وروح المغامرة والمثابرة، والإقدام، والشجاعة المقرونة بالاتزان والحياء، والتباعد عن المهلكات كالخمر والميسر وإضاعة الوقت سدى . والرياضة تصون صاحبها من الأمراض، وتوجد المناعة في جسمه ضد العدوى . ولهذا كان لا بد لنا من نشر الرياضة البدنية، حتى يصبح الشعب كله

رياضيا، ويكون هذا العلم — أو الفن إن شئت — فرعا أساسيا من أنواع التعليم ، لا يقل شأنه عن سائر ضروب العلوم والفنون .

نريد رياضة بدنية عامة لجميع شبان المدارس وأطفالها ، باعتبارها علما أساسيا ، يختار لكل شاب ما هو أهل له من أنواع الرياضة . ومتى شبت الطبقات المتنوعة من شباب هذه الأمة على تذوق الرياضة البدنية وتعشقها ، وجعلها جزءا أساسيا من حياتها العامة والخاصة ، قويت صحة الأمة ، وارتفعت أخلاقها ، وهيانا من هذه الشبيبة كتلة صالحة للدفاع القومي ، مزودة بأوفى نصيب من تعاليم الرياضة العلمية ، بحيث لا يجد الشاب — وقد دخل الجندية — فرقا بين حياته الرياضية ، وحياته العسكرية ، بل ربما أمكن تقصير مدة الجندية — وهو الأصح — لأولئك الشبان الذين مارسوا الرياضة في المدارس .

وإذا عممنا الرياضة البدنية تعميا إجباريا ، فليس معنى ذلك أن نكتفى من التلاميذ بالرياضة العادية ، بل يجب أن ندرج بها في المدارس ، حتى تصل إلى تدريس التعاليم العسكرية القاسية في المدارس العالية .

نحن في زمن لا يصح فيه أن يكون الجيش جزءا مغايرا لكتلة الأمة ، بل يجب أن يكون الجيش في هذا الزمن فرعا من أمة رياضية قوية ، عسكرية . ذلك لأن الحروب ، كما قلنا فيما سبق ، لم تعد في هذه الأيام حروب جيوش أمام جيوش ، ولكنها أصبحت حروب شعوب أمام شعوب . فإذا لم يصل الشعب كله الى درجة من الرياضة البدنية ، والفنون العسكرية ، تسمح له بالدفاع عن مكانه بكافة أنواع الدفاع الوقائية وغيرها ، وشرطنا الأمة شطرين : أحدهما جندي ، والآخر لا يعرف من أحوال الجندية شيئا ، فقد قضينا على هذه الأمة بالويل والخسران .

ها هي ذى الحروب قائمة أمام أعيننا . وإن تقف الحروب ما دام الإنسان على هذه الأرض . وليس في هذا العالم حق إلا إذا صانته القوة . فهل لنا أن نرجو

أن ننشئ أمناً وهذا الشعب الكريم، الذى يصبو الى الحرية والاستقلال، تنشئة تجعله
بمأمن من غوائل المفاجآت والفتك والعدوان، وقد رأينا أن صيانة البلد لا بد لها
من مساهمة أفراد الشعب — فتيان وفتيات — فى الذود عن حياضها، والدفاع
عن كرامتها وحريتها .

إنى إذ أتكلّم عن هذا المنهاج، منهاج الرياضة البدنية والفنون العسكرية،
لا أراى فى حاجة الى تفصيل، فإن التفصيل مرجعه أهل الفن، والإخصائيون .
إنما هو منهاج توجيهى، وجب تنفيذه على هذا النحو، وهو الذى تطلبه أمة
تريد الحياة .

وإن أردت بعض التفصيل فقد كان هناك مشروع فى وزارة المعارف قد
سعى فى تحقيقه وقت أن كنت وزيرا لها، ولم تسعفه الظروف اللاحقة بتنفيذه .
ذلك هو إيجاد أندية رياضية متعدّدة، فى مدينة القاهرة، والاسكندرية، والمدن
الأخرى، على أن يكون لكل مدرستين ثانويتين مثلاً ناد شامل يلجأ اليه الطالب،
تتوافر فيه فنون السباحة، وأنواع الرياضة المختلفة، ككرة القدم، والتنس، والأسلحة
البضاء، وغير ذلك من ألوان التسلية البريئة، كما يلجأ اليه الطالب بعد خروجه من
المدرسة للذاكرة، والمطالعة، ويجد فيه ملجأً يحتضنه، بدل هذه البيئات الموبوءة،
من أماكن اللهو، والعبث، والمجون .

فاذا أمكننا تنفيذ مشروع كهذا، أو ما يشابهه، أو ما هو أفضل منه، تحت
مراقبة إدارات المدارس والجامعة، ووزارة المعارف، وإيجاد الألفه الصحيحة بين
التلاميذ ومدرّسيهم، أمكننا أن نرفع المستوى الجثمانى، والخلقى، والعلمى بين
التلاميذ، وأمكننا أن نصون التلاميذ والطلبة من تلك الحال المريعة التى يئنون
تحت أثقالها، وأن نوجد لهم حياة جديدة يغذون فيها عقولهم، ووجدانهم،
ونشاطهم، وشبابهم لخير الأمة والوطن .

وكان يمكن أيضا أن تجرى المسابقات الرياضية المتكررة بين هذه الأندية المتعددة في أنواع الرياضات المختلفة ، وأن تعطى الجوائز تشجيعا للمتفوقين من التلاميذ ، عوضا عما نراه الآن من أعمال تسمى رياضية ، وهى على ما نرى من ضعف وهزال ، وليس فيها من الأعمال العسكرية شئ .

هذا هو الذى أخذت به الأمم الناهضة ، وهذا هو الذى تحرص عليه وتسعى فى إتقانه ، للوصول به إلى درجة الكمال . وقل لى بربك ما هو عدد الرياضيين الآن بين التلاميذ والطلاب ، أولئك الذين يصح أن يطلق عليهم هذا الاسم ؟ . كم عدد المتمازين فى السباحة من الآلاف المؤلفة من التلاميذ ؟ . وكم عدد المتمازين فى كرة القدم والتنس ؟ . وكذلك فى لعبة " الشيش " والسيف ، والمصارعة ، والملاكمة ، وضرب النار ؟ . كم عدد المتمازين من هؤلاء ؟ وكم عدد الضعفاء والمرضى منهم ؟ حتى يصح أن نوازن بينهم وبين غيرهم من الأمم الأخرى .

إنى أخشى أن يكون الجواب قاتما أسود ! .

ثانياً — فى الناحية الخلقية

دلت حوادث التاريخ دلالة واضحة على أن الأمم لا تقوم بعلمها الآلى الخاف ، وإنما تقوم بروحها ، وتعيش بحيويتها وبتضحياتها ، وبرغبتها فى البقاء حرة كريمة . ولا تموت أمة أرادت الحياة ، وعملت لها . نعم قد تمر عليها عصور شدة وفقر ، وانحطاط سياسى ، ولكنها إذا ارتفعت خلقيا ترنو دائماً إلى النهوض من كبوتها ، وإعادة مجدها ، وتسعى الى اقتناص هذا الجهد ، مهما طال أمد السعى ، ومهما قامت أمامها الصعوبات والتضحيات .

وقد لوحظ فى بعض الأمم التى قصرت همها على العلم الآلى فقدان الهمة والنشاط ، والمغامرة والإباء . ولا تحصل أمة على هذه الصفات الحيوية إلا اذا جعلت من عناصر التعليم الأساسية تكوين خلقها وصيانة مجدها ، وأهليتها للقيام

بنصيبها في الهيئـة الاجتماعية، وتقوية عنصرها تقوية جسمية، حتى تفوز بمكانتها
باجتماع عناصر التعليم الثلاثة .

ألم تركيف وصلت أمة اليونان القديمة إلى هذا المجد المؤئل؟، وكيف وصلت
أمة الرومان القديمة إلى سطوتها وعظمتها، وانتشار ملكها في بقاع الأرض؟. ان
هاتين الأمتين وغيرهما لم تصل إلى ما وصلت إليه من عز ومجد وسؤدد إلا بتوافر
أسباب الحياة لديها من رياضة وعلم وخلق. ولم يدع الانجليز كما لم يدع الألمان
أنفسهم بلسان زعيمهم "هتلر" في كتاب "كفاحي": أن أممهم أرقى الأمم ذكاء وفطنة،
وإنما قامت مفاخرتهم على أن عنصرهم قد امتاز بشيء واحد هو أن الفرد منهم
يعتقد أنه جزء من مجموع أمته، وأنه يعمل مثابرا للمجموع، وأن ليس فيه تلك الأثرة
والأنانية، اللتان كانتا سببا في انحطاط بعض الأمم الأخرى، وأنه يعتقد كما قال
"هتلر" وغيره: إن الانسان يبدأ في هذا الوجود بالدفاع عن نفسه، ثم يتسع هذا
الدفاع إلى أن يدافع عن زوجه وبنيه، وبعبارة أخرى عن عشه الذي درج فيه،
ثم اتسع هذا الدفاع عن النفس بطريق التضامن عند ما تكونت القبيلة، فكل
شخص من هذه القبيلة يعتبر نفسه جزءا منها عاملا فيها، متضامنا معها في الخير
والشر. ولما اتسعت القبيلة وأصبحت وطنا، لم تتغير حالة الانسان في الدفاع
عن وطنه، متضامنا معه باعتباره جزءا منه ومن عائلته، ومن قبيلته الكبرى التي
أصبحت وطنا لهذا المواطن .

تلك فكرة صحيحة لمن يريد الدفاع عن بلده، فالوطن ليس شيئا سوى الأسرة
الكبرى . ولم يخلق الشخص إذن ليكون أنانيا يدافع عن نفسه لفائدة نفسه،
ويسعى إلى خير ذاته دون خير أمته، بل الشخص في هذا الوجود جزء من كل
لا تنقسم عراه، إذا شكا منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى .

تلك هي النظرية السليمة التي يجب أن ترسخ في أذهان الناس. ونحن كمسلمين
قد اتسع تفكيرنا إلى تضامننا مع من شاركونا في الدين « إنما المؤمنون إخوة »

كما اتسع تفكير كثير من الحكماء ورجال الأخلاق الى اعتبار الانسان جزءا من الانسانية جمعاء، يسعى إلى تحقيق الخير لها، ومساهمتها آمالها وآلامها .

ونحن إذا نظرنا إلى الواقع الملموس، قلنا : إنه لا يرجى لأمة فلاح ما لم يعتقد أفرادها أنهم خلقوا متضامنين متكاتفين للدفاع عن وطنهم ، وأن المواطن جزء من المجموع ، وأن هذا المجموع لا يرقى ولا يحافظ على كيانته ما لم يحقق لأفراد الشعب تلك النظريات الأساسية الثلاث، التي نكرر المناداة بها، وهي تقوية الشعب من الوجهة البدنية، والوجهة الخلقية، والوجهة العقلية .



وعلى هذا فما الذي قامت به وزارات المعارف المختلفة في بلادنا في أمر هذه الناحية الخلقية ؟ .

إنا نرى أيضا برامج متعددة، تتغير بتغير الوزراء، يهدم كل منهم ما بناه غيره، ولم نستقر إلى الآن على حال ، يحسن الاطمئنان إليها ، والركون إلى قواعدها الأساسية ، ولو إلى زمن .

خذ لذلك مثلا في مناهج دراستنا، ترى أننا مازلنا على حالنا الأولى لم نبتعد عنها كثيرا . فهل قامت وزارة المعارف في علم التاريخ مثلا بأن صبغته صبغة وطنية قومية صحيحة، فجعلت مثلا لتاريخ مصر القديم والحديث المكان الأول في تاريخ العالم؟ وهل قامت وزارة المعارف بإبرازه صورة تمثل مجد المصريين، ومجد أبطال العرب والاسلام؟ ، بطريقة يعتز بها العربي والمسلم، ويحس في نفسه وشعوره وتفكيره بأنه من سلالة تلك الأمة العريقة التي كان يهرب جانبها ، والتي شادت لها مكانا عليا في ميادين القوة، والعظمة، والثقافة، وسمو الخلق .

قد دل تاريخنا القديم على تفاني أسلافنا في رفعة أوطانهم، واعتبار فنائهم في خدمة أوطانهم حياة للمجموع . فهؤلاء الذين كانوا لا يهابون الموت هم أولئك

الذين أوجدوا لهم وللخلف من بعدهم هذه الحياة، وهذا المجد الذي نعتر به،
ونباهى الأجيال بتراته .

يلوح لى أن الطالب المصرى يعلم من تاريخ البلاد الغربية أكثر مما يعلم من
تاريخ بلاده ، كما يعلم فى التاريخ أسماء ملوك ووقائع وتواريخ لا فائدة منها ولا غناء .
والواجب فى أمر تدريس التاريخ أن نستخلص منه العبر والعظات ، وأن يكون لنا
نبراسا نهتدى بهديه ، لا أن نكتفى بذكر الوقائع الصامتة الصماء . فما الذى يهم الطالب
أن يعرف اسم ملك ، أو حالة الغالب والمغلوب فى واقعة من وقائع التاريخ ؟ وليس
التاريخ إلا عبدا وعظات ، نستخلص بها النتائج من حالات الانسانية السابقة ، فنصل
بها إلى دروس أخلاقية ووطنية ، يجب أن تكون نبراسا لنا فى أعمالنا كمواطنين ،
وإذا انعدم هذا الأثر من التاريخ فقد انعدمت الفائدة كلها منه .

وهل يليق فى دروس الجغرافية أن يعلم الطالب عن غير مصر من الأقطار أكثر
مما يعلم عن مصر والسودان وبلاد العرب ؟ ! نعم إن لوزارة المعارف فضلا
فى سياحة بعض الطلاب إلى البلاد العربية والأوربية ، وإلى بعض المناطق فى مصر .
ولكن هل يكفى هذا المشروع الضئيل ؟ . ألم يكن الأجدر بوزارة المعارف أن تكثر
من زيارة عدد كبير من الطلاب للأماكن التاريخية فى مصر حتى يكون التلاميذ على
علم تام بحالة بلادهم وبسالف مجدها وعظمتها ؟ ! أليس من المفيد أن نشجع نظام
الكشافة والرواد ؟ وأن يكون هذا النظام واسعا والطريقة نافعة مجدية ، وأن ترتفع بتلك
البعوث العلمية فى الخارج حتى تكون جديرة بتمثيل مصر الفتية ، وأن نحكم الرقابة على
من نوفدهم ، حتى لا نكون أمثلة بين الأمم الأوربية الراقية . فقد وصل إلى علم
كثير منا أن بعض هؤلاء الطلاب حاد عن جادة الحق والصواب ، فتركوا جانب
العلم والاستفادة ، ووجدوا أبواب الخمر والميسر ، ومباعدة العبث والمجون ، فكانوا عنوانا
سيئا لأمتهم ، التى كانت ترجو منهم الخير والعون .



ومن النواحي الأخلاقية التعليم القومي، وحب الوطن، وتقوية الإرادة، وحض
الشبان على تحمل المسؤولية، والاعتراف بالخطأ. فإذا اجتمعت لدى الشبان وسائل
تعليمهم الأخلاق، وكان المدرسون قدوة حسنة لهم، وصلنا إلى ما نبتغيه من تهيئة
شباب ناجح، قادر على أن يسدى إلى هذه البلاد خدمة كبرى، ويهيئ لها مستقبلا
سعيدا، جديرا بأمة تريد أن تحيا حياة طيبة.

ومن النواحي الأخلاقية أيضا ضرورة إحاطة الطلبة بسياج من الرقابة الأبوية
الرشيده داخل المعهد وخارجه، حتى نكون من هذه العجينة البريئة رجلا للمستقبل،
يصبح مواطنا كريما، تنغرس في نفسه المروءة والإباء والقوة، ويمثل الفضيلة
في أقوى مظاهرها وأجملها، ويخلق فيه عقيدة راسخة بأنه من أولئك الأماجد
الأبطال، لا ينقصه إلا أن يقتفى آثارهم، ويعمل على هدى ذكراهم.

هل عملنا كما يعمل غيرنا في إيجاد تلك الصلة الرحيمة بين المعلم والطالب ؟ .
هل عملنا على إقناع الطلبة بالاعتكاف على الاغتراف من مناهل العلم والفضيلة، أملا
في أن يكونوا مواطنين سندا وملاذا ؟ . هل سعينا في أن نوجد مثلا في القاهرة
مدينة للطلبة يؤمها طلاب العلم ؟، حتى تكون هذه المدينة مسكنا لهم قليل النفقات،
كامل العدة من الوجهة الصحية، ومن الوجهة الأخلاقية، يعيشون في ظلها
عيشة راضية، وينعمون بإرشاد أساتذتهم ورعايتهم .

تلك أمثلة قليلة مما نحن في حاجة إليه . ويحزننا أنا تركنا الأمر فوضى بين
الطلاب، كل يعيش بطريق المصادفة . فلا غرابة إذا رأينا الضالين منهم — وهم
كثيرون — يؤمون دور اللهو واللعب، التي لا تليق بطلبة العلم، والتي تقطع جزءا كبيرا
من أوقاتهم، وصحتهم، وسمعتهم. فإذا لم نحفظ بهذه الكنوز، وتلك الأبدان، ونهيئها
إلى المنزلة السامية، التي يجب أن يرقى إليها الشعب، فاننا نكون قد أضعنا وقتا ثميننا،

وأموالا طائلة على غير هدى . وتلك فوضى لا يصح للقائمين بالأمر فيها أن يتركوها تمتد وتنتشر؛ فهي أمراض فناكة معدية ، يسأل عنها أطباء النفس ، وهم القائمون بأمر التعليم والتربية في هذا البلد .



تحافظ الأمم التي تريد الحياة والعظمة على تلك النفوس الصغيرة البريئة ، وتصونها من الوجهة الصحية ، والخلقية ، والعقلية .

تراقب حكومة اليابان مثلاً أبناءها الذين ترسلهم إلى الخارج مراقبة دقيقة . فلست ترى بين هؤلاء الطلاب من يؤم دور اللهو والفجور ، بل يعكف كل منهم على درسه ، بوازع من نفسه ، أو في حراسة الرقباء الذين ينظرون الى أعماله بعين فاحصة دقيقة ، فاذا وجدوا فيها ما يخدش كرامة العلم والتحصيل ، أو سمعة بلادهم بادروا بإرجاعه ، حتى لا يبقى منهم في تلك البلاد الا من يكون مثلاً صالحاً لنفسه ووطنه .

لا فائدة من علم بلا أخلاق . ولا فائدة من علم بلا قوة بدنية صحيحة ، تظهر بلادنا بمظهر الحياة والعظمة ، وتهيئها إلى استدراك ما فات . فاننا نسير ببطء رغم تأخرنا ، والعالم يجري بخطا واسعة رغم تقدمه . ولا يمكن أن نستدرك ما فقدنا إلا بالجد والعمل المتواصل ، حتى لا يعز الدواء ، بعد أن يتأصل الداء .

كل منا يرى كثيرين ، أو يسمع عن كثيرين بلغوا في العلم غايته ، ولكن هنالهم الجسمي حال دون أن يقوموا بعمل نافع . والأهم محتاجة إلى النشاط ، والهمة ، والاقدام قبل أن تحتاج الى العلم ؛ فقد يكون من هؤلاء النفع العظيم لبدء مشورة في أمور علمية أو فنية أو سياسية ، ولكنهم عاجزون عن أن ينفذوا في الادارة والسياسة العملية ما يبتغون ، كما أن كثيرين قد تشربوا العلم ، ولم يتذوقوا معنى الفضيلة ، فكانوا على البلاد وبالا ، وكان علمهم عوناً لهم على الإيغال في الشر والأذى .

من هذا كله نرى أن صحة الأمم وقوة خلقها عنصران مساويان على الأقل
عنصر التعليم . ووجب على القائم بأمر التعليم أن يجعل مكاتهما في المدارس كمكانة
العلم نفسه .

إن هناك ضرورة قصوى في أن يكون للعلم غاية من الأخلاق والتربية
والتهذيب ، وأن نتجه هذه الغاية إلى رفع مستوى الشباب ، وأن نتخلق فيهم عوامل
الرجولة ، والحيوية والكرامة والعزة ، والتزوع الى المثل العليا في هذه الحياة .

ولا أغالى إذا قلت : إن حرية الأمم منوطة قبل كل شيء بأخلاقها .
فلا يظن ظان أن حرية الأمم منحة من السماء ، فإن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة ،
وانما الحرية والاستقلال هبة من الله ، جزاء وفاقا على ما تبذله الأمة من جهود
وتضحيات ، تجعل الأمة جديرة بنعمة الحرية ، ونعمة الكرامة والاستقلال .

أفهم أن للآمال آمالا شريفة . ولكن يجب أن يفهم الناس أن هناك فرقا بين
الآمال ، وبين الوسائل الصحيحة لبلوغ هذه الآمال ، وأنه بغير هذه الوسائل
الصحيحة والكفاح الدائب لا يرجى تحقيق لهذه الآمال .



إذا فهمت ما سبق علمت أن الذى نقصده من الأخلاق وتعليمها في المدارس
أن يجمع الشاب بين الخلق الشخصى ، والخلق الوطنى ، وأن تسعى معاهد التعليم إلى رفع
مستوى هذين النوعين الأساسيين من الخلق . فهل ترى وزارة المعارف عندنا في أمر
الخلق الوطنى أن براجمها قد عنت عناية خاصة بالبحث بطريقة جدية — مثلا عند
إلقاء دروس التاريخ (وأكرر ذلك مرة أخرى) — في شرح أسباب ارتفاع الأمم
ونهبها ، وقوتها وعظمتها ، وفي الأسباب التى أدت إلى انحلال الأمم وضعفها
وانحطاطها ؟ . أعتقد أن هذا النوع من البحث يجب أن يكون أهم باب من أبواب
التاريخ ، فلا يجديننا أن يعرف الشاب منا أن حاكما كسب واقعة حربية ، أو أنه ولى

الحكم في سنة كذا أو مات في سنة كذا، إنما الذي يجب علينا أن نوليّه أهمية كبيرة هو ذلك العلم الذي يبقى له الأثر الخالد في نفوس الطلاب، هو فلسفة التاريخ. والغرض من التاريخ والغاية منه، هو معرفة الأسباب الحقيقية والعناصر الفعالة في ارتقاء الأمم، وفي أسباب قوتها وعظمتها، لتتخذها مثلاً يحتذى، ولمعرفة أسباب انحطاط الأمم وضياعها، حتى تكون هذه الأمثلة ماثلة أمام أعيننا، وفي أذهان الطلاب، ونجني من ذلك أطيب الثمرات. فإن للتاريخ عظات ثابتة، وأمثلة حية، هي المقصودة من دراسة علم التاريخ. ويمكن للمعاهد العلمية أن تشيع التربية الوطنية بأمثلة بارزة في جميع العلوم والفنون، كما فعلت الأمم الأخرى من قبل.

وهل سعت دور معارفنا في أمر الخلق الشخصي، أن تعلم الشبان تعليماً كافياً آداب السلوك، وآداب المعاملات، وقيمة الشرف الشخصي؟. إنى أعتقد أن هذه النواحي — مع أهميتها — لم تأخذ حظها من العناية. ولا يمكن أن ننكر أن ليس للبناء نظام ثابت يهيئ الشباب لتعلم آداب المحاوراة، وآداب المجتمعات، وآداب التعارف، وآداب الأكل، وآداب الملبس، وما إلى ذلك من أنواع الآداب المختلفة. إن في تاريخنا القديم والحديث، وفيما نشاهده حولنا من أساليب التربية الحديثة في الممالك الأجنبية، وفي العناية التي بذلت هناك لتربية الطفل إلى أن يكون رجلاً بالمعنى الصحيح، لا أن يكون متعلماً تعليماً آلياً — ينبوعاً لا ينضب معينه لمن يريد أن يخدم بلاده خدمة صالحة، تؤتي ثمراتها الطيبة في تكوين أجيال صالحة. وإن في ديننا الحنيف، وعظاته الحقة، ورجاله الذين أقاموه على قلوبهم، وأكتفاهم وأرواحهم، وفي تلك الشعلة المقدسة التي دفعت آباءنا الأقدمين إلى حب الكرامة، والاستقلال والحزبية، والتضحية في سبيل المجموع، وحسن الذكرى، والجد والمثابرة — لآيات بينات. كل ذلك نرجو ألا يغيب عن أذهان المربين فينا، حتى يكونوا هذه العناصر الصحيحة. التي بها نقود شباننا إلى خدمة الدين، وخدمة الفضيلة، وخدمة الوطن.

ثالثا - في الناحية العقلية

أقصد بالناحية العقلية ناحية التعليم ، وتميته على قواعد ثابتة . وأسائل كل منصف : هل للتعليم في بلادنا سياسة مستقرة ، نطمئن إليها في تكوين الأجيال السليمة النافعة ؟ إنى أصرح الجميع بأن ليس للتعليم في بلادنا إلى الآن سياسة ثابتة ، حتى بعد أن صارت البلاد حرة ، ذات استقلال في أمورها الداخلية ، بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وبعد معاهدة الصداقة والاستقلال ، التي صدرت في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ .

أقول ليس في بلادنا سياسة للتعليم مستقرة ، بعد أن نزع الانجليز أيديهم من السيطرة على التعليم . ولا أنكر أن للوزارات المتعاقبة جهودا تشكر عليها في سبيل التعليم ؛ ولكنها لم تصل إلى محو تلك الطرق العقيمة محو تاما .

إننا أحوج ما نكون إلى استقرار سياسة التعليم في بلادنا . وتلك أمنية يصبو إلى تحقيقها كل غيور على مستقبل هذا التعليم . وقد أعلن وزير المعارف في إحدى خطبه في سنة ١٩٤١ أنه يسعى في إيجاد وسيلة تمكنه من توجيه التعليم توجيهها تطمئن إليه نفوس المواطنين .

وأول ما يجب العناية به في أمر استقرار مناهج التعليم الاعتماد على آراء كبار رجال العلم والتربية . ولهذا كان من أوجب الواجبات أن يكون لوزارة المعارف مجلس تعليم أعلى ، يتكون من فطاحل رجال التعليم والتربية ، سواء كان أعضاؤه قائمين بالتعليم فعلا ، أو كان لهم قسط وافر سابق فيه .

ولقد ساعدتني الظروف فأعدت تكوين مجلس التعليم الأعلى منذ كنت وزيرا للمعارف سنة ١٩٣٦ ، ثم تراخت الجهود في أمر الحفاظ عليه أو تقويته حتى أتيحت الفرصة السانحة ، فعاد هذا المجلس بتكوين جديد ، وتوافرت في أعضائه عناصر الخبرة والكفاية والإخلاص . وتوئل البلاد في هؤلاء الرجال خيرا وفلاحا ، وأن ينتمجوا المناهج الصحيحة الثابتة ، بفضل تجاربهم وكفاياتهم ، وأن تكون متفقة مع

مقتضيات البيئة المصرية، والتقاليد المصرية، وقدرة البلاد على النهوض بالتعليم في جميع درجاته، نهوضا متصلا ثابتا قويا، يصح أن نطمئن إليه في جيلنا الحاضر. وإذا كانت مهمة مجلس التعليم شاقة معقدة فإن للبلاد فيما أعلم غرضا واحدا، وغاية واحدة، هي التي يجب علينا جميعا أن نوجه إليها أنظار مجلس التعليم.

إننا نطلب من مجلس التعليم كما نطلب من الجامعة المصرية أن ترمى مناهجها إلى تحقيق ما سبق أن قلناه، وهو تهيئة الطالب لأن يكون صحيح الجسم، قوى الخلق، قوى العقل. نطلب من مجلس التعليم الأعلى ومن المجالس التي تهتم على التعليم في هذا البلد، أن تجعل للقوة الجسمانية، وللقوة الخلقية نصيبا من العناية لا يقل عن نصيب القوة العلمية.

نطلب أن يكون التعليم غير مقصور على أن يكون تعليما آليا، وإنما الذي نعرفه ويعرفه الناس كافة أن التعليم يجب أن يلقى على الطالب بوسيلة تجعله يهضم ما فهم، لا أن يخزن في رأسه معلومات يؤول أمرها إلى التبخر فيما بعد. فالذي نطلبه من هذه الناحية هو أن تكون المعلومات التي تلقى إلى التلميذ وخاصة بعد سن الطفولة بحيث تناسب إدراكه وتلائم بيئته، وأن يكون مشوقا إليها، راغبا فيها، وبهذا تصبح المعلومات بعد سن الطفولة مزيجا من كيانه ومن نفسه، لا تنفك عنه ولا ينساها بمجرد الفراغ من الامتحانات. فالتعليم الصحيح ليس حشو معلومات في أدمغة الطلاب، وإنما هو تهيئة الفكر لأن يتقبل هذه المعلومات بطريقة تعليمية حديثة، فتحببها إليه، ويأنس إليها، ويغرم بها.

ويلوح لي أن أمثل طريقة، عرفها الناس في التعليم، هو أن يكون لدى المعلم القدرة الكافية على أن يجعل الطالب يفهم العلم، لا من طريق الإدراك فحسب، بل كأنه يراه بعينه، ويحسه بيديه، وبسائر حواسه، حتى يصبح جزءا منه. ولهذا قام التعليم الحديث على أساس تطبيق العلم على العمل. وقد أثبتت لنا الحوادث أن التعليم المقترن بالتدريب والتطبيق العملي هو خير تعليم، أنتج خير الرجال.

ويترتب على هذا التفرقة بين أنواع التعليم الثلاثة : التعليم النظري والبحث وحشو أذهان الطلاب بما لا فائدة فيه ولا غناء ، والتعليم المقصور على العمل المادى والتجربة المادية مع قليل من العلم ، والتعليم القائم على التوسط بين النظريات والعمليات ، وإيجاد التوازن بين هاتين الصفتين . وهذا النوع الأخير من التعليم هو الذى ثبت أنه أسدى للتعلمين الثمرات الطيبة والخير الوافر .

ولا يفوتن مجلس التعليم الأعلى التفكير فى وضع المناهج السليمة فى درجات التعليم المختلفة . فهناك التعليم الأولى والإلزامى ، وهناك التعليم الابتدائى ، ثم التعليم الثانوى ، ثم التعليم العالى والجامعى .

وأكتفى هنا بإجمال ما يجب أن يكون عليه التعليم فى هذه المراحل المختلفة ، حتى تؤدى ثمراتها المرجوة .

التعليم الإلزامى

فشئت الأمية في البلاد وكان لابد من محوها . وتعليم سواد الأمة هو حجر الزاوية في كيانها . وقد فكرت الحكومة في سنة ١٩١٧ أيام أن كان المرحوم "عدلى يكن باشا" وزيرا للمعارف في توسيع نطاقه ، ثم أنشئ التعليم الإلزامى فعلا في نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، ثم صدر قانون التعليم الإلزامى في سنة ١٩٣٣ ، ثم صدرت اللائحة التنفيذية لهذا التعليم في نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، وأغدقت الحكومة من أموالها على هذا التعليم شيئا كثيرا ، حتى أصبح عدد التلاميذ والتلميذات في سنة ١٩٤١ نحو مليون نفس ، منها ١٣٨٤٢١ تلميذا وتلميذة بمدارس ومجالس المديرية . ويقول وزير المعارف في خطابه الذي افتتح به مجلس التعليم الأعلى في سنة ١٩٤١ : " إن حظ هذا النوع من التعليم من وزارة المعارف في السنة الماضية كان أكثر من مليون ونصف مليون من الجنيهات " .

فوزارة المعارف من يوم أن أنشأت هذا التعليم الإلزامى تغدق عليه كل سنة أموالا ضخمة ، كما تغدق عليه أيضا مجالس المديرية من أموالها شيئا كثيرا . ويؤلمنى أن يؤول أمر هذا التعليم إلى تلك النتيجة الخاسرة والاختفاق الذريع ، رغم التضحيات الكثيرة ، وإنفاق ملايين الجنيهات على غير جدوى . وذلك لأن هذا النوع من التعليم قد قام على غير هدى ؛ فأخفق لعدم وجود برنامج سليم . والواقع — مع الأسف الشديد — أن الحكومات المتعاقبة بعد أن نالت الأمة استقلالها أرادت لفكرة سياسية أو حزبية أن تقدم في عجلة ، وبطريقة ارتجالية ، على نشر هذا التعليم الإلزامى قبل أن تعد له عدته الأساسية .

فماذا عملت ؟

فتحت المدارس واستأجرت أماكنها ، ولكنها أخطأت في نواح كثيرة ، فلم تعد برامج صحيحة تتفق ومدارك الأطفال . ولم تعد تلك المناهج لمحو الأمية

محوأ صحيحا، بعد أن يتم الطفل دراسته . ولم تعن العناية الكافية في اختيار المدرسين الأكفاء ، الذين يجب أن يوكل اليهم أمر هذا التعليم ، ثم أشركت معها في إدارة هذا التعليم مجالس المديرية .

إن الغرض من هذا التعليم الإلزامي هو محو الأمية ، بحيث لا تعود إلى الطفل ، وقد فارق الدراسة إلى الحقل أو المصنع أو المتجر . هو أن نهى الطفل تهيئة صالحة حتى ينمو جسمه ، ويتفتح إدراكه ، وأن يفهم ما حوله من البيئة ، وأسباب الوقاية صحيا واجتماعيا ، وأن يحاول أن يشق لنفسه سبيلا في هذه الحياة ، ويصبح عاملا مفيدا في بيئته ، أو أن يكون مستعدا لأن يرقى في سلم الحياة ، فيصبح رجلا بالمعنى الصحيح ، ساعيا وراء رزقه وصالح وطنه .

كل هذا لم تفكر فيه الحكومات المتعاقبة ، واكتفت بفتح المدارس ، وتعيين مدرسين ، وبذل الأموال .

ولكى أعطى القارئ صورة صحيحة مما وصل إليه أمر التعليم الإلزامي إلى يومنا هذا يكفي أن أسجل ما جاء في تقرير حديث لوزارة المعارف ، فقد قالت :

” لا يمكن لغير شاهد عيان أن يصف حالة التلاميذ المؤلمة في معظم المكاتب العامة بالقرى في مختلف الجهات . نعم . حالة مؤلمة ، ومثيرة للنفس ، لما يبدو على هؤلاء الأطفال من بؤس يبعثه الفقر والجوع والحرمان ، ويزيده ضعف البنية ، وتغلغل الأمراض الفتاكة “ .

” ويضاعف بؤسهم ما تراه في أبدانهم وفي ملابسهم من القذارة ، التي تشمئز منها النفس ، وما تشاهده على وجوههم من دلائل النفور من الدراسة ، والرغبة عن العمل . بجانب ذلك كله تبرز فيهم روح معنوية لا تبشر بخير كثير . وليت الأمر كان مقصورا على ذلك ، فهناك حالة المواظبة وهي لا تقل إيلا ما للنفس عما ذكرنا “ .

”فقد يتخلف نصف أطفال المكتب في يوم ما ، وقد يزيد عدد المتخلفين على النصف . ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، فان كثيرا ممن يحضرون يردون إلى المكتب واحدا أثر آخر ، متلاحقين غير متسابقين . فلا عجب إذا مضى وقت طويل قبل أن ينتظم الدرس . يحدث ذلك يوميا ، والمعلم في حيرة لا يدري ماذا يفعل ؟ أيستمر في درسه ، ويحرم المتأخرين ، أم ينتظر فيحرم المواظبين المجتهدين“ .

هذا ماتقوله وزارة المعارف ، وقد أثبتته البرلمان في أحد تقاريره ، وهو أمر جد خطير ، يجب أن يسارع ولاية أمورنا إلى إيجاد حل حاسم له ، اتقاء لما يولده من النتائج الخطيرة .

وقد قامت الصيحة من جانب الأمة وبرلمانها بضرورة إصلاح هذا النوع من التعليم . وكانت النتيجة التي وصل إليها عقلاء الأمة وتوابعها أن هذا النوع من التعليم يجب أن تختص به وزارة المعارف وحدها لا أن تشترك فيه مجالس المديرية . والتعليم الأولي في بلاد العالم المتحضر يخضع للحكومة وحدها . وإذا كانت بعض الحكومات تجعل التعليم الفني والتعليم العالي خاضعا لبعض المقاطعات والهيئات الحرة ، فإنها تؤثر نفسها بالتعليم الإلزامي ، فهو حجر الزاوية في كيان البلد ، وهو يتطلب رعاية خاصة في المسائل العمرانية والصحية . يضاف إلى هذا أنه لا يصح لنا أن نتغاضى عن حقيقة واقعة في بلادنا ، وهى أن كثيرا من أعضاء مجالس مديرياتنا ، في وقتنا الحاضر ، رغم ما هم عليه من شديد الغيرة وحسن التصرف — لم يصلوا بعد إلى الدرجة التي يصح أن نكل فيها إليهم شؤون التعليم . فاذا كان التعليم الأولي في البلاد الراقية خاضعا لوزارة المعارف ، فمن باب أولى يجب أن يخضع لها في بلادنا ، وإذا ارتقت مجالس المديرية إلى الدرجة التي نرجوها ، وظهر من بين أعضائها كثيرون ممن مارسوا التعليم ، وبرزوا فيه ، كان من الممكن بعد ذلك أن تفكر في إحالة هذا النوع من التعليم الأولي إليهم ، أو إشراكهم فيه .



وهناك شيء ثان، هو أن الحكومة قد أسرع في إعداد المدرسين فاخترت عددا لا يصلح لأن نكل إليه أمر هذا التعليم؛ وما ذلك إلا للوثبة التي اتخذتها بعض الحكومات في زيادة عدد المدارس الإلزامية، دون استعداد، وتهيئة المدرسين اللازمين لهذا التوسع. وإنا نطالب بحسن انتقاء المعلمين، وبالتدرج في فتح هذه المدارس، تدرجا يناسب وجود الأكفاء منهم، وإيجاد المعاهد التي تخرج هؤلاء المدرسين، ومن الأسف لم يوجد إلا قليل جدا من المعلمين الأكفاء للتعليم الأولي. نخير لنا ألا نسعى في هذا الزحف، وألا نعرض هذه القشور، دون أن نطمئن إلى اللب، وهو المعلم.



وهناك ملاحظة أخرى، هي أنه يجب أن يطمئن القائمون بأمر التعليم فينا إلى الغاية من التعليم الإلزامي، وتحديد أهدافه. فان اضطراب الحكومات السابقة في معرفة هذه الغاية، وعدم تحديد أهدافها كان السبب الأكبر في اضطراب العمل وتعدد المناهج، وفي أن هذا التعليم لم يؤت ثمرته المرجوة في مدى سبعة عشر عاما مضت.

وهناك مسألة لا تزال تترجح بين آراء كثيرة، وأفكار متباينة، وهي هل يكون التعليم الأولي يوما كاملا أو نصف يوم؟. وقد ارتأى بعضهم: أن يكون التعليم يوما كاملا بدل نصف اليوم، المعمول به في المكاتب الإلزامية. وارتأى بعضهم: أن تكون مدة التعليم على هذا الأساس ثلاث سنوات. كما آرتأى بعضهم: أن تكون المدة ثلاث سنوات بيوم كامل، ثم سنتين أخريين بنصف يوم؛ حتى يكون للطفل بعد مرور ثلاث سنوات من تعليمه القدرة على مشاركة أبيه في الحقل، أو في أشغاله الخاصة. وإنني أدعو إلى تنوع مناهج التعليم الإلزامي في المناطق المختلفة، وفق ما تدعو

إليه ظروف البيئة، وأستعدادها لنوع من التعليم دون غيره، فيكون التعليم الزراعى مثلا فى جهة زراعية، كما يكون التعليم الصناعى الأولى فى جهة صناعية .

كما أَدْعُو إلى العناية بالحالة الصحية لأطفال تلك المكاتب الإلزامية، وأن تلاءم مبانيها الشروط الصحية مع البساطة وقلة النفقات، وألا تكتظ الفصول بالتلاميذ اكتظاظا يمنع المعلم من مراقبة هؤلاء الأطفال، ويعوقهم من الانتفاع بقسط معقول من الثقافة المدرسية، وألا يرهق المعلم بواجبات كثيرة، لا يتمكن من أدائها على الوجه الأكمل، وأن يرتفع عنه هذا السوء فى حالته المادية، وأن يشترك فى بلان إصلاح هذا التعليم .



ولقد ثبت أن التلميذ فى بعض البلاد الأجنبية ينسى ما أخذه من التعليم الابتدائى البسيط بعد سنوات قليلة من خروجه من المدرسة، إذا كان لا يتصل بمعلوماته فى القراءة والكتابة. وإذا كان الأمر كذلك فى البلاد الأجنبية الراقية أفلا ترى أن أقل ما نطمع فيه فى بلادنا هو أن يكون التعليم الابتدائى كله نظريا وعمليا إجباريا، وبالمجان؟، حتى نحقق معنى محو الأمية، وحتى نؤهل أبناءنا للعمل فى معترك الحياة بمحصول من المعلومات نطمئن إليه .

أما المحاولة فى الاكتفاء بالتعليم الإلزامى الحالى بدرجة المتواضعة فهذه لا تجدى ولا تغنى؛ لأن هذا التعليم لا يحقق أملا، فإنه من الهزال بدرجة أنه لا يؤدى إلى محو الأمية، ولا يحقق ما تصبو إليه البلاد .

تلك ملاحظات يكفى أن نوجه الأنظار إليها . وأعتقد أن على وزارة المعارف ومجلس التعليم الأعلى واجبا نحو هذا التعليم، هو أول الواجبات فى التعليم فى مصر . وإنا نرقب بكل إلحاح أن يبت أولو الأمر فى أمر هذا التعليم الإلزامى، وملاحظة الأسس التى تحدثنا عنها آنفا . وإذا لم تجد الوزارة حلا شافيا لهذا النوع من التعليم نخير لنا ألا نضيع أموال الأمة سدى .



ولا تترك موضوع المدارس الأولية دون أن نشير إلى نقطة أخرى يجب أن تكون محل بحث رجال التعليم ، وهى التى وقفت عندها الآن وزارة المعارف ، لا تبدى فيها رأيا صريحا ، تلك هى إيجاد مدارس أولية كثيرة للزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، تكون محلية فى تعليمها ، مع مراعاة بيئة المدارس الأولية التى بجانبها ، وتكون بذلك منفذا لأولئك الأطفال الذين أتموا الدراسة الأولية والإلزامية ، وهم سواد الأمة وفقراءها ، حتى يجدوا لأنفسهم استعدادا بسيطا يمكنهم من الاستمرار والعمل فيما درج عليه آبائهم وبيئاتهم ، دون أن يغيروا من حالتهم المعيشية شيئا .

فعلى رجال التعليم الإخصائيين أن يبحثوا وأن يقرروا : أمن المصلحة لتنفيذ هذه الرغبة الصحيحة أن يطيلوا مدة الدراسة من ثلاث سنين مثلا إلى خمس سنوات كاملة بيوم كامل ، وتكون السنتان الأخيرتان للتخصص فى شىء من الصناعة أو المعلومات الأولية لبيئة الأطفال ، أم أن يكتبوا بثلاث سنين مثلا للتعليم الأولي بيوم كامل وستين بنصف يوم كامل ، تكونان أساسا لرفع مستوى التعليم الذى يعود على الطفل وعلى وسطه بالفائدة المناسبة لحاله ؟ .

على رجال التعليم أن ينظروا فى هذا الأمر ، وأن يجدوا له حلا سريعا ، يمكن الطبقات الفقيرة فى الأمة من أن تكون قادرة على الكفاح فى حياتها البسيطة ، دون إرهاق لأولئك الفقراء ، ولقدرة البلاد المالية .

وما دنا فى شأن التعليم الأولي ، وهو من أهم مراحل التعليم ، فيجب البت فى نقطة أخرى ، على جانب من الأهمية ، وهى هل يكون التعليم الأولي مستقلا بذاته ، أو أنه مرحلة للتعليم الابتدائي ؟ . حتى يمكن بذلك إيجاد التناسق بين التعليمين ، أو العدول عن هذا التناسق ، والاكتفاء بتعليم أولى مستقل ، يرمى إلى محو الأمية ، وإلى شىء من الثقافة البسيطة ، وإلى تهذيب الأخلاق الشخصية والقومية ، وأن

توجد له تلك المرحلة النهائية، وهى ذلك المقصد الذى سبق أن قلناه وهو التعليم الزراعى، أو الصناعى، أو التجارى البسيط. ذلك هو ما نريده، وما ينتظر من المسؤولين أن يبتوا فى أمره.

وإنى مازلت أكرر أننا مع استقلالنا بطابع مصرى خاص، لا زلنا نرجو أن يكون أولو الأمر فىنا قد أحاطوا علما بأسباب النهضة التى قامت بها الأمم الفتية، وظهرت نتائجها الباهرة فى أسرع الأوقات كالأمة التركية والإيطالية واليابانية.

وإذا ارتأينا إشراف وزارة المعارف على جميع المكاتب العامة دون مجالس المديرىات، فإننا نطلب سياقاً لهذا المنطق أن تبحث وزارة المعارف: هل من المفيد أن تكل الإشراف الصحى على التلاميذ لوزارة الصحة وحدها، إذ هى المختصة بالشؤون الصحية فى هذا البلد؟

ويرى هذا رأى كثير من نواب الأمة ومفكرىها.

التعليم الابتدائي والثانوى

يجب أن يتجه التعليم فى المدارس الابتدائية والثانوية إلى تحقيق تلك الغايات الثلاث التى ذكرناها، والتى يجدر أن تكون رائد كل معلم، وهى القوة البدنية، والقوة الخلقية، والقوة العقلية. ويجدر بنا أيضا فى هذه المرحلة ألا نحشو ذهن التلميذ بما لا يناسب إدراكه، ولا يتفق مع استعداداته وحاجاته، ويكفى أن يلحق معلومات عامة تناسب كل مرحلة من مراحل التعليم، وكافية لأن تعدّه للكفاح فى هذه الحياة وراء رزقه ونفع وطنه. وبعد مرحلة الثقافة يجب أن يتسع أمامه أفق المعلومات، وأن تكون دقيقة وافية، استعدادا لمرحلة التخصص والتوسع.

ولا يخفى أن للتعليم الثقافى أهمية كبرى، لا تقل عن أهمية المدارس العالية؛ لأنه يجب أن يتسع للسواد الأعظم من الأمة، وأن تيسر له. وقد أثبتت لنا الحوادث فى مصر وغيرها أن عددا كبيرا ممن لم تسعهم المدارس العالية، ووقفوا عند حدّ الثقافة العامة فى البلاد، قد برزوا بجدهم ونشاطهم واستعدادهم، وظهر منهم كثير من ذوى النبوغ، الذين وصلوا إلى أسنى المراتب، وأرفع الدرجات. ولكن بكل أسف تعرف وزارة المعارف أنها لم تقرر إلى الآن لهذا النوع مبادئ ثابتة، يحسن الاطمئنان إليها، وأنها ما زالت فى دور التجارب من عشرات السنين. فهى لم تطمئن إلى رأى فى اتصال هذا التعليم أو عدم اتصاله بمرحلة التعليم الأولى. كما أنها لم تطمئن إلى الاتصال بين التعليم الثانوى والتعليم العالى، ولم تبد إلى الآن رأيا قاطعا فى أن تفتح الباب على مصراعيه لجميع متخرجى المدارس الثانوية للحاق بالمدارس العالية، أو أن تغلقه دون البعض. كما أنها لم تبت فى أمر إيجاد مدارس عالية كافية لأن تستوعب من تخرجهم المدارس الثانوية. ولم تبت فى أمر من يحسن قبولهم للتوجيه فى المدارس الثانوية، حتى تعدهم للمدارس العالية.

وأمام هذا التبيل لا تدرى وزارة المعارف أمام الشكاوى المتعددة من التلاميذ وأولياء أمورهم ماذا تفعل ؟ . أتكثر من المدارس الابتدائية والثانوية ، وأمامها المدارس العالية لا تستطيع أن تقبل إلا عددا محدودا ؟ . مع ملاحظة عدد كل فصل من فصول سنى الجامعة ، أم تكثر من المدارس العالية ، وتأخذ فيها من أتم الدراسة الثانوية ؟ أم تكتفى أمام حالتها المالية بعدد محدود من المدارس العالية ، دون أن تجد لخريجى المدارس الثانوية ، أو المدارس الابتدائية منفذا من تعليم أعلى ، يلجئون إليه بعد إتمام دراستهم ؟

وإنى أسأل هنا كل منصف : أمن الضرورى فى التعليم الثانوى إلى انتهاء الدراسة الثقافية أن نملاً أذهان التلاميذ بمعلومات كثيرة متنوعة ، على حساب الرياضة البدنية ودروس الأخلاق ؟ . وهل من الضرورى فى دروس الثقافة أن يدرس للطلاب نوع من المعلومات ، لا ضرورة له ولا فائدة منه ؟ . وإنى أتحدى كل شخص يمكنه أن يثبت لى أن واحدا من ألف تلميذ يعلم بعد خروجه من المدارس الثانوية ، فى دور الثقافة معنى " اللوغارتم " — مثلا — ما هو ؟ وما الغرض منه ؟ . إنى موقن بأن أولئك الذين لم يستمروا فى دراسة الهندسة العليا لا يعلمون شيئا عما يسمونه " اللوغارتم " .

وهناك أمور أخرى كثر فيها التخبط ، واضطربت فيها الأفكار ، لم تصل فيها الوزارة إلى رأى سديد حاسم . وأرجو أن تجد من مجلس التعليم الأعلى ما تستحقه من رعاية وعناية . ونكتفى هنا بذكر الأمثلة الآتية :

(١) إن أمر التعليم الابتدائى قد استقر من سنوات طويلة على مدّة للتعليم محدودة . لكن أمر التعليم الثانوى فى بلادنا عجيب ، فلقد مرت عليه السنين الطوال وهو قلق لا يستقر على حال ، وطالما كان محل تجارب ، وعرضة للتغيير والتبديل ، مع أنه هو والتعليم الابتدائى عصب الكتلة الساحقة من الأمة وعمودها الفقرى ، إذ عليه يقوم كيان سوادها الغالب . وطالما أخرج التعليم الثانوى فى الأمم الأخرى ، بل

في بلادنا رجالا أوتوا من المعلومات العامة ما أعدّهم للكفاح في الحياة ، ووصلوا بفضل ثقافتهم إلى البروز والنبوغ ، بل وصلوا إلى أسمى المراتب ، وأعلى المراكز الحرة ، عن جدارة واستحقاق .

ولمّا أعرض على القارئ صورة موجزة لحالة تعليمنا الثانوى ، وما هو عليه من التقلقل والتخبط ، ولم تبت وزارة المعارف في شأنه إلى الآن برأى سديد حاسم .

كان هذا التعليم الثانوى على أربع سنوات ، درج عليها آمادا طويلة ، وقد انحصرت جهوده ومرايمه في الثقافة العامة دون غيرها ، إذ لم يكن له إلا شهادة واحدة ، وهى شهادة الدراسة الثانوية . وكانت النهاية الصغرى لدرجة النجاح في الانتقال ، وفي الشهادة ٦٠ ٪ ، أى اثنتى عشرة درجة من عشرين في كل علم وفن . ولم تكن هناك ملاحق للراسبين في هذه الامتحانات سواء كانت للنقل ، أو للحصول على الشهادة . ثم تغير هذا النظام بآخر ، جعل مدة الدراسة خمس سنوات ، دون المساس بدرجات الانتقال ، أو بعدم وجود ملاحق للامتحانات ، وكان التعليم كله للثقافة العامة . ثم لم نلبث أن رأينا هذا النظام قد تغير ، وأصبحت مدة التعليم ثلاث سنوات ، ثم عاد إلى أربع سنوات ، ظهرت فيه شهادة الكفاءة بعد انتهاء سنتين من الدراسة ، يعقبهما انقسام التعليم إلى قسمين : علمى وأدبى . ثم انتهى الأمر بتغيير هذا النظام إلى خمس سنوات ، منها أربع سنوات للثقافة العامة ، والخامسة للتوجيه ، لنيل الشهادة الثانوية ؛ وهى على ثلاث شعب : علمية ، ورياضية ، وأدبية . وقد حذفت شهادة الكفاءة . ويريدون الآن تغيير هذا النظام ! .

(٢) هذا تاريخ موجز فوق ما يعلمه الناس من تغيير في نسبة درجات النجاح في الامتحانات ، وإيجاد ملاحق للراسبين . ولا أريد أن أبحث هل كان هذا الاضطراب المتواصل للصحة العامة ، أم لضغط السياسة ، أم لتنافس الأحزاب السياسية ؟ .

ساعات الحال ، واضطرب هذا النوع من التعليم في بلادنا . وهو بحق أساس كل تعليم لشبابنا ، الذى أعددناه للكفاح العملى ، فى النواحي الاقتصادية ، أو الزراعية ، أو التجارية ، أو فى النواحي الحرة الأخرى ، وهى كثيرة متنوعة ، ويجب أن نوليها القسط الوافر من عنايتنا ؛ فهى وحدها التى يتوقف عليها رفع مستوى ثقافة الشعب ، وهى وحدها التى تغذى أكبر عدد فى مصر ، والتى نبغ فيها فريق من شعوب أخرى فى المال ، والصناعة ، والتجارة ، والإدارة ، نبوغا صار مضرب الأمثال .

(٣) لم تستقر وزارة المعارف كما قلنا إلى الآن على حال من هذا التعليم الحيوى . وأمام هذه الحالة المحزنة قامت وزارة المعارف أخيرا بالتفكير فى حلٍّ مرماه إيجاد نوعين للتعليم الثانوى : أحدهما ثانوى كامل ، يعدّ الشاب للتعليم الجامعى والعالى . والآخر ثانوى متوسط لا يؤهل للجامعة ، وإنما يحتضن من لا يؤهله استعداده العلمى للحاق بالجامعة ، فينصرف بعده إلى الحياة العملية ، أو إلى المدارس الفنية ، كمدارس الزراعة المتوسطة ، والتجارة الراقية ، والهندسة التطبيقية ، وعلى أن تكون هذه المدارس الثانوية المتوسطة ، التى تنشئها الوزارة هى وحدها التى تغذى التعليم الفنى .

(٤) ثم فكرت الوزارة — على ما يظهر — فى بعض إصلاحات فى التعليم الثانوى الكامل ، أهمها إعداد بعض المدارس الثانوية تخصص للناخبين من الطلبة ، أغنياء كانوا أو فقراء .

قد يكون هذا رأى حسنا من جميع نواحيه ، وخاصة فيما يتعلق بإعداد بعض المدارس للناخبين حتى يوجد التنافس بين الأكفاء ، وحتى يرتفع التعليم بإيجاد بيئة من مستويات متقاربة ، لا تعرقل المعلم والمتعلمين ، وترتفع بالتعليم إلى رفع مستواه .

لكن هل لقائل أن يقول : إن هذه كلها نظريات وتجارب قد تحقق كما أخفقت التجارب من قبل ، ويساعده مارآه من هذا التبليل المستمر الذى يجعله

لا يطمئن إلى هذا النظام الجديد ، وأن يكون أمره من أوله إلى آخره تجربة لا يقرها المستقبل ، وقد نضيع من أوقاتنا ونفقاتنا فيها شيئا كثيرا ، نحن حريصون عليه . وقد تخفق هذه الفكرة كما أخفقت جميع النظم الدراسية الثانوية السابقة ، وكما أخفق التعليم الإلزامى من قبل ! .

بل قد يرد بخاطر الناقد أن التعليم الثانوى بأربع سنوات كاملة هو أقل مدّة تجب للثقافة العامة . وهو فى هذا المدى العامل المشترك لرفع مستوى ثقافة الشعب . ولا يسلم الناقد بإيجاد نوعين من التعلم الثانوى ، أحدهما كامل ، والآخر متوسط . فهناك إذن اعتراضات كثيرة على تقسيم مدّة الدراسة الثقافية ، وجعلها على نوعين مختلفين . وربما كان من فائدة الأمة توحيد دراسة الثقافة العامة ، وجعل مدتها أربع سنوات على الأقل ، ولا ضرورة لإيجاد نوعين مختلفين فيها .

ورب سائل يسأل : كيف يمكن الوصول إلى معرفة استعداد الشاب إلى اللحاق بالجامعة ، أو عدم استعداده ؟ إلا إذا كان التلاميذ جميعا فى مراحل السنوات المخصصة للثقافة العامة فى بيئات متساوية ، تساعد على مقياس درجاتهم ومؤهلاتهم . فقد يمكن كما يرى رجال التعليم والتربية أن يبرز استعداد شاب بعد التعليم الابتدائى ، كما يمكن أن يظهر نبوغه فى مدى سنوات الثقافة ، كما يجوز أن نتخذ جذوة هذا الاستعداد فى أثناء مدّة الدراسة نفسها .

ومن ناحية ثالثة تريد الوزارة إيجاد مدرستين ، أو ثلاث للنابعين من بين مدارس التعليم الثانوى الكامل ، وإمدادها بمعلمين ممتازين . أفلا يجوز أيضا أن تكون هذه الفكرة محل انتقاد ؟ بل محل إخفاق من الوجهة العملية ، ومن جهة الواقع ، ولو أنها من الوجهة النظرية لا غبار عليها . إذ كيف يمكن تحقيق هذه الفكرة ؟ ، وانتقاء النابعين من بين تلاميذ هذا القطر شاق عسير ، بل مستحيل ، وأين يكون مقر هاتين المدرستين مثلا ؟ وإذا قلنا بجعل واحدة فى القاهرة ، وأخرى فى الإسكندرية ، فكيف يمكن لنابعي مدارس القطر الأخرى الانتفاع بميزات هاتين المدرستين ؟

وهل لنا أن نخشى أن ينتهى أمرهما بأن تكونا للمحظوظين وذوى النفوذ؟ ومن صادفهم حسن الطالع بوجودهم فى دائرة واحدة من هاتين المدرستين ، فيحرم منهما من كانوا أولى منهم وأجدر ، وقعد بهم حظهم العاثر عن أن يكون موطنهم قريبا من إحدى هاتين المدرستين .

ويقبنى بعد الذى رأيناه من تكرار أمثال هذه المشاريع ، وتكرار إخفاقها ، وتكرار التضحيات ، التى قامت بها الأمة ، واحتياجنا الشديد إلى التقتير عند الضرورة فى الأموال ، لمشاريع أخرى ناجحة ، لم يعمل شئ فيها . يقبنى أنه يجدر بالوزارة إذا أرادت أن توجد مشروعا كتب له البقاء والنفع أن تتهمل فى أمره ، فلا تقضى فيه بين يوم وليلة ، وألا تكتفى بعرض الأمر على مجلس التعليم الأعلى فإن الأمر جد خطير ، ويكفى ما قاسيناه من تجارب فى أمر هذا التعليم الثانوى .

ورأى أن هذا النوع من التعليم هو من أهم الأمور الحيوية للبلاد . وإذا كانت القوانين ، وبعضها أقل أهمية من مشروع المدارس الثانوية ، لا تنفذ إلا بعد مداولة البرلمان ، واشتراك الأمة فيها ، بواسطة نوابها وشيوخها اشتراكا فعليا ، وإذا كانت بعض الأمم لا تفكر فى تقديم مشروعات قوانينها للبرلمان إلا بعد عرضها على الشعب كله ، يقتلها بحثا ونقدا ، وإذا كانت حكومتنا المصرية نفسها قد رضيت ألا تبت فى أمر الأحكام العرفية إلا بعد مشاورة لجنة الأحكام العرفية فى البرلمان ، أفلا يجب عرض هذا المشروع على رجال التعليم جميعا ، وعلى أولى الفكر جميعا ؟ ، مدعوما بوجهة نظر الحكومة ، وأدلتها ، وتجارب الأمم الأخرى فى أمر هذا التعليم الثانوى ، وأن توضع للناس الفوارق بين بيئة الأمة المصرية والبيئات الأجنبية ، وكيف اختارت ما اختارت ، ثم تسمع ما يوجه إليها من ملاحظات المفكرين ، ورجال التعليم جميعا ، ثم تفحص ذلك كله ، ثم تعرضه على مجلس التعليم الأعلى ، حتى يقرر بعد ذلك ما يراه وما أتى إليه من مقترحات ، فيكون ما يقرره أمرا ثابتا مفيدا ، قد كُتب له النجاح والدوام .



ومن الأمور التي تدعو إلى النظر في أمر التعليم ما نراه من تحميل البرامج موضوعات ، قد لا تكون الحاجة ماسة لها في التعليم الابتدائي وفي الثقافة العامة ، بل قد تؤذى الطالب في استعداده ، وتصدّه عن حب العلم والتعليم . وطالما شكنا الناس من اكتظاظ هذه البرامج بما لا يفيد ولا يغنى . وما ذلك كله إلا لأن الذين يقومون بوضع هذه البرامج يمتّون إلى أنواع مختلفة من العلوم ، كلٌّ يريد تغليب ما اختصاص به من علم أو فن . فهناك رياضيّ يريد أن يضع في برامج التدريس أقصى ما يستطيع من العلوم الرياضية ، وفروعها ، وفروع فروعها ، حتى صرنا نرى في الثقافة العامة ما يسمى ” اللوغارتمات ” وما شاكلها . وأى نفع للثقافة العامة من أمثال هذه اللوغارتمات ؟ وهل رافقت التلميذ بعد أن خرج من مرحلة هذه الثقافة إلى الحياة العملية ؟ ! وهناك معلم العلوم الطبيعية ينبغي أن يوضع في منهاج الثقافة تفصيلات في التاريخ الطبيعي مثلا من حيوان ونبات وجماد ، على أبعد مدى في تلك العلوم ، حتى ليكاد المرء يعتقد أن التلميذ طالب في إحدى كليات الجامعة . وهناك علماء اللغة يريدون أن يحشوا أذهان الطلبة بقواعد لغوية مرهقة في النحو والصرف وعلوم البلاغة ، وهي ليست ضرورية في هذه الحياة العامة ، وكان الأولى بدل التعمق في هذه القواعد الدقيقة العكوف على المطالعات والمكاتبات والمنتخبات الأدبية والإنشاء ، وهكذا ، وهكذا ، مما نراه ونحس به في سائر العلوم .

وعلى هذا كان من الضروري أن يبت في أمر هذه البرامج أناس لهم نظرهم العامة ، وهي نتجه بهم إلى الموازنة بين العلوم والفنون المختلفة ، والاكتفاء بما يرتفع به الطالب في الثقافة العامة ، وترك التفصيلات الدقيقة ، التي لا أثر لها في الحياة العامة إلى الجهود الشخصية ، وإلى الكليات ، وإلى التوجيه إلى هذه الكليات .



(٥) واللغات الأجنبية تحتاج إلى تفكير وعناية ؛ فقد كثرت فيها التخبط ، واضطربت فيها البرامج ؛ فإنك تجد الوزارة في حيرة من أمرها ، وأمامها تقارير عدّة

من رجال التعليم : أيكون تعليم اللغة الأجنبية بعد السنة الأولى من التعليم الابتدائي ، أم بعد السنة الثانية ؟ حتى يكون الطفل قد ألمّ بقسط من اللغة العربية ، وهى لغة الوطن . وهل يكون تعليم اللغة الإضافية فى المدارس الثانوية من بدء السنة الثانية ؟ أم قبل ذلك ؟ أم بعدها ؟ . وهل تكون هذه اللغة مقصورة على أنواع من التخصص دون أنواع أخرى ؟ أم أن النظام القائم الآن يلائم حال مصر ؟ .

إن الحق الذى لا مرأى فيه هو أن اللغة الأجنبية بنوعها ، سواء كانت أصلية أو إضافية هى فى مدارسنا الحكومية على غاية من الضعف ، حتى أصبح المتخرج فى مدارسنا عاجزاً عن التعبير عن آرائه البسيطة ، وغير قادر على أن يكتب خطاباً بأية لغة . فالذى يصح أن تعنى به الوزارة ، وقد أصبح أمر اللغات الأجنبية عظيم الخطر فى عصورنا الحاضرة ، هو أن تعيد التفكير فى أمر اللغات الأجنبية ، وأن نتعرف أسباب هذا الضعف فتتلافاه : أهى آتية من المعلم ؟ أم من التلميذ ؟ أم من البرامج ؟ أم من البيئة ؟ مع العلم بأن أساس الثروات فى أيامنا هذه تكاد تكون محصورة فى التجارة والصناعة ، ولا يرجى لها النجاح فى بلادنا إلا باللغات الحية ، الكثيرة الانتشار فى العالم .



وإذا كانت وزارة المعارف تحس بكثرة ضغط المتعلمين على المدارس الثانوية ، وترى وجوب صرف الكثيرين منهم عن الوصول إلى الجامعة ، لعدم استعدادهم الفكرى والعلمى ، فهلا ترى فى الوقت نفسه — وهى تريد صرف الكثيرين إلى المدارس الفنية — أن من واجبها أن تكثر من هذه المدارس ؟ حتى تصبح قادرة على أن تضم جميع من لم يصل بهم الحظ إلى الجامعة ، وبذلك تفتح أبواب الرزق للتعليم على اختلاف درجاتهم ، واختلاف حظوظهم فى الاستعداد والكفاية ! .

هذا الذى أراه ، وأرجو أن يكون محل عناية الوزارة ومجلس التعليم الأعلى .

التعليم الجامعى

قلنا : إن التعليم الإلزامى فى بلادنا قد أخفق ، وإن وزارة المعارف فى عهودها الماضية لم تصل إلى وضع ثابت فى التعليم الابتدائى ، والتعليم الثانوى . والوزارة إلى الآن تعترف بأنها لم تصل إلى حلول نهائية . ونحن فى حاجة ماسة إلى الاستقرار فى هذه المراحل الثلاث ، وإلى وضع نهج قويم يحقق أطماع البلد وآماله .

ومن الخطأ الفادح ما نراه فى برامج تعاليمنا . فهى تنجم إلى حشو أدمغة الطلبة بنظريات عملية جافة ، بعيدة البعد كله عن التطبيق العلمى . ولقد قاست فرنسا ، ونادى علماءها بأن من أسباب تأخرها فى مضمار الحياة والكفاح أنها اعتمدت على حشو أدمغة الطلبة بنظريات العلوم ، دون أن تهى لهم أسباب التطبيق العلمى ، ودون أن تعنى بالرياضات البدنية العناية الكافية ، فأصبح التلميذ وقد انتهى من سنى دراسته عالمة على الهيئة الاجتماعية ، وكثر بذلك التعطل ، وقل الإنتاج .

كان من نتيجة هذه الفوضى أن الجامعة ، مع كونها حديثة العهد فى بلادنا ، لاحظت بكل أسف أن المدارس الثانوية قد هبط فيها مستوى التعليم ، وأن التلاميذ أصبحوا غير قادرين فى الغالب على ملاحقة الدراسة فى كليات الجامعة .

وهنا نسائل أنفسنا : هل عجز التلاميذ فى المدارس الثانوية كان سببه قلة عدد سنى الدراسة ؟ مع ملاحظة أن بعض البلاد الأجنبية تجعل مدة الدراسة فى المدارس الثانوية خمس سنوات أو ستا أو سبعا . أم هل كان سبب العجز فساد البرامج ، وعدم ملاءمتها لما يجب أن يكون ؟ . أم كان السبب عجز المدرسين عن أن يقوموا بواجبهم ؟ . أم كان السبب فوضى التعليم ، وعدم المراقبة اللازمة ؟ . أم كان السبب هذه الأسباب مجتمعة ؟ . أم أن مستوى التعليم لم يهبط ؟ .

إني أترك هذا لوزارة المعارف، ومجلس تعليمها الأعلى، ومكتب بحوثها الفنية؛ كما أتركه لإدارة الجامعة، لعل هؤلاء جميعا يصلون إلى معرفة الداء، فيضعوا الدواء الناجع. وتلك مهمة كبرى، بل هي أكبر مهمة حيوية وطنية في بلادنا، يتوقف عليها مستقبلنا القريب والبعيد. إن الأمر جد لا هزل، والواجب أن نولى هذه المسألة أكبر عناية في وجودنا الحالي.

والذي نرجوه بإخلاص، هو أن نصل إلى تعليم يحقق المبادئ الثلاثة التي أسلفنا ذكرها، ويجعل من الطالب شخصية قوية، ماديا وأدبيا وعلميا، وأن نربي فيه فكرة الاستقلال الشخصي، وتحمل المسؤولية، وأن يكون مواطنا قادرا على الكفاح والمغامرة، معتمدا على شخصه، وكفايته الذاتية، لأن يكون مستذكرا تعاليم نظرية، تجعله عاجزا عن العمل، وعاطلا عن أن يستمر في أعمال بيئته، ثم يزول مع الزمن ما تلقنه واستظهره من قواعد، لا نفع فيها ولا فائدة.

ولهذا كان من الضروري أن يفكر ولاية أمورها في سنى الدراسة العامة في المدارس الثانوية، وهى سنو الثقافة العامة، وفي المواد والأساليب التي يجب أن تلقى إليهم، ثم في تحديد مدة التوجيه، أهى سنة أم سنتان؟ وهل يجوز مثلا عند جعل مدة التوجيه سنتين أن يكتفى بهما عن السنة الإعدادية مثلا في بعض كليات الجامعة؟، بشرط أن تكون هناك رقابة فعالة من الجامعة مع وزارة المعارف على مدة التوجيه، وجعلها كفيلة بأن ينتقل الشاب منها إلى الجامعة، قادرا على أن يحتمل تعاليم الجامعة من يوم أن يؤمها، إذ لا يخفى أن تعليم المدارس الثانوية هو في الغالب استظهار لما يلقى لهم من العلوم، دون نقاش أو بحث أو تقرير. أما الجامعة فمهمتها ألا تجعل الطالب يستظهر ما يلقى إليه من العلوم قضية مسلمة، وإنما مهمتها المناقشة والنقد بطريقة تجعل الطالب يملك فنه، قبل أن يملكه هذا الفن، ويستقل في تفكيره وفي معلوماته، استقلال الرجل الذى يحمل أكل عدة في معترك هذه الحياة، وهو الرجل الذى ينبنى عليه رقى البلد، وظهوره بمظهر العلم الناضج الصحيح الكامل.

يجب أن تكون الجامعة — حتى تكون جديرة بهذا الاسم ، ملاذ الوطن ، ومثابة العلم الصحيح ، وقد وصل غيرنا إلى جعلها تؤدى رسالتها الحقيقية ، وهى أن تغذى الفن بالعلم ، ويرقى الفن ، بفضل علم الجامعات ، وما تمده من معين مبتكراتها وبحوثها ، حتى تقود الأمة قيادة صحيحة ، وترقى بها فى مدارج الفلاح . ولا تقتصر مهمة الجامعة على تغذية الفن بالعلم ، ودراسة الصناعات المتنوعة ، والاختراعات المتعددة . وفيها تكون المعاهد ، ودور البحث والابتكار ، بل يضاف إلى مهمة الجامعة تلك الرسالة القوية المقدسة ، وهى رسالة الوطنية الصحيحة القائمة على المصلحة القومية دون غيرها . فإذا قامت الجامعة بتكوين الرجال فى العلم ، والفن ، وقوة الخلق ، وقوة الوطنية الحققة ، فقد أدت رسالتها على أكمل وجه .

ولا يغيب عن القارئ أن كان للجامعات أقوى الأثر فى نهوض الأمم العظيمة . فإن رفعة ألمانيا — مثلا — ووصولها إلى الدرجة التى نشاهدها ، إنما كان لجامعاتها التى قامت على هذه الأسس ، بفضل تعاليم فلاسفتها ومفكرها أمثال "كنت" و"فشت" و"هيجل" و"جوته" وغيرهم فى القرن الثامن عشر . وبفضل هؤلاء وغيرهم تكونت الجامعات على أسس صالحة سليمة ، أدت رسالتها على أكمل وجه . وما قلناه عن ألمانيا يقال على انجلترا وأمريكا واليابان وغيرها من الأمم ، التى بذت غيرها فى العلم والفن والمنعة .

وهنا لابد لنا من أن نلاحظ أن الأمم التى ارتقت جامعاتها لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بفضل تخصيص العلماء للعلم والبحث طول حياتهم . ومن أكبر الأذى أن ينتقل الأستاذ إلى الوظائف الإدارية أو السياسية ، كما نرى فى بلادنا ليكونوا وزراء أو وكلاء وزارات ، وغير ذلك ، مما جعل الناس عندنا لا يرون إلا أساتذة من الشبان ، حتى إذا ما نضجوا أو قربوا من النضج أخرجناهم من معاهدهم بالمغريات . وهذا شر عظيم ، فالأستاذ يجب أن يبقى ، وأن يرقى فى منصبه ، ولا ضرر إذا وصل إلى راتب وكيل وزارة أو وزير ، بل أكثر من ذلك ، دون أن يزايل مهنته . هذا هو ما تفعله الأمم التى تريد أن تحيا حياة علمية صحيحة ، أساسها مراعاة الأساتذة ، وبحوثهم المستفيضة ومخترعاتهم .

تعليم الفتاة

قد ذكرنا في أمر التعليم ما يتسع له هذا الكتاب . ولا نخال القارئ إلا أنه فهم أن أغلب ما ذكرناه يتناول تعليم الفتى والفتاة . وفي الحق إن تعليم الفتاة في نظري لا يتساوى في الأهمية مع تعليم الفتى فحسب ، وإنما هو في نظري ربما كان أمس بحاجة البلاد من تعليم الفتى ؛ ذلك بأن الفتاة تصبح أما . والأثم — كما قلنا — هي المعلم الأول . وهي التي بمرکزها هذا تغذى الطفل ماديا ، وتغذى عقله في أشياء طفولته ، وتنطبع صورتها في عقله ، ويتكون وهو عجينة وفق ما توحيه إليه ، وما تروضه عليه من علم أو جهل . ولا ينسى واحد منا مهما بلغت سنه تأثير ما أوحى إليه في طفولته من حقائق أو خرافات . وكلنا يهزأ الآن بما يكون قد سمعه مما يؤلم النفس من مشبطات للهمم ، ومعوقات للتربية الصحيحة ، والرجولة الحقة . فظالما أسرف بعض شباننا ، بفضل نقص تعليم الأمهات في فهم الحقائق ، مادية كانت أو علمية ، أدبية أو فنية ؛ فأسرفوا في حقوقهم نحو أنفسهم ، وواجباتهم نحو والديهم ، ونحو وطنهم ، ونحو تعليمهم ، ونحو سلوكهم ، وأسباب رقيهم وكرامتهم . وما ذلك كله إلا بتلك السموم التي غرستها أمهاتهم في طفولتهم ، وعلمتهم كيف يكون الكذب والنفاق ؟ ، وكيف يكون الرياء ؟ ، وكيف يكون الخوف ؟ ، وكيف يكون الكسل والجهل ؟ . ذلك كله يشعرونا بما لاشك فيه أن للآثم أكبر الأثر في تكوين الطفل ، والطفل هو رجل المستقبل . وهي التي تصون المنزل وتدبر شؤونه . وليس على الرجل من واجب إلا سعيه خارج المنزل ، ومجاهدته الحياة حتى يحفظ أسرته ، وما رزقه الله من أطفال ، وأن يسكن في بيته بعد عنائه الشديد إلى زوجته ، تسرى عنه الهم والحزن ، وتبث في نفسه الراحة والهناء . تلك الزوجة التي هي بحق صاحبة المملكة الصغرى ، وهي البيت . يرجو الزوج منها جمالها الأدبي والفكري قبل جمالها المادي ؛ فالجمال المادي وقى زائل ، أما الجمال الأدبي والثقافي فهو باق ما بقيت المرأة ، يرتقى معها كلما تقدمت في السن ، فتزداد جمالا ، ويزداد زوجها لها تقديرا واحتراما .



لهذا كنت من أنصار تعليم الفتاة . وبعبارة أخرى من أنصار تهيئة الزوجة الصالحة .

ولكن على أى نحو يكون هذا التعليم ؟ .

من الأمور التى اتفق عليها رجال التعليم ، وعلماء النفس والاجتماع أن للمرأة فى هذه الحياة رسالة ؛ إن اتفقت مع رسالة الرجل فى بعض نواحيها فإنها تختلف عنها فى مناح أخرى . وطالما تناقش الناس فى المفاضلة بين الرجل والمرأة ، من حيث الاستعداد والكفاية فى هذا الوجود . وإذا كان هذا الكتاب لا يتسع لبحث كهذا فأنى أعان عن يقين أن لكل جنس من الجنسين مجالا للعمل ، وأن لكل منهما رسالة لا يصح أن نفاضل فيما بينهما ، بيد أنه يجب تهيئة الفتى لتنفيذ رسالته ، كما يجب تهيئة الفتاة لتنفيذ رسالتها . ولا تكون هذه التهيئة إلا بمعرفة خصائص كل جنس ، وإنماء ملكاته التى فطره الله عليها . فالرجل للعمل والكفاح الشديد الذى يناسب قواه الجسمية والعقلية . والمرأة خلقت لتكون ربة المنزل ، ومعلمة الأطفال ؛ وخلقت فوق ذلك لأشياء كثيرة ، منها بث الهناء ، وإبراز الفن والجمال فى هذه الحياة ، وبعث الرحمة بين النفوس والعواطف الحساسة فى مظاهر الوجود .

وعلى هذا يجب أن يكون من المفهوم إذا اتفق تعليم الفتاة مع تعليم الفتى فى المعلومات العامة التى لا غنى عنها ، للوصول ، الى حد من الثقافة يغتبط به — أن توجه الفتاة بصفة أساسية بعد ثقافتها العامة إلى الزواج ، وإدارة المنزل ، وصيانة الأولاد ، وبعبارة أخرى إلى تكوين أسرة صالحة ، ونسل سليم .

ومن المبادئ التى لا تحتاج الى تدليل أنه يجب أن يكون التعليم الثانوى للبنات إلى حد الثقافة غيره للفتيان ؛ فإن الفتيات فى غير حاجة إلى دراسة كثير من الهندسة والجبر والكيمياء مثلا ، لكن يصرن أمهات صالحات ، بل يجب أن يعوّض عن التعمق

في هذه العلوم بدراسة علوم وفنون أخرى ، تحتاج إليها الفتاة كالتصوير ، والموسيقى ، والتطريز ، وإدارة المنزل ، والتمريض ، وعلوم الأخلاق ، والدين والتاريخ الوطني ، وغير ذلك ، مما يجب على الفتاة أن تحيط به علما ، لتكون هي نعم السند للمنزل وللوطن .

وإذا كان الأمر كذلك أصبح من الضروري أن نكثر من هذا النوع من المدارس الثانوية النسوية إلى دور الثقافة العامة ؛ فهو المطلوب ، وفيه الكفاية لتهيئة الزوجة الصالحة . فإن أحسن النساء للحياة الزوجية وراحة المنزل هن من تعلمن تعليما نسويا ، جمع بين المعلومات العامة ، وتربية الأخلاق ، وحسن إدارة المنزل ، ورعاية الأطفال ، مع الاحتفاظ بأنوثتهن ، ورقى شعورهن الأدبي والفني .

وإذا أرادت بعض الفتيات — مع ذلك — أن يكنّ في مستوى من العلم يشتركن فيه مع الرجل ويزاحمته فإنّ لا أرى داعيا لمنعهن من تلقى هذه العلوم . ويحسن أن تفتح لهؤلاء أبواب التخصص المتنوعة ، حتى يمكن بعد ذلك بأنفسهن على المستقبل : إن كان نوع من التعليم قد أفاد المرأة في معترك الحياة ، فيستمر الفتيات على تلقيه ، أو أنهن قد صدمن بخيبة الأمل ، فيتجنّى الفتيات من تلقاء أنفسهن عن تلقى علم خاص ، أو مهنة خاصة .

لا تغلقوا أبواب العلم في وجوه الفتيات ، واتركوهن للتراحم في هذه الحياة . فإن خير حل لتوجيه الفتيات هو ما يصادفنه من نجاح أو خيبة ، بفضل التراحم في هذه الدنيا ، والبقاء للأصلح . فكما أن هناك ميادين يثوب الرجل منها بخيبة الأمل لأنه لا يصلح لها ، فكذلك هناك ميادين أخرى تنتهي حتما بخيبة المرأة في الكفاح فيها ، لعدم استعدادها الطبيعي لها .

افعلوا كما فعلت أمم أخرى ، واتركوا للفتاة حق طلب التخصص في العلوم الطبيعية والكيميائية ، والطب ، والحمامة ، والآداب ، والفنون . فإذا أمكن لها أن تشق طريقها في هذه الأعمال ، ودلت التجارب على أن لها بابا واسعا في هذا الميدان

أو بعضه ، ورزقا يقوم بمكافأتهما ، وشهرة تتساوى فيها مع الرجال ، أمكن القول بنجاحها . أما إذا دلت التجارب على غير ذلك فسيحجم الفتيات من تلقاء أنفسهن عن ولوج هذا الباب ، بحكم النتائج الفعلية ، لا بحكم النظم والقوانين .



وإذا كنت من المحبذين لتعليم الفتاة ، لحفظ حياة الزوجية ، ويكون البيت وإدارته ، وصيانة النسل ، ورفع المستوى الأدبي والديني للأسر ، وللمساعدة على فهم معنى الفن والجمال ؛ وإذا كنت لا أود منع الفتيات من الارتقاء في العلوم ، وأحبذ تركهن تحت رحمة النتائج الفعلية ، فإننى على كل حال أرجو العمل على المحافظة على تقاليدهن القومية في هذه المعاهد ، وألا نسرف معهن في حرية يكون مآلها انهيار خلقنا الوطنى والقومى والتقاليد المحترمة ، التى لا غنى عنها لأمة تريد حفظ مكانها وبقاء شخصيتها . وأرجو أن تتساعد الأمة والحكومة على أن تثبت فى أوساطنا عدم تهيئة المرأة للخلاعة وشرب الخمر ، والرقص والمقامرة ؛ فإن هذه أمراض فتاكة لا يليق بنا أن نرى بين فتياتنا ونسائنا من تسول لهن نفوسهن ارتكاب هذه الموبقات . كما يجب أن تتساعد الأمة والحكومة على ألا تتسرب أمثال هذه الموبقات إلى أوساطنا المصرية ، وأن نعتبرها عيوباً فضيحة ، لا يليق بنا أن نرتكبها ، وألا يساعد الشبان أو الأزواج أو الإخوة أو الأقارب الفتيات أو الزوجات أو القريبات أو يحرضوهن ، أو يتساهلوا معهن فى أمر هذه المنكرات . وإذا كانت هذه الموبقات هدامة لصفات الرجولة من عزة النفس وحيويتها وكرامتها ، فأولى وأجدر أن تكون الفتيات والنساء بمعزل عما نشكو منه . وقد شكت أمم أخرى من قبل ، واعترفت بأنها أوديت فى صميمها من جرّاء هذا الداء العضال .



ولا يفوتنا فى هذا المقام — متى تكلمنا عن تربية الفتاة — أن نقول : إن ماسبق أن ذكرناه يتناول بنوع خاص تربية الفتيات اللواتى هن من الطبقة العليا ، ومن الطبقة الوسطى . وهذا النوع محتاج مهما أوتى من ذكاء وفطنة وتربية إلى صنف من

الفتيات يخدمن المنازل ، ويلاحظن الأطفال في الوقت الذي تكون فيه صاحبة المنزل منصرفه إلى عمل آخر . وإذا كانت الأم في تربية ولدها — ذكرا كان أو أنثى — تغذيه تغذية مادية وعالية وخلقية ، فهي لا يمكنها أن تصل إلى ما ينبغي إلا إذا اعتمدت في كثير من الأحيان على أولئك الفتيات أو النسوة اللاتي يكن في أغلب الأحيان مع الطفل في تربيته وتغذيته وتوجيهه التوجيه الصحيح . لهذا ولفقرا في هذا النوع فقرا شديدا اضطرت أسر كثيرة — كادت تكون كل الطبقة العليا والأغلبية الساحقة من الطبقة الوسطى — إلى الاستعانة بفتيات ونسوة ، أجنبيات في الجنس وفي الدين عن جنس البلد ودينه . ولهذا نلاحظ أن الطفل قبل أن يتكلم لغة بلاده يبدأ التكلم بلغة أجنبية . ومن سوء حظ البلد أن نرى الآباء والأمهات يفخرون بأن أبناءهم بدءوا ينطقون بلغة أجنبية قبل أن ينطقوا بلغة الوطن . ويرتب على هذا أن يبدأ تكوين الطفل في تفكيره وذوقه بروح أجنبي أو روح مختلط مشوش ، لاندري أهو أجنبي أو وطني . وإذا كنا متفقين مع وزارة التعليم على أن اللغة الأجنبية لا تكون إلا بعد أن يحظى الطفل بالتكلم والتفكير بلغته الأصلية ، فمن الواجب إذن أن ندعوها إلى أن تسخو في تعليم بنات طبقات الشعب الفقيرة ، والنهوض بهنّ إلى مستوى يجعلهن قادرات على حسن إدارة بيوتهنّ ، وقادرات على أن يكنّ بين الأسر الراقية خير معاون على تربية الطفل وتدريبه على النطق بلغته العربية والتفكير بوعي عربي مستقيم ، يحوى كثيرا من مبادئ حب أبويه وبلاده وتاريخه ودينه .

إن الحالة الحاضرة تدعو إلى الإشفاق والحزن العميق . فلا أكاد أرى في أسرنا المصرية الراقية أو المتوسطة أطفالا إلا وهم يتكلمون بلغة غير لغة بلادهم ، ويفكرون بتفكير غير تفكير أمّتهم ، مما قد يؤدي إلى زوال الشخصية الوطنية ، بوضع هذه البذرة الخبيثة في تفكير الطفل وضميره . وقد لا تكون الأم والمدرسة بعدها قادرتين على محو هذا الأذى الذي انغرس في نفوس الأطفال .

وأريد أن أضرب لك مثلاً حصل معي ، وكان له أثره العميق في نفسي : فمُنذ سنوات طويلة كان أحد أبنائي طفلاً خرج من سنّ الرضاعة بمدة قصيرة ، وكانت له مربية أجنبية ، فكان يتكلم بلغة أجنبية دون أن يعرف شيئاً من لغة أبويه ، وكنت أسير معه يوماً في بعض الشوارع ، فلما لمحت مسجداً من المساجد سألته عن هذا البناء ، فأجابني برطانة أجنبية : إنه ”كنيسة محمدية“ ! . والقارئ يدرك أن هذا الجواب كان طعنة في قلبي ، لم أتردد بعدها في إخراج المربية الأجنبية ، حتى عاد الطفل إلى إدراك لغته الوطنية ، ودينه الوطني . هذا مع العلم بأنني لم أظفر وقتئذ بمربية مصرية ، قادرة على قيادة هذا الطفل وصيانيته . وقد قبلت أن تكون رعايته بين يدي والدته . وأنا أعلم بهذا النقص في رقابته ، نظراً لمشاغلي البيتية التي تتطلب الإشراف والجهد والعناية .

لهذا كنت قد شرعت في وزارة المعارف سنة ١٩٣٦ في إنشاء معاهد تخرج هذا النوع من الفتيات ، وأوجدت فعلاً مدرستين : إحداهما في القاهرة ، والأخرى في الإسكندرية . وأمل أن تسعى الوزارة في تعميم هذا النوع من التعليم في جميع بنادر القطر ، فإن الحاجة ماسة له كل المساس ، والحاجة ملحة كل الإلحاح . ويجب أن يستمر هذا النوع من التعليم وينتشر جنبا إلى جنب مع تعليم بنات الأسر الراقية والمتوسطة . فإن الأم مهما أوتيت من تعليم وتهذيب إذا لم تكن بجانبها مربية لأطفالها أو حاضنة تكفل الطفل في أكثر أوقات النهار ، كانت فائدة الأم في المراقبة عقيمة إذا هي لجأت إلى مربية أجنبية ، أو إلى مربية وطنية جاهلة ، هي نفسها في حاجة إلى التربية والتهذيب .

توحيد الثقافة

إن من مصلحة كل بلد، ومن مصلحة بلدنا بنوع خاص، توحيد طرائق التعليم والتربية، حتى تكون عقلية الشعب على غرار واحد، وألا تكون هناك عقليات متنافرة وثقافات في أصولها مختلفة متضاربة. فإنه إذا تعددت الثقافات المختلفة بين ظهرانينا أصبحنا وكأننا جاليات مختلفة، رغم كوننا من جنس واحد؛ وفي هذا من الضرر بالوطن ما فيه، ونشاهد كل آن من مظاهره ما يؤلم كل غيور على بلده.

وأعتقد أنه من الضروري ومن المفيد للبلد في توحيد ثقافتها أن يتعلم المصريون جميعا في المدارس الابتدائية والثانوية إلى أن ينتهوا إلى مرحلة الثقافة العامة، وبعدئذ يحصل التوجيه، بحيث يشمل هذا التوجيه إعداد من يتلقى العلوم الدينية والشرعية، حتى يكون بعد ذلك أهلا لأن يلحق بإحدى كليات الأزهر. بعد أن ينال قسطا وافرا في التوجيه، يؤهله لدخول إحدى كليات الجامعة المصرية بعد تمضية مدة التوجيه. وبهذا تكون المدارس الابتدائية والثانوية إلى دور الثقافة للمصريين كافة، لا فرق بين أزهري وغير أزهري.

وينجم عن هذا التوحيد عاملان مهمان: أولهما توحيد الثقافة بين المصريين كافة وتقريب أذهانهم، حتى يكونوا كتلة وطنية واحدة، يغترفون من العلم والدين ما فيه صلاحهم وتهيئتهم لمستقبل يفيد الوطن، بدل أن ينتهوا إلى عقليات متباعدة، حتى لكأنهم جاليات مختلفة، وهم أبناء شعب واحد وأمة واحدة.

والآخر أن في هذا العمل فائدة كبرى للأزهريين أنفسهم؛ فإنهم بعد أن يتخصصوا في سنى التوجيه، على النحو الذى نراه، ثم ينالوا شهادتهم الأزهرية يصبحون أكفاء لأى عمل يرونه لمصلحتهم، ويكونون قد درسوا مواد مدنية مختلفة بما فيها لغات أجنبية حية، فيستطيعون أن يشقوا لأنفسهم سبل العيش، ويؤدوا

رسالتهم في هذه الحياة . بل إن الطالب الأزهرى بهذا الإعداد يمكنه في أمر الوعظ والإرشاد مثلاً أن يؤدى أكبر خدمة تتفق والأوساط التى نعيش فيها الآن، سواء داخل مصر، أو في البلدان النائية التى يجب على مصر أن تؤدى فيها رسالتها الدينية . ولكى تكون هذه الرسالة كاملة مجدية يجدر بنا أن نزود الواعظ المرشد بنصيب وافر من الثقافة المدنية، والتقاليد المدنية المحترمة بجانب ثقافته الدينية .

وينجم عن هذا أن يكون التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية جامعا بين الدروس التى تؤخذ الآن مع قسط مناسب في اللغة العربية وآدابها والعلوم الدينية .



وهناك ملاحظة أخرى جديرة بالنظر في أمر توحيد الثقافة، وهى أننا لا نرى ما يسوغ إيجاد معاهد ثلاثة لتعليم اللغة العربية، وهى كلية الآداب بالجامعة، ودار العلوم بوزارة المعارف، وكلية اللغة العربية بالأزهر . فإذا توحدت طرق التعليم كما أسلفنا، أصبحنا في غير حاجة إلى وجود هذه الأنواع الثلاثة المتماثلة، وصار من الواجب أن تُوحّد كلها في معهد واحد، لما في ذلك من توحيد ثقافة المعلم، وتوفير تلك النفقات الباهظة التى نحن في غنى عنها، ويمكن أن نخصصها فيما هو أجدى وأنفع، وبهذا يزول الاضطراب القائم بين هذه المعاهد الثلاثة، الذى جعلها كأنها شيع وأحزاب ! .

في الأزهر

وهنا لا بد لنا من أن ننأى بكل صراحة بضرورة تهيئة المعلم الدينى الكفاء، وتهيئة المؤلفات صغيرها وكبيرها في كليات الأزهر، على وضع يلائم تفكير العصر الحاضر . ذلك لأن طريقة التعليم ليست في ذاتها من الدين، فالمؤلفات ليست هى الدين، وإنما هى وسيلة لتعليم الدين، كاللغة فإنها وسيلة للتفاهم . فإذا بحثنا في تيسير اللغة لتكون أداة سهلة للتفاهم كوسيلة له، فكذلك يجب إعادة النظر

في المؤلفات الشرعية في لغتها ، وموضوعها وتنسيقها ، ووضع المؤلفات على درجات متفاوتة ، منها المختصر ، ومنها الموسوعات الشرعية ، بحيث نسهل للطالب طريقة فهم العلوم الشرعية ، على أكل وجه وأيسره .

واعتقادی أننا إذا وصلنا إلى حل هذه المعضلة ، وأهبنا بعلمائنا الشرعيين وغيرهم أن يقوموا بهذا العمل الجليل ، ابتغاء وجه الله ومرضاته فاننا نكون قد أدينا خدمة جليلة للأمة المصرية وللأمة العربية ، ولأمة الإسلام كافة ، بتيسير فهم دينهم في مختلف العلوم الشرعية ، دون احتياج إلى إفناء أعمار الطلاب وصحتهم في مناقشات طويلة ، وبحوث مضنية ، بين تأليف عتيقة بالية ، ومتون ، وشروح ، وحواش ، وتقارير بتعبيرات معقدة ، لا يصح أن تكون في زماننا هذا . وإني مع اعتقادی بأن أقوم طريق في تعليم الأزهرين هو أن يكونوا إلى درجة الثقافة في المدارس العامة ، ثم يتخصصوا بعد ذلك في كلياتهم على نظام الوقت الحاضر ، من معلم يؤدي واجبه على أفضل طريقة تعليمية وصل إليها علماء التربية والتعليم ، ومن كتاب جمع المعلومات الأزهرية بتعبيرات سهلة مستساغة ، لا نرى مانعا من استبقاء طريقة التعليم العامة بمحاضرات ودراسات في متناول متوسطي الفهم والاستعداد ، وفي متناول الغرباء الذين لا يتكلمون اللغة العربية ، ولا يستطيعون مجاراة النعالي النظامي الذي نوهنا عنه في منهاج نظامه الدقيق ، وتعاليمه الكثيرة ، ومعلوماته الواسعة . ويكون لهذا النوع من التعليم شهادات خاصة ، غير الشهادات النظامية الدقيقة التي نخرج العلماء حقا .

هل يرضى المنصف أن تبقى كتب الدراسة في الأزهر على ما هي عليه منذ أجيال وعصور؟ نرى فيها الفكرة الواحدة مبعثرة ، متناثرة في أبواب مختلفة ، وبتعبيرات معقدة . وهل من الانصاف ونحن مسئولون أمام طلاب الأزهر ومستقبلهم أن نرى في الكتب القديمة المتداولة إلى الآن موضوعات لا يصح أن تكون موجودة؟ ،

ولا يصح أن تلقى على الطلبة ونشغل عقولهم بها؛ كمسألة زواج الإنسى بالجنّة، أو زواج الإنسى بإنسان البحر! وغير ذلك كثير مما يطول شرحه، ولا يصح إباحة ذكره. ولا يصح أن نطوح بعقول الناشئين للخوض في هذه المؤلفات التي تحوى أشياء أثبت العلم عدم ملاءمتها للواقع والمعقول، وهى لا تمت بشيء في أمر الدين؛ فإن المسألة تعليم ووسائل تفهيم. وإن إصرارنا على استمرار هذه الكتب قد يوجد في رُوع الناس أن هذه المعلومات تمت بشيء إلى الدين، والدين منها براء.

ويكفى أن نعرف من طرق التعليم الحالية في الأزهر أن قامت حركة أخيرة ترمى إلى مساواة المتخرجين في الأزهر بإخوانهم خريجي دارالعلوم، وكلية الآداب، وتكرر الطلب في أن يقوموا بتدريس اللغة العربية وآدابها في مدارس الحكومة أسوة بغيرهم. وبعد الصيحات المتكررة اضطرت الحكومة إلى عمل مسابقة بين خريجي هذه المعاهد الثلاثة، وكانت النتيجة مع الأسف الشديد أنه لم ينجح واحد من الأزهر في سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ !

ويجب علينا هنا أن نعلن الحقيقة مهما تكن مرة المذاق، وأن نسائل أنفسنا: هل أدى الأزهر رسالته في العصور الأخيرة ؟

إن الذى يعرفه الجميع هو أن الجامعة المصرية لم تصل بعد إلى درجة من الكمال نغتنب بها. لكنها رغم حداثة عهد لها قد أخرجت للناس في بضع سنين رجالا، تسابقوا في ترجمة الكتب النافعة، وفي تأليف المؤلفات التي اختصوا بها في الآداب، والقوانين، والزراعة، والطب، والتجارة والصناعة، وما إلى ذلك. ولم نر إنتاج يضارع هذا الإنتاج من جانب رجال الأزهر وكبار علمائه، أولئك الذين كنا نرجو منهم الشيء الكثير، والذين اكتفوا بذلك التراث الضخم، وتلك الكنوز الثمينة التي تركتها لنا الأجيال الماضية، ولم يضيفوا إليها شيئا يذكر.

ففى أصول الدين مثلاً ما الذى أخرجه لنا علماء الأزهر فى مائة عام من بحوث، ومؤلفات، وطرائق تعليم، نتفق وما يتطلبه التقدم الإنسانى ؟ .

وفى الفقه الإسلامى نريد أن نعرف إنتاج سادتنا الأزهريين فى كل باب من أبوابه، وفصل من فصوله ؟ . فهل قاموا بمثل ما قام به أسلافنا وبنوا فوق ما بنوا ؟ أم أنهم اكتفوا بالقديم ؟ كأن ليس فى الإمكان أبدع مما كان، وكأن البشرية ترجع القهقرى بدل أن تتقدم ! .

أين الرسائل، والمؤلفات، والموسوعات الحديثة، فى العبادات والمعاملات ؟ وأين التنافس الذى كان يجب أن يكون بين العلماء خدمة للدين والإنسانية ؟ ! هل أسعفونا بمحصول جديد فى المنطق مثلاً ؟ ، أم لا يزال على ما ارتآه أرسطاطليس فى تلك الكتب العتيقة التى وصل آباؤنا إلى ترجمتها ؟ ولم نقم نحن كما قام غيرنا بتحصيلها وتهذيبها والتعليق عليها بتفكير العصور الحاضرة ؟

وأين تفاسير القرآن الشريف على النمط الذى يرجوه التقدم والعلم الحديث ، فقد حرنا فى أمرنا ، وعز علينا معرفة ديننا ؟ !

وأين كتب الحديث التى يطمئن المرء إلى صحتها وسهولة البحث فيها، بما يتفق وروح العصر الحاضر ؟

ومثل ذلك يقال عن التوحيد، والأخلاق، والتاريخ، والفلسفة .

بل أين معاجم اللغة العربية ؟ وقد كنا نرجو من رجال الأزهر أن يخرجوها للناس سائغة ، متفقة مع حاجة العصور الحاضرة، فضاع رجائنا واضطربنا إلى الالتجاء فى لغتنا — لغة قرآننا — إلى معاجم المستشرقين الأجانب والآباء اليسوعيين ، أولئك الذين ضربوا فى المعارف بسهم، ومدوا معاهدتهم بمؤلفاتهم فى كل علم وفن .

كنا نرجو أن يخرج لنا الأزهر — وقد مضى على تأسيسه ألف سنة — من المؤلفات والبحوث الدقيقة فى علومه المختلفة ما يحقق أطماع العالم الإسلامى . بل كنا

نرجو ونطمح أن يخرج لنا أمثال الفارابي ، وابن سينا ، وابن رشد في الفلسفة ، والطبري ، وابن خلدون ، والمقرئ في التاريخ ، وعبد الله بن المقفع ، وعبد الحميد الكاتب في الأدب ، وغير هؤلاء في التوحيد والفقه والتفسير والحديث والمنطق ، وما إلى ذلك مما يمارسه الأزهر ويقوم به .

الحق إننا نرجو أن ينتج الأزهر إنتاجا يليق به ، وبما يُنفق عليه من أموال ، وبما نعلقه عليه من آمال ، وقد أصبح مؤئل مسلمي الأرض ، ومرجع آمالهم فيما يخص بأمور دينهم ، وإنا نخشى أن يطول هذا العقم والاتكال على ما تركه لنا آباؤنا الأؤلون ، فتسوء الحال ، وتضيع الآمال .

ومن واجبنا أن نفكر في تلك الشببية الأزهرية التي هي منا ، نرجو العلم ونتحرق شوقا إليه . فيجب أن نرعاها وأن ننهض بتعليمها تعليما صحيحا كاملا ، متفقا مع الدين والعقل ، وأحدث النظم التعليمية ، وأن نؤهلها حقا لخدمة دينها وديارها ، لخدمة نفسها ، وخدمة العلم ، وخدمة الوطن ، والعالم الإسلامي بوسائل مجدية ، لا بالاكتفاء بمؤلفات القرون الوسطى ، وهي وإن تكن أساس النهضة الإسلامية ، وإن تكن من الكنوز التي نعجب بها ونفخر ، أصبحت في زماننا هذا دون ما تطمح إليه آمالنا ، في التعليم الديني الصحيح .

دروس اللغة العربية

وأرى في دروس اللغة العربية أن يكثر من الاستفادة من دروس المطالعة والانشاء ، لأنها دروس عملية يحتاج إليها الطالب في حياته العملية ، دون الإكثار من دروس النحو والصرف والبلاغة ؛ لأنها نظريات لا يُحتاج إليها عمليا . وإني أعترف اعترافا صريحا بأن رجال اللغة والأدب في أوقاتنا الحاضرة قد خدموا اللغة العربية خدمة جُلّ ، ورفعوا من شأنها كثيرا ، وهذبوها تهذيبا يناسب تفكيرنا الحاضر

وحاجتنا الحاضرة ، وأوجدوا من الكتب الدراسية ما قد بسطوا به هذه اللغة ، وجعلوها سهلة التناول مع الدقة في التعبير ، ونبذ التكرار ، وهجر المبالغة والإغراق . ونحن نرجو أن تعطى اللغة العربية نصيبها من العناية لأنها اللغة القومية . كما نرجو أن نأخذ بأيدي رجالها ، حتى نجزيهم على ما يبذلون بعض الجزاء .

تيسير الكتابة

وإذ كنا الآن في أمر اللغة العربية — وهى أساس تفكيرنا ووسيلة ثقافتنا — أفلا يرى القارئون بأمر هذه اللغة الشريفة أن فى كتاباتها صعوبات ، من السهل تلافيها دون أن نمس أصل اللغة ؟ . إني عند ما أكتب فى هذا الموضوع أشعر بأنى أصبر عن رأى الكثيرين من أولئك الذين يغارون على اللغة العربية ، ويودون تثبيت دعائمها عند العرب ، كما يريدون تسهيل التكلم بها لدى الأعاجم ، الذين يودون التكلم باللغة العربية .

وليس بخاف أن العرب ، ككل أمة أخرى ، سعوا فى نشر لغتهم فى العالم . ولا تنتشر لغة بين الناس إلا إذا سهلت لهم طريق معرفتها . وأهم أسباب انتشار اللغات وضع المعاجم المتقنة ، وتسهيل كتابة اللغة . ولا أنكر أن فى كتابة لغتنا عقبات ، يجب علينا أن نعمل على تذليلها . فاللغة — كما قلنا — وسيلة الفهم لا غاية فى العلم ، ويجب أن تكون الوسيلة سهلة حتى نصل إلى العلم والفهم وهما غاية اللغة .

ولهذا أرى أنه من الضرورى أن تكون لجنة من علماء قادرين ، حتى يتمكنوا من بحث أقرب الوسائل لتسهيل كتابة اللغة ، تسهيلات لا يمس جوهرها ، دون أن تكون هناك طفرة تزرى بأمر اللغة . فإذا ما انتهينا من أمور مقررة ، اعتنقها الناس جميعا وأمكنتنا بعد ذلك أن نفكر فى مرحلة أخرى لا تؤذى اللغة ، بل تحفظ لها مكانها وانتشارها ، فن المسائل التى لا تحتاج إلى كثير من البحث أن تقوم الحكومة نفسها

بالغاء حروف التاج . وستكلم عنها فيما بعد . إنما الذى أريده هنا وهو الذى سيكون موضوع بحث اللجنة ، هو أن تكون مهمتها إيجاد بعض التسهيلات فى عقبات لا معنى لوجودها .

فمثلا كلمة ” الرحمن ” لم لا تكتب هكذا ” الرحمان ” مطابقة لما ننطق به ، كما تكتب كلمة الرحيم بالياء ؟ .

ومثلا ” كفء ، ودفع ” لم لا تكتب الهمزة فيهما على واو عند ضم الهمزة ، وعلى ألف عند فتحها ، وعلى ياء عند كسرها ؟ . وهل هناك مسوغ للوضع الحاضر ، وفيه من العقبات لأبناء اللغة ما فيه ؟ .

ومثلا كلمة ” أولئك ” فيها ” واو ” حيث لا مد ، وليس فيها ألف مع اللام مع وجوب مد اللام ، أفلا يمكن أن تكتب كما ننطق بها هكذا : ” ولأئك ” ؟ .

وبهذه المناسبة نقول : ألا تجد اللجنة وسيلة تقضى بأن كل همزة مضمومة تكون على واو ، ومفتوحة تكون على ألف ، ومكسورة تكون على ياء ، سواء كانت فى أول الكلمة ، أو فى وسطها ، أو فى آخرها ؟ .

تلك أمثلة قصيرة بسيطة ، لإصلاحها سهل ميسور ، ونتائجها عظيمة الفائدة فى تسهيل كتابة اللغة . ويكفى ما نرى فى اللغة العربية من صعوبات جمّة أخرى ، كتشوّع حروفها فى بدء الكلمات ، وفى وسطها وفى آخرها ، ثم تعدّد جموع التكسير ، وهو أمر لا نظير له فى اللغات الأجنبية .

إنى لا أقصد طفرة فى الإصلاح ، وإنما أقصد أن نحذف كثيرا من الاستثناءات التى لا مسوغ لها ، والتى تعوق التلاميذ والطلاب من صحة الكتابة ، وتصدّ الأجانب عن تعلّم لغتنا . وفى تعلّم الأجانب لغة البلاد استهواء للأفئدة ، وفتح للقلوب ، كما تفعل الأمم الأخرى فى نشر لغتها ، وتبذل الأموال الطائلة فى تحقيق هذه الغاية .



ولا أدري ما الفائدة في أن نخلق للغة العرب صعوبة فوق صعوبتها الموجودة ، بأن نخترع شيئاً لم يعرفه أحد من قبل اسمه حروف التاج ؟ . وقد رُئى عند وضع هذه الحروف أن تكون في مبدأ كل جملة . وثبت أن ضررها كبير ، ولا نفع فيها مطلقاً ، حتى إن الأمة لم تألفها في صحفها وفي مؤلفاتها ، ولكن ألزمت بها الإدارات الحكومية إلزاماً ، فصارت عبئاً ثقيلاً على حروف الهجاء ، وعلى القارئ ، وعلى دور الطباعة . وقد بعدنا بذلك عن الفكرة التي ترمى إلى تسهيل قراءة اللغة العربية ، كما بعدنا عن المؤلفات العربية في البلدان الأخرى التي لم تقبل هذا النوع من العسر والتضييق . وبينما البلاد الأجنبية تسعى في محو الأحرف الكبيرة التي تبدأ بها الجمل تأتي نحن في آخر الزمن ونخلق هذه الحروف التي لا مسوغ لوجودها . ولا أدري لم تبقى هذه الحروف إلى الآن ؟ وهي غير جديرة باسم التاج ، وتباعد بيننا وبين الأمم العربية الأخرى . وأملنا في الحكومة ألا تتردد في محو هذه الأحرف ، إراحة للقارئ ، وتيسيراً للكاتبين .



ونحن نرجو أن نفكر ملياً في أمر رسم الآيات الكريمة وكتابتها في المصحف الشريف ، حتى لا نرى كثيراً من قراء كتاب الله يلحنون في قراءته ، وحتى لا نرى الأعاجم بوجه خاص يكثرون من اللحن بناء على هذا الرسم المتداول بين الناس . أرجو أن تفكر اللجنة فيما أقول صيانة لكتاب الله ، وسعياً في قراءته على الوجه الصحيح ؛ ذلك لا اعتقادي أن القرآن الكريم يجب أن يقرأ على أكمل وجه وأصح . ويساعدنا على ذلك ما نعتقده من أن قدسية الكتاب الكريم في لفظه لا في رسمه ، وأنه نزل وحياً على نبيينا الأُمِّيِّ الكريم غير مكتوب ، فسطره العرب . فالقدسية إذاً في ضبط النطق به ، وإن السعي في وضع رسمه على الوجه الذي يصون نطقه المقدس ، إنما هو سعي جليل ، فيه على ما أرى خدمة للدين ، وثواب عند الله .

المعجم اللغوى

إن مصر والبلدان العربية تلجأ فى معرفة معانى الكلمات إلى المعاجم القديمة، التى أوجدها علماء اللغة العربية فى القرون الماضية، وهى من الصعوبة بحيث نجد العربى كغيره يبحث عن معنى الكلمة فى معجم لغة أجنبية فى لحظات قصيرة، ويعانى ما يعانى عند البحث فى معنى كلمة عربية. فضلا عن أن بعض المعاجم المختصرة مع سهولة البحث فيها لا تأتى بالمعانى الوافية المطلوبة. ولا شك أن الأهم الحية تعمل على نشر لغتها بين الشعوب الأخرى، وهى لذلك تسعى ما أمكن فى تيسير سبلها ووسائلها. وإيجاد معجم على هذا النوع فضلا عن أنه يمكن العربى من سهولة البحث والاطلاع، يساعد الأجنبى على إدراك معانى هذه اللغة ومراميها، فى غير عناء، ولا صعوبة ولا تكلف.

لهذا كوّنت لجنة فى سنة ١٩٣٦ مذ كنت وزير المعارف لوضع معجم يكشف فيه عن الكلمة باعتبار الحروف الأولى الأساسية، وأن يكون المعنى ظاهرا واضحا، مختصرا وافيا، وأن يكون المعجم مزيّنا بالصور، وأن يكون على ثلاث درجات على الأقل: معجم "الجيب" المختصر لمستوى تلاميذ المدارس الابتدائية، ومعجم الوسيط لمستوى أرقى من ذلك إلى المرحلة التعليمية النهائية، ومعجم جامع لجميع كلمات اللغة العربية لمن يودّون التوسع والتخصص فى أمر اللغة العربية. وأن يكون هذا المعجم بدرجاته الثلاث سهل التعبير، دقيق الوضع، متقن الطبع والصياغة، جامعا لصور النباتات والحيوان والجماد، كل معجم بما يناسبه.

وقد باشرت اللجنة عملها ثم انقطعت وقتا ما، وهى الآن تجتهد فى وضع المعجم الوسيط. وأرجو الله أن يحقق هذه الخدمة القومية الكبرى للنهوض باللغة العربية الكريمة.

وهنا تعترضنا مشكلة أرجو ألا تعوق هذه المعاجم، وهى مسميات المخترعات، والأشياء الحديثة، التى لم تكن اللغة تعرفها من قبل. وقد اختلف فى أمرها العلماء

عندنا، وسيختلفون أجيالا طويلة؛ إذ يرى بعضهم أن تؤخذ الكلمة الأجنبية الحديثة بوضعها الحاضر، ويرى بعضهم أن توضع في قالب عربي، ووزن عربي، ويرى الآخرون أن يؤخذ من اللغة العربية القديمة ما به يمكن وضع اسم لهذه المسميات. وإني لا أعتقد أن المجمع اللغوي يبت في أمر هذه المسميات، فإنها عمل أجيال طويلة، ولا يصح أن تكون عائقا دون إظهار هذا المعجم على هذه السرعة؛ ذلك لأننا إن وقفنا حتى نوجد للمخترعات أسماء، تستسيغها الأمم العربية جمعا، فإننا لن نصل إلى وضع هذه المعاجم التي تنادى بها الضرورة. والذي أريده وأرجو أن يكون رائد القائمين بأمر هذه المعاجم أن نتناول ألفاظ اللغة العربية الموجودة من قبل، وأن يحوى المعجم الكبير جميع ألفاظ اللغة العربية أو المستعربة الموجودة في الكتب العربية من قبل. أما الأسماء الحديثة والتي عليها الخلاف بين علماء اللغة فيجب أن توضع لها أقرب الأسماء إلى اللغة العربية، أو أسماؤها بلغتها الأجنبية، مصوغة في قالب عربي قدر الإمكان، وأن يكون عليها علامة في المعاجم العربية المختلفة، تدل على أنها كلمات دخيلة، لم يقرها أصحاب المعاجم ولم يتقيدوا بها، وإنما هي متروكة للزمن، حتى إذا صقلها التعامل، واختيرت الكلمة بصفة نهائية على وضع نهائي أمكن إقرارها فيما بعد، وإدخالها ضمن هيكل اللغة العربية.

تلك ضرورة قضت بها الحاجة القصوى؛ إذ لا يمكن أن تكون لنا معاجم خالية من تعريف لكلمة البرلمان مثلا، والديموقراطية، والارستقراطية، والكربون، والأوكسجين، والفيتامين، والترام، إلى غير ذلك من الكلمات الكثيرة التي يجب أن تدخل في قواميسنا ومعاجمنا، كالأدوات الميكانيكية والكهربائية، والمخترعات الكيميائية، والأدوية، وأسماء الأعلام في الجغرافية، وأسماء الملوك والمدن.

وهذا شأن الأكاديمية الفرنسية مثلا؛ فإن ألفاظا كثيرة من اللغة الفرنسية تتداولها الألسن والمجلات والمؤلفات، وتصبح في صميم اللغة الفرنسية قبل أن تقرها الأكاديمية.

يجب أن يكون شأننا على هذا الوضع ، فلا نعطل لغتنا الأصلية ولا نعرقل انتشارها . ولكل عامل أن يضع قواميس في كل علم وفن ، وأن يضع الأسماء لهذه المسميات الحديثة إلى أن يصقلها الزمن ، فتدخل في وزن الألفاظ العربية وكلماتها . ولجميع اللغة ، أو للأمة بعد ذلك ، أن تستقر على كلمة في وزن عربي مقبول ، أو أن تجد لها من ألفاظ اللغة العربية الأصلية ما يصلح للتعبير .

وما دمنا نعلم العلوم بلغتنا العربية وهي لغتنا القومية ، وما دامت الحاجة ماسة إلى أن تدرس هذه العلوم وأساليبها للحياة ، فيجب ألا تبقى لغتنا موسومة بالجمود والضييق والتأخر .

ولا عيب على اللغة العربية ، إنما العيب على أجيالنا الحاضرة . فاللغة كائن ، إما أن يتقدم وينمو ، ويسير الحياة العلمية والفنية بايجاد أسماء للمسميات الحديثة التي تنمو وتكثر مع تقدم الزمن ، وتقدم العلوم ، وإما أن يقصر همه على الماضي ، فتضمحل اللغة ، وتضعف وتموت ، وتصبح من اللغات البائدة .

ولم يرغينا عيباً في أن يتدرج بلغته مع تقدم الزمن ، وأن يجد الأسماء للمسميات الحديثة . وهاكم الأمم الانجليزية والفرنسية والألمانية وغيرها ، تقترض من اللغة اليونانية أو اللاتينية أو من مزيج منهما ما ترى حاجة إليه ، في توسعه لغتها ونمائها وملاءمتها لتقدم العلوم والفنون ، كما اقتبست من قبل كلمات من اللغة العربية ، ولم تر تلك الأمم على نفسها غصاضة من أن تسد تلك الحاجة الملحة بواسطة كلمات أجنبية عنها . كذلك كان شأن اللغة العربية نفسها في بدء وجودها فانها لم ترغصاضة أن تقتبس من لغات الأعاجم أسماء لمسميات وضعتها ، وصقلتها حتى صارت جزءاً من كيانها ، وورد بعضها في القرآن الشريف كالسندس ، والاستبرق ، والأباريق . فكيف نقف بعد هذا كله دون أن نملاً هذا الفراغ العلمي في لغتنا ؟ اعتقاداً منا بأن اقتباس كلمة أجنبية لمسمى حديث يعد عيباً على اللغة ، وإخلالاً لوجودها .

وهذا وهم لا مسوّع له؛ فاللغة واسطة المعرفة لا غاية . والتفاهم في هذا العالم يجب أن يكون بلغات كاملة . وكل لغة محتاجة إلى مساورة الزمن . ولغتنا العربية من أغنى لغات العالم، وأسمائها تعبيرا، وأدقها دلالة على ما يدور بخلدك، وما يهيجس في نفسك . فلم نعوق هذه اللغة الكريمة في أمر العلوم والفنون عن مساورة الزمن، وأسلافنا قد سايروه ؟ ! .

لقد أتى على اللغة العربية حين من الدهر كانت تمتد اللغات الأخرى لا بألفاظ الأدب والحكمة فحسب، وإنما بألفاظ العلوم والفنون كذلك . ولم تتردد الأمم الأجنبية في أن تأخذ من اللغة العربية كثيرا من الألفاظ الطبية، والرياضية، والنباتية، والفلكية، وهى موجودة في هذه اللغات إلى الآن؛ فلم نحجم عن هذا التضامن في إيجاد وسائل التفاهم العلمى والفنى ؟ ! .

الموسوعات

وإذا كانت الحاجة — كما قلنا — ملحة في وضع المعاجم العربية على النمط الحديث الذى يحقق جميع أطماننا، فإنى أكتفى بهذا، ولا أرى الحاجة ماسة إلى ما يقول به البعض من التفكير في موسوعة عربية تجمع بين دفتيها جميع المعلومات الإنسانية من فنية وعلمية وفقهية ورياضية وكيميائية . فلقد سبقنا غيرنا في وضع موسوعات، دلت التجارب على أنها عاجزة عن أن تستوعب ضروب العلم والفن بصفة جامعة . ذلك لأن الموسوعة بهذا الوضع تتطلب نفقات طائلة، ووقتا طويلا من عشرات السنين، والعلوم متجددة متقدمة . وهاكم — مثلا — الموسوعة الفرنسية الكبرى مضى عليها عشرات السنين، وصارت قديمة لا ينتفع بها في العلم والفن . كما أن بلادا كثيرة، أكبر من بلادنا، وأضخم منها ثروة، وأوسع علما لم تفكر في أمثال هذه الموسوعات . لم ينبجح فيها على ما أظن، إلا الموسوعة البريطانية، لكثرة عدد المعلمين والقارئين للغة الانجليزية، من بريطانيين وأمريكانيين؛ هذا غير ما تكلفته من أموال

طائلة ؛ ولهذا كان الأولى عدم التفكير في مثل هذا العمل ، والاكتفاء بالمعاجم التي تدل على الكلمة وعلى معناها ، بوضع مختصر مفيد ، ويوضح الفائدة دون أن نزع بأنفسنا في عمل هائل لا يمكننا أن نقوم بأعبائه . وأرى تشجيع الموسوعات الخاصة بكل علم وفن ، فهي كفيلة بسد الحاجة ، مع تكرار طبعها وتصحيحها ، وفق حاجات الزمن وتقدم العلوم . وأرجو الله أن يحقق آمالنا في إيجاد موسوعات في الطب مثلا ، وأخرى في الميكانيكا ، والكيمياء ، والكهرباء ، والفلك ؛ فهي أجدى وأنفع من التفكير في موسوعة عامة ، إذا انتهينا من جزئها الأخير نجد جزأها الأول قد أصبح قديما باليا ، وفي حاجة إلى تغيير وتبديل ، وتكاليف ، نحن أحوج إليها في شؤون الإصلاح والعمران .

وللتدليل على صواب ما أقول ، أعرض على القارئ أن هناك الموسوعة الإسلامية ، — وقد سعى بعض شبابنا الغيورين في ترجمتها إلى اللغة العربية — وهي ذات مجلدات كثيرة ضخمة . وهناك موسوعة "دلو" مثلا في شرح القانون الفرنسي ، وصل أعداد أجزائها إلى أربعة وأربعين ، وملحقاتها إلى تسعة عشر مجلدا ، وأصبحت عتيقة لا تنفي بغرض . فإذا فكرنا في وضع موسوعة عامة في القوانين ، وفي التاريخ الإسلامي ، أو في التاريخ العام ، وفي العلوم والفنون كافة ، فهل يمكننا أن نهض بهذا العمل المضني الشاق ؟ ، وهو يتطلب جهودا وعلماء ، تنوء بها ماليات البلاد العربية جمعاء ، هذا كله فضلا عن أنه لا فائدة فيه ولا غناء . والفائدة كل الفائدة أن تكون هناك موسوعات ، ومؤلفات خاصة لكل علم وفن ، قد يترك أمر القيام بها للأفراد تبعاً لتقدم العلوم والفنون . أما المعاجم اللغوية الثلاثة التي سبق أن ذكرتها فهي التي يجب أن تقوم بها الحكومات العربية ، وأولها الحكومة المصرية ، في أسرع وقت ؛ تسهيلا للتكلمين بها ، وصيانة لهذه اللغة من الاندثار والفناء .

الفنون الجميلة

بالعلم يستطيع الإنسان أن يكتشف أسرار هذا الكون، ويستخدم قوى الطبيعة، بقدر ما يسمح به رقى معلوماته واتساع ذهنه . لكن هناك شيئا آخر له خطره في رقى الإنسان ورفعتيه، وهو معرفة جمال الطبيعة، وتقدير هذا الجمال، وتأثيره في النفس الإنسانية لتربية ذوقها . وتربية هذا الذوق للإنسان أمر لا يشك فيه أحد؛ فإن الإنسان إذا اكتمل علمه، دون أن يكون فيه ملكة الذوق، وتقدير الجمال يصبح إنسانا آليا، وإن شئت قلت : يصبح جسما بلا روح .

على أن تربية الذوق ومعرفة الجمال وتقديره ، كل هذا يعود بالفائدة على العلم نفسه . فطالما كان الرقى في الذوق وفي تقدير الجمال أداة صالحة ، ووسيلة فعالة في ترقية الفنون والصنائع، وبالتالي في ترقية العلم والابتكار . فكم رأينا أناسا برزوا في العلم، وحرموا الذوق، فلم يكمل علمهم، ولم يؤت ثمراته التي ترجوها منهم البلاد . لهذا كان لزاما على من وكل إليهم أمر التعليم والتثذيب ، أن يعنوا إلى جانب ذلك بالفنون الجميلة ، كما عنيت بها جميع البلاد الراقية، فرفعتها إلى منزلة سامية في الحضارة، والثقافة، والوطنية .

وقد أصبحت الفنون الجميلة معروفة كما كانت معروفة منذ القدم، فمنها الموسيقى والغناء، والتمثيل، والرسم، والتصوير، والنحت ، وهندسة البناء ، والزخارف، وغير ذلك مما هو معروف لدى الكافة . ولكل أمة خصائص في الفن الجميل؛ فهناك أمة برزت في فن، أو فنون محدودة، وأمم أخرى برزت في فنون أخرى . ولا يتسع مجال هذا الكتاب لشرح خصائص كل أمة، في أمر هذه الفنون الجميلة .

إنما الذي عرفت به الأمة المصرية منذ القدم أنها امتازت بفن المعمار، والنحت، وزخرفة البناء والأثاث ، سواء في أيام الفراعنة أو في القرون التي تلتها حتى في عصورنا الحاضرة . وكم رأينا في كتب العرب الأقدمين ما امتازوا به في الموسيقى

والأغاني ؛ وها هي ذى الكتب القيمة بين أيدينا تشعرنا بما كانوا عليه من تقدم عجيب . فما الذى يمنعنا ، والمصرى بفطوته عامل صبور دقيق ، فيه الاستعداد الخفى الكامل ، ولا يحتاج إلا إلى تنبيه وإرشاد — أن نوقظ فيه هذه الملكات التى امتاز بها فى غابر الزمان ؟ .

ولا ننكر أن الحكومة فى أدوارها المختلفة ، وإن قامت ببعض الجهود فى هذه النواحي ، لا تزال فى أول الشوط ، وإن أعمالنا لم تنتج إلى الآن ما نرجوه من الدقة الكافية ، والكفاية الممتازة التى يجب أن يصل إليها المصرى . فإننا مازلنا إلى وقتنا الحاضر ، مقلدين تقليدا غير كامل ؛ وإنى قوى الرجاء فى أن نصبح كما قلت مبتكرين مستقلين فى فننا ؛ يؤخذ عنا ، كما نأخذ نحن الآن عن الغير . لا ننكر أننا سعيينا فى إنشاء مدارس ومعاهد لبعض الفنون ، كما أنشأنا معارض ، ولكن والأسف ملء نفوسنا لا تزال أعمال الفن فىنا أعمالا أولية ، تدعو إلى اهتمام الشعب ، وعناية الحكومة .

فثلا هل يمكننا أن نقول : إن فىنا الآن موسيقى وطنية راقية ، أو غناء راقيا ، يليق بأمة راقية ، ويصور العواطف تصويرا دقيقا حساسا ، يؤثر فى النفوس تأثيرا عميقا ؟ أم هى أغان أكثرها مبتذل ، لا يرقى النفس ولا العاطفة ، ولا يدفع إلى الهممة والاقدام ، وسمو الإحساس الوطنى ، أغان للتسلية والعبث والمجون .

وما يقال عن الموسيقى والغناء يقال عن التمثيل وعن الزخرفة والتصوير ، فتلك أمور أولية فى بلادنا . ولبعض مواطنينا العذر إذا آثروا الفنون الغربية على ما ظهر من فنون مصرية هزيلة . ونرجو الله أن يهيئ لنا من يرقى بهذه الفنون الجميلة ، وينهض بها إلى المستوى اللائق .

لا نرى فى بلادنا طرازا وطنيا ثابتا للأبنية وأثاثها يمكن أن يجذب إليه النفوس . وتفخر به البلاد ، بل نرى أطرزة مختلفة ، هى خليط نخليط ملابسنا . لا نعرف لنا مكانا وشخصية ، أو طابعا وطنيا نستقر عليه ، ونأخذ أنفسنا به .

وأذكر بهذه المناسبة أنى تشرفت حين كنت وزيرا للعارف سنة ١٩٣٦ بمقابلة المغفور له الملك "فؤاد الأول"، وعرضت عليه ما فى البلاد من فوضى فى المعارف، وفى الأبنية وأطرزتها، وشرحت له ما نخشاه من مغبة انتشار ذلك الطراز الذى يسمونه بالطراز الحديث، وهو لا يدل على شىء من الفن، ولا على شىء من الروعة، بل هو يفسد الذوق، ويضيع على البلاد طابعها العربى الذى تمتاز به، ويفقد مصر مكانتها الشرقية، كزعيمة للامم العربىة. واقترحت أن يتفضل جلالته بتشجيع إحياء طراز عربى بسيط، يكون فى متناول الأغنياء، ومتوسطى الحال وفقرائهم، وأن تعمل مسابقة حتى نصل إلى طراز خاص فى أبنيتنا، وفى أثاث منازلنا، يتفق وحاجة البلاد، وأن نسمى هذا الطراز "طراز فؤاد الأول"، على نحو ما نرى فى البلاد الغربىة من طراز لويس الرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر، وطراز النهضة، وطراز الإمبراطورىة، وغير ذلك فقبل رحمه الله الفكرة وحبذها، وقال: لكن الطراز المطلوب يجب أن يتفق مع ذوق الشعب، وأن يستسيغه ويقبله، لا أن يلزم به إلزاما. فأجبت: إن هذا هو الوضع السليم، ولذلك وجب أن تعمل مسابقة عالمىة، وأن تستمر هذه المسابقة إلى أن تختار الأمة من بين المشاريع المختلفة طرازا عربىا يتفق وذوقها. وفعلقت بإعلان مسابقة دولىة، نشرت بلغات متعددة، وبمكافآت مالية ضخمة، وحددت موعد افتتاح هذا المعرض العالمى فى القاهرة، فى مدى سنة. أى فى شهر إبريل سنة ١٩٣٧، وقدم رجال الفن فى مصر وأوربا وأمريكا نماذج استعدادا لهذا المعرض. ولكن المنىة عاجلت المغفور له "الملك فؤاد الأول"، وحال تغيير الحكومات دون تنفيذ هذا المشروع.

إننا فى أشد الحاجة إلى أن نبرز وجودنا فى الناحية الفننىة، وأن نسعى فى استقلال هذا الوجود ورقىه، حتى يكون لنا على ممر الزمان طابع شرقى خاص، تكون به مصر جديرة بزعامة الأمم الشرقىة والإسلامىة. فما الذى يمنعنا مثلاً من إيجاد طراز عربى سهل النفقات والتكاليف، يتفق ومزاجنا، ومناخ بلادنا؟

وما الذى يمنع بعد ذلك من تعميمه فى جهات القطر ، أو على الأقل فى مدنه الكبيرة ؟

وما الذى يحول دون أن تكون شوارع كثيرة فى القاهرة مثلا من هذا الطراز العربى ؟ ! كذلك لا يوجد مانع من تعميم الطراز الفرعونى فى بعض الأحياء ، التى تتسم بطابع فرعونى ، كشوارع الأهرام .

إننا تركنا الأمور فى بلادنا فوضى . فكم من مساحات من الأرض حول القاهرة ستبنى ، ولم نعن بأمر تخطيطها ، كما تركنا رمل الأسكندرية من قبل حتى قامت فيه الأبنية ، بطرقات ملتوية ، وكادت تشبه طرقات المقابر ، ولم نعن بأن ننشىء فيها ميادين أو متزهات .

والأنكى من ذلك كله أننا تركنا الفوضى تنخر سوسها فى أهم ميادين القاهرة والإسكندرية وشوارعها . فترى المنازل بعضها مرتفع ، وبعضها منخفض ؛ بل ترى المنشآت الحديثة الضخمة لا يتفق ارتفاع طبقاتها مع ارتفاع طبقات البناء المجاور لها . وترى الشرفات أيضا ليست على خط واحد فى بيتين متجاورين ، حتى أصبحت هذه المباني فى مجموعها تجرح النظر . وتؤذى الذوق السليم .

ولكى أدلك على أن للبيئة أثرا فى تكوين الذوق أذكر بهذه المناسبة أن المرحوم "عدلى يكن باشا" ، قد عرفنى فى لندن بشخص من كبار صناع الجواهر وتجارها فى باريس ، كان يقيم خارج أوروبا ، وأخوه يقيم فى باريس ، حدثنى هذا التاجر أنه يأتى من مقامه رغم بعد الشقة كل سنة ليقم فى باريس مسقط رأسه ثلاثة أشهر فى السنة ، وأنه يوالى هذه الزيارات الباريسية خيفة أن يفقد ذوقه الباريسى . فهناك الجوق ، وهناك الصناعة ، وهناك الذوق ، وهناك الشوارع والمتديات ، وهناك دور التمثيل والفن ، وهناك الحدائق والمتزهات ، وهناك ألوان من الفن مجتمعة . هذه البيئة المنظمة تكوّن فى نفسه قوة فنية ، تساعد فى إتقان صناعته ورقى فنه . ولقد أصاب هذا التاجر

كبد الحقيقة . فالذوق في الشخص أثر أو نتيجة لمؤثرات مختلفة في البيئة التي تحيط به . فإذا كانت هذه البيئة مباءة للفن الجميل كانت حافزا قويا لدقة الحس ، ورقة العاطفة ، وتهذيب النفس .

أنواع الفنون متنوعة ، وكلها متضافرة على دقة الإنسان وتهذيب ذوقه . فهل تتفق معي على أن تنظيم هذه الفنون من رسم ، وتصوير ، ونحت ، وبناء ، وأثاث ، ولباس ، وشعر ، وتمثيل ، وغناء ، كل أولئك يوحى إلى النفس أن تكون مرهفة الحس ، بالغة الشعور . إني من الذين يقولون : إن لكل شيء في هذا الوجود فنا ، فكما أن للصناعات فنونها ، وللمثيل والغناء فنونه ، كذلك للخطابة فنّ ولل كلام فنّ ، وللتعبير عما يدور بخاطر فنّ ، ولإعداد الطعام فنّ ، ولطريقة الأكل والشرب فنّ ، وللمحاورات والمناقشات فنّ ، لا يصح أن يغفل الرجل الشرق شيئا من هذا كله . فيجب أن نقوم أنفسنا ، تقويما تشجعه حكوماتنا ، ويجعلنا نفخر بحق بأننا أحيينا سالف نبوغنا ، وأضفنا إليه نبوغا يتفق مع تدرج الإنسان في مراقى الحياة ، ومسايرته للزمن والتقدم والعمران .

الباب الخامس

حالتنا الاجتماعية

مستوى المعيشة — الحفاء والتسول والتشرد — الأمراض — مياه الشرب —
انتشار الأمية — اضطراب التشريع — الزواج — الطلاق — الأزياء — الأوسمة
والألقاب — البدع — الأغاني والموسيقى — فوضى الاحسان .

الباب الخامس

حالتنا الاجتماعية

الحالة الاجتماعية لكل أمة نتيجة لأسباب قديمة متعاقبة وظروف متنوعة ، أوصلتها إلى ما هي عليه . وهى فى الغالب نتيجة لأسباب دينية ، وسياسية ، وتعليمية واقتصادية ، تلك الأسباب مجتمعة تكون ما عليه الأمة من بيئة اجتماعية . وقد تكون الأسباب مستقيمة ظاهرة رشيدة ، فتكون الأمة على هذا الوضع . وقد تكون الأسباب خبيثة ذميمة ، تهبط بالأمة إلى مستوى الانحطاط والانحلال .

كانت أمتنا المصرية من قديم الزمان محل أطماع الفاتحين والمغربين بما حباها الله من مميزات ، قل أن توجد فى غيرها من الأقطار ، سواء أكانت تلك المميزات فى خصوبة أرضها ، أم فى اعتدال مناخها ، أم توسطها بين قارات العالم القديم . ومما يؤلم النفس أن هذه الأمة وقد أثبت لها التاريخ استعدادا فى الرقى ، ونزوعا إلى الرفعة والمجد ، كانت من أنعس الأمم حظا بسبب هذه المميزات التى يندر أن تكون فى قطر من الأقطار الأخرى ، فتوالت عليها الغارات القاسية ، والمظالم الأجنبية ، وامتنعت خيراتها ، وهيض جناحها ، بما لا يدع مجالا للشك فى أن المظالم التى وقعت على هذه الأمة فى أجيال متعددة كانت تكفى لإنحداد أنفاس أية أمة على وجه الأرض فتزول من الوجود .

قام فى مصر فى القرون الماضية حكام طغاة ، لم يخشوا الله ولم يراعوا الذمة ، نغرتوبوها ، ووقفوا حجر عثرة فى سبيل رقيها ويقظتها ، إلى أن تلقفها "محمد على الكبير" فسعى فى رفع شأنها ، ونهض بمشروعات كثيرة متنوعة فى التعليم والهندية والعمران . وبعد وفاته تعثرت مصر فى خطواتها ، سواء بعمل ولاية أمورها أو بمطامع الأجانب

فيها، إلى أن أتى إسماعيل باشا وأراد أن يجعلها جزءا من أوربا بما قام به من إصلاحات عمرانية، وانتهى الأمر باحتلال الانجليز مصر .

وكان عدد سكان البلاد وقت أن تسلمها "محمد علي باشا" تافها مزريا، لا يتفق مع ما كانت عليه البلاد من خصوبة وقدرة ، فلم يكن سكانها يتجاوزون مليونين ونصف مليون من النفوس . وكان من طبيعة احتلال الانجليز بلادنا أن اتجهت جهودهم إلى عمليتين أساسيتين :

(أولهما) أن يكون التعليم خاصا بإخراج موظفين لا متعلمين بالمعنى الصحيح .
(وثانيهما) العناية بأمر الإنتاج الزراعى من شق الترع ، وضبط النيل بالخزانات والقناطر، وتحسين الري ، وغير ذلك مما يؤدي إلى استغلال خصوبة الأرض ، والإكثار من منتجاتها . ولم تعن الدولة المحتلة بالسعى في أن يكون الفكر المصرى منتجا لإنتاج الأمم التى تسعى لأن تحكم نفسها بنفسها . وهو أمر طبيعى تقتضيه طبائع الأمم الغالبة مع الأمم المغلوبة ، سواء أكان ذلك فى شكل استعمار ، أم احتلال ، أم حماية أم انتداب ، فإن هذه الألوان المختلفة من السيطرة الأجنبية لا يمكن أن تؤدي بطبيعتها إلى تأييد الأمم المغلوبة لى تلبوا المقعد اللائق بها . فكان هناك نزاع فى المطامع : الأمة لها مثلها العليا ، والمحتلون لهم غايتهم التى يرمون إليها . ونحن لا ننكر أنه كان من آثار هذا النظام كثرة الإنتاج ، وضبط النيل والارتفاع بمياهه ، وضبط الأمن العام . وأن ذلك كله أنتج نسلا متزايدا ، فوثبت الأمة من أقل من سبعة ملايين من الأنفس فى سنة ١٨٨٢ إلى ما نراه الآن مما يربى على سبعة عشر مليونا . وثبتت الأمة فى الكم لا فى الكيف ، إذ لم نر فى أيام الاحتلال الطويلة نبوغا فذا ، وتربية صحيحة ، وعمرانا سليما .

أردنا فى فترات الاحتلال ، وفى الأيام التى تلتها إلى الآن ، أن ننظم شؤوننا ، فكان التنظيم أعرج سقيا ، لم يصل بنا إلى ما نصبو إليه من رفعة ومجد . ومن الضرورى

لرفع شأن هذه الأمة أن توضع للإصلاح برامج محددة ، تقوم بتنفيذها بنشاط وإخلاص أيد وطنية حازمة حكيمة ، مهما تنوعت الحكومات ، حتى يمكننا — وهذا الشعب طيب الأرومة — أن نرتفع إلى ما يليق باستعدادنا ، وما نزنو إلى تحقيقه من غايات وآمال .

لا ننكر رغم المساعي المتوالية التي عملت في الأوقات الأخيرة أننا لازلنا في فوضى أدت إلى ما نشكو منه من ضعف في الجسم ، وضعف في العقل ، وضعف في الخلق . ولا أبالغ إذا قلت : إننا على ضعف شديد في عقائدنا الدينية ، رغم تلك المظاهر التي نتجلى أمام أعيننا . ولا ذنب للأمة في هذا كله ، بل هو ذنب ما رزحنا تحت أثقاله حقبة من الزمن . ذنب المظالم والجهالات وقد أنحمت نفوسنا ، وحسبت عقولنا ، وخلقنا فينا صنوفا من الضعف والفقر والجهل .

ولولا أن لنا في هذه الأمة آمالا بكارا لاكتفين بأن نعيش عيشة الأنعام ، عيشة الأذلاء ، الذين يقنعون في حياتهم بملء بطونهم ، وإشباع شهواتهم .

إن للأمة المصرية هذا الاستعداد الكريم ، فلم لا يكون منا فريق يسمو بجسمه وعقله وخلقه ؟ ولم لا يكون منا فريق يهب جهوده ومواهبه لرفع هذا الشعب وتنظيمه ؟ ولم لا يكون منا فريق يعيش بين مواطنيه شهيد الواجب والنظام والعلم والصدق ، في سبيل هذا الشعب الكريم ؟

ولكى ندرك ما نحن عليه في حالتنا الاجتماعية يجب أن نتعرف الأسباب الحقيقية التي أدت بنا إلى ما نحن فيه مما يثير الهم والحزن .



إن أهم المظاهر في حالة الأمة الاجتماعية هي ما عليه من علم أو جهل ، من فقر أو غنى ، من صحة أو مرض . فهذه المظاهر وغيرها كالحفاء والتسول والتشرد والإجرام ، يرجع أكبر الأسباب في وجودها ، إلى الحالة الاقتصادية فوجب على

القائم ببحث الحالة الاجتماعية في بلد ما ومعالجة هذه الأمراض ، أن يتعترف مدى ما هنالك من ارتباط وثيق بين الحالة الاقتصادية ، وهذه الحالة الاجتماعية .

وهناك حالات اجتماعية لا تمت إلى انحطاط الحالة الاقتصادية بسبب ، بل قد يكون رفع مستوى الحالة الاقتصادية من الأسباب التي تؤدي إلى أمراض اجتماعية ، كالتواكل والجبن ، والترف ، والنعومة ، والعبث والمجون ، كل هذه أيضا أمراض خلقية لها علاجها الخاص . ولهذا كان من أهم ما يجب أن تقوم به الحكومة إصلاح الحالة الاجتماعية في البلد .

ومما رأيت يتضح لك أن أمور الشؤون الاجتماعية متغلغلة في اختصاصات وزارات كثيرة . فكان من الحكمة والواجب أن نتصافر هذه الوزارات التي لها اتصال بالشؤون الاجتماعية في بحث هذه الأمراض الاجتماعية ، ووجب لذلك أن تزود وزارة الشؤون الاجتماعية بإدارة قوية ، وفنيين أخصائيين ممن تخرجوا في كليات ، أو مدارس عالية ، ثم تخصصوا في علم الاجتماع ، وفن التربية وعلم النفس ، حتى يربحى لمثل هذه الوزارة فلاح .

أما إذا أردنا أن نقلد الأمم الراقية بأن نوجد شيئا اسمه وزارة الشؤون الاجتماعية ، هزيلة في ميزانيتها ، هزيلة في قدرة موظفيها وعدم تخصصهم ، وأن نكدس في هذه الوزارة موظفين ، لا يعلمون شيئا من أمور التربية والاجتماع وعلم النفس ، وأن نجعل هذه الوزارة مباءة للمحوظين والمحاسبين وناقصى الكفاية ، فأولى ألا تكون لنا وزارة ، وألا نحمل الأمة أموالا هي في غنى عن تحمل أثقالها .

قلت : إن على الحكومة بوجه عام ، ووزارة الشؤون الاجتماعية بوجه خاص تبعة خطيرة في اتقاء الأمراض الاجتماعية ، حسية كانت أو معنوية . فلنبحث الآن في بعض هذه الأمراض ، وكيف نعمل على علاجها بحكمة وسداد .

١ — مستوى المعيشة :

إن من أهم ما يوجه النظر في مصر، ويؤثر في حالتها الاجتماعية — حالتها الاقتصادية .
 خالتنا الاقتصادية معقدة، أوجدت لنا مشكلات جمة . ففيها مشكلة الجهل
 والأمية ، وفيها مشكلة الفقر ، ومشكلة المرض ، ومشكلة التسول ، ومشكلة
 الحفاء . كل هذه وغيرها حالات اجتماعية ، العامل المؤثر فيها مستوى المعيشة
 في البلاد . ولا نبالغ إذا قلنا : إن لحالة البلاد الاقتصادية أثرا كبيرا في أسباب
 الإجرام . ونرى في مصر شيئا آخر عجبا ، نرى بين شبابنا المتعلمين كثيرين من
 المتعطلين ، ولما تصل نسبة المتعلمين منهم إلى أكثر من ٢٠٪ من سكان القطر ،
 فكيف تكون حالتنا إذا نمت هذه النسبة وارتفعت ؟ وكيف تكون الحال إذا وصلنا
 إلى نشر التعليم كما يفعل غيرنا من الشعوب الأخرى ؟ !

وهل من المصلحة أن نفتح أبواب العلم للشباب ، ينهلون من مناهله ، ويغترفون
 من فيضه ، وفي هذا نشر لنور العلم والعرفان ، كما يقوم غيرنا في هذا الشأن بخطأ
 واسعة ؟ أم أن من المصلحة أن نسير في أمر التعليم سيرا وثيدا ، حتى لا نثقل كاهل
 الأمة بالبذل وهي عاجزة عنه ، وحتى لا يزيد عدد المتعطلين ، وعدد الغاضبين ،
 بل عدد البائسين ؟ .

ومما يزيد آلامنا أننا أمة كثيرة العدد ، كثيرة النسل . فقد كان عدد السكان
 في سنة ١٨٠٠ (٢٤٦٠٢٠٠) ، ثم وثبوا في أقل من قرن ونصف قرن إلى أكثر من
 سبعة عشر مليونا — كما رأيت في الباب الأول من الكتاب — رغم كثرة الوفيات
 التي سببها فيما بعد . تلك وثبة نخشى أن نؤدى في القريب العاجل إلى كارثة
 إن لم نتداركها بحكمة وسداد .

ويرى بعض رجال العلم أن بلدا هذا شأنه لا تزيد مساحة أراضيه الزراعية
 والقابلة للزراعة على ٨٣٦٢٠٢١ فداناً — كما فصلنا في هذا الكتاب — لا يمكن

ان يغذى غذاء صحيحا أكثر من اثني عشر مليوناً من الأنفس ، واقترحوا علاجاً لما نحن فيه من أزمة زيادة السكان تحديد النسل بوسائل تشريعات ، تدعو إلى عدم تيسير الزواج ، وإلى الإقلال من المواليد .

ونكرر أن هذه فكرة خاطئة الخطأ كله ، فإنها لا تتفق مع عاداتنا وتقاليدنا ، ولا تتفق مع الحزبية الشخصية ، وكرامة الإنسان ، ولا نرضى بها كأمة تريد أن تثبوا مقعد صدق بين الأمم ، ولا حياة لأمة لم تتخذ للحياة عدتها ، وأقوى عدّة للحياة نسل سليم ، وجيش قوى عديد .

إن الأمم الحية تسعى إلى زيادة النسل ، حتى يكثر جيشها ، وتوسع رقعتها ، ويقوى سلطانها . وإذا كان بعضها قد فكر في الإقلال من عدد السكان بتعقيم المرضى ، والمعتوهين ، وبعض معتادى الإجرام ، فذلك ليكون النسل سليماً معافى ، من الوجهة الجسمية ، ومن الوجهة الخلقية . ولقد أوجدت هذه الأمم نظاماً تقضى باتخاذ إجراءات من شأنها تعقيم المصابين بهذه الأمراض بعد فحص دقيق ، وتحقيق نزيه ، وأن يكون الأمر في التعقيم موكولاً إلى أحكام محكم خاصة . وإني من الذين قد يجذبون هذه الطريقة ، ويودون لو أمكن أن نطهر بلادنا من نسل مريض بأمراض جسمانية ، تأتي إلى الولد من أبيه أو أمه ، أو أمراض عقلية ، يتوارثها الأبناء عن الآباء ، أو بأمراض خلقية ، تأتي من أولئك الذين تعودوا أنواعاً خطيرة من الإجرام وصاروا شراً على الهيئة الاجتماعية . إني قد أَرْضَى بهذه الطريقة ، وأود لو أمكن تطهير بلادنا من هذه العناصر التي تلوث النسل ، فإن العناصر الخبيثة عالة على الهيئة الاجتماعية ، وكلها ضرر لا خير فيه . ولكن يجب أن يكون ذلك بأنظمة عادلة دقيقة ، ثم يجب أن نصون نسلنا برعاية الأطفال الذين يموت منهم كل عام عدد عظيم ، وشفاء المرضى الذين تمتلئ بهم المستشفيات ودور الأطباء .

لسنا نحبذ كثرة السكان للكثرة العددية، وإنما ننادى بضرورة الإكثار من العناصر الطيبة السليمة، التي تفيد البلاد وتستفيد، أما ترك الأمر على عواهنه، وفتح المجال لتناسل المرضى الذين لا يرجى شفاؤهم، والمعتوهين الذين يكونون وذرايرهم وصمة على البلاد، ومعتادى الإجرام الخطرين على الأمن وعلى الخلق، فإن هذا يجب ألا يكون؛ إذ ليس من وجوده، إلا الخطر الدائم .

قلنا: إن سكاننا في ازدياد، وإن ثروتنا في انحطاط، ومستوى المعيشة في البلاد ضئيل هزيل، وإن الواجب الوطني يقضى بالإكثار من المواطنين الأصحاء، فما سبب تلك الأزمة التي نراها في حالتنا الاجتماعية؟ .

إنى أعتقد أن أهم سبب في أزمتنا الحاضرة كما قلنا ضيق مجالنا الحيوى . فأننا مازلنا نكاد نعيش كما كان يعيش آباؤنا في القرون الوسطى على الزراعة وحدها، مع أننا لم نصل فيها إلى الدرجة التي وصل إليها غيرنا، ولم نوجه جهدها إلى تطور هذا العالم في إنماء الثروة؛ فمازلنا نؤمن بما نادى به "الفيزيوقراطيون" في القرن الثامن عشر بمبدأ كان منتشرًا في ذلك الوقت، وهو أن الزراعة مصدر الثروة. لكن الأمر في أواخر القرن الثامن عشر، وفي القرن التاسع عشر، قد قلب الأوضاع بازدهار الصناعة والتجارة، وتنوع الأعمال الحرة، فغير من مظاهر العيش وبذل، فتطورت الحياة الاجتماعية تبعًا لتطور الحياة الاقتصادية، وأصبحت الأمم الفقيرة غنية بفضل تجارتها وصناعاتها، وأصبحنا نرى الأمم الزراعية المحضة أفقر الأمم جمعاء، وأضعفها في ميدان التنافس العالمى، والدفاع عن نفسها .

إن هذا التنافس العالمى حدا بالأمم الزراعية إلى أن تولى الصناعة والتجارة عناية خاصة . فلم لا نجارى نحن هذه الأمم فيما أخذت به، ونعطى الصناعة والتجارة قسطها من العناية التي نعطيها الزراعة؟ وإنا لنحمد الله أن كانت الحرب الماضية درسًا قاسيًا لنا، فأخذنا في إحياء بعض الصناعات والتجارات الوطنية، وكانت الحرب الحالية نذيرًا اضطرنا إلى أن نفكر في صناعات وطنية، يمكننا بها أن نعيش بعض العيش

إذا سدت أمامنا السبل الخارجية . ونرجو أن تتيح لنا هذه النذر الوسائل الكفيلة بانتشار الصناعة والتجارة عندنا ، على النحو الذى قامت به الأمم الفتية الناهضة ؛ والذى ذكرنا طرفا منه فى هذا الكتاب .

٢ — الحفاء — التسول — التشرذ :

من السهل على زائر أى بلد أن يحكم حكما صحيحا على مستواه الاجتماعى ، دون حاجة إلى فحص دقيق ؛ فإن ظواهر الحال قد تشعره بما عليه أمة من رفعة أو انحطاط . وقد يكون فى الغالب من مظاهر انحطاط الأمم كثرة المتشردين ، وكثرة المتسولين ، وكثرة الحفء ، بقطع النظر عما إذا كان أفراد الأمة كلهم فقراء ، وأن بها بعض الأثرياء الذين لا يقاسمون الشعب متاعه وآلامه . وفى كل أمة يوجد أثرياء قل عددهم أو كثير ، لكنهم أمام السواد الأعظم من الشعب لا يكونون شيئا مذكورا . فالعبرة فى فقر الشعب وانحطاطه بفقر السواد الأعظم وانحطاطه .

هناك عوارض انحطاط فى الأمم ، وهى أمراض اجتماعية منها : الحفاء ، والتسول ، والتشرذ . وتجنح الحكومات إلى منع هذه الظواهر الفاضحة خيفة أن يحكم عليها زائروها حكما قاسيا ، وخيفة ما ينجم عنها من أمراض اجتماعية ، وصحية ، وخلقية ؛ فالحفاء مثلا قد يكون سببا فى أمراض صحية ، كما يكون التشرذ والتسول سببا فى أمراض خلقية ، كالنشل ، والسرقة ، وارتكاب جرائم أخرى .

إن هذه الأمراض نتيجة حتمية لمرض واحد هو ضعف الحالة الاقتصادية فى البلاد . فضعف الحالة الاقتصادية يدفع الفقراء والمعوزين الى التسول لكسب عيشهم ، كما يدفع غيرهم الى التشرذ ، ويدفع الكثيرين من الشعب الى الحفاء . ولا يمكن لقانون أن يمنع هذه الأدواء إلا إذا منعت أسبابها ،

والحكومة قادرة على أن تطارد الحفء والمتسولين والمتشردين ، إن أرادت . ولكن كيف يمكنها أن تطارد المتشردين والمتسولين مثلا إذا كانوا عاجزين فعلا عن

الحصول على قوتهم اليومى إلا إذا أدخلتهم فى ملاجئ! كما لا يمكنها أن تقاوم الحفاء بشكل جدى إلا إذا أعطت هؤلاء الحفاة — وهم الجمهرة الغالبة فى البلد — أحذية، قد يدعونها عقب نيلها!، مع العلم بأن كثيرا من الفلاحين لهم أحذية لا يلبسونها إلا حين دخولهم مدينة من المدن، أو مقابلة أحد الحكام، ويمشون فى بلادهم وعلى الجسور والطرق العامة حفاة، لا يريدون استهلاك أحذيتهم، ولا يدرون ما يجزّه عليهم هذا الحفاء من أمراض.

فالوسيلة الناجعة هى السعى فى رفع مستوى السواد الأعظم من الشعب ماديا وأديبا، بوسائل فعالة، ورفع المستوى المادى يكون بإنماء ثروة البلاد، وإيجاد الأعمال الحرة النافعة الواسعة التى يمكنها أن تستوعب الناس جميعا فى المدن والقرى، ورفع المستوى الأدبى يكون بتعليم الشعب أن له كرامة يجب أن يحتفظ بها، تدفعه إلى أن يرتفع بنفسه عن التسول أو التشرد أو الحفاء، وأن يفهم ما فى ذلك كله من أسباب الضعة والأمراض. فالفقر والجهل إذن هما من أهم أسباب هذه الأمراض، وخير علاج لها نشر العلم، ورفع المستوى الاقتصادى.

نعم إن فريقا من المتسولين يتخذون التسول صناعة رابحة. ولا وسيلة للخلاص من هؤلاء والضرب على أيديهم، إلا صرامة القانون، وبقظة الشرطة. ولكن ثمة فريقا آخر أقعده المرض، وأضعفته الشيخوخة. وخير علاج لهؤلاء أن تحتضنهم الملاجئ التى تقوم الحكومة بإعدادها وإنشائها. وثمة أيضا فريق نكبه الزمن بألوان من البؤس والشقاء، فلم يجد له عملا يقات منه. ولا يُجدى مع هذا النوع صرامة القانون، وقسوة العقاب، فالواجب أن نرفع مستوى عيشتهم، وأن نفتح لهم مجال العمل، حتى يعيشوا عيش الكفاف، فى راحة وهدوء واطمئنان.

ووسائل رفع مستوى المعيشة قد عرفتها الأمم التى أرادت أن تعيش عيشة راضية فى ظل العزة، والأخلاق الكريمة، وسارت فى هذا المضمار فوصلت إلى المستوى اللائق بالأمم القوية العزيزة. وقد بسطنا أهم هذه الوسائل فى هذا الكتاب.

٣ - الأمراض :

في مصر أمراض جسيمة، يجب علينا أن نسعى في الخلاص منها . ومن هذه الأمراض البلهارسيا ، وقد بلغت نسبة المصابين بها نحو ٨٠٪ من مجموع سكان القطر، بل بلغت في بعض مناطق الوجه البحري نحو ٩٥٪ ، ورفض قبول عدد كبير من المقترعين للخدمة العسكرية ، لعدم صلاحيتهم بسبب إصابة عدد هائل منهم بمرض البلهارسيا .

ولا يخفى أن البلهارسيا مرض طفيل انتشر في كثير من بقاع العالم، على أنواع مختلفة؛ فهو في إفريقيا، وفي اليابان، والصين، والفيليبين، وأمريكا الجنوبية، وهو أيضا في العراق، وفلسطين، واليمن .

ولهذا الداء خطره، فهو يفتك بالمثانة والكبد، والكلى، والأمعاء، وله أدوار : أولها : فقس الديدان داخل جسم المصاب . وثانيها : خروج البويضات من بول المصاب وبرزه في الترع والمرأى . وثالثها : خروج الأجنة من هذه البويضات تسبح في الماء، وتبحث عن مواقع معينة تسكن إليها . ورابعها : أن تتحول الأجنة إلى مذنبات تخرج من القواقع، وتسبح في الماء لتدخل جسم الإنسان من طريق الجلد .

وللوقاية من هذا الداء يجب اتقاء العدوى . ولن يكون ذلك إلا بوقاية مجارى المياه من التلوث، وقتل جنين البلهارسيا، وإبادة القواقع التي يمكن أن يأوى إليها الجنين . وقد قامت الحكومة بتجارب في كفاح هذا الداء في مديرية الفيوم، وإقليم كوم أمبو، وعملت تجارب كثيرة في إبادة هذه القواقع بالمواد السامة، أهمها كبريتات النحاس، أو تطهير مجارى المياه، أو بالعمليين معا .

هذا كله حسن ، ولكنه غير كاف ولا مجد ، فسنت الحكومة مشروعات قوانين، تقضى بمنع السكان من تلويث الترع ومجارى المياه، وتقضى أيضا بمنع تلوث مياه الشرب في القرى والمدن، وبتطهير المجارى العامة في المساجد . ولا يخفى أنه

مهما عملت الحكومة من احتياطات فى التشريع ، وفى الوعظ والإرشاد فلا يرجى من هذه الأعمال خير مادام الأهليون لا يؤمنون بقواعد الصحة ، وهم متواكلون ، يأنفون أن يخضعوا لقواعد العلم ، وأسباب العدوى .

تقوم الحكومات بجهود طيبة ، وتبذل نفقات هائلة ، فى تطهير الترع والمرأى . ولكن ذلك لا يغنى كل الغناء إذا لم يكن للأمة من نفسها رادع ، يحدوها إلى الامتناع من تلويث هذه المباءات بالتبول ، أو بالتبرز ، أو غسل الملابس ، ولا يكون ذلك إلا بوساطة وزارة الشؤون الاجتماعية ، متكاتفه مع سائر الوزارات ، وبإنشاء مراكز اجتماعية تسعى فى محو الأتية ، وفى تعليم أولئك الجهلاء بعض قواعد الصحة ، التى بها يمكنهم أن يعرفوا ما هى الأمراض ، وطريق الإصابة بها حتى يتقوها .

ولهذا إذا أردت أن تتقى المرض اتقاء صحيحا ، فلن يكون ذلك إلا بتفهم الشعب من طريق تثقيفه وتفهيمه ، فإن هذا يوفر عليك كثيرا من العناء والنفقات الأخرى . ولهذا كان إصلاح القرية ، ونشر المدارس الليلية الأولية لجبار السن ومتوسطيهم — رجالا ونساء — أمرا ضروريا لا معدى عنه . وقد قلت فى بعض أجزاء هذا الكتاب إن للمراكز الاجتماعية أهمية كبيرة فى القرى ، وإن لتكوينها الإدارى أهمية كبيرة أيضا ، وإن لإشراك الأهالى فى مجالس قروية مع الإخصائيين من رجال الحكومة فى النهوض بأمر هذه القرى أهمية كبيرة من الوجهة الصحية ، ومن الوجهات الاجتماعية الأخرى ، كالأمن ، والتعاون والتآخى ، والإرشادات الزراعية ، والأخلاقية ، وغيرها .

والعقبة الكؤود التى تعرقل نمونا الاجتماعى ، ورقينا العمرانى والصحى ، ما نراه من الحلول الارتجالية ، ومن تنافس الوزارات ، كل يسعى فى الاعتداء على اختصاص الآخرين ، بدل أن نتضامن القوى ، ونتعاون الجهود فى تحقيق الغاية المنشودة من هذا العمل الحيوى ، الذى هو العمود الفقرى للأمة المصرية . ففى هذا المركز

الاجتماعى عمل تعليمى ، وعمل صحى ، وعمل زراعى ، وعمل أخلاقى ، وعمل للأمن العام . فهل أصبحنا عاجزين عن أن نركز قوى متعدّدة متضافرة لعمل واحد ، نتجه وجهة واحدة ، وتشرف عليها رقابة واحدة ؟ .

نحن لا نحتاج فى هذا المركز إلا إلى بناء بسيط ، يتعاون الأهليون والحكومة على إيجاده ، ورقابة إدارية حكومية مع مجلس قروى ، وإشراف مباشر من طبيب وطبيبة ، وفى اجتماعى ، يكون من رجال الزراعة أو من غيرها .

ولا شك أن هذه المراكز تكون خطوة طيبة فى دعوة الناس إلى العناية بمياه الشرب ، وتطهير ملابسهم ، وإرشادهم الى تنظيف مساكنهم ؛ وبهذا نصون صحتهم ، ونرقى بمستوى المعيشة ، وننهض بوسائل العمران . فماذا يمنع إذن من النهوض بهذا العمل الجليل ؟ وماذا يمنع من أن نضع برنامجا عمليا قويا تشرف عليه وزارة خاصة بالإشراف العملى ، وتضافر على تحقيقه الوزارات المختلفة ؟ .

وإذا تكلمت عن البلهارسيا فإننى قد اتخذتها مثالا من أمثلة عديدة . فهناك فى البلد أمراض الرمد الحبيبي والصديدي . وقد وصل عدد المصابين به فى القطر المصرى إلى أكثر من ٩٢ ٪ من السكان ، وظهر فى إحصاء سنة ١٩٣٩ أن نسبة ما يحدثه الرمد الصديدي الحاد من أسباب العمى فى الحالات التى كشف عليها فى وحدات الرمد ٨١ ٪ ، فقد كانت مجموع أسباب العمى فى إحصاء سنة ١٩٣٩ بوحداث الرمد ١٦٦ ٧٤ ، كان المصابون منهم بالرمد الصديدي الحاد ومضاعفاته ٦٠ ٦٣٣ ، معظمهم من عامة الشعب وفقرائه . وأسباب هذا المرض كما لا يخفى قذارة الأطفال والرجال ، والنساء ، وكثرة الذباب مع شدة الحر ، وعدم العناية بالنظافة الواجبة فى أعين المصابين .

ولقد عملت مؤتمرات دولية رمدية ، وبذلت الحكومة أموالا كثيرة فى علاج المصابين . ولكن ماذا ينفع هذا كله إذا لم يوجد فى الشعب دافع من ذاته يحمله وهو فى قريته وحقله على النظافة بماء نظيف ، وعلى طرد الذباب عن عينه ،

ذلك الذباب الذى ينقل العدوى بهذا المرض الشنيع ، حتى أصبحت بلادنا ولها قصب السبق فى ارتفاع نسبة العميان والمصابين بالرمم الحبيبي والصديدي ؟ ! نعم . لا تجدى تلك الجهود التى تشكر عليها الحكومات المختلفة ، والتى لا ننكرها إذا لم نتدارك أسباب المرض فى بيئته بتعليم الأهلىن طرق المناعة والوقاية . ألم تر ما يحزنك إذا مررت بالقرى ؟ ! تجد الأطفال وعيونهم قدرة يسيل منها القذى أحيانا ، والصديد أحيانا ، ويتراكم الذباب على هذه الجوهرة الثمينة ، يغدو ويروح ، محملا بالميكروبات والأمراض الفتاكة ، وآبائهم وأمهاتهم لاهون ، لا يدركون مغبة هذا الإهمال الشائن ؛ لأنهم لا يعلمون من أمر الصحة شيئا ، ولا يمكن أن تصل إليهم احتياجات الطب والأطباء ، بل ربما يطمثون إلى هذه الحال الذميمة ، خوف ما تجرى على الطفل عيون العواذل والحاسدين ! .

ألا تعتقد معى أن اتقاء هذه الأمراض خير من علاجها قبل وقوعها بعد فوات الوقت ؟ ، ولن يكون ذلك إلا بفضل المراكز الاجتماعية فى القرى ، تنتشل هذه الأمة من الوهدة التى سقطت فيها .

وقل مثل ذلك عن مرض الأنكلستوما ، والأمراض الصدرية ، والمالاريا والبلاجرا ، والأمراض الجلدية ، وغير ذلك من الأمراض المتوطنة فى بلادنا ، كل ذلك لا يمكن اتقاؤه إلا بوزارة شؤون اجتماعية ، مرتكزة على إخصائيين ، وتشترك مع الأهلىن وتعاونهم فى رفع مستواهم الصحى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى ، ولها من القوة ما يمكنها أن تنفذ ما يجب تنفيذه بطريقة علمية مجدية .



إن ككلة الشعب عندنا لا تعنى كثيرا بسرعة التداوى ، أفلا يكون من واجبنا أن ندخل فى روعها ضرورة اتقاء الأمراض ، والعمل على فهم هذه الأمراض ، وأسبابها ونتائجها ، حتى نبادر باتقائها ، وإذا حم القضاء ووقع الأهلىون فى مرض أمكنهم أن يسرعوا بالتداوى منه ؟ .

لقد وصل كثير من عامة الشعب إلى حالة يرون فيها أن الأدوية بالمجان لا فائدة منها، وأنهم لا يقدمون إلا على التداوى بأدوية مرتفعة الثمن . بل إن كثيرا منهم يمتنع من التداوى اكتفاء بالنصائح القروية التي تلقى إليهم من شيوخ الفلاحين . ألم يكن من الواجب أن نبعدهم عن هذه الخرافات ، وأن نعلمهم كيف يتقون الأمراض ، وكيف يمنعون عن أجسامهم وأبنائهم تلك العدوى المريعة ؟ .

إذا فهمت ذلك فهمت أمرا هاما ، وجب على الحكومة أن تقوم به ، وهو الإكثار من المراكز القروية ، والعناية بأمر الطفولة ، والأمومة قبل الولادة وبعدها . وقد بلغت وفيات الأطفال في بلادنا حدا مفرعا ، فقد كانت نسبة وفيات الأطفال الذين هم أقل من سنة في إحصاء المواليد بمصر في سنة ١٩١٩ : ١٢٨ في الألف ، ثم ارتفعت في سنة ١٩٢٧ إلى ١٥٢ في الألف ، وفي سنة ١٩٣٩ إلى ١٦١ في الألف ، فلم تغن الجهود الصحية فتىلا ، مع بقاء حالة الأمية والجهل راسخة في هذه القرى .

ولكى تعلم ما يصيب كل طبيب من عدد السكان في بعض البلاد الراقية أعرض عليك جدولاً يريك عناية هذه البلاد بأمر الصحة . ومنه ترى أنه في سنة ١٩٢٧ خص كل طبيب من عدد السكان في البلاد الآتية ما يأتي :

نسمة	نسمة
فرنسا ١٦٧٧	ألمانيا ١٥٦٢
الدانمارك ١٤٢٨	انجلترا ٩٠٠
النمسا ٨٧٧	الولايات المتحدة ... ٧٨٦

أما في مصر وفي يولييه من سنة ١٩٤٠ فإنه لم يوجد إلا طبيب واحد لكل ٤٥٢٦ نسمة . ويكاد الأطباء جميعهم يقيمون في العاصمة والمدن دون القرى . أضف إلى ذلك أن الفقراء لا يعنون بأمر صحتهم ، قبل الإصابة أو بعدها .

ولذلك ترى الحكومة كل ما جاهدت في قطع أسباب الأمراض أصبح عملها هباء ، فإذا قامت بردم بركة مثلاً لمنع المكروبات والبعوض الذي يتراكم ويتوالد

في المستنقعات تجدد الفلاحين يحفرون مستنقعات جديدة أخرى ، وهم لاهون لا يعلمون من أمر الأمراض شيئا .

ومما يحزنك أن تعلم أن نسبة الوفيات في الأمة المصرية قد وصلت الى حد لا تجارها فيه أمة أخرى ، كما ترى في الإحصاء الآتى :

نسبة الوفيات في مصر وبعض البلاد الأجنبية في سنة ١٩٣٨

في الألف	في الألف
١٢,٨ تشيكوسلوفاكيا	٢٦,٤ مصر
١١,٧ ألمانيا	٢٤,٣ الهند
١١,٦ إنجلترا وويلز	٢١ سيلان
١١,٦ سويسرا	١٩,٢ رومانيا
١١,٥ السويد	١٧,٤ اليابان
١٠,٦ الولايات المتحدة	١٥,٦ يوغوسلافيا
١٠,٥ نيوزيلندة	١٥,٤ فرنسا
١٠ النرويج	١٥ فلسطين
٩,٦ أستراليا	١٣,٩ إيطاليا
٩,٥ كندا	١٣,٨ بولندة
٩,٥ اتحاد جنوب افريقية	١٣,٣ اليونان
٨,٥ هولندة	١٣ بلجيكا

ترى من هذا ما يؤلم النفس ، وأن مصر أكثر بلاد الدنيا نسبة في الوفيات حتى صارت أكثر من الهند .

وإذا أضفنا إلى وسائل العلاج من الأمراض والوقاية منها تقوية الأجسام ونشاطها بالرياضة البدنية كما ذكرنا في باب التعليم ، أمكننا أن نصون أجسامنا ، وأن نحفظ بسلامة هذه الأمة ، سليمة صحيحة .

٤ — مياه الشرب :

وإذا أردنا أن نحفظ هذا الشعب من الأمراض التي تسببها المياه الآسنة ، كالبلهارسيا وغيرها ، فلا يكفي أن نطهر الترع ، ونقتل القواقع ، ولا يكفي أن ننقن القوانين لمنع الناس أن يلوثوا الترع والمراوى بالبول والبراز ، أو الاستحمام ، أو غسل الملابس ، بل لا يكفي أن تقوم الدعايات بمنع هذا التلوث ، ولا يكفي فوق ذلك أن نعلم الفلاحين حقيقة الأمراض التي تسببها المياه الملوثة ، بل يجب فوق ذلك كله أن نهين للفلاحين أنفسهم منابع مياه طاهرة نقية ، تمكنهم من أن يشربوا ، وأن يغتسلوا ، وأن ينظفوا أوعيتهم وملابسهم ، وبغير ذلك يكون الحرج ، ولا نتحقق الغاية المرجوة .

ولقد رُئي أن إمداد سكان القطر بمجموعات من المياه الصالحة تكلف الأمة نحو عشرين مليوناً من الجنيهات مقسمة على سنوات طويلة . وأصبحنا في حالة لا يمكن معها أن نصبر حتى توجد هذه المجموعات والوحدات المائية التي تغذى الساكنين ، فالواجب يقتضينا أن نسعى في إيجاد أعمال ولو وقتية لمد السكان بمياه الشرب الصالحة قدر الضرورة ، حتى تتم المشروعات الكبرى الدائمة . وقد ثبت من حالة أراضينا أن منطقتي مديرية الفيوم ، وشمال خط عرض المحلة الكبرى لا يمكنهما أن تغذيا بمياه آبار ارتوازية ؛ نظراً لأن تلك الأراضي ملحية ؛ فمن الواجب أن يسعى الساعون في إغايتها بالمياه الصالحة من المجموعات الكبيرة في المديرية .

لكن ماذا يمنع من المبادرة إلى إيجاد آبار ارتوازية بمضخات صغيرة في جميع قرى الوجه القبلى ، والبلاد البحرية التي تقع جنوب خط عرض المحلة الكبرى ، على أن تكون هذه المضخات الوقتية قليلة الكلفة ، إلى أن يعمل برنامج ثابت في سنوات محدّدة ، يمكن به إعداد جميع بلاد القطر بمياه المشروعات الكبرى الثابتة . كما أنه يجب على الحكومات أن تبادر من الآن إلى إيجاد آبار ارتوازية في جميع القرى المنعزلة

البعيدة عند سفح الجبال ، وهى التى لا يمكن أن تصل إليها المشروعات الكبيرة الدائمة ولو فى المستقبل البعيد .

واعتقادى أن الحكومة لو وضعت برنامجا ثابتا باعتمادات ثابتة فى كل سنة من ميزانية الدولة ، للمبادرة إلى عمل الآبار الارتوازية الصغيرة الصحية ، فى المناطق التى تصلح لها ، مع الاستمرار فى تنفيذ مشاريع تغذية البلاد بمجموعات مياه ثابتة — إنها لو اسعفت البلد بالمضخات والآبار الارتوازية الصغيرة مؤقتا ، صيانة لهم ولصحتهم ، وإبعادا لهم عن الترع والمراوى — لكان فى ذلك فوائد جمة ، وإن مصاريف هذه الآبار الارتوازية ، ولو كان عملها إلى أجل محدود لا تعتبر نفقات ضائعة ؛ إذ تصون بها صحة الساكنين . ويمكن أن تتضافر مصالح الحكومة ومجالس المديريات على سرعة إنجاز تلك الآبار الارتوازية الصغيرة ، ولو على غرار ما قامت به مديرية القليوبية فى ناحية السفينة بمركز طوخ . وإن القيام بهذا العمل قبل انتظار المشاريع الكبرى لواجب أشد الوجوب ، وينبغى أن يتمشى جنبا إلى جنب مع مشروع منع تلوث الترع والمراوى والبرك والمستنقعات ، وإلا أصبحت الجهود ضائعة لا خير فيها .

٥ — انتشار الأمية فى البلاد :

لا يربح خير من حالة اجتماعية ما لم تمتح الأمية الفاشية فى البلاد . وقد أفردنا فى شأن التعليم بابا خاصا يمكن الرجوع إليه . إنما الذى يهمنى هنا من الناحية الاجتماعية أنه لا يصح الاقتصار على بث التعليم بين الناشئين ، وإنما يجب بذل الجهد فى محو الأمية بعمل سريع ، يتناول الفلاحين والعمال كما يتناول الناشئين ؛ لأنه مما يؤلم النفس أن ترى أمة ناهضة كأمة الترك مثلا سعت فى محو الأمية بين الفلاحين والعمال بمدارس ليلية ، وبذلت جهودا جبارة حتى تمكنت من نشر القراءة والكتابة بين الناشئين وغيرهم . فإن محو الأمية يتطلب هذه الجهود العاجلة ، وسيكون شاقا بطيئا إذا اكتفينا بنشر العلم بين الأطفال ، وتدرجنا معهم حتى يصيروا رجالا .

ألا ترى أنه مما يحز في النفس ويطأطئ الرأس ، أن بصرك لا يقع على أية صحيفة يومية إلا ترى كل يوم إعلانات بفقد أصحابها رجال ونساء ؟ ! أفلا تشعرك هذه الإعلانات التي تقرأها صباحا ومساء بشيء كثير من الألم ، وبشيء كثير مما نحن فيه من وهن وضعف ، وبشيء كثير من فقدان الطمأنينة في المعاملات ، والعلاقات بين الناس ، حتى أصبحوا عاجزين عن أن يضعوا إمضاءاتهم في العقود ؟ !

ويترب على هذا الجهل المزرى ، وتلك الجهالة المطبقة أن تضطرب المعاملات ، وتتعيب المحاكم في استكشاف صحة العقود أو فسادها . وقد سارت المحاكم على أنه إذا قامت دعوى معتمدة على هذه العقود كان على صاحب الختم المتظلم أن يثبت عدم توقيعه بخطمه . وأعتقد أن هذه خطة قضائية لا يمكنك أن تقول بعصمتها وبعدها عن النقد ، وإنما هي وسيلة لاستقرار الأحكام وعقاب المهملين إن أهملوا أنفسهم . لكننا نعلم أن أغلبية الجهلاء متواكلون ، فلا نضمن سلامة العقود من العبث إلا بنحو الأمية ، وعدم وجود تلك الوصمة في الصحف ، وهي ضياع أختام الجاهلين .

ألا ترى أنه لضمان صحة العقود وصحة المعاملات يجب الإسراع في نحو الأمية ، ولضمان صحة الانتخابات وغيرها يجب كذلك نحو الأمية ! .

واعتقادي أنه يجب أن تتضافر جهود الأمة والحكومة في مغالبة هذا الداء الذي تفشى بين ظهرانينا وهو الأمية . ولا حياة لأمة تطمح الى الرقي والجاه والعظمة إلا إذا انتشر نور العلم بين ربوعها ، فأضاء الظلمات ، ومحا الجهالات .

وإذا قلت في باب التعليم بوجوب انفراد وزارة المعارف بالتعليم الأولي والإلزامي ولو إلى أجل ، فلا أقول بهذا الوجوب في أمر تعليم الأميين الجبار ؛ فهو أمر يصح أن تشترك فيه وزارة المعارف مع البلديات ومجالس المديریات والمجالس المحلية

تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية . فهي إذا انتشرت مراكزها الاجتماعية ، وانتشرت المجالس القروية في البلاد ، أمكن أن نصل في نحو الأمية إلى علاج سريع حاسم ، كما فعلت تركيا في السنوات الأخيرة .

نتيجة البحوث السابقة :

إذا نظرنا إلى أمراضنا الاجتماعية السابقة ، سواء أ كانت أمراضا جسمية أم اقتصادية أم أمراض جهل ، رأينا أن من الواجب علينا أن ننهض بالقرى وبالفلاح والعامل نهوضا عاما شاملا يتناول وقايته من الأمراض وعلاجه منها . فلا يحدى كثيرا أن نبذل النفقات الكثيرة في مداواة مرض الفلاح والعامل بتطهير الترع والمراوى ، ونهمل نواحي الدواء الأخرى كالوقاية والعلاج ، ورفع المستوى الثقافى والخلقى . فالإصلاح يحوى عناصر مختلفة ، إن لم نعرها جميعا جانب الاهتمام أصبح الإصلاح قليل الأثر ضئيل الجدوى .

وقد انعقدت مؤتمرات دولية لرفع شأن الفلاح من جميع نواحيه المختلفة ، وكان من أثرها أن رُئى ضرورة إنشاء مراكز اجتماعية تشرف على عدد محدود من أهالى القرى . ثم أخذت هذه الفكرة تنتشر ، واعتنقتها بلاد البلقان وأخصها يوغوسلافيا . كذلك نفذت في بلاد الهند ، فآتت ثمراتها وظهرت فوائدها .

لهذا كان من أهم الأعمال التى يجب أن تكون في مصر إيجاد هذه المراكز الاجتماعية . وهى من أهم الخدمات التى يجب أن تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية ؛ فان هذا المشروع إن لم يكن أول مشروعاتها ، وأول واجباتها فأولى بهذه الوزارة ألا تكون .

قلت : إن المراكز الاجتماعية فى القرى أهم ما يتجه إليه تفكير المصرى ، وقد نادى به كثير فى البلاد الأجنبية . ومن اشتغلوا بهذا الموضوع وأظهروا فيه همه تشكر الدكتور عبد الواحد بك الوكيل . وقد تلقت وزارة الشؤون الاجتماعية ما قام به

هو وغيره من بحوث ومحاضرات ، وبحث فيما يلائم مصر من هذه المراكز الاجتماعية ، وأوجدت لها برنامجا خاصا يلائم حال بلادنا ، وانتهت — مراعاة لحالة البلاد الاقتصادية — إلى الإكتفاء بوجود مراكز اجتماعية لكل عشرة آلاف نسمة يكون فيها أخصائى اجتماعى زراعى للإرشاد فيما هو خاص بالزراعة والشؤون الاجتماعية . وأن يكون فى هذا المركز طبيب يقيم فى تلك الجهة ، وزائرة صحية تتولى أعمال التوليد ، ورعاية الأطفال والأمهات . وأن يوجد ممرض وممرضة بجانب الطبيب ، وموظف صغير يتولى الأعمال الكتابية .

وإنى من الذين يعتقدون أن من الواجب إيجاد هذه المراكز الاجتماعية وتعميمها قدر طاقة البلاد الاقتصادية ، واعتبار هذا العمل من أجل الأعمال التى يصح أن تقوم بها حكومة جديدة بهذا الاسم ، مع تعميم المجالس البلدية والمحلية والقروية ، وجعل هذه المراكز متصلة بهذه المجالس ، وإشراك الحكومة وهذه المجالس والأهلى للنهوض معا بدائرة المركز الاجتماعى . فإذا تمت هذه العملية بصدق وإخلاص وكفاية — ولو تدريجيا — وصلنا إلى تحقيق الفوائد الأساسية الآتية :

(أولا) تعويد أهالى هذا المركز أن يقوموا على مصالح أنفسهم بأنفسهم وبأقل النفقات ، مع تشجيع هؤلاء الناس بوسائل التشجيع المادية والأدبية .

(ثانيا) المحافظة على صحة الأهلى ، ووقايتهم من الأمراض الكثيرة ، بتفهمهم مضار المياه الآسنة والملوثة فى الترع والمراوى ، ومراقبة تطهير مأخذ المياه .

(ثالثا) السعى فى إيجاد ماء نقى طاهر يتمكن الفلاح به من أن يشرب ، أو يغسل بدنه وملابسه وأدوات منزله .

(رابعا) تكاتف المراكز الاجتماعية والمجالس القروية فى محو الأمية بين الأهلى ، ورفع ثقافتهم إلى المستوى الذى يفهمون به معنى هذه الحياة ، وأسباب الأمراض التى تناب الفلاح ، وهى كثيرة منتشرة فى البلاد وبجالة مزعجة .

(خامسا) إلهام الفلاح وسائل العلاج من الأمراض التى تنتابه فيما لو أصيب بمرض ، لا أن يترك نفسه كما هو الآن يهجر الطبيب ، ويكره الطبيب ، ويتداوى بالأدوية الخرافية القديمة .

(سادسا) هذه المراكز الاجتماعية من الوسائل الفعالة لتكوين النقابات المختلفة ، وغرس بذور التعاون والتضامن بين الأفراد ، وتمتعهم بنعمة الوفاق والوئام .

(سابعا) إذا وصلنا بهذه المراكز الاجتماعية إلى رفع مستوى الفلاح صحيا وثقافيا وأديبا أصبح الفلاح فى حالة صحية وعقلية تجعله أكثر مناعة وأعظم حظا ، فيكثر الانتاج حتما تبعا لسلامة صحته وعقله ، ويرتفع أجره تبعا لكثرة إنتاجه .

ولكن ما الحيلة ولم يفهم الناس فوائد تحقيق ما ترمى إليه فكرة إنشاء المراكز الاجتماعية والمجالس القروية ؟ وإذا كان الناس لم يفهموا هذا المعنى السامى فإن فى الحكومات من لا يريدون أن يفهموه . ذلك لأن هذا المركز الذى تشترك فيه المجالس البلدية والقروية ، ويشترك فيه رجال الطب ورجال الزراعة ، صار عرضة لتنافس الوزارات المختلفة . هناك وزارة الداخلية تريد أن تكون لها اليد الطولى . وهناك وزارة الصحة تريد أن تكون صاحبة الأمر والنهى . وهناك وزارة الشؤون الاجتماعية تريد أن تكون لها الكلمة العليا . هذه إرادات متنوعة تتنافس وتتطاحن عوضا عن أن تتضامن . والأمة ضحية هذا التنافس الممقوت ، ولا تبغى إلا تحقيق هذه الفكرة التى لا منقذ للفلاح سوى إنجازها . فنبرجو أن نجتمع قلوبنا حاكمين ومحكومين على أن نهض بهذا البلد ، دون أن نفكر فى الاستمتاع بالسيطرة على هذا الأمر الحيوى الذى تصبو الأمة إلى تحقيق النفع فيه .

وإذا كان أمر المراكز الاجتماعية فى القرى وبين الفلاحين من الأهمية بمكان ، وأخذ الناس بها فى بلاد تشبه بلادنا ، فلا بد لنا من نشر هذا النظام وتعميمه فى المدن بين العمال والطبقة الفقيرة . ولقد سعت حكوماتنا فى إنشاء ما يعود بالنفع

على الفقراء والضعفاء في العاصمة وغيرها من المدن ، لكن سعيها كان من الضعف والهزال والتفكك بحيث لا يفيد .

إذا فهمت حكوماتنا أهمية هذه المراكز الاجتماعية فهما صحيحا ، وأشرت معها المجالس البلدية والقروية والأهلين ، وتمكنت بهذا كله من رفع مستوى القرية صحيا واجتماعيا وثقافيا — إذا فهمت ذلك كله ونفذته على وجهه الصحيح ، كان لزاما عليها أن تفكر في أن تجعل المراكز الاجتماعية المنبثقة في قرى المركز تابعة لمركز اجتماعي في عاصمة المركز ، وأن تكون هناك صلة قوية بين هذا المركز المركزي ، والمراكز الاجتماعية القروية .

وقد تدعو المصلحة إلى أن نترك أمر المراكز الاجتماعية القروية ، والإشراف عليها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ، وأن نجعل من اختصاص وزارة الصحة الإشراف الفعلي على مستشفيات المراكز ومستشفيات المديرية ، بشرط أن تكون الصلة تامة وثيقة بين جميع هذه المستشفيات .

٦ - اضطراب التشريع :

شرائع كل أمة من أهم أسباب تكوين عقليتها . وإذا نظرنا إلى شؤوننا نراها تدار بشرائع متنوعة : الشريعة الإسلامية ، وهي شريعة دين البلاد الرسمي ، وشريعة المحاكم المختلطة ، وشريعة المحاكم الأهلية ، وشرائع أخرى لكثير من مجالس مليّة ، الله يعلم كم قاسينا من تناقض أحكامها ، وكيف طغى بعضها على اختصاص البعض الآخر ، ولم كان للتقاليد والسياسة من قوى طمست معالم العلم ، وحارت في أمرها العقول ، وضاعت بسببها حقوق ! .

وإني وإن كنت لا أريد أن أحيي الماضي بمساوئه أود أن أعرض على القارئ طرفا من فوضى التشريع ، لا يزال باقيا في بلادنا .

لنا قوانين نعمل بها أو نخضع لها إن شئت ، ولا أدري كيف نفهمها إذا اجتمعت ، وتأنس لها أمرجتنا وعقولنا . ويكفى أن أضرب للقارئ مثلين :

ترى الأحكام الشرعية المعمول بها الآن تمنع الوصية لو ارث إطلاقا ، ولا تبيحها لأجنبي إلا بقدر الثلث من التركة ، وهى فى الوقت نفسه تبيع وقف الرجل جميع أملاكه ، ولو على أحد ورثته ؛ وهذا يؤدى حتما إلى تجريد باقى الورثة تجريدا تاما ، ولا ترى فى ذلك مساسا بواجب العدل الذى قضى به شرعنا السماوى ، معتمدة فى هذا الباب على ما يسمونه : أن الوقف صدقة ، وأنه ليس تملكيا لأحد ، وبهذا يجرد الوارث مما يستحق بأمر الله فى باب التوريث الشرعى . ولا يمكن أن مثل هذه الحلول ترضى الله ، أو ترضى العقل السليم .

وترى الأحكام الشرعية غير ممنوعة من الحكم بتفسير من يتعامل بالفوائد ولو كان مقترضا . فيكفى فى نظر النص الشرعى لعزل ناظر الوقف باعتباره فاسقا أن يقتضى من البنك العقارى مثلا قليلا من النقود تكمة لثمن أرض اشتراها ، أو اضطر إلى شرائها ، أو كانت له وخشى ضياعها بنزع الملكية . وقد حكمت المحاكم الشرعية فعلا فى مثل هذه الحالات بعزل نظار الأوقاف . بينما ترى فى الوقت نفسه أن قضاءنا الأهلى يحكم بالفوائد القانونية ، وباسم ولى الأمر ، فهل توجد بعد هذا فوضى فى حالتنا التشريعية أكثر من هذه الحال ؟ .

إننا نطلب فى تشريعاتنا وأمورنا خططا قويمه معقولة ، وإدارة حازمة ، ترفع من شأن هذا التفكير الذى فشا فى بلادنا ، هذا التفكير الملتوى ، وهو حتما نتيجة لتعليم ملتو . ولا يمكن لأمة أن تنهض إلا اذا أخذنا أطفالنا وشباننا على التفكير القويم ، والاستنتاج المنطقى السليم .

ويطول بنا المقام لو توسعنا فى هذا الموضوع ، فنجترئ بما قدمنا .

٧ - الزواج :

وما دمننا نحبذ كثرة النسل القوى الصالح لمصلحة عامة لا مفتر من التفكير فيها والاهتمام بأمورها ، كان من المعقول تحبيذ الزواج في الحدود التي تضعها القوانين ، حتى لا ندفع الشباب الذي تقوم أمامه عراقيل الزواج إلى أن يقع في مرض اجتماعي ابتليت به بعض البلاد الأخرى ، وهو ظهور الأولاد غير الشرعيين ، وانتشار الأمراض التناسلية .

ولكن إذا أردنا إصلاحا حقيقيا في أمر الزواج وجب علينا أن نسعى قدر الطاقة في منع تعدد الزوجات ، إلا بسبب حالات قهرية كمرض الزوجة أو عقمها . ويجب أن يكون التصريح بتعدد الزوجات قايما على أحكام يصدرها قضاء مختص . وهذه الفكرة هي من أهم أسباب رقي الأمم . فطالما كان تعدد الزوجات سببا في إيجاد البغضاء والتشاحن في الأسرة الواحدة ، وطالما كان سببا في خصومات شهدتها المحاكم شرعية وأهلية ومختلطة ، خصومات أدت إلى جرائم ، وانحيار مستقبل أسر كثيرة فضلا عن عدم تبادل المودة والحب بين الزوج وزوجاته .

ويلاحظ أن الأمة التركية في عهدها القديم قبل نهضتها الحديثة ، وقبل ظهور قانونها المدني الذي يحتم عدم تعدد الزوجات ، قد كانت بالفعل أيام حكم سلاطين آل عثمان تكاد لا تعرف تعدد الزوجات مع أنها أمة إسلامية ، وكان مستواها الخلقي بين الأسر لهذا السبب مصونا محترما أرفع من مركز الأسر الإسلامية الأخرى ، التي أباحت تعدد الزوجات بلا قيد ولا شرط . هذا إلى أن تعدد الزوجات من طبيعته الإكثار من النسل ، وثروة الزوج الرقيقة لا تمكنه من تربية الأطفال ، وصيانة صحتهم وأخلاقهم . ولا شك عندي في أن أكثر أولئك المتشردين والمتسولين من صبيان الأزقة والشوارع هم من أولئك الذين أسرف آبائهم في تعدد الزوجات ، فأهملت تربيتهم ورعايتهم ، إما لضالة الثروة ، أو للبغضاء التي تقوم بين هؤلاء الأطفال وبين زوجة حديثة ، لا ترى من عواطفها ما يدفعها إلى العناية بأمهم .

إن الإكتفاء بزوجة واحدة، وحظر تعدد الزوجات بلا ضرورة من أهم دعائم الرقي الاجتماعى فى البلاد .

وإذ كنا فى أمر الزواج وجب على القائمين بأمورنا أن يسعوا فى الإقلال من المهور، وفى التباعد عن الزهو والزخرف فى مراسم الزواج وحفلاته؛ فطالما تداعت بيوت بسبب هذا التظاهر الممقوت، وهذا التنافس بين الجهلاء . ومن الواجب ألا يكتب فى وثيقة الزواج أكثر من مبلغ معقول تحدده الحكومة . كما أن من الواجب أيضا أن تبث الحكومة بين الناس بوسائل الدعاية المختلفة التنافس على الإقلال من مظاهر البذخ، وأن تعطى تلك النفقات الضائعة للعروسين لتكون نواة لمستقبلهما ومجهودهما فى سبيل الحياة المقبلة .



ولقد ظهرت فى مصر أخيرا أعراض مرض اجتماعى لا تبشر بخير كثير؛ ذلك لأن الزواج يجب أن يكون مفهوما على أنه رابطة روحية مقدسة، الغرض منها تكوين أسرة طاهرة شريفة، وإيجاد نسل نافع لأهله ووطنه . فمن الواجب ألا يكون أساس الزواج مجزء نتيجة حب خاطف، لا أساس له من الخلق، واتفاق المشارب والبيئات . كما لا يجب أن يكون الغرض من الزواج السعى وراء مصلحة مادية؛ فإن الزواج أطهر وأقدس من أن يكون عملا تجاريا . وإن زواجا كهذا لا يركز على الفضيلة والحب السليم، وتكافؤ الزوجين وتضامنهما فى إنشاء عش طاهر وذرية صالحة، فهو زواج لاحظ له من البقاء، كما لاحظ له من السعادة والهناء والكرامة .



وفى أمر الزواج مسألة توجب التفكير العميق، فإن لها خطرهما فى حالة بلادنا لاسيما فى الوقت الحاضر، تلك هى مسألة الزواج بالأجنيات . نعم قامت الحكومة بمنع المتروج من أجنبية من التوظيف فى وظائف سياسية . لكننا مع ذلك شاهدنا

في هذا الجيل الحاضر زيادة في زواج المصريين بأجنبيات . وهذه مسألة توجب القلق إذا لم نتخذ للأمر عدته على طريقة واسعة لمنع انتشاره ، بتشريعات تحد من أمره ، وبقيام نهضة عامة ، يقوم بها قادة الرأي فينا .

إن الذي نشاهده أن الشاب المصري يتزوج بشابة أجنبية ، وهي بطبيعة الحال وإن كانت في بعض الأحيان من مستوى كفاء لمستواه ، لكنها في أغلب الأحيان في مستوى أحط كثيرا من مستواه ، وهي على كل حال تختلف عنه جنسا ولغة ودينا ، وترى فيه — ولو كان يبذرها في عراقه أصله ، وسمو مكانة أسرته — أنه أحط منها قدرا ، لأنها تنتمي إلى أمة أرقى من أمته ، نظرا إلى ما كانت عليه مصر في وضعها السياسي ، الذي هبط بها إلى مستوى سحيق .

ويلاحظ فوق ما سبق في أغلب حالات هذا الزواج المختلط أن الزوجة تحن دائما إلى أصلها ، وهذا أمر طبيعي ، فتوجد في بيئة الحياة الزوجية نظاما يضعف من حدة حب الزوج لوطنه ، وإذا لم يضعف منه شيئا فهو يشرك معه حب الزوج نفسه لوطن زوجته ، وفي هذا مالا تخفى مغبته على أحد ، خصوصا بين أولئك الرجال الذين نيط بهم أمر إدارة هذا البلد ، وولاية أمره في الأعمال السياسية والاقتصادية والإدارية .

أضف إلى ذلك مسألة لها خطورتها هي ثمرة هذا الزواج ، وبعبارة أخرى أبناء هذا الزواج . فكم لاحظنا أن هؤلاء الأبناء الذين هم ثمرة الزواج المختلط إن أوتوا حظا من النباهة والذكاء فإنك ترى فيهم حالة توجب الحزن والأسى ، فلا تدري هل هم مسلمون أم غير مسلمين ، وبعبارة أخرى هل دينهم الحقيقي — لا الرسمي — هودين أبيهم أم دين أمهم ؟ ، أم هو خليط بين الدينين ؟ . ولا تدري أهم يتكلمون اللغة العربية بتفكير عربي ؟ ، أم غلبت عليهم الرطانة وطني عليهم التفكير الأجنبي ؟ . بل لا تدري هؤلاء ذرية أب مسلم ، بماذا يتسمون ؟ . وقد نسي بعضهم نفسه ، وتقاليده ، وجيرته وعشيرته فسمى أولاده بأسماء غريبة بحتة ، لا يقبل

أن يتسمى بها مصرى أو مصرية يعيش بين ظهرانينا ، ويتنسب إلى هذا البلد الذى يأوى إليه ويغذيه .

وقد لا أكون مبالغا إذا قلت : إن كثرة الزواج بالأجنبيات — وخاصة باللواتى لم تكن من مستوى رفيع فى الأصل أو فى التربية — جريمة وطنية لا يصح إغفالها وإن كانت فى الأصل خضوعا لعواطف القلب أو حب الاستمتاع . أقول جريمة وطنية ؛ لأن الأمر إذا اتسع فى الزواج من أجنبيات ، وخصوصا بين أفراد الطبقة المستنيرة أو التى يسمونها بالراقية ، فماذا يكون مصير بناتنا من هذه الطبقة بعد أن يهجرهن شباب طبقتهن ؟ ألا تحس أن هذا الزواج من أجنبية إنما هو الأثرة وحب الذات ، فى أقبح صورته ، وأوخم عواقبه ؟ .

وهنا لا بد لى أن أذكر إحصاء قد يكون له بعض الفائدة فى هذا الموضوع ، فلقد دل إحصاء سكان مصر على أن تعدادهم كما ترى فى الجدول الآتى :

سنة	ذكور	إناث	سنة	ذكور	إناث
١٩٢٧	٧١٠٦٠٠٠	٧١٦٩٠٠٠	١٩٣٧	٧٧٨٩٠٠٠	٧٩٧٩٠٠٠
١٩٣٠	٧٣٤٧٠٠٠	٧٤١٢٠٠٠	١٩٤٠	٨٣٩٢٠٠٠	٨٤٠٨٠٠٠
١٩٣٣	٧٥٩٦٠٠٠	٧٦٦٢٠٠٠			

فأنت ترى من عدد سكان القطر أن الإناث أكثر عددا من الذكور .

وقد يأخذك العجب إذا علمت أن الإحصاءات الرسمية مع كونها تدل على زيادة مواليد الذكور على مواليد الإناث فى كل سنة ، فإنها تدل على الوفيات فى الذكور أكثر منها فى الإناث ؛ بمعنى أن نسبة وفيات الذكور فى كل سنة أعلى من نسبة وفيات الإناث ، مما ترتب عليه أن النتيجة النهائية فى سكان القطر أن ازداد عدد الإناث وقل عدد الذكور .

فلقد دل إحصاء مواليد مصر في السنوات الآتية على ما يأتي :

سنة	ذكور	إناث	سنة	ذكور	إناث
١٩٢٧	٣٢٦١٢٤	٣٠١٤٥٩	١٩٣٧	٣٦٠٢٨٩	٣٣٣٧٩٧
١٩٣٠	٣٤٧٢٢٥	٣٢٣٥٩٢	١٩٤٠	٣٦٢٠٦٦	٣٣٤٩٩١

ولكن دل إحصاء الوفيات في السنوات المذكورة على ما يأتي :

سنة	ذكور	إناث	سنة	ذكور	إناث
١٩٢٧	١٩٨٥٨٥	١٦٠٨٧٠	١٩٣٧	٢٣٥٢٩٠	١٩٨٩١٨
١٩٣٠	١٩٨٥١٠	١٦٨٦٠٨	١٩٤٠	٢٣٩٤٨٣	٢٠٤٤٨٣

فانت ترى مما سبق أنه وإن كان عدد مواليد مصر ذكورا أكثر منه في كل سنة عن مواليد الإناث، فإن نسبة وفيات الذكور أكثر من نسبة وفيات الإناث، مما ترتب عليه أن زاد عدد الإناث في كل سنة عن عدد الذكور .

فإذا استمرت الحال هكذا، وازداد عبء الحياة المصرية بما تتطلبه من جهود شاقة عسيرة في سبيل العيش والعمل، ومن جيوش تذود عن حياض الوطن، وتدفع عنه غوائل الزمن، ومن توضحيات جديدة في حروب قد تضطر إلى خوض غمارها، والاصطلاء بنارها، وقام بعض شباننا بالزواج من الأجنيات، وعملنا على الإقلال من تعدد الزوجات، فما الذي يؤول إليه أمرنا في هذا البلد؟ لا شك أن العقبي تكون وخيمة إذا لم نتداركها في حزم وقوة وسداد .

وأعتقد أن الدواء الناجع لا يكون إلا بإيجاد نظام يمنع الشاب من العمل في وظائف الحكومة إطلاقا إذا كان متزوجا بأجنبية . كما أعتقد أن من الواجب

أن يعمل أولياء أمور الفتيات على تربيتهن تربية صالحة، ترفعهن إلى مستوى الفتيات الأجنبية المتعلّقات؛ فالتربية وحدها كفيلة بإيجاد الزوجة الصالحة، وتهيئة البيت الصالح، الذى يجعل الزوج يأوى إلى بيته، لا أن يهجره إلى المقاهى، ومحال اللهو والميسر، أو إلى الزواج بأجنبيات .

٨ - الطلاق :

إن كثرة الطلاق فى أمة أزمة أخلاقية لا بد من السعى إلى تلافئها، وكثيرا ما كان الطلاق فى بلادنا سببا فى خصومات كثيرة، وقضايا متنوعة، وتضحيات متكررة، شهدتها المحاكم على اختلاف أنواعها. فهل من وسيلة للحد من سلطة الزوج إذا أساء استعمال هذا الحق فى الطلاق؟ وقد أسرف بعض الناس فى الطلاق إلى درجة ممقوتة كدنا نعتقد أن بعضهم يرى أن الزواج متعة وقتية، أو عرض وقى يغير فيه ويبدل، كما يشاء له الهوى دون رقيب أو حسيب .

إنها ظاهرة اجتماعية خطيرة، ووصمة خلقية نأبى أن تكون فى بلادنا على مظاهرها القائمة الآن. وقد يكون من أسباب تلافى هذا المرض الاجتماعى العناية بالرعاية والتربية وحسن اختيار الزوجين بعضهما لبعض، اختيارا يمليه العقل قبل أن تمليه العاطفة الهوجاء. ويكون هذا المسعى مفيدا من بعض الوجوه، ولكن الدعاية والتربية بطيئتان، وقد لا تؤدىان إلى الغرض الذى يرمى إليه العقلاء من الحد فى حق الطلاق، مع علمنا بأن أبغض الحلال إلى الله الطلاق .

وإنى أرى بعد ما رأيت من أمر فظائع الطلاق، وما جرته على الأسر الكثيرة من أضرار مادية وأدبية، من تفكك وأنحلال، وعلى الأبناء من إهمال فى أمر التعليم والتربية، أن أعرض على ولاية أمورنا فكرتين، عليهما ينالان من العناية ما هما جديران به .

(أولاهما) أنه يجب أن يكون للزوجة — بحكم القانون — الحق في أن تطالب مطلقها بتعويض إذا ارتكب الطلاق بلاسبب مقبول. ويجب أن يكون التعويض كافيا رادعا لهؤلاء الذين يسرفون في أمر الطلاق، ويتركون زوجاتهم في الفقر والفاقة بعد أن نالوا منهم حظهم، وامتصوا زهرة شبابهن ونضارته .

إن أحكام المحاكم قد جرت إلى الآن على رفض الحكم بتعويض الزوجة باعتمادا على أن الطلاق حق شرعى للزوج يتصرف فيه كما يشاء، ويوقعه في أى وقت شاء . وقد تكون الزوجة أمضت شبابها وأفنته في خدمة زوجها ، وكونت مستقبلها على حياتها الزوجية . فكيف نسمح عقلا ودينا وقانونا بهذا الوضع الشائن، الذى يعيب بحقوق الزوجة وقديستها؟ ، ويجعل الزوجة عرضة للفقر والفاقة والمهانة، دون أن يفكر الشارع في أمرها ، ودون أن يصونها من السقوط في مهاوى الرذيلة بحكم الضرورة والحاجة .

أخذ القضاء المدنى بنظرية قديمة اسمها ”إساءة استعمال الحق“ . ويعتقد الكثير أن هذه النظرية معروفة في الشرع الإسلامى، ويقول نبينا الكريم : ”أبغض الحلال إلى الله الطلاق“ . وقام المؤلفون في العصور الحاضرة منادين بأن إساءة استعمال الحق في أى تعاقد تجعله منافيا للنظام الاجتماعى؛ وإن إساءة استعمال أى حق ليست سوى نزاع بين الحق والأخلاق؛ فوجب أن تسود الأخلاق متى كان الحق يتنافى مع الفضيلة وحسن الخلق . فإذا كان الأمر كذلك، وكانت شريعتنا لا تأباه ، أفلا يجب صيانة للزوجات من هذا العسف الذى يستعمله الأزواج أن يكون في بلادنا تشريع يسمح للمحاكم بالحكم على الزوج المطلق بتعويضات كفييلة بصيانة مستقبل زوجته وعرضها ، متى ثبت لهذه المحاكم أن الزوج قد أساء استعمال حقه في الطلاق إساءة أدت إلى إيقاع الضرر بالزوجة، سواء أكان الضرر ماديا أم أدبيا ؟!

(والأخرى) أن أمر الطلاق هذا يحترزنا إلى الكلام في نقطة كان لها أثرها في المحاكم وفي الرأي العام المصرى ، تلك هى التى يتفق فيها الزوج مع زوجته على أن يطلقها نظير أجر معلوم ، فهل هذا العمل شريف يرضى به ديننا القويم !

إن مما يجرى به العمل في محاكمنا شيئا اسمه التخالع أو الطلاق بعوض . ولقد درجت محاكمنا الشرعية في أحكامها على أنه إذا اتفق الزوجان على الطلاق نظير مبلغ معين ، وطلق الزوج زوجته على هذا الجعل وقع الطلاق بائنا ، ويسمى هذا النوع من الطلاق "خلعا" واستحق العوض كله للزوج ، ولو تناول كل ثروة الزوجة . تلك أحكام درجت عليها محاكمنا الشرعية . واعتقادی أن هذه الأحكام قائمة على رأى الراجح للفقهاء ، وهى مع ذلك مخالفة صريحة للعدل ، والدين منها براء .

إذا كان الأمر كذلك ، وأن ديننا يأبى هذا العسف والظلم وأكل أموال الناس بالباطل ، فكيف تحكم محاكمنا الشرعية على هذا النحو الذى درجت عليه ؟ .

إن لمحاكمنا الشرعية كل العذر فيما حكمت ؛ لأنها إنما حكمت وتحكم بالرأى الراجح فى المذهب ، وبما ارتأته أغلبية فقهاءنا وعلمائنا الأقدمين ، ولكى أئين لك منافاة ما ارتأه فقهاءنا الأقدمون ومن أتى بعدهم ، وبراءة ديننا الحنيف من كل شك فى عدله ونصفته وبره ، أعرض عليك أمر ديننا ، وكيف تحوّل عن قصده إلى ما نراه الآن من العمل بهذا رأى ، الذى يمكن به ابتلاع ثروة كل زوجة ، تريد الخلاص من زوجها ، أو يريد زوجها الخلاص منها .

ديننا صريح فى حالة الزوج إذا أراد طلاق امرأته سواء كرهها ويريد طلاقها ، أو أراد أن يتزوج غيرها ، فقد قال الله تعالى فى كتابه الكريم فى أمر هذا الزوج الناشز : ﴿ وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا تأخذونه بهتانا وإثما مبينا . وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا ﴾ .

وقد أجمع الفقهاء والمفسرون على أن دين الله هذا صريح في أن الزوج إذا أراد استبدال أخرى بزوجه، لا يصح له أن يأخذ من هذه التي اتفق معها على الطلاق أى شيء، ولو كان قد أعطاها قنطارا من الذهب. وهذا أسمى ما وصل إليه العدل بين الناس، ولا يمكن لأية شريعة أخرى أن تجد حلا أعدل منه .

أما إذا كانت الزوجة هى الناشز، أو كان الزوجان ناشزين، فقد أجمع الفقهاء على أن أساس الحكم فى هذه المسألة راجع إلى النص الكريم الآتى :

﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ، وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ . فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ، تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ .

انظر كيف نهى الله سبحانه وتعالى فى هذه الحالة عن أن يأخذ الزوج أكثر مما دفعه إلى زوجته من الصداق ، فإن كلمة الافتداء التى أتت فى هذه الآية الشريفة، أتت مقيدة بما قبلها حيث ذكر الله سبحانه وتعالى : ﴿مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾ . ولم يقل سبحانه : وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا مِنْهُنَّ شَيْئًا ، فالتعبير الكريم بقوله : ﴿مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾ صريح فى أن الافتداء يكون ضمن ما قدمه الزوج لزوجته لا أكثر . وقد أتت هذه الآية الشريفة بتعبيرات شديدة هى : ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ﴾ . ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ . ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ . كل هذا واضح الدلالة فى تحريم أخذ شيء من الزوجة الناشز عند طلاقها أكثر مما دفعه الزوج إليها . وإن جميع المفسرين وأغلبية الفقهاء قد فهموا كتاب الله على هذا النحو الذى فهمناه . وقد تأيد هذا الذى نفهمه ويفهمه الناس جميعا من كتاب الله تعالى بأول حادثة فى الخلع ؛ وقد حدثت أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم :

ذلك أنه روى عن نبينا عليه السلام أن "جميلة بنت سلول" كانت زوجا "لثابت بن قيس" فخأت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت : لا أعتب على

ثابت في دين ولا خلق ، لكنني أخشى الكفر في الإسلام لشدة بغضى إياه . فقال عليه السلام : «أتردين عليه حديقته التي أصدّقك ؟» قالت : ”نعم . وزيادة“ . فقال صلى الله عليه وسلم : «أما الزيادة فلا ، ولكن حديقته» . فأخذها وخلق سبيلها . وهذا أول خلع في الإسلام .

فإذا كان الأمر كذلك فكيف تحكم محاكنا الشرعية بصحة عوض الطلاق أو المبلغ المتعاقد عليه فيه مهما بلغت قيمته ، حتى لو أتى على كل ثروة الزوجة ، مع براءة الزوج من مؤخر الصداق ومن نفقة العدة ؟ ! .

أتى كل هذا من أن فريقا من الأئمة والفقهاء قال بحرمة أخذ شيء إذا كان الزوج هو الناشز ، وبحرمة ما زاد عما قدّمه الزوج من الصداق إذا كانت الزوجة هي الناشز ، اعتمادا على ما سبق لنا ذكره من قول الله تعالى في كتابه الكريم ، ومن سنة رسوله فيما حكم به ، ثم تدرّج بعض الفقهاء واعتبروا أخذ الزائد مكروها ، ثم تدرّجوا إلى اعتباره خلاف الأولى ، وانتهى الرأي الراجح إلى اعتبار أخذ الزائد مخالفة دينية ، لكنهم قالوا بضرورة احترام التعاقد وإرادة المتعاقدين ، وأن الزوج إذا أخذ أكثر مما يستحقه فإنما يكون قد امتلكه ”بسبب خبيث“ . وبعبارة أخرى أصبح الرأي الراجح أن أخذ الزوج ما لا يستحقه محظور ديانة ، لكن القضاء يحكم به احتراماً للتعاقد ، ويكون أمر الزوج في الآخرة بينه وبين ربه .

أمام هذه الحالة التي يعترف الفقهاء أنفسهم أنها لا ترضى الله ورسوله ، وأن سبب امتلاك ما لا يستحقه الزوج في أمر الطلاق ”سبب خبيث“ ألا يجوز لنا بل يجب علينا أن ننأى بضرورة وضع تشريع ، يحقق الرأي المرجوح ، ويبطل أى عقد قام به زوج طلق زوجته ، وأخذ عليها ميثاقا بالتزامها بعوض كبير أو صغير إذا كان هو الناشز ، وإبطال كل ما زاد من التعاقد على ما آتاه الزوج زوجته من صداق ، إذا كانت الزوجة هي الناشز ، متفقين في هذا مع ما يسميه قانوننا المدني من أن سبب هذا التعاقد غير مشروع لمخالفته النظام ، والآداب العامة ، واعتمادا على ما سماه الفقهاء أنفسهم

في القرون الماضية من أن سببه كان خبيثا، والمعنى في التعبيرين واحد . فنحن هنا متفقون مع الفقهاء الأقدمين على أن سبب الملكية الجائر هو سبب خبيث ، ومتفقون مع القانون المدني على أن سبب هذا التعاقد الظالم هو سبب غير مشروع لمخالفته النظام، والآداب العامة .

إن ما ارتآه ديننا في هذه المسألة في كتاب الله الكريم وسنة رسوله هو أرقى ما يصل إليه التمدن والعدل في أي عصر من العصور . وأي عدل أقوم وأقوى من ذلك العدل الذي يقتر أن الزوج إذا كان هو الناشز، وهو الذي يرغب في الطلاق، لا يصح له أن يأخذ من زوجته شيئا بعد أن أضاع عليها شبابها، وزهرة حياتها ؟ ، وأي عدل أرقى وأقوم من حكم الله تعالى في أنه لا يجوز للزوج في حالة نشوز زوجته، ورغبتها في الطلاق — لا يجوز له أن يأخذ أكثر مما آتاه إياها من الصداق، حتى يرجع له ما دفعه، وبه يمكن أن يتزوج بزوجة أخرى .

فأي عدل أرقى من هذا كله ؟ ، ونحن لا نريد إلا أن يفهم الناس عدل الله وسنة رسوله، لا أن يفهم الناس خطأ أن ديننا يميز للزوج أن يقتل امرأته بهذا الجور والظلم، وأن يستسيغ أكل أموالها بالباطل ولو كانت كل ثروتها، ولو كان هو الناشز الذي يريد الطلاق . لا يجوز في شرعة العقل، والعدل، والدين أن يرى الناس في محاكمة أن زوجا أراد أن يتخلص من زوجته التي يكرها، أو هي أرادت أن تتخلص منه لأنها تكرهه، وقد ابتكر كثيرا من ماله في أثناء الزواج، فيأخذ على زوجته عهدا بأن تدفع إليه أجر الطلاق مبلغا قد كان في بعض الحالات خمسة وأربعين ألفا من الجنيهات، والبسطاء الذين لا يفهمون كتاب الله وسنة رسوله قد يظنون خطأ بناء على الرأي الراجح من الفقهاء أن هذا الظلم هو إرادة الله ! وحاشا أن نضع ديننا هذا الوضع . فإن حكم ديننا ظاهر الوضوح بما قدمنا من كتاب الله وسنة رسوله . ويجب أن يفهم الناس أن الزواج في الإسلام لم يكن في أي وقت من الأوقات عملية تجارية، وإنما هو مفهوم على أسمى وجه عرفه الناس في كل بلد وفي كل جيل، فلقد قال الله تعالى

في شأنه : (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودةً ورحمةً) .

الزواج رابطة روحية مقدسة ، حتى أوجب ديننا فيه الكفاءة بين الزوجين ، وجعل للأقربين حق طلب الفرقة لعدم كفاءة الزوج . كما وضع ديننا القويم محرمات في الزواج ، كحرمة زواج الابنة ، والأخت ، والأم ، وبنت الأخ وبنت الأخت محافظة على الآداب السامية وعلى النسل . الزواج في الإسلام رابطة مقدسة ، وقد بولغ في تكريمه حتى إن الفقهاء أنفسهم رأوا أنه يستحب أن يعقد في المسجد لأنه عبادة . فكيف جاز بعد هذا كله أن نسكت على بعض المحرمات الأدبية والدينية ؟ ، وتركها تستمر تحت ستار الدين تنخر في نظامنا الاجتماعي ، وآدابنا العامة إلى هذه الدرجة الممقوتة ؟ .

٩ — الأزياء :

نحن نطالب بأن تكون لنا شخصية ، وأن يكون لنا طابع قومي . ومن عوامل الشخصية والطابع القومي أن يكون للبلد زيّ عام يعبر عن شخصيته الظاهرة ، لا أن تكون خليطا من لباس يشعر النفس بما في هذا البلد من تفكك وانفصام ، ولا يكون رمزا لمظهر الوحدة التي تترأى لنا عند الأمم الراقية . وإذا سعينا في تضامن أفراد الشعب وتوحيد ثقافتهم حتى يكونوا نتاج بوتقة واحدة تحس باحساس واحد ، وتذوق الأمور على نحو واحد ، وتتركز فيهم الوحدة الوطنية بمعانيها ومظاهرها المتعددة ، فإن من الواجب علينا أن نمثل هذه الوحدة أيضا في الأزياء .

ليس الأمر مقصورا على أن أزياءنا مختلفة مجرد اختلاف ، ولكنها بوجه عام غير مقبولة بل غير معقولة . أفلا ترى عند ما يقع بصرك على جمهور من الناس مارين أنهم يكادون يكونون من أُم مختلفة ؟ ! فهناك من يرتدى الملابس الأفرنجية ، ومن يرتدى الجبة والقفطان ، ومن يضع عليها شالا من الكشمير

أو غيره ، ومن يرتدى الجلباب ، ومن يرتدى غير ذلك من أشياء أخرى كثيرة . أفلا نتفق معى على أن ذلك الذى يرتدى الجبة والقفطان مثلا إنما يعرقل بلباسه هذا نشاطه وهيمته ، وأن رجلا يحمل شالا وجبة وقفطانا وحزاما إنما هو فى الحقيقة كمن يرتدى أغطية السرير وقت نومه ؟ . إنما نحتاج فى زمننا هذا إلى عمل ، والعمل يتطلب النشاط . فهل يقوم العمل والنشاط من رجل هذا لباسه ؟ ، وجب عليه أن يسير بخطا واسعة ، وأن يركض عند الحاجة ، ووجب عليه أن يركب الخيل والدراجات عند اللزوم ، ووجب عليه أن يكون يقظا متنبها . فوضع هذه الألبسة المتنوعة الثقيلة فى وقت نحن فى حاجة فيه إلى النشاط ألا يجعل الشخص الملتحف بالشال ، والمرتدى هذا النوع من الملابس فى غفلة من العمل لا ينبغى حراكا ، يؤثر النوم والتثاؤب عوضا عن السعى والقفز والحركة النشيطة الدائبة .

قلت فيما سبق : إن الأمة يجب أن تكون رياضية قوية . فهل يتفق بث الرياضة وتنفيذها بين الناس وهذا النوع من اللباس الذى يشل حركة الشاب ، ويضعف حركة الرجل ؟ ! .

هذا مع العلم بأنه لا يجوز أن نلقى فى روع الناس أن نوع الأزياء يمت بشيء إلى الأمور الدينية . ولم يكن فى زمن الأنبياء ولا الرسل هذا النوع الذى نرتديه . فيجب علينا إذن ألا نتقيد بالتقاليد الضارة ، وأن نعرف أننا أحرار فى اختيار اللباس الذى يلائم بلادنا ، والزى الذى يتفق مع النشاط والذوق السليم .

وإن أردت صراحة أقوى من هذا قلت لك : إن هذا الزى المركب من الجبة والقفطان والحزام والشال إنما هو زى الخمول والكسل ، زى عدم الحركة ، زى الضعف والاستكانة ، زى يتعارض والرق المطلوب للبلاد والقوة التى نطلبها لشباننا ورجالنا ! .

وأضيف أن هذا الزى الذى طغى وانتشر بين المدنيين ورجال الدين على السواء ، قد جعل من بعضنا أناسا يرتكبون المحرمات ويتناولون المنكرات علنا ، ويفهم الناس

فيهم أنهم رجال دين ؛ فترعزع عقيدة الناس في استقامة رجال الدين . وكان الأولى والأجدر أن نحفظ رجال الدين العاملين ، وأن نصونهم حتى لا يشترك معهم في الزى من يقترفون الموبقات ، ويرتكبون المحرمات ؛ وبهذا نبعدهم عن مسالك التهم ومظان الشبهات .

لهذا كان الشباب على حق في أن يطرحوا هذا الزى . ولقد سعى كثير من الأزهرين — كما سعى من قبل شباب دار العلوم — في أن يلبسوا لباسا يتفق وما يتطلبه الإنسان من سرعة ونشاط وعزم وقوة ؛ والدين الحنيف يدعو إلى التمسك بهذه الفضائل .

وأعتقد أن على القائمين بأمرنا أن يولوا هذه الفكرة عنايتهم ، وأن يسعوا في تذكير الناس بأن واجب القوة والعمل يقضى بنذ هذا الزى ، وهو مدعاة الخمول والكسل . إنى لا أستسيغ في أمة واحدة أن يكون فيها هذا التعدد من الأزياء . فما المعنى في أن أمة واحدة تنقسم في زيها إلى نوع يسمونه بلديا ، والآخر بدويا ؟ . وكما يجب أن يتساوى الناس في الحقوق والواجبات الوطنية من وظائف وتجنيد وغيره ، كذلك يجب أن يعى هذا الفارق ، وألا يسمح بوجوده في هذا البلد الذى يجب أن يغذينا بماء واحد ، وبتعليم واحد ، وتربية واحدة ، وآمال واحدة ، وآلام واحدة . يجب أن يكون حالنا في أزيائنا متحدة ، كما يجب أن نتحد في ظروف حياتنا .

لم لا يكون للدهماء نوع من اللباس قليل الكلفة ، ينم عن شىء من النشاط وفيه شىء من الحياء ؟ كالسروال الذى يرتديه بعض أهالى الإسكندرية ، وهو يؤدى أكثر مما يؤديه الجلباب من ستر ونشاط ، ويحفظ قيمة الانسان من حيث هو إنسان ، ويمكن أن يكون من نفس القماش والقيمة التى تتطلبها الجلباب .

نحن لا نريد زخرفا ، ولا نريد تكليف الدهماء بما لا يطيقون ، وإنما نريد شيئا ، فيه نوع من الحياء وباعث على النشاط والعمل والسرعة .

لقد خلق الله الإنسان بساقين مستقلتين تعمل كل واحدة منهما على حدة؛ فلم لا يكون اللباس مناسباً لهذا الخلق، وبهذا يجري صاحبهما كما يشاء، ويتساق الأثجار كما يشاء، ويركب العربات كما يشاء. لا أن يكون عريضة لأن يُعلق جلبابه أوقفطانه أو جفته في عربة أو سيارة، أو في قطار السكك الحديدية أو الترام مثلاً، فتضيع حياته ويذبل وجوده ! .

قد يظن البعض أنى أحض على تقليد الفرنجة، وهذا خطأ فاضح؛ إنما الذى أحض عليه هو اتحادنا فى الملبس بما يتفق وطبيعة الانسان، وطبيعة البلد والواجبات التى تتطلبها السرعة، ويتطلبها العمل؛ ويتطلبها النشاط .

كما قد يظن البعض أنى أريد دكتاتورية تلزم الناس باتخاذ لباس مخصوص . وحاشا أن يتجه فكرى إلى هذا النوع من الاستبداد، أو إلى ما يسمى بالاستبداد، ولو كان موجهاً إلى الخير . فانى لا أرى أن الإصلاح فى مثل هذا الأمر يكون بنظم وقوانين، وإنما الذى أريده هو نشر الدعاية . وإرشاد الناس إلى ما فيه مصلحة المجموع، وتسهيل الأمور لإخراج هذه الفكرة إلى حيز الوجود . فتمت استساغ الناس هذه الفكرة حاكمين ومحكومين بفضل الإرشاد والتشجيع أمكن الوصول إلى توحيد الزي، توحيداً يتفق وحاجاتنا اليومية، ويحفظ كرامة الانسان .



وأمر لباس الرأس يحتاج إلى تفكير . فلا يعارضنا أحد فى ان هذا الطربوش الذى نلبسه أو العمامة التى نلبسها، ليسا من صنع أجدادنا الأتولين، وإنما هما دخيلان . قيل : إنهما طبعاً الانسان بطابع قومى، وصار لنا لباساً قومياً . وإنى لا أدري إذا كان لباس الرأس هذا قد اعتبرناه لباساً قومياً، وهو غير مفيد بل ضار؛ أفلا يكون من الأولى واللائق بنا أن نسعى فى تحسين كل تقليد صار بما نراه متفقاً مع حالة بلادنا وما يرتضيه أهل الزمن من سرعة ونشاط ؟

ما الذى نراه مفيدا فى الطربوش وهو لا ينفع صيفا ولا شتاء؟ . فى الصيف لا يمنع وهج الشمس ، ولا الأخطار المحدقة بالضعفاء من قيظ الصيف وشدة الحر؟ ألا تأخذك الرأفة والرحمة بهذا الجندى الذى يقف ولاحرك به وسط ميدان من الميادين العامة ، تضربه أشعة الشمس فى وجهه وعنقه؟ ! ألا ترق لحاله وهو على هذا الوضع معذب مضنى؟ .

ألا تأخذك الشفقة بهؤلاء الجنود الذين يقومون بمناورات عسكرية فى وسط الصحراء؟ ، وهم يلبسون هذا الطربوش فى الصيف ، يُسِيل عرقهم على جوانب رؤوسهم ، حتى اضطرت السلطة العسكرية إلى أن تضيف عليه شيئا آخر ، يقيهم الأذى من أشعة الشمس ، فصار على رأسهم ضغنا على إباله .

ألا تأخذك الرحمة برجل كهل ضعيف ، أو طفل صغير ، يمشى فى الطرقات وقت الصيف ، وحرارة الشمس تحرقه بأشعتها ، أو تسخن صوف الطربوش ، فتسبب أمراضا ، آباء الأطفال أدرى بها؟ .

وقل لى بربك ما فائدة هذه العمامة الثقيلة الحمل ، السريعة التفكك؟ ، وهى شاشة تلف وتنفك بأقل حركة ، تحيط بهذا الطربوش المغربى الثقيل ، وطالما آذت بحرارتهما أولئك الذين يحملونها ، ولا يرى العقل السليم من حملها أية فائدة .

أولا تأخذك الرحمة بأولئك الفلاحين الذين يقضون طول يومهم ، يشتغلون فى الحقل أو تحت وهج الشمس ، ولا عاصم لهم إلا هذه "الطاقية" ، التى لا تفيدهم شيئا ، بل هى تحرق وجوههم وجلودهم ، وكان يمكن أن نرشدكم إلى لباس رأس آخر ، يصنع من قماش رخيص ، يصد عنهم وعن جوانب وجوههم وأقفيتهم تلك الحرارة الشديدة ، التى لا يدرك قوتها إلا من عاها ! .

وفى الشتاء كيف يمنع الطربوش والعمامة والطاقية قطرات الماء؟ ، ألم تلاحظ إذا أنزلتنا السماء رذاذا من مطر أن الناس يصبحون فى حالة توجب السجيرية

والاشفاق ؛ فكلهم إما أن يقفوا داخل الأماكن أو أن يضعوا على رؤوسهم أقشة أو ورقا بما لا يصح أن يكون مظهرا لأمة محترمة ! .

كل هذا النقص نعانيه ولا نفكر في تلافيه ، ونقول إنها تقاليد يجب أن تحترم ، وأن ليس في الامكان أبدع مما كان . وفات أولئك الناقدين أن الزمن يتطور ، وأن الانسان يسعى دائما في راحة ذاته ، وفي تلبية ما يجب عليه عمله ، متفقا مع سعادته وهناءته ، ودفع الضر عن نفسه . ومن دواعي هذا التطور أن نرقى في أزيائنا ولباسنا ، كما نرقى في علومنا وفنوننا ، وكما نرقى في إحساسنا وآمالنا وأذواقنا ؛ فالرقى عام في كل فرع من فروع الحياة ، ويجب أن نسايره ، ونأخذ حظنا من هذا الوجود وما فيه من همة وعزم .

١٠ — الأوسمة وألقاب الشرف :

لما كنت وزيرا للمعارف سنة ١٩٣٦ زارني أحد أصدقائي الأجانب يزف الى بشرى قرب الإناعام على بوسام رفيع من دولة أجنبية صديقة ، بناء على طلب ممثلها في مصر . وقد أتى إلى مسرعا بعد أن علم من الممثل نفسه بهذا النبأ السار .

ولا أكتم — غير نخور — أنى أجبت الرسول بشكره على حسن عواطفه ، ورجوته أن يقوم عنى بتقديم عبارات الحمد لممثل الدولة الصديقة ، واعتذارى له عن عدم قبول هذا الوسام . فدهش الصديق : كيف أرفضه وغيرى قد سعى سعى المجد ثلاث سنوات متواليات حتى ظفر بنبيله ؟ ، وظل يناقشنى طويلا لعلى أقبل هذا المنح ، وقد عرض على عرضا . ولما وجد منى إصرارا تركنى أسفا .

قد يجوز أن يرى البعض فى عملى هذا شذوذا عن المألوف ، وخاصة اذا كان الوسام من دولة صديقة محترمة . لكن حجتى أمام نفسى كانت بسيطة ، ذلك أن لوزارة المعارف مع بعض الدول صلات علمية وفنية ومادية ، فكان من واجبي —

وأنا أمين على هذه الوزارة — أن أحس باستقلالى نحو الغير استقلالاً ترضاه النفس ، ولا يكون لأحد على يدى ، يجوز أن تفسر فى تصرفاتى العامة بما أنا فى غنى عنه .

على أنى لا أفهم فى الحقيقة معنى للأوسمة والألقاب الأجنبية فى كثير من الأحوال . فإذا كان الوسام تقديراً لشخص المنعم عليه ، وجب أن يصدر هذا التقدير عن بلده ، وعن خدمات قام بها نحو وطنه ، وقد يفسر أحياناً سبب إسداء الوسام الأجنبى على غير ما يرجو المنعم عليه ، فيسئ إليه بدل أن ينفعه .

وإذا كان من الجائز أن يكون لإعطاء وسام أجنبى معنى مستساغ ، أفلا يكون من أسمى المعانى أن يكتفى المنعم عليه بحمله والاتشاح به فى حفلات الدولة الأجنبية التى أسدته ؟ . لا أن يطوف به مختالاً فى الحفلات الرسمية الوطنية ، وقد تصل به الحال إلى أن يؤثره على وسام وطنه ، وفى هذا مساس بالشعور القومى والكرامة الوطنية ! .

أفهم قيمة الأوسمة الأجنبية إذا دلت على تقدير علمى أو فنى ؛ فليس للعلوم والفنون وطن ، وإنما هى ملك الإنسانية جمعاء . أما أوسمة الواجهة وألقابها فهى لا تدل على شئ سوى اعتزاز قد يكون وليد الزلفى ، وقد يكون على حساب المصلحة الوطنية ؛ ولهذا فانى لا أفهم لها معنى يرفع صاحبها .

يظهر أن الأوسمة الأجنبية — ولها كل التقدير فى أوطانها — قد أسرفت حكوماتها فى منحها فى البلاد الضعيفة ؛ حتى ليخيل للإنسان أنها أصبحت خارج بلادها كما كانوا يقولون عن الشهادات العلمية الأجنبية المعدة للتصدير ولا يعمل بها إلا فى الخارج لمحض الدعاية واكتساب محبة المستضعفين ، وما أسهل مفاخرة الضعيف بعطف القوى عليه وحده ! . ولهذا كان من النادر أن تفكر أمة ضعيفة فى إعطاء أوسمتها لكبار رجال دولة قوية ، عدا بعض الموظفين منهم لديها . ولا أظن مع هذا أن هؤلاء يرصعون بها صدورهم فى أعيادهم الوطنية أو فى بلادهم ، ويفახرون بها كما نفعل نحن هنا فى أقدس حفل وطنى أو دينى للبلاد .

ألا يحذر بنا أن نضع حدا لهذه الحال المؤلمة، حتى لا نرى من بين المصريين "كوماندورا" أو "بارونا" أو "كونتا" أو "سيرا"، وأن نشرع للناس ما نتقى به هذا التهافت على الأوسمة الأجنبية؛ فإن لم نستطع فيجب على الأقل أن نضع لها حدودا وقيودا، نصون بها البلاد من أن يضعها عاشقو الأوسمة والألقاب من مواطنينا أمام الأمر الواقع!! .

أفهم أن يكون من المباح أن يتبادل رؤساء الدول الأوسمة، وأن يُعَدَّقوا بها كما يشاءون على رجال السلك السياسى، أو رجال البلاط فى زيارات رسمية، قضى بها العُرف بين عاهلين، تقديرا لوّد متبادل، وصداقة بين دولتين، والأوسمة فى هذا الشأن لا تدل على أكثر من هذا. ولكن من غير المفهوم أن يعطى وسام أو لقب أجنبى لمواطن أو نائب أو وزير أو موظف لا علاقة له بالمجاملات الدولية، ولا شأن له إلا فى خدمة بلاده؛ فان خدمها كان له منها التقدير والتشريف، وإن لم تعترف له بشيء من هذا كان من غير المعقول أن يلتمس هذا الشرف من يد أجنبية.



الآن وقد انتهت من أمر الأوسمة الأجنبية، أرانى فى حاجة للتكلم عن الأوسمة والألقاب المصرية.

قد يرى البعض المثل العليا فى الغاء الرتب والنياشين، وفى أن الناس سواسية؛ لا فضل لأحد على أحد إلا بالعمل الصالح. وأن قد مضى على مصر فترات من الزمن كانت فيها علامات الشرف تلقى جزافا، حتى ضجر العقلاء، وانحطت علامات الشرف عن منزلة الشرف. لكن من العدل أن نقول: إن التغافل عن إسداء الحق لذويه وعن تقدير عمل العاملين لا ينهض دليلا على فساد الحق فى ذاته.

فمن الحق أن ينال المحسن جزاءه والاعتراف بفضله، كما ينال المسيء عقابه؛ ولهذا شرعت الجنة والنار. وإذا كان هذا حقا فتقدير عمل العاملين من أكبر

البواعث على حفز الهمم وشحن العزائم في سبيل المصلحة العامة والتفاني في خدمتها .
ولست مصر في هذا المضمار بأقل حاجة في تقدير العاملين من أمم أخرى قوية
عريقة ، ما لبثت تنظر إلى الأوسمة نظرة احترام وإجلال ، من ظفر من أبنائها بشيء
منها كان كمن امتلك الدنيا بأسرها .

ألم ترفى الحروب الطاحنة كيف يرنو الجندى والمواطن إلى علامات شرف
تعيد إليه سروره وقواه ، وتخفف من مصابه وبلواه ؟ . فماذا ترى من أثر فيما يقدمه
القائد أو رئيس الدولة من وسام لجندى قام بعمل عظيم ، أو لمواطن بذل ماله
أو فكره أو علمه أو روحه في خدمة بلاده خدمة رائعة ؟ .

أظنك نتفق معي على أن تقدير الرجال واجب وطني يبق ما بق الإنسان
إنسانا . ولا يضير هذا العمل الوطني إلا العبث به والظلم فيه ، فإن الظلم مفسدة
للاتجاهات الانسانية ، ومضيعة لجهودها وأمنها وتفكيرها ، بل وطنيتها . ووجود
الظلم في هذا كله لا ينهض دليلا على عدم تقدير الجهود المجدية في ذاتها ، فالذنب
ليس على العمل في ذاته ، وإنما هو ذنب العبث فيه والظلم في تقديره . فمن الماء
كل شيء حتى ، ومع ذلك فقد يمت الماء بما يحمله من أكدار وما يحويه من
مهلكات . وإذا كان من حق الإنسان وواجبه أن يعيش للعاني السامية ، كان تقدير
الوطن له من أسمى المعاني وأجداها .

لكني لست من المؤمنين بالألقاب ولا بأزيائها . ذلك لأن بلادنا تنجح إلى
الديمقراطية الحقبة ، وديننا الحنيف يحض عليها . وليست هذه الألقاب ولا أزيائها
من ضرورات الحياة في هذه البلاد ، ولا من أسباب حفز الهمم بين أبنائها إلى
ما فيه الخير والنفع . وأرى لهذا أن تحذف الألقاب ، وأن يكتفى في تقدير الرجال
العاملين بالأوسمة المختلفة . وقد سارت على هذا النهج سائر البلاد الشرقية وكثير من
البلاد الأخرى . وبذلك يستغنى عن الملابس الرسمية المزركشة ؛ فهي مرهقة

في تكاليفها، غير جميلة في مظهرها، تضايق لابسها صيفا وشتاء . ولا معنى —
عند غير رجال العسكرية — لهذه السيوف الذهبية التي لا ندرى مبررا لوجودها، ونحن
في زمن يحتاج إلى البساطة والقصد في النفقات؛ والعالم الآن يسعى في تحقيقهما .
لهذا كله أرى أن تكون « بدلة السمرة » المخصصة الآن لغير الموظفين هي اللباس
الرسمي العام للموظفين وغيرهم على السواء .

كما أرجو ألا يكون لحضرات العلماء وأهل الدين هذا اللباس الممّوه بالذهب؛
فهم أهل تقشف وورع وتقوى . وأولى بهم وأجدر أن يعودوا إلى لباسهم البسيط
مع إشارة تنم عما حازوه من أوسمة أو درجات علمية .
هذا ما أرجوه ، وأرجو أن يسمح الزمان بتحقيقه .



إذا أردنا أن نعدد أسباب النقص في حياتنا الاجتماعية فإنه يتعذر علينا أن
نحصيها . وها قد ذكرنا بعضا منها، وبقى كثير مما لا يخفى على القارئين بأمر إصلاح
الحالة الاجتماعية في هذا البلد .

فمن أمراضنا الاجتماعية : البدع ، والتبذل في الأغاني والموسيقى ، والفوضى
في الإحسان ، وغير ذلك مما يطول شرحه .

١١ - البدع . وهي كثيرة منها :

(١) الزار - وهو وصمة عار في هذه الأمة ورثاها عن خرافات
فرعونية يجب أن تطرحها أمة تحترم نفسها في هذا القرن العشرين . ويظهر أن
القوانين التي اتبعت في هذه الحال لم نر لها صدى في كثير من عقول عامة هذا
الشعب . والواجب أن يقتنع العامة بفساد هذا النوع من السخافات . بل لا أبالغ
إذا قلت : إن من وكل اليهم نفاذ هذه التشريعات من رجال الشرطة يعتقدون صحة

هذه الخرافة ، ولا أمل في تطهير الأمة من هذه الأدران إلا بالتعليم ، والاستمرار في الوعظ والارشاد ، بطريقة حكيمة تنسرب إلى نفوس الناس وتنتشع بها .

(ب) أرباب الطرق — أولئك الذين يطوفون البلاد ، ويؤثرون في عامة الشعب تأثيرا ، الله أعلم بمداه . وأريد أن أفهم ما هي الفائدة للدين من وجود هذا النوع ؟ وأية خدمة إنسانية أو دينية قام بها هؤلاء الناس للشعب ؟ ، سوى ابتزاز ماله على غير فائدة أو جدوى ، وسوى تضليله وفسح المجال للخرافات ، وإلى تقسيم هذه الأمة الى شيع وأحزاب مذهبية ، لا تعرف غايتها ، ولا ندري ما الفائدة منها ؟ ! وهل قام في روع المنصف أن أولئك القائمين بأمر الطرق يخدمون أنفسهم أو بلادهم ؟ وهل اقتنع الناس بأن هؤلاء القائمين هم أطهر الناس نفسا ، وأدناهم إلى الدين من غيرهم ؟ أم هي صناعة لمن لا يمكنهم أن يشقوا لهم في الحياة سبيلا ، وأن يرتزقوا من عرق جبينهم في الكفاح والعمل بالكفاية التي يتطلبها العصر الحاضر ؟ !

إننا نريد شعبا قائما على الفهم الصحيح والعمل الشريف الذي يرتفع به الوطن ، وينصقل به النسل ، حتى يصبح على استعداد لأن يكافح في الدنيا ، ويتروّد للأخرة بالطرق المشروعة التي يقبلها العقل ، ويأمر بها الدين الصحيح ؛ لا أن نخلق من البطالة وعدم الهمة والكفاية جماعات ، لا هم لهم إلا الكسب من الحياة السلبية ، وإن أدى هذا إلى وصم الأمة بما لا يليق بها أمام الله ، وأمام الناس الذين يفهمون معنى الحياة ومعنى العمل ومعنى العلم .

(ح) مظاهر الأفراح والأتراح — لا يليق بأمة كأمتنا في الوقت الحاضر أن يسرف أبناءها في مسائل الأفراح ، والإنفاق عليها بما تنوء به ثرواتهم ، لا لغرض سوى الظهور بمظهر الثروة . والله يعلم كم تكلفهم هذه المظاهر الخلابية التي تظهر عواقبها الوخيمة بعد الصحوة من غفوة الفرح المزعوم . ولم لا يبداً أغنياؤنا بأن يكونوا مثلا صالحا في الاعتدال وعدم الاسراف حتى يقتدى بهم رقيقو الحال ؟ ! .

وكذلك الحال فى أتراحتنا : نرى مظاهر البذخ والاسراف ، وعرض الموائد على المعزين ، كما نرى الصياح ولطم الحدود خلف الموتى مما يؤذى كل ذى عقل سليم ، ويجعلنا أضحوكة أمام الزائرين يقيسون بها درجة عقولنا ، ووضعنا الحقيقى فى مدارج المدنية والحضارة .

١٢ — الأغانى والموسيقى :

ومن آثامنا الاجتماعية أيضا تلك الأغانى وهذه الموسيقى . وهى فى طبيعتها تعبر عن أسمى شعور للانسان الكامل ، وترقى إحساسه وتهذب نفسه ، وتعبر عن كوامن روحه تعبيرا هو أبلغ بياننا من النطق ، وقد ترقى بالناس إلى مدارج الكمال والفن الجميل ، وتدفعهم إلى تهذيب نفوسهم ، ورقة عواطفهم ، وإرهاق حواسهم .

إن هذه المعانى الجميلة التى يوحىها الغناء والموسيقى قد انقلبت فى بلادنا الى عكس ما يريده الانسان الكامل ؛ فلا نرى إلا غناء مخنثا ، يساعد على انحطاط النفس وموت الاحساس والتبذل فى المعانى ؛ فوق أنه يخلق اليأس والمذلة والجبن وخور العزيمة . ألا يحزنك أن ترى الرجل المغنى يتصنع التخنث والتشبه بالنساء ؟ ! وعلان الحزن واليأس والعبودية ، حتى لكأنك لا ترى أمامك رجلا يرتفع بعاطفتك وخيالك إلى مراقى السمو والخيال الخصب ، ويشعرك بما تعبر به النفس الراقية من عواطف سامية . وإنما ينزل بك إلى الدرك الأسفل ، من مهاوى الرذيلة والضلال والفساد ! .

ومن الغريب أن هذا النوع المنحط من الغناء هو الذى يرضى جمهرة السامعين ، ويدفع بهم إلى الصياح والتأوه والتصفيق ؛ حتى عف الذين يفهمون معنى الغناء والموسيقى من سماعهما ، وحتى أصبح فريق كبير من المتعلمين يلجئون إلى سماع الأغانى الأجنبية ؛ يترودون فيها كثيرا من معنى الحياة ، ومعنى دقة الأحساس ورقية .

١٣ — فوضى الاحسان :

وهناك فوضى الاحسان ، ويجدر بالقائمين على أمر حياتنا الاجتماعية أن يوجهوا الاحسان توجيها سليما صحيحا ، حتى لا يضر أولو الخير بمالهم ، وهم يريدون الخير . فإن كثيرا من المحسنين — وأقصد متوسطى الحال بنوع خاص — يودون لو تقربوا إلى الله بقليل من فضلة خيراتهم ، ولكنهم فى كثير من الأحوال لا يعلمون ان كان ما يعطونه يصل إلى الخير أو أنه يصل إلى أيد غير طاهرة . لهذا كان من الواجب أن نفكر فى إيجاد نظام يقطع بأن فكرة الخير تصل إلى تحقيق الخير ، حتى يطمئن الناس الى ما يجودون به ، وأن تضرب الحكومة بيد قوية على أولئك الذين يتغلغلون بين أفراد الشعب تحت أسماء جمعيات متنوعة ، أو مشاريع مجهولة لاحقيقة لها فى الواقع . فان هذا كله مما يساعد على اتساع الخير ، وإيجاد الوسائل الفعالة لتخفيف ويلات من يستحقون المعونة والاحسان . وأن تراقب جميع الجمعيات الخيرية مراقبة دقيقة مستمرة ، حتى يعلم الناس جميعا أن البؤساء قد أخذوا قسطهم الكامل من خير المحسنين وبرالموسرين . ويدخل فى هذه الجمعيات تلك التى تعرض على الناس أوراق ” اليانصيب “ وغير ذلك من وسائل ابتزاز أموال الناس ، الذين لا يعرفون من أمرها شيئا .



هذا مجمل صغير ، وأمثلة قصيرة محدودة فى باب من أبواب الإصلاح الاجتماعى ؛ وهى كثيرة متنوعة ، نرجو أن يحقق ولاية الأمور آمالنا فيها . واعتقادى أن خير وسيلة لتهديب أخلاقنا وعاداتنا ، ومنع الخرافات ورفع مستوى غنائنا وموسيقانا هو نشر التعليم نشرًا عاما على الطريقة التى ارتأيناها فى باب التعليم ، وفيما ذكرناه هنا من بعض الوسائل لإصلاح حالتنا الاجتماعية . فان رفع مستوانا الثقافى والخلقى من أهم الأسباب لتهديب ذوقنا وتوجيه نفوسنا إلى حب الخير والطموح والمجد . وإن الأمم لم تصل إلى إصلاح شأنها فى أمر العادات والتقاليد والذوق إلا بفضل التعليم الصحيح ، القائم على الأخلاق السليمة . والله يهديننا سواء السبيل .

الباب السادس

الدفاع الوطني

الخدمة العسكرية — الرياضة البدنية — واحة جنتوب وسلامة الوطن —
استقلال الحبشة وسلامة الوطن — فلسطين العربية وسلامة الوطن •

الباب السادس

الدفاع الوطنى

أثبت الواقع أن فى الحروب الحديثة ظاهرتين بارزتين :

(أولاهما) انتهاك حرمة العرف والقانون الدولى . فبعد أن كانت الحرب تقوم على قواعد دولية ، وعرف دولى ، واستعداد للتزاع والصراع ، صار الاستعداد لها خفيا ، والنية مبيتة سنة أو سنوات طويلة ، تحيط بها الجاسوسية من كل جانب ، حتى تتفجر فجأة بما يسمونه بالحرب المفاجئة ، أو بالحرب الخاطفة ، التى لا تبقى ولا تذر ، والتى تلتهم الأمم الواعدة التى تنام آمنة مطمئنة قرية العين ، فإذا هى تهاجم فى جنح الظلام ، قبل أن تعرف سبب هذا الاعتداء . حرب تضعف الأعصاب ، وتوجب اليأس ، وقد تنتهى بضياىع أعم بأسرها ، إذا لم تحتط لعوادرى الدهر ، ونكث العهود . فالحرب أصبحت فى أيامنا لا ضابط لها ولا رابط ، وليس فيها شىء مما يسمونه ضميرا ، أو إنسانية ، بل هى الوحشية بعينها ؛ قلبت تقاليد الإنسان ظهرا على عقب ، وأصبح الناس فى حل من أن يعتقدوا أنهم عرضة للخطر فى كل آن .

والظاهرة الأخرى — أن الحرب كما قلنا لم تصبح بين جيوش تتقاتل وتتصارع ، وإنما هى بين شعوب برمتها ، يعتدى فيها شعب على شعب بكافة ما يملك من وسائل العدوان ، وبجميع مرافقه الحيوية ومدخراته ، من ثروة ، وصناعة ، وزراعة ، بل ورفاهية وسعادة . وأصبح العلم بكل أسف ، وهو الذى يجب أن يستعان به فى سبيل رفاهية الإنسانية ورفعها وسعادتها ، أصبح مسخرا فى ابتكار أفضع وسائل التقتيل والتدمير . ولا زالت الأيام الأخيرة تنبئنا بتلك الغارات الفظيعة على دور

العلم والإنسانية ؛ فتخرب المدارس والملاجئ والمستشفيات ، وتقتل الشيوخ والنساء والأطفال والمرضى ، بلا شفقة ولا رحمة .

أمام هذا الواقع الذى أصبحنا نشاهده ، ولا يصح بنا أن ننكره لأنه ظاهر ملموس ، ما الذى يجب علينا إزاءه ؟ وما الذى توجبه علينا الوطنية الحققة المنزهة عن شوائب الهوى ؟ بل ما الذى توجبه علينا اليقظة ؛ ويلزمنا به واجبنا ، نحو وجودنا ونحو هذا الوطن ؟

بلادنا واسعة الأرجاء ، لكن أرضها المزروعة مكتظة بالسكان ، وهى التى يقتات منها أهلوها ؛ قسمها الشمالى صغير ضيق ، يكفى لإيذاننا فيه حملة مواجهة من إحدى جوانبه ، كما أن القسم الجنوبى أكثر ضيقا . والنيل شريان الحياة ، يحرى بين سلسلتين من الجبال تكادان تلتقيان . وليس فيه متسع إلا لقليل من الأراضى الزراعية ، عماده الرئيسى خط حديدى واحد . وبلادنا مع ذلك مرافق حيوية هى أهداف لو عطلت تعطلت حياتها اليومية ؛ فيها مخازنات ، والبكارى ، والقناطر ، وأدوات الاتصال البرقية ، والتليفونية . كل هذا يجب علينا أن نفكر فيه ، كما تفكر فى مدنتنا وقرانا ، وهى تكاد تكون على خط واحد فى الصعيد حذاء النيل من القاهرة إلى أسوان .

يجب علينا أن نفكر فى حالنا ، وألا ندع أمرنا مبهما ، وحالتنا ضعيفة ، حتى إذا جد الجدد وجدنا أنفسنا بلا مغيث أو مجير . كما لا يليق بشرفنا ورجولتنا أن نكون عالة على حليفتنا ؛ فإن الاعتماد على الحليفة وحده بلا قوة تؤيد هذا الحلف من جانبنا هو التبعية بعينها . وكيف نرضى أن نلتمس من حلفائنا صيانة أموالنا ، وأرواحنا ، وأعراضنا ، دون أن نفكر فى أن الحروب المفاجئة قد لا تنتظر المدد من حليف قوى ، والكيان القومى نفسه لا يقبل هذا الوضع الشائن ؟ .

كل هذا مع العلم بأن حليفتنا لم تعرف بأنها دولة حربية برية ، مع اعتقادنا بأنها من أقوى الأمم فى أساطيلها وطائراتها . يضاف إلى هذا أن مصر بعدد سكانها

يجب عليها أن تنظر إلى الأمم الأخرى التي تماثلها في كثرة العدد ، فتنتهي إلى الاقتناع بأن في مكنتها أن تهيم مع الزمن جيشا ، لا يصح أن يقل عن جيش صديقتها تركيا ، وعدد أبناء كل من البلدين يكاد يكون واحدا . وتركيا ليست بأكثر ثروة من مصر ، ولكنها الهمة القعساء دفعت هذه الأمة النبيلة ، والأمم الأخرى التي هي أقل عددا في السكان من مصر إلى تدبير جميع الوسائل المؤدية إلى الاحتفاظ بكيانها واستقلالها وشرفها ، وهو أثنى كل شيء في الوجود .

يجب علينا إذن أن نستعد للدفاع عن بلادنا ، وأن نخلق في هذه الأمة جيلا جديدا صالحا لأن يحى ذمارها بما فيه من قوى مادية ومعنوية ، مع العلم أن مصر في وسط العالم القديم ، وعلى ممر طرق المواصلات العالمية ، وأن الحروب بين أمم العالم قد تعرضها في كل وقت إلى العمل على صيانة استقلالها وحريتها .

ما الذي يجب أن تكون مصر عليه ؟

يجب أن يكون أمر جيشها والدفاع عن كيانها أول ما يثير قلقها واهتمامها ، وأن تقتصد في كل نفقاتها بالقدر الذي يسمح بأن تكون لها قوة تعينها وقت الشدائد ، وهي تكاد تكون متعاقبة متوالية لا تنقطع . ومن العبث أن نزن أن سيأتي يوم تمتنع فيه الحروب ما دام الإنسان إنسانا ، مهما قام بين الأمم من معاهدات ، وانبت فيها من حكم وعظمت ، فقد فات أوان هذه المعنويات أمام الواقع الملموس الذي لا نغش أنفسنا بالتعامى عن حقيقته .

إذا أردنا أن يكون لنا استقلال ، وأن تكون لنا كرامة ، وأن نحيا حياة الأمم التي تحس بوجودها ، يجب أن يكون نظامنا العام قائما على أسس جديدة ؛ يجب أن تكون لنا قوة . وما دامت الحروب الآن بين شعوب لا بين جيوش ، فيجب أن تكون هذه القوة الدفاعية شاملة كل حياة الأمة . يجب أن تكون لنا قوة في المال ، وفي الإنتاج الزراعى ، والصناعى ، وفي التجارة ، والعلم ، والفن ، وفي الوطنية

الحالية عن الترهات والخصومات . وأن نوجه جهودنا جميعها إلى أن تكون الأمة ككتلة قوية متناسقة ، يعمل بعضها في ميدان الشرف ، ويمد الآخرون بكل تلك القوى الكامنة ، التي هي عماد الأمم وقت الشدائد .

وإننا إن أهبنا بالأمة أن تحسن استعمال دستورها ، ونحسن التصرف في إدارتها ، وتحسن التصرف في تعليمها وتهذيبها ، وتحسن التصرف في صناعاتها وتجارتها وإثراء ثروتها ، إنما نطلب ذلك كله لأن هذا من عناصر الدفاع الوطني . والأمة التي تغفل عن تقوية نفسها في كل فرع من فروع الحياة ، وتواكل في تنظيم نفسها في جميع مرافقها ، إنما هي أمة تفرط في وسائل دفاعها ، وتعرض نفسها للهلاك . يجب أن نحسن كل هذا ، وأن نفكر في إيجاد قوة حربية تمدّها وسائلنا الحيوية ، واستعداداتنا الوطنية والشخصية . ولكن كيف يكون هذا الجيش ؟ .

إن تنظيم جيش كامل العدد والعدة كاف للدفاع عن البلد وقت الشدائد ، وليس من شأنى أن أخوض في أمره ، فهو شأن الفنيين الإخصائيين ، إنما الذى أعنيه هنا هو ما يفكر فيه كل مواطن يفهم ، وكل ذى عقل ، يدرك بوجه عام ما يحتاج إليه بلده .

إن الذى يحتاج إليه بلدنا فوق ما قدمت من حسن الإدارة والتنظيم ، وإثراء الزراعة والصناعة ، والتجارة والزراعة ، هو إيجاد قوات برية وجوية وبحرية على أحدث طراز توصى به الفنون الحربية ، وعلى أقصى ما تصل إليه جهودها وثروتها . وضباط لا يقلون دربة ومعرفة بالفنون الحربية عن أرق ضباط العالم .

ويجب أن يفهم أنه من السهل على أمة غنية أن تجنّد جنودا كثيرين ، وأن تصنع أو تشتري معدّات حربية . ولكن ليس من السهل أن تجد أمة بين عشية وضحاها ضباطا يليق بهم أن يحملوا هذا الاسم ، وقوادا يقودون الجيوش . يجب لإخراج الضباط أن يتقنوا ويعلموا تعليما سنوات طويلة ، يتدرّجون فيها إلى

المعاهد العليا، ويتمزنون التمرينات الكافية أسوة بأمثالهم في البلاد الأخرى، التي ينبغي فيها الضباط، كما ينبغي العلماء والمخترعون . لهذا كان لزاما علينا أن نفتتح المدارس الحربية الراقية، وأن تكون الدراسات عميقة، فنهئ لبلادنا العدد الكافي لكل فرقة من فرق الجيش . وكلما حصلنا على عدد أوجدنا له فرقته وسريته، وأحطنا ذلك بالتمرينات المستمرة .

يجب علينا أن نغني بصحة البلد، حتى لا نرى ما نراه الآن من المخزيات، بسبب ضعف صحة المجندين، وسوء تغذيتهم؛ فلم يكونوا أهلا للجندية وحمل لوائها . فالصحة العامة هي أساس الجندى، وأساس تعميم الجندية في البلاد . لهذا كانت وزارة الصحة في الواقع وزارة دفاع وطني . وكان علينا أن نغني بأمور صحة البلد وأمراضها المتوطنة، حتى نصل إلى إيجاد سلالة سليمة من شباب هذا الوطن؛ تلك السلالة التي إن وجدت عناية اجتماعية، وعناية صحية، أمكنها حين الحاجة أن تلبى نداء الوطن، وأن تندمج كلها في الجندية، وأن يكون لنا جيش تصحح المباهاة بقوته ونظامه ودرسته .

لا يغرنك ما يذهب إليه البعض من أن لطائفة من الأمم جيوشا جزارة، لا تقوى بلادنا على صدّها؛ فإن بلادنا بحمد الله محاطة من الجهة الغربية بصحراء ليبيا، ومن الجهة الشرقية بصحراء سيناء، وهما لنا سدّ له قيمته كبحر المانش لا نجلترا . إن الطبيعة تساعد مصر . فإذا أحسنت مصر استعدادها في تكوين جيش كامل العدة والدربة وجدت مع هذه القوة قوات أخرى تواجه بها المغير . فالمغير يجب عليه أن يقدر ما في الصحراويين الشرقية والغربية من صعوبات وتكاليف الانتقال من مكانه إلى أن يوجد في مصر . فهذه الحوائل والصعوبات إذا انضمت إليها سلسلة تحصينات متينة وجيش مدرب كامل العدة، أمكنها أن تدافع عن حماها، دفاعا مجيدا، يمكنها به أن تطمئن إلى مستقبلها . فالأمر إذن ميسور، موكول إلى المهمة، ومضاء العزم .

إن وسائل الدفاع كثيرة متنوعة ؛ من أهمها الآن لمصر طائرات ؛ فما الذى يمنعنا من أن نهيب لبلادنا قوة محترمة من الطيارين والطائرات ؟ ، وأن نعمل بقدر ما نطبق على إيجاد الصناعات الممكن عملها فى شأن هذه الطائرات ، وبلادنا بحمد الله من أحسن أجواء العالم فى تمرين الطيارين .

نحن محتاجون إلى جيش قوى فى الكيف قبل الكم ، يقوده ضباط مصريون محنكون ؛ فما الذى يمنعنا أن نهيب لهذا الجيش وسائله ، بقدر ما تسمح به وسائل البلاد وقدرتها فى الانفاق على جيش مدرب محترم ؛ مع علمنا أن العالم يكاد يكون فى حرب مستمرة ؛ إما حرب واقعة ، أو حرب مهياة ؟ .

نحن فى حاجة إلى التفكير فى إنشاء ما يمكننا إنشاؤه من مصانع للأسلحة والذخائر ، وفى حاجة إلى المعدات البحرية الكفيلة بالدفاع عن شواطئنا ، ولو بإيجاد أسطول صغير من البواخر الصغيرة السريعة الفتاكة .

نحن محتاجون إلى إجراءات كفيلة بتوفير المواد الغذائية و تخزينها عند الحاجة ، وبإيجاد مصانع تخرج لنا الأدوية وكافة ما يصل إليه علم الكيمياء من تلك المواد ، التى لا غنى عنها للجيش ، وللرعى ، جنودا ومدنيين . كما نحتاج لتشريعات تصون منازلنا ومرافقنا العامة ؛ حتى لا تكون عرضة لفتك المغيرين ؛ فما الذى يمنع مثلاً من ألا يسمح ببناء جديد إلا بعد أن تهيأ له المخابى الكفيلة بصيانة ساكنيه ؟ .

الخدمة العسكرية

وهنا تعرض لنا مسألة لازالت موضع نقاش بين الناس، وهى الخدمة العسكرية الإجبارية . فإن بعض البلاد جعلت الخدمة إلزامية، معتمدة على أن الناس سواسية، لا فرق بين غنى وفقير، ولا يصحح أن تكون بضعة دريهمات سببا فى الفرار من شرف الجندية، كما لا يصحح أن يكون نيل هذا الشرف نصيب الفقير وحده .

ويؤيد هذا رأى أن الحرب فى أوقاتنا الحاضرة حرب شعوب لا حرب جيوش، وأن الأمة بأسرها تصطلى بنارها وشذتها؛ فوجب أن تكون الأمة كتلة واحدة، متراصة متآزره، وأن يكون لكل واجب واستعداد، فى الدفاع عن وطنه . وهناك رأى يكتفى بالتطوع فى الجيش . وفى نظرى إن هؤلاء الذين يجذبون هذا الرأى الأخير سيقنعون عن رأيهم، كما فعلت إنجلترا أخيرا، رغم ما يعتقدون من أن التربية الخلقية، وما عليه الأمة من وطنية قوية، وما تحس به من واجب قومى بفضل التربية الحققة، وانتشار الرياضة البدنية؛ كل هذا كفىل بأن يدفع المتطوعين إلى ملء الصفوف وقت المحن، للدفاع عن الوطن . إنما الشئ البعيد عن تفكير الفريقين أن يفر الغنى بدفع نقود "البدل" من واجبه الوطنى .

وإنى لا زلت، ولا أزال، أعتقد، أن الجندية يجب أن تكون للناس كافة، لينالوا جميعا شرفها . ولا يصحح أن تكون المدارس العالية مثلا سببا فى الإعفاء من هذا الشرف والواجب المقدس .

وقد ثبت أن كثيرا من الأمم ذات النظام الإجبارى فى الجندية هى من أرقى أمم الأرض فى العلم، والفن، والاختراع . فلا معنى بعد ذلك لما يقال من أن الجندية تعوق الطالب عن محصولة العلمى . فمن ذا الذى يقول: إن المانيا وفرنسا مثلا — وهما من البلاد التى جعلت التجنيد إجباريا — قد أصبحتا من أقل الأمم حظا فى العلوم والفنون ؟ .

على أنى أعتقد أن تعميم التجنيد الإجبارى يؤدى إلى غرضين ساميين :
(أولهما) الإخاء والمساواة بين الناس ، وإيجاد هذا التعاطف والتواد الوطنى
بين أبناء البلد الواحد ، يعتقد الكل أن لا فرق بين غنى وفقير ، ولا بين رفيع
وموضع ، فى هذا الواجب الأسمى . وأى شرف أرفع من الدفاع عن الوطن ؟ .

(والآخر) أن الجندية الإجبارية العامة تهىء الأمة بأسرها للنشاط والجد
والإتقان فى الأعمال المدنية نفسها ، من تجارية وصناعية وعلمية ، وتدفع الناس
إلى أن يعرفوا قيمة أوقاتهم ، فيزداد إنتاجهم ، كما يرتفع مستوى صحتهم جميعا .
وإذا عممنا الجندية فأى مانع يمنع من جعل أمدها قصيرا ؟ ، فمن الجائز أن
تكون مدة الجندية سنة أو سنتين بدل خمس سنوات ، كما يحوز جعل التعاليم الحربية
العسكرية وتمارينها فى أوقات ، لا تتعارض مع ظروف الحياة العادية . وكل هذا
معمول به فى بلاد كثيرة .

لهذا أرجو أن يكون التعليم العسكرى إجباريا فى الجامعات والمدارس العليا .
بل أرجو أن يكون فرعا من العلوم ، التى يجب الامتحان فيها ، وأن تكون لها درجات
فى النقل وفى التخرج ، مع التصريح بضرب النار .

وأظن أننا لا نغبط كثيرا بتلك المشاريع الضعيفة الهزيلة من التدريب العسكرى
لطلبة الجامعة والمدارس العليا ، فإنه — مع الأسف الشديد — لم يثمر الثمرة
المطلوبة ، التى رغب فيها واضعو نظامه وأسسها .

كذلك يجب أن يكون فى المدارس الثانوية شىء من هذا النظام العسكرى ، وأقل
منه نوعا فى المدارس الابتدائية ، يناسب أعمار التلاميذ ودراساتهم واستعدادهم ،
كما يمكن أن يوضع الروح العسكرى فى نظام رياضى ، يناسب الأطفال فى المدارس
الأولية والإلزامية . وعلى الجملة ، فإن الذى نطلبه الحالة الحاضرة ، ويرجوه من يؤمنون
بحب الوطن ، ومركزه فى هذا العالم ، أن تجند الأمة كلها ، كل فى ما خلق له .

الرياضة البدنية

ويحسن بنا أن نعترف بأن التجنيد الإجبارى لا يؤتى ثمراته ، ولا يستقر روحه القوى في البلاد ، إلا إذا اقترن به تعميم الرياضة البدنية ، على وجه أكل . فقد حاولت بعض الحكومات إيجاد أندية رياضية كاملة العدة ، متعددة في المدن والقرى ، وأن يكون في القاهرة مثلاً ، للجامعة وللمدارس بأنواعها أندية مختلفة قريبة ، لكل مدرستين أو ثلاث منها ناد ، به كافة ما يلزم من أنواع الرياضة والتسليّة ، المناسبة لأعمار التلاميذ ومؤهلاتهم . وأن تكون هناك مسابقات وحفلات دورية ، يعطى الفائزون من كل فريق ما يجب لتشجيعه . وبعبارة أخرى فإن الوقت قد حان لجعل الرياضة البدنية ركناً من أركان الحياة العامة ، في هذه البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، لا أن تكون مقصورة على بضع حفلات رسمية آليّة ، لا قيمة لها ، ولا أن تكون مقصورة على بعض الهواة من التلاميذ . وقد تكلمنا عن الرياضة في باب التعاليم بما فيه الكفاية .



كل هذا يحتاج إلى تنفيذ سريع ، وإيجاد التعاون بين الوزارات المختلفة ، كوزارة المعارف ، ووزارة الصحة ، ووزارة الشؤون الاجتماعية ، لتحقيقه والتضافر على إبرازه ، إلى حيز الوجود . وليعلم مواطنونا أن الأمر جدّ لا هزل ، وأن الخطر قد يكون داهماً إذا نحن أغفلنا هذه الضرورات الحيوية ، وأن بلادنا قد فترطت في أمورها زمناً طويلاً ، فلتتدبر في الأمر ، ولنحتط لما يضره الزمن من أهوال ومفاجآت ، قبل أن نندم ، ولات ساعة مندم .

ولابد لنا منها من إبداء ملاحظة جدية بالاهتمام ، ذلك أننا ، وقد فوجئنا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وبالحرب التي تدور رحاها الآن ، رأينا أنفسنا مضطرين إلى الإسراع في تكوين جيش لا تسمح لنا ماليتنا ومدنراتنا ومعلوماتنا العسكرية بالوصول به

إلى ما يرضى ضمائرنا . وفوق ذلك كله نشاهد الإسراف الشائن فى الأموال التى تنفق على الجيش من بعض النواحى . فالجندى المصرى ، بحكم اتصاله وتعاونه مع الجندى الانجليزى أصبح يكلف الحكومة مبلغا لا يتناسب مع ثروة البلاد . ولو بحثت فى مستندات وزارة الدفاع ومحفوظاتها لتكشف لك الأمر عن حالة غريبة ، هى أن متوسط ما ينفق على الجندى المصرى يبلغ أضعاف ما ينفق على الجندى التركى ، والجندى اليونانى ، والجندى الفرنسى نفسه ! .

فأهيب بولاة أمورنا أن يتدبروا هذا الشأن ، وأن يعلموا أن بلادنا لا يمكنها أن تصل إلى التجنيد الإجبارى العام ، وأن تصل إلى جيش راق يمكنه الدفاع عن ذمام البلاد ، إلا إذا اقتصدت فى النفقات اقتصاد الأمة التركية مثلا ، وسارعت إلى إيجاد الصناعات الغذائية والحربية ، الممكن إنشاؤها فى البلاد ، وبهذا نهىء لنفسنا جيشا كبيرا . أما إذا استمرت الحال على هذا المنوال فإنى أجزم بأنها ستصبح عاجزة عن تهيئة ذلك الجيش الكبير . وقد بلغت نفقات الجيش المصرى الآن أقصى ما تستطيعه الأمة المصرية ، من مأكولات من الخارج ، لا تتفق وطبيعة الجندى المصرى ، ولا تفيده ، ومن معدات حربية باهظة ، ومن مبانٍ ، ومن عبث فى المقاولات للأعمال الحربية ، التى تعمل ارتجالا ، وبلا برنامج عام دقيق .

كل هذا يجب أن نحسن التصرف فيه ، وأن نوجد له رقابة نزيهة فعالة ، نطمئن إليها ، حتى لا تضيع أموال الأمة سدى ، فيما لا يفيد ولا يجدى . وأن يكون لنا برنامج محدود لسنوات معلومة ، ننفذه به مشروعات الدفاع بدقة وبقظة . وأن نسعى سعيا حثيثا إلى إيجاد الصناعات الحربية الممكن عملها فى مصر ، كالأدوات الحربية الصغيرة ، والمقذوفات ، وأجسام الطائرات ، وغير ذلك كثير ، مما يجب ألا نجلبه من الخارج بأثمان باهظة ، ولو أحسنا التصرف فيها لضاعفتنا عدد الجيش ، دون زيادة فى النفقات .

واحة جغبوب وسلامة الوطن

قلنا في بعض فصول هذا الكتاب : إن لنا آمالا قومية ، وأقدس هذه الآمال دفاعنا الوطني وسلامة بلادنا ، وضرورة السودان لنا ، باعتباره أمرا حيويا لا غنى لمصر عنه . فإذا كان الأمر كذلك فهل لنا أن نفكر في سلامتنا من جميع نواحيها ؟

نحن من الغرب نجاور طرابلس . وقلنا : إن الصحراء الغربية حصن لنا من هذه الناحية . فهل لنا بعد هذه الحوادث الماثلة أمامنا أن نعص أناملنا على ما فترطنا من ناحية الغرب ؟ وهل لنا أن ننأى بأن تلك المعاهدة التي أعطت واحة جغبوب غيرنا كانت وبالا علينا ، فأصبحنا مهتدين من هذه الناحية ، تهديدا أدركنا به مبلغ خطئنا وتفريطنا ؟ وهل لحليفنا أن تعترف بأنها ارتكبت نحونا خطأ عظيما بتسليم هذه الواحة ؟ وإننا لا نطمئن الاطمئنان كله إلا إذا انتزعنا هذه الشوكة من جانبنا ، ورددنا هذه الواحة إلى حظيرة الوطن ، حتى تكون بلادنا في هذه الناحية في أمن وسلامة .

استقلال الحبشة وسلامة الوطن

أضف إلى ذلك أن سلامتنا في الجنوب تقضى علينا أن نفكر في أمر الحبشة ، وأن يذكر بعضنا بعضا بمركزنا القديم في هذه البلاد ، وأن يعرف المصريون أن الذي يملك طرابلس والحبشة يضع مصر في مركز لا يُحتمل . فالدولة التي تملك هاتين الناحيتين تهتد مصر ، وتجعلها بين شقي الرحا ، وتدفعها إلى أن تغير على مصر لتجمع هذين البلدين ، وتكوّن منهما مع مصر والسودان مستعمرة واحدة . فمن مصلحة مصر الحيوية أن تكون الحبشة مستقلة بين أبنائها ، كما نرجو أن تكون طرابلس مستقلة . فبلادنا نفوذ أدبي روي في الحبشة ، قد انقضى أجله بالاحتلال

الأجنبي . ولبلادنا مصالح في الحبشة قد ضاعت بالاحتلال الأجنبي . ولبلادنا منابع النيل الأزرق في الحبشة ، نخشى أن نُهدد فيها بسقوطها بين يدي دولة أجنبية . وسلامة بلادنا تقضى على رجال السياسة منا أن ينظروا بعين العطف الشديد إلى عودة بلاد الحبشة إلى أبنائها . فإن في استقلالها سلامة لنا ، واستردادنا لحقوقنا ، وصيانة لمآثنا ، ومتسعا لنشاط أبنائنا . وتبادل المنافع بين بلدين متجاورين ، يسهل بينهما التفاهم وحسن الجوار ، ويمتنع بذلك تهديد ضياع البلد بتلك القوى الاستعمارية ، التي نرجو ألا تمتد أصابعها إلى هذه الديار .

فلسطين العربية وسلامة الوطن

ونحن متناحون من الجهة الشمالية الشرقية لفلسطين . فيجب علينا أن نتواصى بالاحتفاظ بصحراء سيناء ، وجعلها معقلا حصينا يدفع عنا غوائل المغيرين . ولقد أثبتت الحرب الماضية في سنة ١٩١٤ قيمة هذه الصحراء العريضة في صيانة بلادنا . كما نرجو ونعاهد أنفسنا على أن ندافع عن فلسطين العربية حتى نكون بجوار أهلينا وأصدقائنا ؛ فانه لا تقوم سلامة لنا إلا بسلام هذا البلد المنكود الحظ ، والذي نرجو أن ينجو من محمته الحاضرة ، وأن يتبوأ مقعده بين الأمم المستقلة . فإن جرح فلسطين جرح لمصر ، وعدم إبقائها عربية تهديد لمصر نفسها في مكانها الاستقلالي والاقتصادي ، تهديدا يفهمه الناس جميعا ، ولا يحتاج إلى تفصيل ، فإن الصهيونية إذا قامت بفلسطين لا يقتصر أذاها على فلسطين نفسها ، بل يتعداه حتما إلى مصير البلاد العربية المجاورة جميعا ، ويهددها في اقتصادها ، وصناعاتها وتجارتها ، وثروتها ، واستقلالها . ونرجو بفضل ثبات العرب والمسلمين ، وتضامنهم ، واتحاد كلمتهم أن تصل فلسطين إلى تحقيق آمالها وأمانها ، حتى تبقى عضوا نافعا في بناء العروبة والإسلام .

الباب السابع

الوقف

أصل الوقف — أمثلة من الشروط الغريبة لبعض الواقفين — الأوقاف في عهد
المماليك ومجد على الكبير — الوقف قبل الإسلام — الوقف والمصلحة العامة .

الباب السابع

الوقف

فى يوم ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ ألقى محاضرة فى الوقف بالقاعة الكبرى لمحكمة استئناف مصر الأهلية، ثم شفعتها بأخرى فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة. واحتملت فى سبيل إبداء رأى فى الوقف كثيرا من العنت، من رجال يرون إبقاء القديم على قدمه، مهما يكن فيه من أذى وأضرار، فإن كثيرا منهم قد خرج عن جادة القصد، والاعتدال فى المناظرة، وولجأ إلى الطعن والتجريح.

لكنى أحمد الله على أن رأيت، بعد إلقاء الفكرة الصحيحة ونشرها بين الناس، أن كثيرا منهم قد عنوا بأمر الوقف، وعالجه ذوو العلم والرأى السليم، فناصروني بأرائهم القيمة، بالنشرات والكتب، وفى الصحف والمجلات والاجتماعات، وهب الناس بالشكوى من فساد أنظمة الوقف الأهلى ومضاره، فقدّمت لمجلس النواب فى ذلك الحين مشروع قانون بتنظيمه، كما قدّم بعض حضرات النواب مشاريع أخرى، ما زال بعضها مطروحا أمام البرلمان لبحثه.

ونظراً إلى أن الوقف قد أصبح موضوع عناية الجمهور، لأنه يمس الحالة الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد، رأيت من واجبي أن أعالج الموضوع من جديد، راجيا أن نصل إلى حل سريع يكفل لنا الخير، ونتق به ما يشكو منه جميع المنصفين الذين لا يرمون إلا إلى تحقيق مصلحة عامة، لا مصلحة شخصية. وأملى أن يكون لما أبدية بعض المعونة لمن بيدهم مقاليد الأمور فيما شرعوا فيه من إصلاح.

١ — أصل الوقف ، وهل هو من الدين ؟

لم يأت ذكر للوقف في كتاب الله تعالى ، ولكنه حض في مواطن كثيرة على عمل الخير والبر بالفقراء والمساكين ، وكان أن تصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنة الثالثة من الهجرة بسبعة بساتين في المدينة جعلها في سبيل الله .

أما جعل الصدقة أبدية ، تحدّد مراميها وشرائطها بكتاب وقف جلي ، فإنه لم يظهر عند المسلمين إلا في السنة السابعة من الهجرة . ذلك أنه كان لعمر بن الخطاب أرض بخير ، تدعى ” مَمْعَا ” فأتى النبي صلى الله عليه وسلم وقال له : ” أصبت أرضا بخير ، لم أصب مالا قط أنفس عندي منه فما تأمرني ؟ ” فقال النبي صلى الله عليه وسلم ” إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها ” ، فبقى عمر سنين إلى أن ولى الخلافة فوقفها ، ونص في وقفه على أن ” لا يباع أصلها ولا يوهب ، ولا يورث ، في الفقراء ، والقربى ، والرقاب ، وفي سبيل الله ، والضيوف ، وابن السبيل ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، أو يطعم صديقا غير متمول منه ” . ومن ذلك التاريخ حبس كثير من الصحابة صدقاتهم ، واستمر الناس من بعدهم يقفون أموالهم .

هذا هو أصل الوقف ، وأساسه ، ومبدؤه في الإسلام .

وقد اختلف الأئمة والمجتهدون في شأنه اختلافا كبيرا ، يمكن حصره في ثلاث فرق :

١ — ففريق يرى عدم شرعية الوقف أصلا ، ومنه القاضي ” شريح ” وهو من أكبر فقهاء الإسلام ، ولآه ” عمر بن الخطاب ” قضاء الكوفة ، واستمر فيه ستين سنة — وقيل اثنتين وسبعين — ومنه ” اسماعيل بن السبع الكندي ” ولآه الخليفة المهدي قضاء مصر . وحجة هذا الفريق أن الله تعالى فرض الفرائض في سورة النساء بآيات التورث ثم أكدها بعد ذلك بقوله :

﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ . وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ .

وبعد أن نزلت آيات التورث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 ” لا حبس بعد سورة النساء “ .

وأضاف أصحاب هذا الرأي أن البساتين السبعة التي تصدق بها النبي صلى الله عليه وسلم لم تقع حبسا عن فرائض الله تعالى لقوله : ” إنا معشر الأنبياء لا نُورث ، ما تركناه صدقة “

كما قالوا عن أوقاف الصحابة : إن ما كان منها في زمن رسول الله احتل أنها كانت قبل نزول سورة النساء ، فلم تقع حبسا عن فرائض الله تعالى ، وما كان بعد وفاته عليه السلام احتل أن الورثة أمضوها بالإجازة .

ومما هو جدير بالذكر أن عمر بن الخطاب كان يريد أن يبيع أرض ” ثمغ “ بعد أن استشار رسول الله ، لكن نفسه أبت عليه ن ينقص ما كان بينه وبين رسول الله ، فأوفى بعهدده ، وقال : ” لولا أنى ذكرت صدقتى لرسول الله صلى الله عليه وسلم لرجعت فيها “ أضف إليه أن ” المسور بن مخرمة “ قال : ” حضرت عمر بن الخطاب حين قرأ علينا كتاب صدقاته ، وعنده المهاجرون ، فركت — أى تركت الكلام — وأنا أريد أن أقول : يا أمير المؤمنين ، إنك تحتسب الخيروتنويه ، وإنى أخشى أن يأتى رجال قوم ، لا يحتسبون مثل حسبتك ، ولا ينوون مثل نيتك ، فيحتجون بك ، فتقطع الموارث ، ثم استحيت أن أفئات على المهاجرين . وإنى لأظن لو قلت ذلك ما تصدق منها بشيء “ .

كل هذا قيل عن حبس الصدقات ، أى عن الوقف الذى لم يقصد به إلا الخير ، والتقرب إلى الله تعالى ، لا عن هذا النوع من الوقف الذى قصد به الهرب من آيات التورث ، والذى يسمونه الوقف الأهل ، أو الوقف على الذرية .

٢ — وفريق الإمام الأكبر ” أبى حنيفة النعمان “ يرى عدم جواز الوقف ، وقيل عدم لزومه ، بمعنى أنه يرى عدم زوال الملك بالوقف ، فيورث الموقوف ، وللواقف أن يرجع فى وقفه ، كما له أن يبيعه . ولا يصبح الوقف فى نظر الإمام

”أبى حنيفة“ لازما إلا بإحدى طريقتين : قضاء القاضى بلزومه ، لكونه مجتهدا فيه ، أو إخراج الوقف مخرج الوصية ، كأن يقول المالك : ”إذا مت فقد وقفت دارى على جهة معينة“ .

(٣) وفريق يرى صحة الوقف ، ولزومه من وقت إنشائه . ولما كان الوقف — كما قلنا — غير مذكور فى كتاب الله ، ولم يأت عنه فى حديث رسوله سوى إباحة الحبس للصدقة ، اتسع الخلاف فى بعض أحكامه بين أئمة هذا الفريق . فمن ذلك أن الإمام ”مجا“ و ”الشافعى“ لا يميزان للواقف أن يجعل وقفه كله أو بعضه على نفسه ، فإن فعل فالوقف باطل ، وغيرهما يميزه . وحجتهم أن الوقف صدقة فى سبيل الله ، فوجب إخراج المال ، وجعله خالصا له ، وإن شرط الانتفاع لنفسه يمنع كونه خالصا لله ، فيمنع جواز الوقف .

ومن ذلك أن الإمام ”مجا“ يقول بعدم لزوم الوقف ، ما لم يعين الواقف له وليا ، أى ناظرا يسلمه إليه . والإمام ”أبو يوسف“ ، وغيره يقولون بلزوم الوقف من يوم إنشائه ، ولو جعل الواقف نفسه وليا على وقفه .

ومن ذلك أن فريقا أجازا للمالك وقف ماله على من يريد بكامل حريته . وغيره يقول : ”من وقف شيئا مضارة بوارثه كان وقفه باطلا ؛ لأن ذلك مما لم يأذن به الله سبحانه ، إذ هو لم يأذن إلا بما كان صدقة جارية ، ينتفع بها صاحبها ، لا ما جاء إثما جاريا ، وعقابا مستمرا ، وقد نهى الله تعالى ورسوله عن الضرر والضرار . فالأوقاف التى يراد بها قطع ما أمر الله به أن يوصل باطلة من أصلها ، لا تنعقد بحال . وذلك كالذى يقف على البنين من أولاده دون البنات ، وما أشبه ذلك ؛ فإن هذا لم يرد التقرب إلى الله تعالى ، بل أراد المخالفة لأحكامه ، والمعاندة لما شرعه لعباده . وكذا وقف من لا يحمله على الوقف إلا محبة بقاء المال فى ذريته وعدم خروجه عن أملاكهم ؛ فإن هذا إنما أراد المخالفة لحكم الله تعالى ، وهو انتقال

المملك بالميراث ، وتفويض الوارث في ميراثه يتصرف فيه كما يشاء ، وليس أمر غنى الورثة أو فقرهم إلى هذا الوقف ، بل إلى الله عز وجل .

ومنه أن الإمام "أبا يوسف" يحيز وقف المشاع بخلاف الإمام "محمد" فإنه لا يحيزه ، حتى إن الواقف لو وقف وقفاً ثم استحق منه جزء شائع بطل الوقف كله .

ومنه أن جمهور الأئمة يقولون بضرورة تأييد الوقف أى دوامه ، والإمام "مالك بن أنس" وأحد الرأيين لأبي يوسف يحيزان توقيت الوقف ، ورجوعه إلى الورثة ، بعد انتهاء المدة المقررة له ، أو بعد انقطاع الجهة الموقوف عليها .

وحجة هذا الرأي الأخير أن التقرب إلى الله تعالى كما يجوز بالتصدق على جهة مؤبدة يجوز لجهة تنقطع .

ومنه أن الإمام مالكا يرى أنه إذا شرط الواقف في وقفه أنه إذا احتاج باعه ، وأنفق ثمنه في حاجاته صح شرطه ، كما يصح شرطه إذا أباح للمستحق أن يبيع نصيبه عند الحاجة .



إن هذه الاختلافات — وهى قليل من كثير — تدل على اجتهاد أئمة الدين في إيجاد أحكام للوقف ، بعد أن ثبت أنه لا يستمد وجوده من كتاب الله تعالى ، وإنما هو آت من حديث رسول الله ، ذلك الحديث الذى أثبتناه فيما سبق ، والذى لا يدل على شئ سوى مجرد إباحة حبس العين والتصدق بثمراتها .

ومتى كان حبس العين مباحا للصدقة ، أى غير محظور ، كان مثله مثل سائر العقود التى لا يحرمها الشرع كالبيع ، والإجارة ، والهبة ، وغيرها من صنوف المعاملات .

ولما لم يجد الأئمة أى نص عن الوقف في كتاب الله تعالى ، ولم يكن أمامهم سوى الخوض على الصدقات ، وفعل الخير بوجه عام ، اختلفوا في تفصيل أحكام الوقف ، كما اختلفوا في نوع الصدقة ، ونوع الخير الذى يصح حبس العين عليه .

كان من أثر ذلك أن رأينا الواقفين ، وليس أمامهم نصوص ثابتة من كتاب الله ، محدّدة لأحكام الوقف — وبعضهم من ذوى السطوة والبطش — قد جنحوا إلى التعلّق بكل رأى يطلق لهم الحرية في تحقيق أغراضهم وشهواتهم ، التي لا يرضاها دين الله ، ويأبأها العدل والضمير . وعلى هذا جرى العمل على مخالفة فريق القاضى "شريح" وفريق الإمام "أبى حنيفة" ، وعلى مخالفة الفريق الذى يقرر صحة الوقف ولزومه بشرط العدل ، وعدم مضارة الورثة . وانتهى الأمر بفوز القائلين بجواز وقف الواقف على نفسه ، وبجواز أن يكون الواقف متولياً على وقفه ، وبجواز وقف المشاع ، وبتأبيد الوقف ، وعدم توقيته ، وبحرية الواقف فى وقفه كما يشاء ، ولو كان فى ذلك حرمان لأولاده مما أحل الله لهم من الإرث ، ومعاذة لأوامره تعالى فيما أمر به من العدل والخير ، ومكارم الأخلاق ، وأصبحت هذه المنكرات صدقات يقصدها كما يقولون التقرب إلى الله تعالى ، وهى ليست من القرية فى شىء ، واعتبروا شرط الواقف كنص الشارع .

٢ — أمثلة من الشروط الغريبة لبعض الواقفين

فمن شروط الواقفين الغريبة ما جاء فى كتاب وقف « مصطفى باشا الخازندار » من أنه لا يجوز للمستحق أن يتزوج من غير أهل الوقف ، وإن فعل فلا حق لزوجه وأولادها منه فى الوقف المذكور (انظر الوقفية والتغير الصادر فى ٢٧ من ذى القعدة سنة ١٢٩٨ والمسجل بمحكمة مكة المكرمة تحت رقم ٤٢٨) .

ومنها ما جاء فى كتاب وقف « خليل أغا » المعروف ، فإنه وقف وقفه على عتقائه ، وشرط أنه لا ينبغي لأحد من مستحقى الوقف (ذكر كان أو أنثى) أن يتزوج من غير مستحق فيه ، وإذا لم يجد المستحق ذاً أهلية من أهل الوقف للزواج به يشتري الناظر من يتزوج به ويعتقه (والاسترقاق قد ولى زمانه !) . وإذا تزوج أحد المستحقين فى الوقف من غير أهله صار محروماً منه هو وذريته (انظر الوقفية

الصادرة من محكمة مصر الشرعية في ١٨ من شوال سنة ١٢٨٦ تحت رقم ٢٤٤ والوقفية الصادرة من محكمة طنطا الشرعية والمسجلة بها في ١٥ من صفر سنة ١٢٩١ تحت رقم ٣١)

ومن ذلك أن وقف الشيخ « محمد أبو الأنوار السادات » جميع ما كان يملكه بوقفيات جمعها في حجة صادرة أمام محكمة مصر الشرعية في ١٨ من رمضان سنة ١٢١٨ وجعل وقفه كله بعد موته ، وموت زوجته على عتقائه ، وذريتهم ، وحرمة أهله وورثته الشرعيين جميعا حرمانا تاما بقوله :

”إن كل ما كان موجودا أو يوجد للواقف من أقاربه ، عصبه كانوا أو ذوى رحم قرابة بعيدة أو قريبة ، ذكورا كانوا أو إناثا ، فإنهم لا دخل لهم في هذا الوقف لا بنظر ، ولا بتحدث ، ولا باستحقاق ، ولا بشبه استحقاق ، ولا بوظيفة ، ولا بأجرة ولا بإجارة ، ولا بقبض ، ولا بصرف ، ولا بأخذ ، ولا بعتاء ، ولا بغير ذلك بوجه من الوجوه مطلقا . ولو آل الوقف لأى جهة فإنهم ممنوعون ، مقطوعون عن ذلك ، أبعدهم وأكد منعهم من ذلك جميعه ، وذريتهم ونسلهم ، وعقبهم ومن ينسب إليهم بأى طريقة منعا عموميا ، أبديا . اللهم انى أسألك بعظمة جلالك ، وقوتك وجلال عظمتك ، وبأسمائك كلها أن كل من سعى وأعان على إبطال هذا الشرط أن تنزل به البأس الشديد ، فى الدنيا والآخرة ، وأن تسر به فى الخزى والخذلان والخسران ، وأن تحشره مع أهل البغى والطغيان ، والأخسرين أعمالا إنه سميع مجيب “ .

هذا قليل من كثير ، كأوقاف المنشاوى باشا ، والشواربى باشا وغيرهما .

فطالبنا رأينا من الواقفين من حرّموا أولادهم الاستحقاق ، ومن حرّموا على زوجاتهم الزواج بعد وفاتهم ، ولو كنّ فى شرخ الشباب ، وإلا حرّم من الاستحقاق . وطالبنا رأينا من يقف ماله على الأبناء دون البنات . بل رأينا من يقف ماله على زوجته الجديدة الشابة ، ويحرّم منه زوجته الأولى ، وأولادها ، وهى التى قاسمته الشطر الأول من حياته ، راضية صابرة ، بما احتواه من شر وخير .

واذا كان عمل هؤلاء الواقفين غريبا ، فالأغرب منه أن يحترم مثل هذا العبث ، ويعطى لهذه الآثام تقديس أو شبه تقديس ، فتظل نافذة على أنها قربة الى الله ورسوله ، وهى أبعد ما تكون عن رضا الله ورسوله .

٣ — الأوقاف فى عهد المماليك ومحمد على الكبير :

كان من نتائج هذه الفوضى أن انتشر الوقف فى مصر أيام المماليك ، ووصل إلى حالة ضاق بسببها بيت المال . فلجأ « برقوق أتابك العساكر » إلى القضاة والعلماء فى حل الأوقاف ، وجمعهم لهذا الغرض فى ذى القعدة من سنة ٧٨٠ فكان جواب الشيخ « سراج الدين البلقينى » ما يأتى :

”أما ما وقف على خديجة ، وعويشة ، ونظيمة (أى الوقف الأهلى) فنعم . وأما ما وقف على المدارس ، والعلماء ، والطلبة (أى الوقف الخيرى) فلا سبيل إلى نقضه “ . ويقول « السيوطى » فى ” حسن المحاضرة “ : إن الأمر قد انفصل عن رأى البلقينى .

ولما تبوأ « محمد على » عرش مصر أمر فى سنة ١٢٢٨ هـ (١٨١٣ م) بإلغاء جميع التزامات الأتبان ، وكان بعضها موقوفا ، وفك زمام البلاد ، ثم وزع أطيانها على المزارعين . على أن يقوموا بدفع خراجها للحكومة . ورتب للمتزمين بدل ما كان لهم من التزامات تعويضا سنويا اسمه ” فايز الالتزام “ . وما زالت وزارة الأوقاف — بصفتها ناظرة على بعض التزامات الأوقاف الملغاة — تأخذ من الحكومة سنويا ” فوائد “ هذه الالتزامات ، وتدرجها فى ميزانياتها .

ثم رأى ” محمد على باشا “ بعد ذلك لزيادة عمران البلاد أن ينعم على بعض المصريين بأطيان غير مزروعة ، وهى التى كانت تسمى ” بالأبعاديات “ ، لأنها كانت خارجة — أى بعيدة — عن مساحة فك زمام سنة ١٢٢٨ هـ ، وأن يعفيهم من دفع ضرائب عنها ، تشجيعا لهم على إصلاحها ، وحثا على استغلالها ، فبدأ بأن أصدر أمرا عاليا فى ٤ من ذى الحجة سنة ١٢٤٥ (١٨٢٩ م) منح به شخصا اسمه ” جوريجى

ولى الدين أغا "مائة فدان بلا مال من الأطيان" الحرس "بناحية" شلقان "بمديرية القليوبية .

ثم توالى إنعاماته على كثير من الناس ، وصار هذا النوع من الأطيان ملكا طلقا لأربابه ، يتصرفون فيه كما يشاءون ، وهو الذى أطلق عليه فيما بعد اسم الأطيان "العشرية" أو "العشورية" وكان أن تصرف كثير من أصحابها بوقفها ، واتسع نطاق هذا الوقف مرة أخرى . فأحسن "محمد على باشا" بضرره ، وسوء عقباه ، فعرض الأمر فى سنة ١٢٦٢ هـ (١٨٤٥ م) على مفتى الاسكندرية ، وبعد صدور الفتوى الشرعية أصدر الباشا فى ٩ من رجب من السنة المذكورة إرادة سنية بمنع الوقف من ذاك التاريخ .

وإنا ننشر هنا نص الفتوى ، وترجمة الإرادة السنية ، الصادرة باللغة التركية ، وهما محفوظتان بدار المحفوظات المصرية بدفتر مجموعة أمور إدارة وإجراءات عملية مجلس أحكام مصرية بند المحاكم الشرعية ، الصفحة ١٤٧ و ١٥٠ ، ومحفوظة بعين رقم ١٧٨ مخزن رقم ١ تركى .

(١)

السؤال

"ما قولكم فيما إذا ورد أمر ميرى بمنع وقف الأماكن المملوكة لأهلها ، سدا لذريعة ما غلب على العامة من التوسل به لأغراض فاسدة ، من حرمان بعض الورثة ، والمماطلة بالديون فى الحياة ، وتعريضها للتلف بعد الممات ، هل يجوز له ذلك ويجب امتثال أمره أم كيف الحال ؟ أفيدوا " .

الجواب

«الحمد لله . الوقف من الأمور التى وقع فيها اختلاف أئمة الاجتهاد ؛ فإن منهم من وسع فيه ، كأبى يوسف ، فإنه قال بصحته ولزومه يجزئ القول ، ومنهم من توسط كـ محمد بن الحسن فإنه شرط لتمامه ولزومه تسليمه إلى متول كما بسط بيان ذلك مع بقية شروطه فى معتبرات المذهب .

وأما الإمام "أبو حنيفة" فذكر الإمام "محمد بن الحسن" أن الوقف باطل عند أبي حنيفة ، سواء كان مؤبدا أو غير مؤبد . وذكر "شمس الأئمة الحلواني" في شرحه على "المبسوط" أن ظاهر الرواية عند أبي حنيفة أن الوقف باطل ، سواء وقف في صحته أو في مرضه ، إلا أن يوصى به بعد وفاته ، فيجوز من الثلث . ووجه قوله ببطلانه ذهابه إلى أنه كان مشروعا في أول الأمر ، ثم نسخ بآية الميراث ، لما جاء برواية "ابن عباس" رضي الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا حبس عن فرائض الله " . وعن شريح أنه قال : " جاء محمد صلى الله عليه وسلم ببيع الحبس " .

وجمع من المشايخ على أنه جائز عند أبي حنيفة لكنه غير لازم ، فيجوز له أن يرجع عنه في حياته ، ويكون ميراثا عنه بعد وفاته ، كما بين في مطولات المذهب . وقد ذكر جمع من أرباب المعبرات ، ومنهم صاحب " الدر المختار " أن أمر الأمير متى صادف فصلا مجتهدا فيه نفذ أمره ، أى وجب امتثاله ، والامتناع عن مخالفته . وإذا عرف هذا فإذا ورد أمر من ولى الأمر بمنع العامة من وقف أملاكهم ، وتحبيسها فيما يستقبل من الزمان ، سدا لذريعة أغراضهم الفاسدة ، كما ذكر جازله ذلك ، لأنه مما تقتضيه السياسة الشرعية استنادا لما حكينا عن إمام المذهب ، رضي الله عنه ، ولزم امتثال أمره والحذر من مخالفته . والله ولى التوفيق . حرره الفقير محمد بن محمود الجزايرلى مفتى الحنفية باسكندرية » .

(٢)

إرادة سنية صادرة لسعادة "كتخدا باشا تركى" فى ٩ من رجب سنة ١٢٦٢ هـ ترجمتها "الحكومية الرسمية" كما يأتى :

"إن أرباب الأغراض الذين ظهروا فى زماننا هذا كل منهم مضر لعمار الملك ، وتشبهوا بدسائس ، وحيل مغايرة ومخالفة لصيانة الأهالى والرعايا ، ولا سيما بعض

من الناس يماطلوا ويتساوفوا في ديونهم ، وبزعمهم إبطال وتزييف المطالبات العائدة إلى الميرى واحرام ورثاهم بوقفهم أملاكهم وعقاراتهم — كما هو معلوم — وعلى هذا الوجه يضر الملك والملة ، كما هو ظاهر .

ومن كون من أخص آمالى ، وأقصى مافى بالى ، عمار الملك ، وسدّ وردّ خصوص محل أغراضهم الفاسدة ، وأفكارهم الكاسدة ، بموجب الشريعة الغراء ، وأجراها ، فقد استفيتنا عن الكيفية من جهة الشريعة المطهرة ، واستحصلنا فتوتين شريفة شرعية ، مهورين من طرف فضيلتو مفتى أفندى اسكندرية حالا ، بخصوص مجوزات منع الأوقاف فيما بعد . ولأجل الإجراء بموجبهم ومقتضاهم أرسلنا منهم فتوى إلى زاكى أفندى مدير ديوانى باسكندرية . والثانية أيضا مرسولة لف أمرى هذا لصوب نجاتكم . فعند وصول الفتوى الشريفة المذكورة نتخذوا مضمون شريفها دستور العمل ، ويصير الإعلان والإشعار إلى من يجب بأن الوقف ممنوع من الحكومة المصرية من الآن ، بمقتضى الفتوى الشريفة ، كما هو مامولى يا ولدنا “ .

محمد على ” ختم “

وقد أعلنت هذه الإرادة السنية فورا إلى قاضى مصر ، وإلى جميع المديريات والمحافظات لتنفيذ ما جاء بها . ثم توالى الأيام ، وتغيرت الظروف والأحوال ، فصدرت أوامر عليّة كثيرة ، انتهت بالتصريح بالوقف ، على الصورة التى نراها الآن .

٤ — الوقف قبل الاسلام :

لما كان أساس الوقف فى الاسلام لم يأت به كتاب الله تعالى ، وإنما بنى — كما رأينا — على الحديث النبوى الشريف ، وهو على اختلاف الرواية فى نصه وفى تاريخ صدوره ، لم يخرج عن كونه إباحة حبس العين للصدقة فى سبيل الله إذا شاء المالك ، أصبح الوقف بلا شك نوعا من أنواع التصرف فى الملك كالبيع وغيره — كما قلنا — من الأعمال المدنية والاجتماعية . فلا غرابة إذا فكر الناس

فيه من قبل الاسلام . ففكرة الصدقة ، والاحسان والخير ، تلازم الإنسان في تفكيره من يوم أصبح إنسانا ، يحس ، ويفكر ، ويسعى الى الخير .

لذلك عمد الناس قبل الاسلام الى الحبس الخيري ، بعد أن فكروا في الحياة الآخرة وفي الثواب والعقاب ، كما عمدوا بعد ذلك إلى نوع من الحبس على الذرية بعد أن تطور المجتمع إلى نظام الملكية الخاصة ، وأراد استبقاءها في الذراري .

لهذا وجدت الإرصادات في مصر في عهد الفراعنة ؛ فكانوا يحبسون أملاكهم ليصرف ريعها على أرواحهم ، ومقابرهم ، وتماثيلهم . وإنا نورد هنا ترجمة عهد كتبه أحد أمراء الفراعنة أيام الأسرة الثانية عشرة إلى كهنة هيكل من هياكل صعيد مصر إذ قال :

« اتفاق بين الأمير ”حابي طوفى“ سيد سيوط ، وبين كهنة هيكل ”أنوبيس“ في شأن الخبز الأبيض ، الذى يجب على كل واحد من هؤلاء أن يقدمه إلى تمثال الأمير تحت رعاية كاهن الروح في ١٨ من توت ، وهو يوم عيدواجا (عيد من أعياد الموتى) فوق العطايا ، التى يجب على كل قبر تقديمها إلى سيده . وكذلك في شأن إيقاد النار والموكب الذى يجب عليهم عمله مع كاهن الروح ، في أثناء قيام هذا بالصلاة للتوفى وبينما هم يطوفون في زوايا الهيكل البحرية يوم إيقاد النار ، فان ”حابي طوفى“ يهب لأجل ذلك إلى الكهنة صاعا من القمح ، من كل حقل من حقول القبر ، كما يهبهم من باكورة محصول الإمارة مثل ما اعتاد كل شخص من سيوط أن يقدم من محصوله ، لأن كل فلاح يعطى دائما من باكورة محصوله للهيكل الخ “ .

وكذلك دلت الآثار المصرية على أن أحد حكام بلاد النوبة في عهد رمسيس الرابع ، اسمه ”بنوت“ حبس أرضا ، ليشتري بريعتها كل سنة عجلى يذبح على روحه . ثم ظهرت الإرصادات الخيرية بعد ذلك عند اليونان . ودلت آثارهم على أن امرأة اسمها ”أريتي“ وقفت حديقتها على مدينة ”أوجستينس“ لتقام فيها شعائر

دينية، وأن قائدا يونانيا اسمه "نسياس" وقف أرضا له على إقامة الشعائر الدينية لإلهه "أبولون".

ثم ظهرت بعد ذلك إرسادات خيرية عند الرومان في عهد جمهوريتهم، واتسع نطاقها بعد ظهور المسيحية، فأقامت لها الحكومة موظفا عموميا، يسهر على تنفيذ شروط الواقفين.

ثم انتشرت الأحباس في أرجاء أوروبا المسيحية على الملاجئ والمستشفيات والمدارس والأديرة، إلى أن وصلت في القرن السابع عشر أيام حكم "لويس الثالث عشر" إلى ما يقرب من ثلث مساحة فرنسا. ولم تنج هذه المملكة وقتئذ من أذى هذه الأحباس إلا بالثورة الكبرى، فاعتبرتها من أملاك الدولة. ثم وضعت بعد ذلك نظاما للأحباس، يوفق بين فكرة الخير، وبين المصلحة العامة.

وما لنا نذهب بعيدا، وقد ثبت من قول القاضي "شريح": جاء محمد ببيع "الحبس" أن الأوقاف كانت موجودة فعلا في بلاد العرب وقت ظهور الإسلام!.



أما عن الوقف الأهلي فإن الرومان قد أخذوا بنظام الحبس على الذرية من طريق الإيصاء. وبدأ الحبس عندهم على طبقة، ثم على طبقات. ولما انتهى أمر هذه الأحباس إلى إيذاء الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة أصدر الإمبراطور "جوستنيان" أمرا بحلها إذا تجاوزت أربع طبقات.

استمر هذا النوع من الحبس على الذرية في أوروبا أجيالا تحت اسم "استخلاف"، ثم اشتقوا منه صنفا اسمه "الأرشدية" وهو حبس جزء من أملاك الأشراف على أرشد الأسرة، تلقاء التكاليف التي تتطلبها مظاهر ألقاب الشرف، ويرثه الأرشد فالأرشد.

قلنا : إن هذه الحال استمرت في أوربا . وإن أمرها قد انتهى في فرنسا بالثورة الكبرى . ذلك أنها قضت عليها بمرسوم في ١٤ من نوفمبر سنة ١٧٩٣ ، لكن نظام "الأرشدية" قد عاد من جديد بعودة نظام الأشراف ، ثم لم يلبث أن زال ، ولم يبق منه الآن في أوربا إلا قليل من آثاره .



وضع مما تقدم أن الحبس بنوعيه كان موجودا من قبل الإسلام والمسيحية ، وأن الحبس على الذرية كان عند غير المسلمين نوعا من الوصية ، منفصلا عن الإرصادات الخيرية ، فلا يؤول إلى جهة برّ لا تنقطع . لكن المسلمين لما رأوا أن الوصية لا تجوز في أكثر من الثلث ، ولا تجوز عند أهل السنة لو ارث ، كما رأوا أنها لا تجوز لشخص غير موجود وقت الإيصاء ، اضطروا تحقيقا لأغراضهم المدنية الصرفة ، وحبا في الأثرة إلى الوقف المشروع أصلا للصدقة ، فسخره في حبس أموالهم على أهلهم ومحبوبيهم ، بأن يقفوا أموالهم شكلا على جهة برّ لا تنقطع ، ويشتروا في كتب وقفهم ألا يؤول إلى هذه الجهة الخيرية شيء من ريع هذا الوقف ، الذي يسمونه خيريا إلا بعد انقراض المستحقين من ورثة وغير ورثة ، وذريتهم ، ونسلهم ، وعقبهم ، طبقة بعد طبقة ، وجيالا بعد جيل ، حتى تخلو بقاع الأرض منهم جميعا . ويدعون بهذه الحيلة أن الوقف على الذرية خيرى ومشروع ، لأنه ينتهى إلى جهة خيرية ، ولو لم يُعن الواقف بها ، ولم تكن في شيء من بواعث وقفه ، واستمرنا على القول بعدم صحة الوقف الأهل ما لم ينته إلى جهة برّ لا تنقطع ، ولو إلى الفقراء عند عدم النص .

٥ — الوقف والمصلحة العامة :

لا أريد أن أزيد على ما قلته شيئا في أن الوقف عمل مدنى محض ، وأن الخيرية منه مشروع مرغوب فيه ، إذا أريد به التصدق والتقرب إلى الله فعلا . أما الأوقاف التى نراها الآن ، والتى ليس فيها شيء من التصدق والخير ، والتى تجعل فى ثناياها الظلم والجور ، فهى جديرة بأن يعنى القائمون على مصلحة هذا البلد بأمرها و يمنع أذاها عنه .

ومضار هذه الأوقاف كثيرة، نذكر بعضها منها :

(أولا) إن هذه الأوقاف قد انتشرت في السنوات الأخيرة، انتشارا يخشى منه على حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية، وإذا استمرت إباحة الوقف كما هي أصبحت أطيان مصر وعقاراتها وقفا محبوسا بعد زمن قصير، فتفقد بلادنا الثقة المالية، وتضعف في ميدان التعامل . إذ لا يخفى أن العين الموقوفة غير قابلة لأن تكون ضمانا في المعاملات، فكلما خرجت عين من التعامل ضعفت لا محالة ثروة البلاد . ولقد وصل الموقوف من الأطيان — طبق الإحصاء الرسمي — حتى سنة ١٩٤٠ الى ٦٦٢٧٠٠ فدان من أجود أطيان القطر .

هذا عدا العقارات والأراضي الفضاء، في القاهرة، والاسكندرية، والمدن الأخرى .

(ثانيا) إن انتقال المستحقين من طبقة إلى أخرى يؤدي حتما إلى كثرة عدد المستحقين بتوالي السنين، فيقسم الربع، ويتضاءل النصيب جيلا بعد جيل، حتى يصل بالضرورة إلى نصيب تافه، قد لا يعنى به المستحقون، ويستمر الناظر في قبض أجر النظر كاملا غير منقوص، وقد لا تكون له أية صلة بالواقف وبالمستحقين . ولقد وصل الأمر في سنة ١٩٢٧ إلى أن صار عدد المستحقين في وقف «تربانه» مثلا بالاسكندرية ٤٣٨ مستحقا، وأصبح نصيب بعضهم ستين قرشا في السنة . مع أن إيراد الوقف كان في سنة ١٩٢٧ — ٧٥٠٠ جنيه . وكان عدد المستحقين في السنة نفسها في وقف "علي كتخدا الخربوطلي" ٩٥ مستحقا، وأصبح نصيب أحدهم ٣١١ مليا في السنة . وكان ربع الوقف ١٧١٢ جنيها .

واعتقد أن الاستحقاقات متى وصلت بحكم الزمن، وتعاقب الطبقات إلى هذه الدرجة من الضآلة والوهن فقدت الغرض الذي أراده الواقف بها من وقفه، دون أن يفقد الناظر شيئا من أجر النظر، فيصبح الوقف لمصلحة الناظر عليه، وقد يكون غريبا عن أهل الواقف .

(ثالثاً) إن في بعض الأوقاف مضارّة صارخة بالورثة الشرعيين، وإن المشاهد الملموس أن البؤس والشقاء يلازمان الكثير من المستحقين، ولو كانوا ورثة، ذلك أن الواقف قد حصر إدارة الوقف — عادة — في شخص واحد . فالمستحقون محرومون من إدارة هذه الأوقاف ، فأصبحوا في حكم المحجور عليهم ، وقد يكونون من أوفر الناس نشاطاً، وأقواهم عقلاً، وأعفهم نفساً، لكنهم بحكم إرادة الواقف وظلمه قد استكانوا، واعتمدوا على ما يمين به الناظر عليهم من غلة الوقف، فأصبحوا عالة على الهيئة الاجتماعية، بعد أن أضعفتهم البطالة، وأفسدتهم الحدة، بل إن منهم من نكبوا بنظار يعمدون الى إفساد أخلاقهم أو تهديدهم ، حتى لا يقووا على مراقبتهم ، أو مخاصمتهم .

(رابعاً) الوقف مؤثر في قوة الإنتاج أسوأ تأثير ، وهذا مشاهد في الأعيان الموقوفة . ذلك أن ريعها بعد خصم أجر النظر ، ومصاريف الإدارة والتعمير ، مهما تكن في أيد أمينة أقل بكثير من غلة أملاك حرة أخرى تماثلها، سواء أكانت أطيافاً أم عقارات . هذا إلى المصاريف الباهظة التي تدفع في المخاصمات أمام المحاكم، وفي آتاع المحامين، وفي تعطيل أعمال المستحقين، متى ظهر لهم من أعمال النظار ما يدعو إلى طلب النصفة والعدل، أمام الهيئات القضائية .



أمام هذا الواقع المائل أمام أعيننا كل يوم نرى أنه لا مناص من الحكم بأن الوقف قد أصبح في وضعه الحاضر على حالة من الفوضى أخرجته عن سبب الترخيص به، وأبعدته البعد كله عما أراده الله ورسوله من الصدقات وفعل الخيرات . ولقد ثبت مما سبق أن الوقف من الأمور التي ليست محل إجماع، وأنه موضع اجتهاد، كما قال بذلك صراحة الإمام « أبو حنيفة » وغيره . ومتى كان الأمر كذلك فللحاكم الشرعي على رأيهم أن يأمر في شأنه بما يراه، بقدر الضرورة، متفقاً مع المصلحة العامة .

أضف إلى ذلك أن الوقف عمل مدنى صرف ، ويكون حراما فى كثير من الأحوال ، لا يرضى الله ورسوله ، ويضر بالمصلحة العامة ، ويؤثر على قوة الإنتاج ، وفى الأخلاق ، ويفسد بين المرء وأخيه ، بما يولده بينهما من البغضاء والتشاحن .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات جميعها يمكننى أن أقول :

إن فكرة الوقف فى ذاتها جديرة بالنظر ، وإن من بين أسباب الوقف ما هو خليق بالاعتبار والتقدير . فلو وقف أحيانا فى بلاد كبلادنا فى حالتها التى هى عليها مسوغات . ولهذا فإننى لا أقول بمنعه بتاتا . إنما أريد أن أجرده من مساوئه ، على اعتباره نوعا من أنواع التصرفات ، وأريد أن أقيم وزنا لإرادة المالك ، إذا لم يسئ إلى ورثته أو إلى وطنه . فمن ذا الذى ينكر على المالك حقه ؟ ، متى رأى فى بلدنا هذا وفى أمتنا هذه ولده سفيها ، أضعيف الإرادة ، فى أن يحافظ على تركته باستبقاء هذه الثروة إلى من يلي هذا الولد . وخاصة إذا نحن لا حظنا أن أمتنا فى وضعها الحاضر ، ونظامها الحاضر ، لم تصل بعد من المناعة إلى مستوى يحميها من المرايين . ومن ذا الذى ينكر على المالك حقه بعد أن كد وتعب فى اقتناء ثروته فى أن يؤثر — إلى درجة ما — من يراه جديرا بعطفه ، أو مكافأته ، أو تشجيعه ، تشجيعا عادلا صادقا ، أو أن يتصدق للخيرات بشئ من ماله عن طريق الوقف ، دون مضارة صارخة بورثته ؟ ! .

وإن نحن أوصدنا فى وجه المالك كل هذه السبل خشينا أن نطفئ فى نفسه روح النشاط ، والعمل ، والادخار ، فنسئ إلى المصلحة العامة ، من حيث نريد النفع . لهذه الاعتبارات وغيرها أرى أن يكون نظام الوقف على الأسس الآتية :

(أولا) تنظيم الوقف الأهلى الجديد :

١ — للمالك أن يقف ماله كله أو بعضه ، بشرط عدم حرمان الوارث القريب من أكثر من ثلث ما كان يثول إليه بالميراث ، وما زاد عن هذا الثلث يعتبر مضارة بالورثة ، فلهم أن يبطلوه بحكم القضاء ، وبحضور النيابة العمومية . وبه صمد بالوارث

القريب من يرث بالفرض أو بالتعصيب، وكان في درجة الموقوف عليه أو أقرب منه إلى الواقف . فمثلا يجوز لابن الواقف، أو بنته أو أبيه، أو أمه، أو زوجته إبطال ما زاد عن ثلث تركته فيما وقفه على آخر، ولو كان من أبنائه أو زوجاته، ولا يجوز لأخيه، أو ابن عمه إن كان أحدهما وارثا إبطال ما زاد عن ثلث التركة، فيما وقفه على ابنته، أو بناته، أو زوجته .

ويعتبر أولاد الابن المتوفى في درجة قرابة أبيهم لحديثهم الواقف، إذا كانوا وارثين في تركته، أو كان لهم فيها نصيب بوصية مقررة بقانون .

٢ — يجب توقيت الوقف، فينتهى من نفسه، بعد مدة يعينها القانون بعد وفاة الواقف إلى ملك خالص للموقوف عليهم، أو لمن يعينهم الواقف في كتاب وقفه، مع مراعاة عدم المضاربة بالورثة كما قدمنا .

٣ — كل مستحق في وقف يعتبر بحكم القانون ناظرا على نصيبه، ولا يجوز عزله من هذا النظر بحال، ولا تنتزع ولايته عليه إلا لوليّه، أو وصيه، إن كان قاصرا، أو للقيم إن كان محجورا عليه، أو لو كيله إن كان غائبا، غيبة منقطعة، أو لحارس قضائى يقدر القضاء الحاجة إليه عند تنازع المستحقين في الانتفاع بمال موقوف مشاع، كما يحصل بين المالكين .

٤ — للمستحقين بالشيوع أن يقتسموا أعيان الوقف قسمة انتفاع بالتراضى أو بحكم قضائى . ولا يجوز نقض هذه القسمة إلا بأسباب طارئة تسوّغه، كترع ملكية جزء من الوقف، أو انقراض إحدى طبقات المستحقين مع تغيير الأنصبة .

(ثانياً) تنظيم الوقف الخيرى الجديد :

- ١ — لا يقبل إشهاد بوقف خيرى إلا في عين مفرزة غير مشاعة .
- ٢ — لا يقبل إشهاد بوقف خيرى إلا إذا كانت الجهة، أو الجهات الخيرية هى المستحقة في ريعه من تاريخ إنشائه، أو من يوم وفاة الواقف .

٣ — لا يجوز أن يكون الوقف الخيري في أكثر من ثلث التركة إذا كان للواقف وارث .

٤ — يجوز أن يكون الوقف الخيري مؤقتا أو مؤبدا على جهة بر لا تنقطع .

٥ — لا يصح الوقف الخيري على جهة خارجة عن المملكة المصرية ، إلا بموافقة البرلمان .

(ثالثا) تنظيم الأوقاف المتعددة :

إذا أنشأ الواقف بعد العمل بالقانون أوقافا متعددة ، بدئ بتنفيذ الوقف الخيري في دائرة الأحكام السابقة ، ثم ينفذ الوقف الأهلي في الباقي مع اعتبار مجموع الواقفين ، في عدم المضاربة بالورثة الأقربين .

(رابعا) يعتبر باطلا كل شرط من شروط الواقفين ، يكون مخالفا لآداب أو النظام العام ؛ فان كان الشرط أساسا وسببا في إنشاء الوقف يحكم بإبطال الوقف نفسه .

(خامسا) تنظيم الوقف الأهلي القديم :

١ — كل وقف أهلي صادر قبل العمل بالقانون المنظم للأوقاف ، ومضت على إنشائه المدة التي قررها لانتهاؤه يصبح ملكا للمستحقين فيه ؛ بشرط عدم المضاربة بالورثة الأقربين فيما زاد عن ثلث التركة ، فان هذا يرجع إليهم ، وتقضى به المحاكم بحضور النيابة العمومية .

٢ — لا يجوز للشخص الذي آل إليه الوقف القديم ملكا — سواء بانتفاء مدته أو ببطلانه — أن يتصرف فيه بالبيع أو الرهن أو بغير ذلك من أنواع التصرف . ولا يجوز نزع ملكيته أو تقرير أى حق عليه بأى وجه من الوجوه ، إلا وفاء لديون يجوز التنفيذ بها على الأعيان الموقوفة كالديون المترتبة على الوقف قبل إنشائه وكالضرائب العامة .

ويستمر هذا المنع مدى حياة من آل إليه الملك ، ولا يسأل ورثته عن ديونه الخاصة إلا فيما ورثوه عنه خارجا عن العين التي آنحل وقفها .

وينتفع الشخص الذي آل إليه الوقف ملكا بالقوانين التي تحمي المستحقين في الوقف في مسائل المجز على استحقاقاتهم .

٣ — الوقف الأهلى الصادر قبل العمل بالقانون ولم تكن قد مضت على انشائه المدة التي عينها لانتهاؤه يخضع للأحكام الخاصة بالوقف الجديد ، ولأحكام الفقرتين السابقتين .



تلك قواعد عامة أردت بها الإصلاح لوجه الله والوطن . ويلاحظ أنى جعلت لانتهاؤ الوقف مدة معينة لا طبقات معينة ، تيسيرا للناس في معاملاتهم ؛ حتى يعلموا من كتاب الوقف نفسه وقت انتهائه ، بلا حاجة إلى معرفة الطبقات ، وحتى ينقضى وقف العين كله دفعة واحدة ، لأن يثول بعضه ملكا ، ويبقى الباقي وقفا مشاعا ، تبعا لموت بعض الطبقات ، دون البعض الآخر ، ولا اعتبارات أخرى لها قيمتها . كما أنى تركت بعض المسائل الثانوية لحكمة الشارع وتنظيمه ، يضع لها أحكاما منطبقة على العدل والإنصاف ؛ كوجود مراتب بلجهة خيرية ، أو لأشخاص معينين ، يرجع بعد وفاتهم أو وفاة ورثتهم إلى أصل الوقف . فان هذه الحالات يسهل حلها بوسائل عادلة ، لا يتسع هذا الكتاب لبسطها متى حسنت النية ، وأريد الإصلاح المنشود ، والخلاص مما تحويه الأوقاف الحالية ، من مظالم ومضار ، لا تخفى على أحد .



كما يلاحظ أنى قصدت عدم المساس بالأوقاف الخيرية القديمة لأسباب :

منها — أن هذه الأوقاف الخيرية قد مضى على بعضها سنوات طويلة ، فمن الصعب أن نفتح أبواب القضاء في منازعات قد تُفضى في الغالب إلى استحالة معرفة الزائد عن الثلاث في التركة .

ومنها — أن انشاء الأوقاف الخيرية كان فى الغالب بدافع إحساس خيرى شريف . وأصحاب هذه الأوقاف قد يغلب على الظن أنهم لم يحرموا ورثتهم من أكثر من ثلث تركاتهم .

ومنها — أن جهة البر فى الأوقاف الخيرية كالمساجد والمدارس والملاجئ والمستشفيات قد سارت منذ قام وجودها على إيراد معين سنوات طويلة . ويخشى إذا نحن سعيينا فى ابطال جزء من هذه الأوقاف أن تشل حركتها، وأن تتغير معالمها، فتعطل أغراضها، وهى من المصلحة العامة . فمن هذه المصلحة إذن استبقاء الأعمال الخيرية القديمة بالحالة التى هى عليها الآن .



هذا فى نظرى ما يجب أن يكون عليه نظام الوقف فى مصر، بعد أن عمت الشكوى من كل غيور على بلده وعلى حقوق الضعفاء، وبعد أن ظهر أن مضار الوقف غير مقصورة على الأشخاص، وإنما تتناول النظام نفسه، والحجر على المستحقين وإهدار إنسانيتهم، وابتزاز أموالهم بلا مسوغ .

وإنى لمطمئن النفس إلى أنه يجب التوفيق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة؛ فيستطيع المالكون أن يقفوا أموالهم على من يريدون، فى دائرة الحق والعدل، كما يستطيعون ابقاء العين مدة لا تمكن الضعفاء والمسرفين من الأبناء أن يعبثوا بها، وتعطى الحق لمن يئول إليه الملك بعد انتهاء الوقف أن يقفه من جديد، وبرسوم جديدة، متى وجد حاجة لذلك .

وبهذا نصور بلادنا من كل أذى، يمكن أن يمسها فى حالتها المالية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ويأباه دين الله، الذى يحض على الرقى، ويسير العقل والعدل، والذى لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

الباب الثامن

مصر والبلاد العربية

الباب الثامن

مصر والبلاد العربية

كان الشرق مهبط المدينات والأديان . بزغت منه شمس العلوم والعرفان ؛
فانتشر ضوءها في أرجاء العالم . وكان للشرق قوة وسلطان ، وعلوم وفلسفة ، وممالك
ودول ؛ فما الذي دهاه في أيامنا هذه حتى وصل إلى حالته التي نراها ونحس بها ؟ !
انظر إلى مصور العالم ترعجبا . أمامك البحر الأبيض المتوسط ، ففي شماله نرى
أما غالبية سيّدة ، ونرى في جنوبه وبعض من شرقه أمما مغلوبة مسودة . نرى تلك
الأمم التي كانت عريقة في المدنية والسؤدد أصبحت وكأنها لم تكن شيئا مذكورا !
ونرى الحظ قد أفل نجمه ، وانحدر إلى أمم ، لم تكن شيئا في الأزمان الغابرة .

إذا بحثت ودققت النظر علمت أن السبب في هذا كله راجع إلى الجهل ؛ فهو
الذي حطم المدائن ، ومحا العزة ، وأزال السيادة ، وولّد الظلم ، والعسف بين الناس ،
وعرّض أهلها لظلم الظالمين ، واعتداء المعتدين . بل إذا بحثت عن الحقيقة
في الحروب القائمة الآن بين ظهرانينا ، في أوقاتنا الحاضرة ، علمت أنها ترجع
في الغالب إلى تراحم الأمم القوية ، الأمم الظافرة ، على التهام تلك الغنيمة الباردة
التي اعتبرها الأقوياء حقا لهم ، يتخاطفونها جميعا ، ويتراحمون عليها بالسيف والنار ،
ألا وهي الشرق وبلاد العرب ، تلك البلاد التي أصبحت مأكلة الفاتحين ، وهدف
المستعمرين .

لكننا نحمد الله على أن قد تنبه الشرق بعض التنبيه ، وعرف بعض أمراضه ،
فأراد أن يشفى نفسه منها ؛ ونهض نهضة مباركة ، دلت على أنه سائر في طريق قويم ،

وعلى أنه لا بد له من استرجاع حقوقه المهضومة، والنهوض في سلم الرقي والتقدم، بعد سكون طويل كاد يكون موتاً. نعم، نهض الشرق والعرب بعض النهوض، أملاً في أن يكونوا عضواً نافعاً في جسم الإنسانية، وأن يكونوا أحراراً في جمعية الأحرار، الذين يعيشون على وجه الأرض. ولا يبعد أن يأتي يوم، يكون فيه ميزان السلم في هذا العالم معلقاً على إرادة العرب والمسلمين، وتضامنهم وقوتهم، وهم لا يريدون فتحاً ولا ظملاً، وإنما يهيمون بحريتهم، ولا يطلبون إلا رد الحق لذويهم. فليست لهم مطامع استعمارية، أو رغبة في الاعتداء على حقوق الوادعين، وإنما غاية ما يطلبون أن يعيشوا بسلام، في عالم يسوده الحق والسلام.

وإن مركز مصر لينبئ بخير عظيم ومستقبل باهر. وإن الخير يناديها بأن تنبأ مكانها اللائق بها بين الأمم العربية والإسلامية، ألا وهو الزعامة التي يطلبها لها الجميع. تلك الزعامة الحققة، بما لها من مركز ممتاز في رقعة الكرة الأرضية، وبما لها من عدد في السكان وتزايدهم، وبما لها من ثروة ظاهرة وكامنة، وثقافة تهيئها إلى أن تتولى تلك الزعامة عن جدارة واستحقاق.

إن الأسباب كلها مهيأة لزعامة مصر. ويقينى أنه لا ينقص مصر إلا أن تنهض بنفسها أولاً نهضة قوية، بما حباها الله من وسائل سهلة نافعة. وليس عليها إلا أن تنظم شؤونها، وأن تحقق ما يرجوه لها أصدقاؤها، من نظم دستورية صادقة وإدارية قوية، وأن تستغل مرافقها استغلالاً نافعاً، وأن تتجه كلها صفاً واحداً لتحقيق المبادئ القومية السليمة. فإذا حققت هذه المبادئ ونشطت. ودافعت واستعدت الاستعداد الكافي في مناحي الحياة المختلفة — علمية كانت أو صناعية أو زراعية، أو تجارية، أو ثقافية، أو فنية — أمكنها أن تسترجع مجدها القديم، كاملاً غير منقوص، وحلت بلا أدنى صعوبة المحل المهم لها، والذي يعرضه أصدقاؤها العرب والمسلمون عن طيب خاطر.

ولا مصرية في أنى عند ما قمت بتحرير هذا الكتاب وضعت فيه مبادئ قومية
أعتقد أنها خير مصر، وأنها من الوسائل الفعالة للنهوض بها إلى مستوى رفيع، متى
أمكن تحقيق هذه المبادئ، وأمكن تنفيذها على الوجه الأكمل .



وما هو الهدف الذى يجب على مصر إزاء الأمم العربية والإسلامية بعد أن
تستكمل وسائل نهوضها ، وأن تسير على خطا الأمم التى عز جانبها وأصبحت
مهية محترمة ؟ .

لا أمل يرمى لمصر إلا اذا بدأت بتحقيق واجباتها نحو نفسها . فإذا ما تحققت
هذه المبادئ أو سارت مصر فى تحقيقها فعلا ، كان من أوجب واجباتها أن تُعير
الأمم الشقيقة قسطا كبيرا من عنايتها ، وألا تغفل لحظة عن تنفيذ رسالتها المقدسة
نحو هذه الأمم . فالعرب أمة واحدة رغم كل خلاف على أصل العناصر . هم يؤلفون
عدة شعوب ودول ، لكنهم يتكلمون لغة واحدة هى اللغة العربية . وقد اتفق
كثير من علماء الاجتماع على أن العناصر متداخلة ، ومقياس العنصر الواحد لا يمكن
تحقيقه إلا باللغة التى وحدت طرائق الفهم ، كما وحدت وسائل الثقافة والعادات ،
والتقاليد والاحساس ، وأصبحت بذلك عند سائر الناس أصل العنصر وعلامته المميزة .

وها هى ذى الصيحة ترتفع من جوانب متعددة بأن الدول القوية لا تبغى
بحركاتها إلا أن تحقق الحق ، بتوحيد كل مجموعة من الأمم التى ترجع إلى عنصر واحد ،
أى إلى لغة واحدة ، لتتألف منها كتلة واحدة ، تتعاون على النهوض بالإنسانية ،
وتساعد على إقرار السلم والرفاهية .

فإذا كانت حجة هذه الدول فيما تذهب إليه مجرد الاتفاق فى اللغة ، أفلا يكون
أولى بالشعوب العربية أن تعمل على تأليف كتلة واحدة منها . وقد اجتمع لها
من أسباب الامتزاج فوق رابطة اللغة روابط أخرى ، تكفى كل واحدة منها لأن

تكون باعنا عليه وحافزا له . فإنه فضلا عن أن أسباب التفاهم بين هذه الشعوب سهلة ميسورة — لأنها كما قدمنا نتكلم لغة واحدة — فإنها أعم متجاوزة . أسباب الاتصال بينها كأسباب التفاهم سهلة ميسورة . كما تربطها عقيدة واحدة ، هي الدين الاسلامى ، الذى هو الطابع الغالب لهذه الشعوب العربية . وهى لذلك تعتبر نفسها وبحق أمة واحدة ، وشرقا واحدا .

فلا خلاف إذن فى أن أسباب الامتراج بين تلك الشعوب موجودة متوافرة ، وأن الروابط قوية لا انفصام لها . انما الذى يجب أن يكون موضع تفكيرنا هو : كيف يتم هذا الامتراج الذى يسميه بعضهم حلفا عربيا ، ويسميه آخرون جامعة عربية ، أو مملكة عربية . وقد فكر بعضهم فى إيجاد جامعة إسلامية ، وغير ذلك ، من الأسماء التى يعيننا منها الوضع العملى أكثر مما يعيننا الوضع النظرى ؟ .

يفكر البعض فى أن توحد الشعوب العربية ، وأن تضم أشتاتها تحت لواء واحد . ولست أتردد فى القول : إن فكرة الجامعة العربية أو الجامعة الاسلامية ، بجمع أشتاتها تحت راية واحدة ، أو مملكة أو إمبراطورية واحدة — لست أتردد فى أن أعلن أن هذه فكرة خاطئة ، وغير قابلة للتنفيذ ، وغير مجدية ، ولا يصح اضاعة الوقت فى مناقشتها ، أو مجرد التفكير فيها . فإن مشروعا كهذا كان من تفكير الأزمنة الغابرة ، التى عفاها الدهر . وانى مقتنع بعدم إمكان تحقيقه ، اقتناعى بأن ضرره أكثر من نفعه ، بل لا نفع فيه على الإطلاق .

فكل أمة من الأمم التى ستألف منها هذه المجموعة رغم حب كل واحدة منها لأخواتها تريد حتما أن تحتفظ باستقلالها . وهذا حق يجب علينا أن نشجعه . وما أظن عربيا أو مسلما يرضى لبلاده أن تنزل عن سيادتها . وان فكرنا فى غير ذلك فانما نريد أن نخلق أسبابا للشقاق والتزاع بين تلك الأمم ، بدلا من توثيق عرا المودة والإخاء فيما بينها .

ثم كيف ياترى يمكن مثلا أن تحكم هذه الأمم بأقطارها المتباعدة ، وطرق المواصلات بينها على ما نعلم ، وهى مختلفة الاختلاف كله فى أمرجتها ودرجات ثقافتها ، رغم اتحاد لغتها وعقائدها ؟ !

لا نستطيع أن ننكر أن فى تلك الأقطار اختلافا عظيما فى درجة نموها الثقافى والفكرى . فمنها ما يصلح الآن للحكم النيابى ، ومنها ما لا بد له من التدرج فيه ؛ هذا كله فضلا عما يوجد فى تلك الأقطار من العناصر التواقفة لتولى الحكم ، وهذا يؤدى إلى تنازع وتطاحن وخصام . وإن التاريخ القديم لشاهد عدل على ما يجره ضم أقطار مختلفة من متاعب وأضرار . وأقرب شاهد على ما نقول ما آلت إليه الامبراطورية العثمانية ، من ضعف ، ونقص فى الأموال والرجال . ويحمد الأتراك ربهم اليوم على أن خلصهم من مسئوليات جسام ، وأصبحوا فى أيامنا الحاضرة أرفع شأنًا ، وأعز جانبًا .

إنما الذى يجب أن نفكر فيه جديا ونسعى إلى تحقيقه ، هو تضامن تلك الأمم العربية ، وتعاونها فى كل ما يعود عليها بالخير ، من ثقافة ، وتجارة ، وصناعة ، وشؤون دفاع ، ومن تسهيل التبادل بين هذه الأمم فيما لا يمس استقلال كل واحدة منها ، سياسيا أو جغرافيا .

ومصر قد حباها الله ميزات متعددة ، تعترف بها شقيقاتها العربية والإسلامية . تعترف لها بالزعامة السياسية والثقافية والروحية ، وغير ذلك مما تمتاز به مصر . وإن وجود الأزهر الشريف ، والمعاهد العلمية والجامعة المصرية — اذا أضفنا الى هذا كله نشاط الأمة المصرية وحدها على شقيقاتها — كان ذلك كله أكبر عون لهم جميعا على الرفعة والعظمة والقوة ، والتدرج فى مدارج الفلاح .

فلم لا تكون هذه الروابط الكثيرة الوثيقة بين مصر وشقيقاتها ، التى تشاطرها العنصرية واللغة والدين ؟ كلك الروابط التى تجمع مثلا بين انجلترا والأمم التى تتكلم اللغة الانجليزية ، والتى تؤلف معها الامبراطورية البريطانية كاستراليا ونيوزيلنده ،

وكندا وجنوب إفريقية؛ مع احتفاظ كل أمة من الأمم العربية باستقلالها السياسى،
والجغرافى استقلالاً تاماً كاملاً .

وهاهى ذى مصر قد فتحت أبواب معاهدها الدينية والعلمية لأبناء الأقطار
العربية والإسلامية من زمن مديد ، ونالت قسماً أوفى أيام المغفور له الملك
”فؤاد الأول“ ولا زالت تسعى من بعده فى عهد مليكنا ”الفاروق“ فى تشجيع هذه
الحركة ، فأصبح لدينا الآن طلاب من تركيا وإيران وأفغان ، والصين واليابان ،
والملايو وجاوه ، وغيرها من الأقطار النائية ، بجانب أبناء العراق والمجهاز واليمن
والشام والمغرب . كما أن مصر ترسل العلماء والأساتذة إلى تلك الأقطار ، وتمدها
بالكتب والمجلات والصحف . وتلك بلا ريب قوة عظيمة لمصر وللأمم العربية
كلها ، مستندة إلى أخواتها الأمم الإسلامية فى أنحاء العالم .

وفوق ذلك كله فإن على مصر أن تفكر فى إنشاء مدارس مصرية فى الأقطار
العربية والإسلامية ، فنحن أولى من هذه الارساليات الأجنبية التى يعرفها الناس
جميعاً ، ويعرفون ما تنشئه من معاهد ، وما تنفقه من أموال .

فإذا ما قدرنا هذه الفوائد الجمة ، كان السبيل أمامنا ميسراً لتحقيق المثل العليا
التي ننتفق واستعداد الأمم العربية والإسلامية ، ولاسترجاع ذلك المجد الذى ضيعناه ،
بانقسامنا على أنفسنا ، وانغماسنا فى المهاترات الحزبية والمنازعات الشخصية :
فما من أمة فقدت مثلها العليا إلا فقدت معها استقلالها ، وشخصيتها؟ وكيانها .

وإذا كان العالم الآن يضطرب فى أتون من الحقد والظلم ، أفلا يكون الأولى
بنا أن نجتد ونعمل ونرقى ؛ حتى نظهر للإنسانية جمعاء استعدادنا لاسترداد هذه
القوة ، وذلك المجد القديم فى المستقبل القريب؟ ! .

وهنا لا بد لنا من ملاحظة جديرة بالاعتبار ، وهى أن بعضهم يريد أن يثبط
هممتنا ، وأن يلويننا عن قصدنا ، وأن يمنعنا عن الوصول إلى هدفنا الأسمى ، فيزعم

أننا لسنا من العناصر الراقية التي يصح لها أن تطمع في الوصول إلى درجات الإنسانية السامية . ولا شيء أوهى من هذه التهمة ، التي لا سند لها من الحق ، فقد أثبت التاريخ القريب والبعيد أن العنصر العربي في عصور كثيرة من أسمى العناصر وأنقاها ، لا يعيبه إلا هذا العارض الوقتي الذي أدى به إلى ما هو عليه اليوم من ضعف لا بد أن يزول ، متى اتحدت القلوب ، وشحذت الهمم ، وساد العلم والعدل .

ومصرنا هذه فرعونية الماضي ، عربية الحاضر ، كانت في الأزمنة الغابرة سيدة هذا العالم في العلوم والفنون ، والفلسفة والسياسة ، مما لا نرى حاجة لبسطه ، في حين كان غيرها يسكن الكهوف والغابات . وإذا نظرنا لمصر العربية فيها هو ذا تاريخ العرب ساطع ناصع ، يدل على ما كان عليه العرب من ذكاء ونبيل وإقدام ، وتقدم في العلوم والسياسة ، والفلسفة والاختراع . فعلوم الفراعنة وفنونها قد آقتبسها اليونان ، وعلوم العرب وفلسفتهم قد أخذها عنهم الأوروبيون ، واتخذوها دعامة لنهضتهم ، التي أثمرت ثمارها ، التي نشاهدها الآن .

إن الأمة المصرية طالما أمتزجت بما جاورها من الأمم من فجر التاريخ إلى الآن بأسباب التجارة والهجرة ، وكانت أبواب مصر مفتحة على مصراعيها من جهة القصير وبرزخ السويس بنوع خاص . فتمازج الأمم المتوافقة في العنصر ، أو المتقاربة فيه لا يضرها في شيء ، بل ربما أفادها فائدة كبرى ، بحكم التلقيح والاختيار الجنسي . ثم طبعت مصر من حل فيها بطابع بيئتها ، ومنزجته في بوتقتها الخاصة ، حتى آلت إلى هذا الوضع المصري الصميم ، ذلك الذي نراه الآن ، كما كان في الأجيال الماضية .

وما يقال عن مصر يقال مثله عن العراق والحجاز والشام وغيرها . فاننا لا ننسى ما كانت عليه أُمم الآشوريين والبابليين والفينيقيين والكلدانيين ، والدول الأموية ، والعباسية ، وبلاد الأندلس وغيرها من عظمة ورفعة . فانظر إلى الميراث الضخم ،

الذى يدل دلالة واضحة على أن الأمم الحالية هي هذا العنصر المسترجع ، الذكى ، الطاهر ، القادر ، وإن كان قد تخلف عن تبوء مكانه اللائق فى خدمة الإنسانية ، وفى ميدان الحضارة والمدنية فى الوقت الحاضر ، فليس ذلك راجعا الى أنه أقل استعدادا من غيره من العناصر ، التى تتمتع اليوم بالجاه والسلطان ، وإنما هذا راجع إلى أسباب كثيرة ، مخربة هدامة ، أوصلتنا إلى ما نحن فيه الآن ، ولا ينقصنا إلا أن نتدارك ما فات ، وأن نسير فى معترك الحياة ، موفورى القوة والكرامة ، فنصل حتما إلى ما نبتغيه .

وإن تضامن الأمم العربية والإسلامية يدعو إلى أن نفكر فى أمر فلسطين ، وغيرها ، من الأمم التى يريد الغرباء استعمارها ، وطرد أهلها من ديارهم . على العرب والمسلمين كافة أن يتعاونوا لمنع هذه الكوارث الخائفة بهم ، وأن يعلموا أن وجود أوطان أجنبية وسط الأقطار العربية يؤدى حتما إلى تمزيق شمل العرب ، وإيذائهم فى حياتهم الاقتصادية والسياسية . علينا جميعا أن نتعاون ، تعاونا صادقا على إنقاذ العالم العربى مما هو فيه . ولا يكون ذلك إلا بالعلم ، والمثابرة على العمل والتضامن .

وليعلم كل انسان منا أن كل كارثة تصيب إحدى الأمم الشرقية تصيبنا جميعا ، وأن ما يصيب فلسطين من استعمار الصهيونية هو ظلم صارخ ، وكارثة كبيرة ينال شررها مصر ، وجميع البلاد المحيطة بهذا البلد المنكود الحظ . وأطالب العرب أن يواصلوا جهودهم التى بذلوها حتى تكمل بالنجاح . ولا يضيع حق وراءه مطالب .



كَمَّلَ طَبْعَ كِتَابِ "مَبَادِئُ فِي السِّيَاسَةِ الْمِصْرِيَّةِ" بِمَطْبَعَةِ

دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ فِي يَوْمِ الثَّلَاثَاءِ ٧ رَجَبِ سَنَةِ ١٣٦١ (٢١ يُولْيَةِ

سَنَةِ ١٩٤٢) مَآ

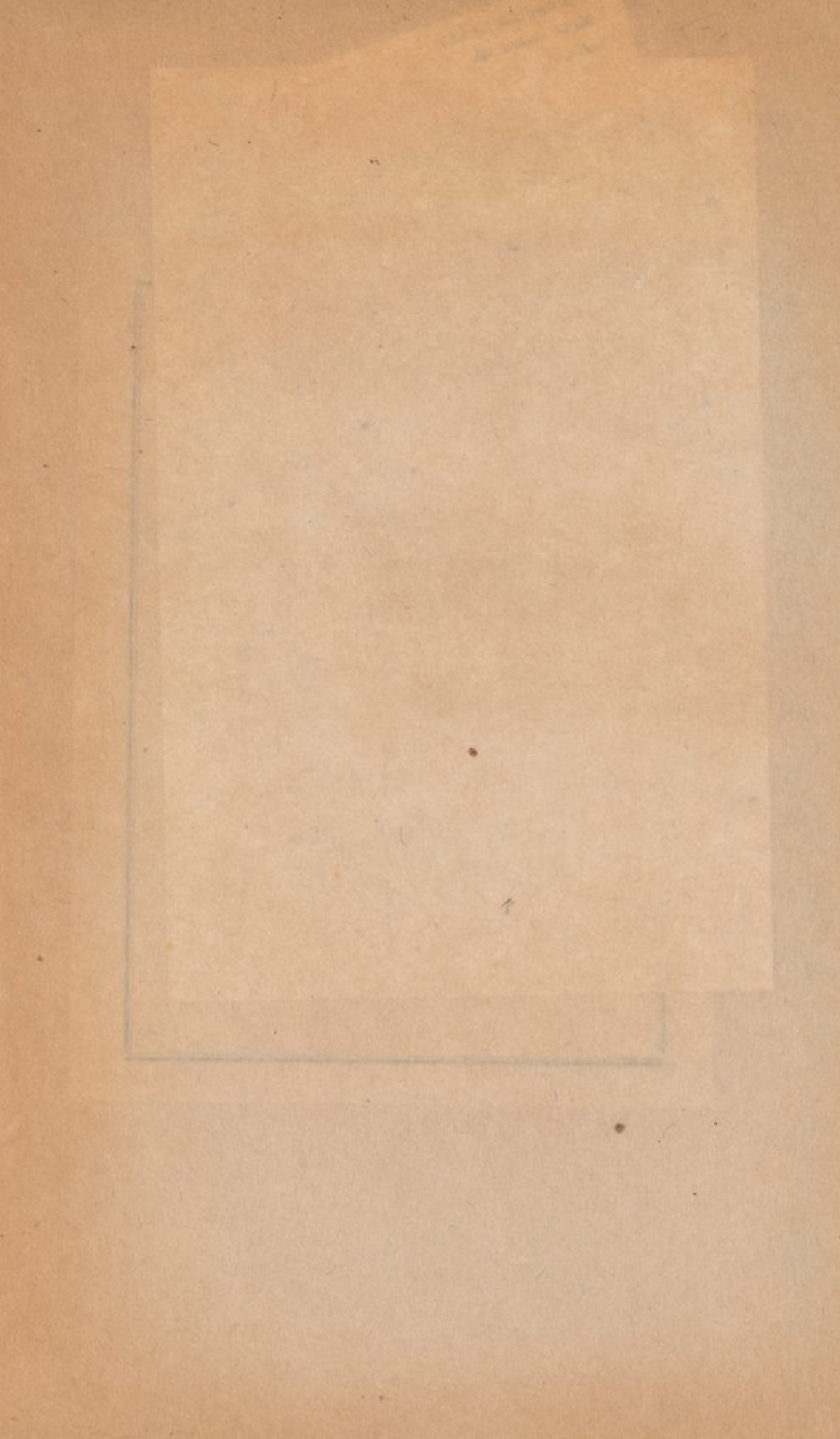
مُحَمَّدُ نَدِيمُ

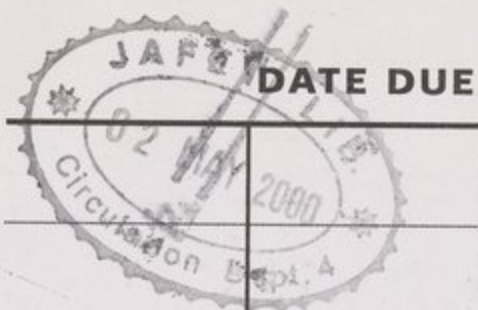
مَلَا حَظَ الْمَطْبَعَةِ بِدَارِ الْكُتُبِ

الْمِصْرِيَّةِ

181 (مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٢/٥/٢٢٠٠)





[illegible]

354.62:A47mA:c.1
علوية، محمد علي (باشا)
مبادئ في السياسة المصرية
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01020780

American University of Beirut



354.62

A47mA

General Library

